

الموسوعة العربية

مشكلات العالم العربي



الجزء الثاني

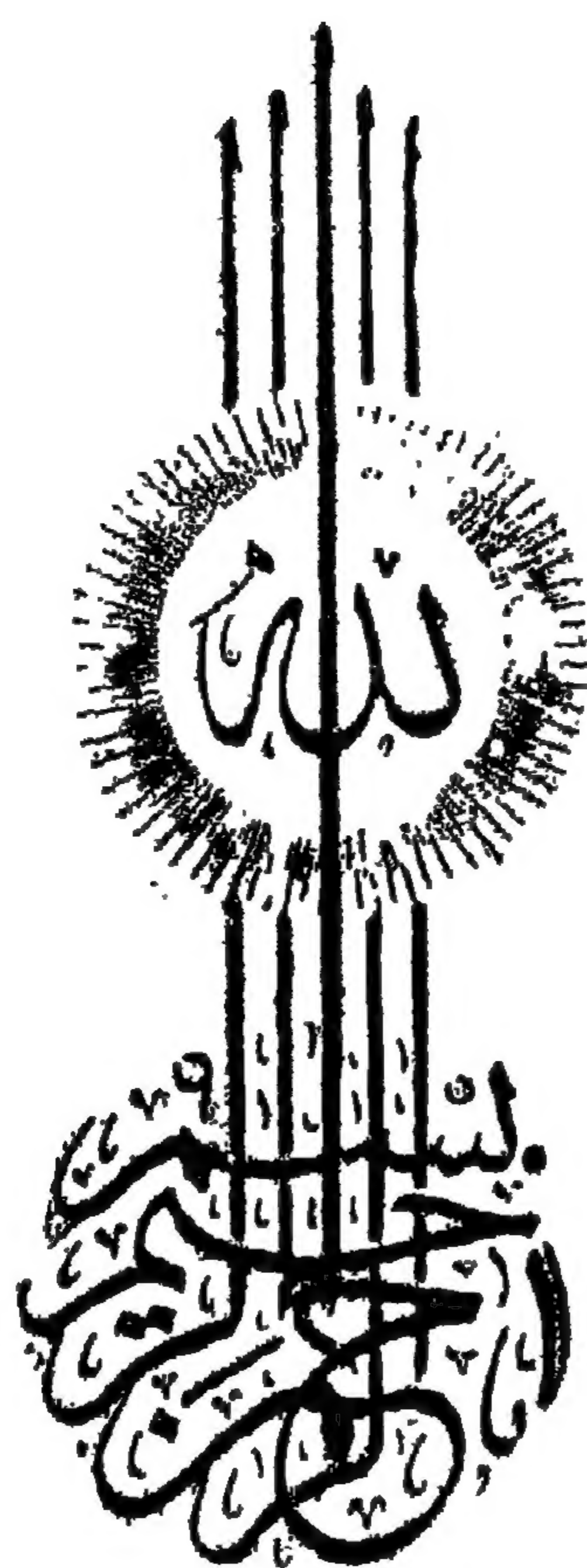
د. حمدى الطاهرى

د. محمد الطاهري

الموسى بن جعفر

الجزء الثاني

مشكلات العالم العربي



مقدمة

بين يديك الجزء الثانى من الموسوعة العربية .. وقد حرصت على تسجيل مشاكل عربية عفى عليها الزمن والهدف من ذلك أن تكون دروسا لنا فى مستقبلنا وقد انتهت هذه المشاكل يوم أن حسنت نيات الحكام بعضهم تجاه بعض *

وهناك مشاكل لا زالت تحت الثرى آمل أن يوفق المسئولون فى أن يهيئوا عليها القرب إلى الأبد *

أما المشكلات القائمة أو ما يجد منها فليس من الصعب الوصول إلى حل لها فى ظل ما نعلنه وننادى به وطن عربى واحد من المحيط إلى الخليج ، خاصة وقد أصبحنا كدول عربية فواجه تكتلات ووحيدات كبيرة كالوحدة الأوروبية *

لقد ركزت فى هذا الجزء على القضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين وما انتهت إليه حتى الآن نظرا لأنى لم آت على ذكرها فى الجزء الأول *

وآمل ألا يكون عرضى للمشاكل مثبطا للنهم فقد أثرت أن أتبع المشاكل بالجزء الثالث من هذه الموسوعة والذي يعرض إلى الحركات الوحدوية فى العالم العربى مما يجدد لدينا الآمال فى أن الشعوب العربية كانت دائما حية وتسعى إلى بعضها البعض وإن كانت قد مرت عليها فترات يأس فاتها ما تلبث أن تعود إلى السعى فى تأكيد الروابط بينها *

إن الشعب العربى مدعو اليوم أكثر من أى وقت مضى لكى يتصد اقتصاديا واجتماعيا قبل أن يتصد سياسيا *

والله الموفق ..

دكتور حمدى الطاهري

استعرضنا في الجزء الأول من هذه الموسوعة بعض الملامح الأساسية لدول العالم العربي من ناحية أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان من الممكن عندما قامت الجامعة العربية عام ١٩٤٤ في وقت لم يكن فيه عدد الدول المستقلة تتجاوز أصابع اليد الواحدة ألا بقليل - أن تقوم الجامعة العربية بتبني كل دولة تحصل على استقلالها وتضعها داخل بوتقة المجموع فينصهر الجميع داخل إطار واحد خاصة وأن هناك من الروابط التي تجمع أكثر من العوامل التي تفرق .

فهناك وحدة دين وتاريخ وهدف وحاجة إلى مشاندة كل دولة إلى الأخرى .

ولكن السياسة والتنافس على الزعامة العربية والتمتع بكراسي الحكم في كل بلد جعل من الجامعة العربية منبرا للمشاحنات وليس منبرا لدعوة المتدوّن والوحدة ، وإن كان لا يمكن إنكار دور المنظمات التي قامت في تلك الجامعة العربية في تجميع آراء العرب وضمّونهم بعيداً عن السياسة .

وعلى السطح يبدو أن العالم العربي الذي يضمّ اليوم حوالي مائتي مليوناً من البشر متفق ومتعاون ، ولكن للواقع لابد أن نذكر أن مشكلات العالم العربي لا يمكن أن تحصر ، وهي تنشأ اليوم بين دولتين توما تلبث الأمور أن تهنأ ولكن لكي تعود مرة أخرى تعكر صفو الاخوة والوئام . ومشكلات العالم العربي بعضها مضي عليه الزمن وحل محله حسن الجوار وتفهم البعض معنى الاخوة والتعاون ، مثل المشكلات العادية التي

قامت بين دول الخليج والتي سأذكرها على سبيل المثال على ما يمكن أن يفعله المستعمر لكي يتناحر الاخوة ، وقد حل محل هذه المشكلة — والحمد لله — قيام منظمة التعاون الخليجي وذلك عندما صفت النفوس وقدرت أهمية التعاون والمسئولية التاريخية الملقاة على عاتق المسئولين عن الحكم .

ومشكلات العالم العربي كثيرة ومتنوعة وهي ممتدة على امتداد تاريخه ، ففي النصف الأول من القرن العشرين كانت مشكلات جميع الدول تتلخص في انتقاص من الاستعمار الجائم على أراضيها الممتدة من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي بلا استثناء ، وكانت الدول العربية جميعها خاضعة لاستعمار ثلاث دول غربية باستثناء المملكة العربية السعودية بشقيها نجد والحجاز وكانت تعتبر من أملاك الامبراطورية العثمانية ، وكان الاستعمار موزعا على الشكل التالي :

انجلترا وتهمين على العراق الكويت — قطر — البحرين — عمان —
اليمن الجنوبي — الاردن — فلسطين — مصر والسودان •

فرنسا وتهمين على سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وجيبوتي
وجنوة من الصومال •

ايطاليا وتهمين على ليبيا وجزء من الصومال •

ولما انتهت مشاكل الاستعمار واستقلت هذه الدول وأسست الجامعة العربية في منتصف الأربعينات وأصبحت معظمها مستقلة في منتصف الخمسينات كان من المنتظر أن يحل السلام محل الخصام والتباعد ، ويمكن القول بأنه في النصف الثاني من القرن العشرين ظهر الكثير من المشكلات ، بعضها جديد ميسلا وعفي عليها الزمن ، والبعض لا يزال قائما ، والبعض كانت الحرب وسيلة للتعبير عن الاخوة النضائية •

أولا - فمن المشكلات التي كانت سخونتها تهدد بالالجوء الى حمل سلاح الاخوة بعضهم في وجه بعض وانتهت مثل :

✳ الخلافات بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات بشأن
واحة الهويرمي •

✳ الخلاف بين اليمن الديمقراطية والمملكة العربية السعودية بسبب
خلافات عقائدية ، ولكن وجد لها الحل في عام ١٩٧٥ خلال مؤتمر القمة
العربي الذي عقد في الرباط •

✳ الخلافات العقائدية الوجودية بين كل من شطري اليمن جنوبها
وشمالها واستقرار الوضع بينهما أخيرا بحيث أصبحتا دولة واحدة •

✳ الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية حول اقليم
خنفار وانتهاء المشكلة •

✳ مشكلة الجزر الثلاث (طناب الصغير وطناب الكبرى وأبو موسى)
واستيلاء ايران عليها ، ومع فورة العالم العربي تم السكوت على الوضع
وذلك الحال على ما هو عليه الى أن قامت ايران بتصرفات معادية لدولة
الامارات في عام ١٩٩٢ فأحييت الموضوع من جديد وأصبحت العلاقات
متهمة بين البلدين •

✳ الخلافات الكبيرة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية
السعودية بسبب حرب اليمن في الفترة ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٧ وانتهاء
الجفوة بتفهم الجانبين للاوضاع •

✳ مشكلة الخلاف بين البحرين وقطر على احدى الجزر المتاخمة لهما
وتدخل المملكة العربية السعودية لحل الخلاف •

✳ الخلفاء بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية التي وصلت الى حد التراشق العسكري والتي أمكن التغلب عليها بضبط النفس وعودة المياه الى مجاريها بعد خمسة عشر عاما من الجفاء والعداء والهجوم الاعلامي .

✳ الخلفاء بين الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية والتي استمرت فترة طويلة ، وأخيرا تحقق الوفاق بين الدولتين بعد وساطة بعض الدول العربية .

✳ الخلفاء بين ايران في ظل الحكم الخميني وبين المملكة العربية السعودية وتطاول الحجاج الايرانيين على الأماكن المقدسة واستمرار الخلاف .

✳ العلاقات بين مصر والسودان التي تشهد مدا وجزرا مستمرا مما أبقاى ايجاد أى تعاون مثمر بين البلدين على مدى ثلاثين عاما ، ومما آخر تنفيذ الكثير من المشاريع التي لو تحققت لكان فيها خير البلدين والتي تجسدت في عهد الفريق عمر البشير .

✳ انقسام العالم العربي على نفسه في موضوع حرب الخليج التي دارت رحاها بين كل من العراق وايران ، ففى الوقت الذى كان مفروضا فيه أن تساند كافة الدول العربية العراق العربية نجد أن كلا من سوريا وليبيا وقفتا في صف ايران ضد العراق ، وان كانت ليبيا قد تراجعت عن هذا الموقف قبل نهاية الحرب .

✳ انقسم العالم العربي على نفسه أيضا عقب زيارة المرحوم الرئيس أنور السادات الى القدس عام ١٩٧٧ وتكرس الانقسام في مؤتمر القمة

العربي الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٩ والذي قضى بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، وتطع معظم الدول العربية العلاقات السياسية معها ، ولم تعد المياه الى مجاريها الا في عام ١٩٨٩ بعودة مصر الى موقعها في الجامعة العربية في نهاية عام ١٩٨٨ بعد أن أعادت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بمصر .

✽ وأنقسم العالم العربي على نفسه أيضا عندما تأزمت العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب الهجوم الأمريكي على خليج سرت الليبي ، فمن الدول من ساند الموقف الليبي ومنهم من أثر الصمت .

✽ وعلى نفس النمط كانت الحرب بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد مثارا للخلاف والانقسام في الرأي بين الدول العربية ، وقد خمدت حدة الحرب بين البلدين ، وأن كانت ذيول الخلاف لم تجد حلا جوهريا لها بعد ، وأحيلت الى محكمة العدل الدولية .

✽ وشهد العالم العربي أيضا خلافا حادا بين دولة الكويت والجمهورية العراقية حول الحدود الا أن ضبط النفس والاخوة العربية قد أخمد نيران الخلاف وعادت الأمور بين الدولتين الى سابق عهدها . وكانت دولة الكويت من الدول المساندة للعراق في حربها مع ايران ، وقد اكتسبت الكويت بنيران هذه الحرب في أكثر من مناسبة الا أننا نرى أن الكويت تعرضت للغزو العراقي في مطلع شهر أغسطس عام ١٩٩١ وانقسم العالم العربي على نفسه ما بين مساند ومعارض وانتهى الأمر بجلاء العراق عن الكويت بعد تدخل دول التحالف وعودة الحكام الشرعيين الى الكويت . ورغم مضي عدة سنوات الا أننا نرى أن العراق لا زال في جانب والعالم العربي لا زال في جانب آخر ، والكويت لا زالت تحمل المرارة من الدول التي ساندت الموقف العراقي وتتخذ منها موقفا سلبيا .

✽ وعاش العالم العربي فترة طويلة وهو يحاول حل الخلافات التي

وصلت الى حد الحرب بين جمهورية الصومال وأثيوبيا بشأن الخلاف على
اغليم أوجادين باعتباره جزءا من الصومال ، واستيلاء الحبشة على هذا
الأقليم ، وقد أمكن بالوساطة الوصول الى حل لهذا الخلاف وأن كانت
الصومال نفسها تعرضت للخراب على أيدي أبنائها .

✽ الخلاف بين قطر والسعودية والذي أمكن حله بوساطة مصر .

ومشاكل العالم العربى الذى يواجهها اليوم ليست بالجديدة عليه ،
فمنذ أن استقلت الدول العربية كان المفروض أن الاستعمار الذى ييئ
الفرقة أصبح لا وجود ظاهرى له ، الا أنه منذ أن أصبحت هذه الدول
صاحبة مصيرها ولو شكليا تواجه المشاكل والعقبات بعضها بين بعض ،
ونظرة على الكلمة التى ألقاها السيد جبران شامية أمام مؤتمر الخريجين
الدائم الذى انعقد فى بيروت فى شهر يونيو عام ١٩٥٤ قد عرض لهذا
الشأن فى حديثه عن القضية العربية ومشاكلها السياسية قائلا :

«...الات تبت على التشاؤم ، اذ كان ماضينا القريب أفضل من
من حاضرتا ، وقد يكون حاضرتنا خير من مستقبلنا ان لم يقم هذا المؤتمر ،
الذى يجمع صفوة المفكرين ومؤتمرات أخرى على شاكلته بارشاد الرأى
العالم العربى ، الى الطريق السوى الذى ضالته الدعايات والسياسات
الإقليمية الضيقة .

ولا يستطيع العربى أن يدرك الرجعة التى أصابت الفكرة القومية
الا بمقارنة الحركة العربية الآن بما كانت عليه عندما ظهرت القضية العربية
لعالم الوجود بصورة عملية وتمثلت بثورة الحسين بن على سنة ١٩١٦ .

كانت دعوة الحسين صريحة واضحة لا يتخللها غموض ولا ابهام .
قام يدعوا الى سلخ البلاد العربية الاسيوية عن الدولة العثمانية ، واقامة
مملكة مستقلة موحدة تشمل ما يدعى الآن بالسعودية والعراق وسوريا
والاردن وفلسطين ، وارتكزت ثورته على ثلاثة أسس رئيسية :

أولها : التحرر من الحكم العثماني الأجنبي .

وثانيها : جمع البلاد العربية الاسيوية كلها في دولة واحدة .

وثالثها : التفريق الصريح بين العروبة والدين ، اذ وجه ثورته ضد الخلافة الاسلامية في الاستانة .

كانت هذه المبادئ الثلاثة واضحة للعاملين في جدول الأبحاث الذي وضعتة اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر عن مشاكل العالم العربي السياسية بتفصيل كاف واستعراض شامل لا يتمالك المرء بعد قراءته الا أن يتساءل : ما دامت مشاكلنا بهذه الكثرة وهذا التعقيد فما هو أملنا في حلها ؟ وما هي الخطوات التي مشيناها في هذا السبيل منذ أن وجدت القضية العربية الى الان ؟ وماذا يمكن أن نعمل أثناء السنوات القليلة القادمة في هذا العصر السريع المتحول ؟

القوميون مع الحسين ومع فيصل من حجازيين وعراقيين وسوريين وفلسطينيين ولبنانيين ، وكانت القومية العربية واضحة في ذهن انشدهاء الذين شنقهم الأتراك والذين ما زلنا نحى ذكراهم سنويا في سوريا ولبنان .

ولكن هذه المفاهيم الثلاثة الواضحة البسيطة الصريحة : الاستقلال والدولة الواحدة المتحررة من الصفة الدينية أصبحت مشوشة الآن في أذهاننا بعد نحو سبعين سنة من تطور القضية العربية .

فقد تدخل الأجاب بنهاية الحرب العالمية الأولى وجزوا البلاد التي أرادها الحسين والقوميون الذين معه مملكة واحدة الى دويلات وممالك وجمهوريات ، واقتسموها فيما بينهم . بقى العرب في الدويلات التي أنشأها الأجانب يناضلون لنيل حريتهم ، كما ناضلوا الأتراك سابقا مع الفارق بأن حركاتنا الاسلامية أصبحت اقليمية تقوم في كل قطر على حده بدون التعاون مع الأقطار الأخرى بينما كانت حركاتنا ضد العثمانيين شاملة جامعة .

ونجحت بعض الأقطار العربية بجهادها وبمساعدة الأحوال الدولية
في الحصول على الاستقلال الاقليمي الكامل كالسعودية واليمن وسوريا
ولبنان •

وتطورت علاقات العراق والاردن ومصر مع بريطانيا الى معاهدات ،
فكان هذا التطور الاستقلالي على العموم والى فترة من الزمن مرخصيا
للعرب •

وهكذا نرى أنه بالنسبة للمبدأ الأول الذى قامت عليه القضية العربية
— أى مبدأ التحرر والاستقلال — يكاد العرب يحققون الآن بعد سبعين
سنة ما كادوا يحققونه بنهاية الحرب العالمية الأولى مع غارق خطر هو
قيام اسرائيل فى وسطنا •

أما فيما يتعلق بالمبدأ الأساسى الثانى الذى قامت عليه القضية العربية
وهو جمع العرب الاسيويين فى دولة واحدة فقد امتدت فكرة القومية
العربية وشملت مصر والمغرب العربى • لكن التجزئة السياسية التى أجراها
المغربيون أقامت جماعات عربية فى كل قطر وركزت حولها مصالح سياسية
واقتصادية تألفت عفوا أو تصميما مع مصالح الاستعمار الذى جزأ العرب
لمنفعتهم ، ولا يزال يسعى لدوام التجزئة حتى بعد خروجه من بلادنا ، كما
تألفت مصالح هؤلاء العرب طوعا مع مصالح اسرائيل التى لا يخفيها شيء
كقيام دولة عربية كبرى على حدودها ، فقاموا يسعون الى ابقاء هذه
الدويلات الضعيفة الهزيلة والى منع اتحاد العرب • ومما يؤلم أن بعض
من انتسبوا الى الجمعيات العربية السرية ، واقسموا اليمين على وحدة
العرب كانوا أكبر خصوم الاتحاد عندما تولوا الحكم ، وأول من تنسكروا
للمبادئ القومية العربية •

يتقابل هذا انتشار فكرة الوحدة العربية بين جمهرة الشعب بعد
أن كانت فى بدء الحركة العربية محصورة فى الخاصة من الناس ، ولكن هذا

الانتشار جرى بدون ايضاح كاف للفكرة لدلولها ولنتائجها بحيث اكتفى التيار الجارف من التأييد الشعبي للوحدة العربية بالتعميم ، ولم يدرك التفاصيل ومقتضيات التنفيذ ، فسهل على بعض الحكومات المناهضة للاتحاد العربى أن تسيطر عليه وتوجهه وجهة اقليمية مع ادعائها أنها تسعى للوحدة العربية •

والى جانب ذلك تمكنت العناصر الاقليمية العربية ومؤازرة الاستعمار والصهيونية من تثبيت مبادئها الانفصالية بأذهان فئات من الشعب العربى حتى صار كثير من العامة يعتقدون مخلصين أن فى الاتحاد ضررا على بلادهم واستقلالهم • ويتذرع الانفصاليون بثلاث حجج لمقاومة الاتحاد : السيادة الاقليمية ، وشكل الحكم ، والمعاهدات الأجنبية فى بعض البلاد العربية • ويقول الانفصاليون ان أى اتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر يمس سيادة الأقطار المتحدة وينتقص منها وهذا كلام صحيح ولكن فاة الانفصاليون أن العرب فى الأصل أمة وقومية واحدة ، وأن القومية العربية لا تستكمل مظهرها السياسى الا بقيام الدولة العربية المتحدة • فكل شكل سياسى آخر قائم الآن هو عرض زائل بالنسبة الى القوميين العرب ، ولا تثبت سيادة الا سيادة الدولة العربية المتحدة • ونعمرى كيف يكون لهذه الدويلات العربية سيادة قائمة وبعضها — مع تخلفها السياسى والاقتصادى — أصغر من مدينة أوروبية أو أمريكية فى عدد النفوس ، وميزانيتها أصغر من ميزانية مصنع أو محل تجارى كبير ؟ وما هى هذه السيادات التى تلعب بها أهواء الدول وتهدها مضامع اسرائيل الجائمة على حدودها فلا تستطيع الدولة دفع غاصب أو رد طامع ؟

وبعض الانفصاليون بالنواجز على نظامهم الجمهورى ، ويخافون أن يزول بالاتحاد مع قطر عربى آخر ، كما يخاف الآخرون على نظامهم الملكى وعلى عروشهم • والحقيقة أن العرب لا يتمسكون بهذا النظام

أو ذاك • وما دمنا نحافظ على الجوهر الديمقراطي في الحكم فسيان عندنا
إذا تمثل شكل الحكم الظاهري بملك أو برئيس جمهورية •

ولكن المنتفعين من الملكية أو الجمهورية وبعض محترفي السياسة
يقيمون من هذا السبب الثانوي المتعلق بالمظهر لا بالجوهر حجة لمعارضة
الاتحاد •

ويعارض الانفصاليون الاتحاد أيضا بحجة أن بعض البلاد العربية
لا تزال ترتبط بمعاهدات مع دول أجنبية ، بينما البعض الآخر حر من
آية معاهدة ، وإن في طرح الموضوع بهذا الشكل مغالطة ظاهرة •

فالتعاقد والتعاهد هو الحالة الطبيعية بالعلاقات الدولية ، والاتحاد
عن كل اتفاق ومعاهدة هو الحالة الشاذة • فالاعتراض إذا على بعض الدول
العربية يجب أن لا يكون لارتباطها بمعاهدات ، بل لأن تلك المعاهدات
لم تعد صالحة •

واننا لم ننس بعدكم هللنا وفرحنا فيما مضى لعقد المعاهدات العراقية
والمصرية ، وبما أن الاتجاه العالمي يسير الآن نحو استبدال المعاهدات
الثنائية باتفاقات جماعية فمن المحتمل أن لا يجد العرب صعوبة في التخلص
من المعاهدات الثنائية الجائرة ، على أنه سواء تم ذلك أم لم يتم ، فالعرب
مسؤولون في جميع أقطارهم عن وضعية كل قطر ولا يحق للدول التي لا ترتبط
بمعاهدات أن تقف جانبا تعارض الاتحاد ، بينما تتخلص الأقطار الأخرى
لوحدها من معاهداتها ، بل واجبها أن تتحد ثم تساعد رفيقتها على
استكمال حريتها •

هذه الاعتراضات الواهية التي تقوم في طريق الاتحاد العربي الآن
لم تكن تخطر في فكر القوميين عند نشوء القضية العربية • وهي نكسة
أصابته الفكرة الاتحادية العربية لا تعادلها في الخطورة أية نكسة أخرى

أصابنا العرب في الأربعين سنة الماضية ولا استثنى من ذلك قضية فلسطين .
فالمعارضة الفعلية الناجحة التي تبذلها فئات عربية لمناهضة الاتحاد هي في
عقيدتي أهم المشاكل ورأس البلاء . وسبب قيام إسرائيل وما أصابنا وسيصيبنا
بعدها من نكبات . وما لم تصبح الفكرة الاتحادية عقيدة في نفوسنا نؤمن
بها إيمان المتعبد بربه ، وما لم تصبح الهدف الأول الذي نفرضه على
حكوماتنا والشغل الشاغل لنا في تفكيرنا وأعمالنا فالأمل ضعيف في نجاحنا
وحل مشاكلنا .

والاتحاد العربي ليس حلا لمشاكل العرب بين جملة حلول ، بل هو
الحل الذي لا يوجد حل غيره . وهو الحل الذي يفرضه الرأي العربي
وتضطر الحكومات العربية للتألف اليه لفظاً وقولاً ولكن بعضها يقاومه
معللاً . ومن النادر في التاريخ السياسي أن يجد المتتبع ما يماثل المغالطة
التي تتبعها بعض الحكومات العربية في معالجة موضوع الاتحاد ، فلا تجرأ
واحده منها على رفضه ، ولكن أكثرها يسعى سعياً حثيثاً لعرقلته .

وكان الأساس الثالث للقضية العربية أنها تميزت عن الخلافة الإسلامية
بوضوح لا يترك مجالاً للشك والابهام ، إذ اتخذت صفة الحرب الفعلية
ضد الدولة الدينية . ولكن هذا التفريق الواضح بين العروبة والدولة
الدينية أخذ يتلاشى تدريجياً خصوصاً في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت
كلمات العروبة والإسلام تستعمل عند كثير من الناس كمترادفات لمعنى
واحد .

تأتي قضية فلسطين في رأس المشاكل العربية السياسية ، ومن المؤسف
أن يبقى الاستهتار وقصر النظر وعدم التعاون الذي رافق معالجة القضية
الصهيونية قبل ضياع فلسطين مستمراً بعد قيام إسرائيل . فنحن رغم
النكبة القاسية لا نقدر بعد خطر الصهيونية الحقيقي ولا نعلم كثيراً
عن واقعها . ثم أننا لم نعين بعد أهدافنا المؤقتة والأساليب التي توصلنا
(م ٢ - ج ٢)

الى هذه الأهداف . وقد امتازت قضية فلسطين منذ منشئها الى هذا التاريخ بسلبية قاتلة لم نحصد منها إلا المرارة والخسران . وأصبح القطر الفلسطيني مطبوعا بطابع الوطنية الرفيعة فلا يجروا أحد على مناقشته .

والمشكلة السياسية الثالثة التي تجابها العرب والتي تتشابه مع قضية الاتحاد العربي ومع قضية فلسطين هي علاقتنا بالدول الأجنبية عامة والدول الغربية خاصة باعتبارها صاحبة المصالح الرئيسية في البلاد العربية .

ونحن نستطيع نظريا أن نتخذ تجاه العرب أحد ثلاثة مواقف : تعاون أو حياد أو عدا . وكذلك تجاه المعسكر الشرقي . ولنا أن نبحث من الناحية العلمية السياسة التي تأتلف مع مصالح العرب ويمكن تحقيقها والسير بها .

كما نرجو أن نتخذ القرارات والتوصيات اللازمة في هذا الشأن حتى يهتدى كل عربي ويعمل على تنفيذها كل في بلده وفي حيز امكانياته .

هذه هي المشاكل الرئيسية الثلاث التي تواجه العرب في الوقت الحاضر : .المنكسة التي أصابت فكرة الاتحاد العربي في غضون الأربعين سنة الأخيرة . والقضية الفلسطينية وقيام إسرائيل وما تفرضه على العرب من خطط وتنفيذ ، وموقف العرب في الشؤون الدولية .

والآن سأبدأ بعرض المشكلات التي واجهها العرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، علما بأن بعض هذه المشكلات أصبحت تاريخا وبعضها لازالت له آثار جانبية ، وأن كنت قد تعرضت للنوع الأول فذلك لكي أدلل على أنه عندما تصفو النفوس وتعلو المصلحة العربية على كل شيء ، فإن أي مشكلة سوف نجسد لها حلا .

مشكلات الحدود بين دول الخليج العربي

لم يكن هناك في الماضي البعيد وحتى الماضي القريب أية حدود تفصل بين الشعوب المختلفة • بل لم يكن للحدود أي مفهوم عندهم • وأن كان لها معنى فلم يكن بالمعنى الحديث للحدود ، فالرياسة والجامعون والمثقفون لغذائهم لا يعترفون بحدود ، فهم عندما تضطرهم الظروف الطبيعية كنقص الأمطار الى التحرك والانتقال بحثا عن مرعى أو مصدر ماء أو تخلصا من درجات الحرارة المنخفضة أو المرتفعة أو تخلصا من شر أعدائهم ، لا يقف أمامهم أي عائق • ولم تكن هناك أية عوازل تفصل بين هذه المجموعة أو تلك ، اللهم الا تلك المناطق الطبيعية التي تقف حاجزا بين الجماعات المختلفة تحول دون الاتصال فيما بينهم كالجبال الوعرة •

وتعتبر الاقاليم الصحراوية مناطق حدود ممقزة تعزل وتحمي الجماعات التي تستوطنها وتفصل بين الاقاليم الواقعة على أطرافها ، وهي مناطق حدود حامية تقف عقبة في وجه الجماعات والجيوش التي تحاول اختراقها •

وترجع طبيعة الصحراء الفاصلة الى انعدام وجود المؤن وموارد المياه الكافية ، كما أنها تقتصر الى الارتكاز والعمران ، وكذلك القطر في درجات الحرارة وانعدام معالم الحياة فيها • على أن الصحارى قد فقدت في الوقت الحاضر بعض حمايتها كمناطق حدود وذلك لتطور طرق المواصلات ووسائل النقل وأساليب القتال •

كان توزيع الأراضي في منطقة الخليج يعتمد أساسا على مصادر المياه ومناطق الرعى ، ولم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط الجغرافية قبل القرن العشرين •

وكانت أول محاولة لتعيين الحدود في هذه المنطقة هي اتفاقية عام ١٩١٣

بين تركيا وبريطانيا التي تحدد بموجبها خط الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في شرق شبه الجزيرة العربية .

ولم يكن هناك حكام في هذه المنطقة يميلون حتى السنوات الأخيرة إلى إيلاء هذه الحدود أية أهمية ، فلم يكن مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه الغربى معروفا أو موجودا في شرق شبه الجزيرة . كما لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة فهو ينبئ أحيانا على اعلان الولاء من زعيم القبيلة ، وأحيانا أخرى على التبعية لمذهب دينى واحد كالأباضية والسلفية ... الخ ، وفي بعض الأحيان ينبئ على أساس الملكية كما كانت أسرة البو فلاح تمتلك بعض بساتين ، واحة البوريمى ، أو دفع الضريبة أو الزكاة التي قد يدفعها الشخص في بعض الأحيان مرغما .

كان الحاكم يمارس صلاحياته على أية أرض نتيجة الصلاحيات التي يملكها على القبائل التي تقيم فيها ، وكان أبناء هذه القبائل يدينون بالولاء إلى الحاكم لا إلى المشيخة أو الامارة أو المنطقة التي يقيمون فيها ، فالتبعية السياسية تعتمد أساسا على علاقة رؤساء القبائل بحكام الدولة في المنطقة لا على أساس المواطنة والموقع الجغرافى للأرض التي يقيمون فيها . فوالاء العربى القبلى لقبيلته وشيخه لا إلى صورة مطلقة تمثلها الدولة فهو يوجه ولاءه إلى مسقط رأسه ، وينبوع الماء الذى يرتوى منه أو بستانه أو مراعى قبيلته ، ولهذا كان ادعاء فرض الصلاحيات عليه يعنى ادعاء السيطرة على الأرض التي يمثلها ، وتطبيق هذا الادعاء على القبائل الرحل سيثير الكثير من المشاكل فعلى الرغم من ثبات خط تحرك القبيلة إلا أن هذه الحركة قد تتغير بعامل التبدلات التي تقع في المراعى نتيجة للجفاف والقحط أو أية أسباب أخرى ، ويعنى ادعاء الحاكم امتلاك منطقة ما تطوف فيها إحدى القبائل على أساس أن هذه القبيلة تدين له بالوحدة هو ادعاء امتلاك منطقة غير ثابتة الحدود نتيجة للاختلاف في حركة القبيلة ، كما أن ولاء القبيلة لا يكون دائما ثابتا فكثيرا ما يتحول الولاء من حاكم إلى

آخر لسبب من الأسباب أو يحجب الولاء عن كل الحكام ، وعندما يتحول الولاء من حاكم الى حاكم جديد آخر فان هذا الحاكم يصبح له حقوقا على تلك القبيلة • ولما كان الحاكم السابق يرفض الاعتراف بخروج القبيلة على طاعته فان المنطقة التي تجوب فيها القبيلة المعنية تغدو موضعا للنزاع بين الحاكمين •

وكانت الحدود بين القبائل معترفا بها ، اذ كان لكل قبيلة منطقة تقليدية تنتقل اليها في الفصول المختلفة ، ولكن لم تكن حدودا واضحة وثابتة • وكان من المعترف به أيضا حق القبائل في الارتواء من الآبار ، والرعى في مناطق المراعي الطبيعية ، الا أنه في سنوات الجفاف كانت هذه الحقوق تتحول في بعض الحالات الى شجار بين القبائل ، ولو أن الصحراء والماء والكلاء ملك مشاع ، ومن هنا نشأت فترة اقامة مناطق محايدة في الزمن الحديث • وتخطيط الحدود في المناطق الرعوية مشكلة عويصة ، اذ لم تكن هنالك حدود ملكية ولا تتبع مظاهر معينة في السطح • ان حدود الرعى بالنسبة للقبائل غير محدود لانه في الفترات التي تقل فيها الأمطار — فان الرعاة يضربون أبعد مما لو كانت الأمطار كثيرة ، لهذا هنالك فرق كبير بين أقصى حدود قبيلة متجولة والمنطقة التي تعيش فيها • وبالنظر لقلة أو نقص الارتباطات الاقليمية الثابتة فان ولاء القبائل يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار عوضا عن الأرض ، ولهذا لا يمكن أن تكن هنالك حدود •

رسم حدود الامارات :

رسمت بريطانيا سياستها مسبقا للسيطرة على بلدان الخليج العربي منذ بدأ نفوذها هناك ، ووضعت في حساباتها أن تحتفظ بحالة التفكك التي أوجدتها منذ أن وطأت قدمها منطقة الخليج ، وفي الوقت نفسه شجعت على تسريب جماعات غريبة عن المنطقة من الهنود والبوش والایرانیين ليكونوا عوناً لها ضد القوى المحلية •

وكانت أول محاولة لرسم الحدود في شبه الجزيرة العربية في عام

١٩١٣ عندما اتفقت بريطانيا وتركيا على وضع الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في شرق شبه الجزيرة • وبعد الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا وساطتها لتخطيط الحدود على أساس محاولة ١٩١٣ بين العراق والسعودية والكويت • ولقد سلم الخبراء الانجليز بأن الظروف الاجتماعية لشبه جزيرة العرب لا تساعد على رسم الخطوط الدقيقة ، لأن القبلية لا تقوم على المواطنة والأرض بقدر ما تترتب على أساس علاقات رؤساء القبائل بحاكم الامارة أو المقاطعة ، ولما كانت بعض القبائل تنتقل في مراع واسعة وتعتبر هذه المراعى ملكاً مساعاً • فقد انبثقت فكرة اقامة مناطق محايدة تقسم فيها الدول المجاورة حق السيادة ، وعند العثور على البترول سيؤخذ بمبدأ اقتسام الأرباح أيضاً في هذه المناطق المحايدة •

وتسهيلاً لعمليات النقل والاتصال وتيسير سبل التنقيب والبحث عن البترول فقد وضعت بريطانيا الخطط لاقامة المطارات في المنطقة لنزول المطارات التي يتحتم المحافظة عليها وتأمينها ، وتحقيقاً لهذه الغاية تم عقد الاتفاقات بين الشيوخ حكام المنطقة من ناحية وبين الشيوخ وشركات النفط من ناحية ثانية لمنع الاعتداءات بين هذه الامارات ، تلك الاعتداءات التي تؤدي الى اعاقه ايقاف التنقيب والبحفر للبحث عن البترول الذي يبنى الشيوخ — حكام المنطقة — الآمال الكبيرة عليه في تحسين أوضاع اماراتهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ... الخ ، لذلك أصبحت الحاجة ملحة لتثبيت الحدود بين هذه الامارات ، ولكنها عملية صعبة في منطقة خالية من المعالم الطبيعية مما قد يثير المشاكل التي يستعصى حلها •

ان مشكلة الحدود بين الامارات معقدة الى درجة كبيرة ، ولقد حاول السياسيون لعدة سنوات تثبيت الحدود ، فتم الاتفاق مع أبو ظبي مثلاً على رسم الحدود ، ولم يتم الاتفاق مع الامارات الأخرى ، كذلك ارتضى تعيين الحدود بين دبي والشارقة ، ولكن اتمام هذا الواجب عسير جداً •

فنقاط الالتقاء على الساحل يمكن تحديدها الى درجة معقولة من الدقة ، ولكن بالنسبة للصحارى والأراضي الداخلية هنالك معلومات قليلة يمكن الرجوع اليها . أما في منطقة دبي عند النهاية الشرقية للامارات، فلنا نجد أراضي عمان ورأس الخيمة والشارقة والفجيرة متداخلة بشبك غريب ، حتى أن دبي وعجمان تمتلك قرى في أراضي الامارات الأخرى .

مشكلات الحدود :

لدراسة مشكلات الحدود بين الامارات العربية بصورة مفصلة ، لابد من تقسيم الموضوع الى الأقسام التالية :

- ١ - مشكلات الحدود بين الامارات .
- ٢ - مشكلات الحدود بين الامارات والدول المجاورة .
- ٣ - مشكلات الرصيف القارى .
- ٤ - مشكلات الجزر .

أولاً - مشكلات الحدود بين الامارات :

تقع دولة الامارات العربية المتحدة بين خطى عرض ٢٢ درجة ، ٢٦ ٣٠ درجة شمالاً وبين خطى ٥١ درجة ٥٦ ٣٠٠ درجة شرقاً . يحدها الخليج العربى فى الشمال والشمال الغربى ، ودولة عمان والمملكة العربية السعودية غرباً ، وفى الجنوب عمان ، والمملكة العربية السعودية غرباً ، وشرقاً الخليج عمان ودولة عمان .

تبدأ حدود الدولة من اماره أبو ظبى ، وتمتد على طول الساحل الغربى للخليج لمسافة تبلغ حوالى ٧٠٠ كم ممتدة فى الداخل لتضم سبت امارات هى :

١ - أبو ظبي :

تقع أبو ظبي في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، وتمتد سواحلها ٤٠٠ كم من خور العديد وآبار سودا نثيل غربا ، ومن حدود قطر والسعودية حتى رأس غنتوب شرقا عند حدود دبي ، وتتوغل في الداخل الى مسافة تزيد على ٢٥٠ كم لتضم أراضيها سبخة مطى ومناطق المجن ومحاجر لبوا وواحات المنطقة الشرقية ومنها العين والبريمي . تبلغ مساحتها ٧٦٣٥٠ كيلو متر مربع وتتبعها حوالي ٢٠٠ جزيرة ، تحتل الصحاري ٧٠٪ من مساحة أبو ظبي وتحتل الأراضي المنخفضة ٢٠٪ وينتشر في باقي الامارة الواحات المتناثرة في كل مكان .

٢ - دبي :

وتطل على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ ٧٦ كم وتتوغل في الداخل لمسافة تبلغ حوالي ٧٥ كم ، يحدها غربا الخليج العربي ، وشمالا وشرقا اماره الشارقة ، وجنوبا اماره أبو ظبي ، تبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كيلو متر مربع سطحها صحراوي ما عدا شريط من الأراضي المنخفضة على طول الساحل وقليل من الجزر في الخليج ، وتحتل دبي موقعا ممتازا على ساحل الخليج العربي مما جعل منها مركزا تجاريا هاما في المنطقة ، ويخترق مدينة دبي خليج مائي يسمى الخور ، ويمتد داخلها لمسافة تقرب من عشرة كيلو مترات ليقسم المدينة الى قسمين :

(أ) القسم الشمالي :

ويطلق عليه (دير) حيث يقطنه غالبية السكان . (تطالب الشارقة بمنطقة الديرة على أنها جزء من اماراتها) .

(ب) القسم الجنوبي :

ويطلق عليه دبي حيث يوجد النشاط الرسمي : الجمارك والمعائن والبنسوك . . . الخ .

٣ - الشارقة :

تقع اماره الشارقة على خط طول ٢١ر٥٥ درجة شرقا ، وخط عرض ٢٠ر٢٥ درجة شمالا ، وهى تتوسط بقية امارات الدولة ، وتتصل بها جميعا بحدود مشتركة . ويشرف جزؤها الرئيسى على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ أكثر من ١٨ كم تتوغل فى الداخل لأكثر من حوالى ٨٥ كم ، ويتبع الشارقة على الساحل الشرقى على خليج عمان ثلاثة أجزاء هى :
كنبا ، خورفكان ، دبا .

٤ - عجمان :

تقع على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ حوالى ١٧ كم بين ام القوين والشارقة التى تحيط بها من جميع جهاتها ، ويتبعها مدينة مصفوت التى تقع على مسافة ١٠ كم فى الجنوب الشرقى على حدود سلطنة عمان ، كما تتبعها مدينة المنامة التى تقع على بعد حوالى ٦٥ كم فى الشرق بطريق الذيد . تبلغ مساحتها حوالى ٢٥٠ كيلو متر مربع .

٥ - أم القوين :

تقع على ساحل الخليج العربى بطول يمتد حوالى ٢٥ كيلو متر بين الشارقة غربا ورأس الخيمة شرقا ، وتقع على خور يسمى بخور البيضاء . وتمتد أراضيها فى الداخل لمسافة حوالى ٨٥ كيلو متر جنوب شرقى مدينة أم القسوين الساحلية ، تبلغ مساحتها حوالى ٧٥٠ كيلو متر .

٦ - رأس الخيمة :

تقع رأس الخيمة بين خطى عرض ٢٥ و ٢٦ درجة شمالا وخطى طول ٥٥ و ٥٦ درجة شرقا ، ولهما حدود مشتركة مع امارات أم القسوين والشارقة والفجيرة ، كما أن لها حدودا طويلة مع سلطنة عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقى ، وهى تطل على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ حوالى ٦٨ كم وتتوغل فى الداخل بمسافة تزيد عن ١٣٥ كم ، ولرأس

الخيمة عسدد من الجزر أهمها جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى والتي استولت عليها ايران عام ١٩٧١ وتبلغ مساحتها ٧٠٠ كيلو متر مربع ، ثم تواصل توغلها الى أن تصل حدودها في منطقة الشرقية حيث تقع الفجيرة .

٧ - الفجيرة :

وهي الامارة التي تقع بكاملها في المنطقة الشرقية ، وتطل على خليج عمان الذي يحدها شرقا كما يحدها من الغرب امارتا الشارقة ورأس الخيمة ومن الشمال سلطنة عمان ورأس الخيمة ، والجنوب كله تابع للشارقة وسلطنة عمان ، وتمتد على خليج عمان لمسافة تبلغ حوالي ٩٠ كم من قرية أصفره جنوبا حتى دبا شمالا ، تمتد في الداخل اراضي سهل الباطنة الخصبة لمسافات مختلفة وتقدر مساحتها بحوالي ١١٥٠ كيلو متر مربع ويغلب على سطح الامارة الطابع الجبلي ، فهي تتكون من سلسلة من الجبال الوعرة والتي تصل بينها وبين ساحل البحر في خليج عمان سهلا يعتبر من آخصب مناطق الامارة هو سهل الباطنة الذي يتسع لمسافة قد تصل الى ٣٤ كم وقد يضيق حتى تلامس الجبال حافة البحر ، ويوجد في الامارة كثير من الوديان التي تجري فيها مياه الأمطار وأهمها وادي سيجي ووادي حام .

ويمتاز التكوين الطبيعي للامارات ببساطته ولا توجد حواجز طبيعية تحول دون الانتقال من مكان لآخر اللهم فيما عدا المنطقة الجبلية في الشرق وتنقسم من الناحية الطبيعية الى أربعة أقسام هي :

١ - الساحل الغربي :

وهو سهل ساحلي رملي ملحي متعرج لا يصلح للزراعة في كثير من مساحته ، ولكن كلما سرنا شرقا في الصحراء عذبت مياهه واصلحت بعض أقسامه للزراعة وخصوصا في الأماكن الشبيهة بالواحات : كالذيد وفلج والمعلا والعوير . كما تنبت الشجيرات الصحراوية والأشجار البرية بين الكثبان الرملية المنتشرة على امتداد الساحل والتي قد يصل ارتفاعها

في بعض الأحيان الى بضعة عشرات من الأقدام ، ويتراوح عرض هذا السهل من ٢٠ كم الى كيلو متر واحد .

٢ - سهل الحصياء :

الذي ينحصر بين المنطقة الصحراوية وبين المرتفعات الشرقية .

٣ - سلاسل جبال عمان :

تسير من الشمال الغربي تقريبا الى الجنوب الشرقي وهي جبال جرداء صخرية متفتتة بركانية يبلغ الارتفاع في عمان أكثر من ٣٠٠٠ م . تخترقها بعض الوديان التي تشكل طرقا طبيعية بين السباحين الشرقي والمغربي . كوادي حمام ووادي سيجي وأسود . . الخ .

٤ - الساحل الشرقي :

ويضم قسما كبيرا من سهل الباطنة الشمالي وينحصر بين المرتفعات وبين ساحل البحر على خليج عمان . ويعتبر أخصب مناطق الساحل وأوفرها ماء ويتراوح امتداد السهل بين ٣٤ كم و كيلو مترين ومن أهم مدنه وقراه : ديبا ، خورفكان ، غرفة .

كان النظام الاقتصادي في هذه المنطقة يعتمد بالدرجة الأولى على الرعي ثم الصيد فالغوص للبحث عن اللؤلؤ وبعض الزراعة حيث تتوفر المياه بصورة دائمة . ولهذا كانت القبائل تنتقل بحثا عن الماء والكلاء . ولم تكن تعتمد على الأرض بل على ولاء القبائل . كما أن بريطانيا لم تتدخل في شؤون الامارات الداخلية ، ولهذا لم تعمل على رسم حدود بين هذه الامارات ، وكان شيوخ الامارات يهاجم بعضهم بعضا أو ينفضم أحدهم الى الآخر ، وفي نفس الوقت يمكن أن تظهر امارات أخرى اذا ما ظهر شخص قسوى . ففي عام ١٨٢٠ وقع معاهدة مع بريطانيا ٨ شيوخ محليين (عدا شيخ البحرين الذي وقع عن قطر) وفي عام ١٨٣٥ غدت (٦) امارات ، وفي عام ١٩١٤ كانت هنالك (٥) امارات والآن

(٧) امارات • والحدود بين الامارات معقدة الى درجة كبيرة جدا
يمتدخلة بعضها مع البعض الآخر ؛ وهى لم تستقر ولم تثبت نهائيا ،
وفى بغض الحالات هناك بعض الاتفاق على حدودهم ، ولكن فى أماكن
أخرى هناك منازعات فيما بينهم ، ولقد حاول السياسيون تثبيت
الحدود لمدة بضع سنوات ، وقد تم الاتفاق مع أبو ظبى ولم يتم مع
الامارات الأخرى ، كما ارتىء تعيين الحدود بين دبی والشارقة ولكن اتمام
هذا الواجب كان عسيرا جدا ، لأن نقاط الالتقاء مع الساحل يمكن
تحديدھا الى درجة معقولة من الدقة ، ولكن بالنسبة للصحارى الداخلية
هنالك معلومات قليلة لا يمكن الركون اليها ، وفى منطقة الجبال عند النهاية
الشرقية للامارات نجد أراضي مسقط ورأس الخيمة والشارقة والفجيرة
متمدخلة بشكل غريب ، حتى أن دبی وعجمان تمتلك قرى فى الامارات
الأخرى ، فمثلا عجمان منطقة مصفوت فى وادى حنا ، وتحاول كل امانة
الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الصحراء علھا تحتوى على البترول ،
ولا يمكن تقديم البراءين التاريخية على عائدة أراضي فى مناطق صحراوية
غير مسكونة • ولقد أصبح وضع الحدود ضروريا لأنها تنفع فى تعيين
مناطق الامتياز البترولية التى يمنحها أى فريق والمناطق التى تمارس علیھا
الحكومات سيطرتها • وقد لا يكون لها أى تأثير فى سكن المنطقة انما
لكى تتمكن الشركات من العمل دون اعاقتها •

وفى القرن الثامن عشر كانت هنالك قسوتان سياسيتان على ساحل
عمان استقلتا عن سلطنة مسقط ، والقوة الأولى هى بحرية تتألف من حلف
قبائل يتزعمهم القواسم ، وكان مقرهم رأس الخيمة • أما القوة الثانية فهى
قوة برية تتألف من قبيلة بنى ياس وحلفاؤها من القبائل ، ويتزعمهم آل
نهيان ومقرهم الظفرة ومدينة أبو ظبى • ويمتد نفوذهم على طول ساحل
عمان من دبی حتى خور العديد • ولقد احتفظ بنو ياس وحلفاؤهم
بأبو ظبى التى تحتل المساحة الأكبر بين امارات الخليج • أما القوة الثانية
فقد قسم رئيس القواسم سلطان بن صقر قبيل وفاته سنة ١٨٦٦ مملكته

بين أولاده وهي الشارقة ورأس الخيمة ، كلبا ، دبا ، أما رأس الخيمة فقد اعتبرت اماره مستقلة منذ سنة ١٩٢١ • فى حين انضمت كلبا الى الشارقة بعد صراع حويل حيث كانت اماره مستقلة اعترفت بها بريطانيا سنة ١٩٣٧ الا أنها عادت فانضمت الى الشارقة فى عهد الشيخ صسكر عام ١٩٥٢ • أما دبا فقد حاول شيوخها اعتبارها اماره مستقلة فلم يفلحوا ، وتتبع ثلاث امارات ، القسم الشرقى منها يعود الى السلطنة ، والقسم الجنوبى يعود الى الفجيرة ، والقسم الأوسط — وهو المسمى بالحصن — ويعود الى الشارقة • أما شيوخ الحميرية فقد حاولو الاستقلال ، الا أن بريطانيا لم تعترف بذلك واعتبرتها تابعة الى الشارقة • كما دخلت الفجيرة فى عام ١٩٦٠ اتحادا فيدياليا مع اماره الشارقة ولكن هذا الاتحاد نقوض بعد بضعة أشهر نتيجة لتدخل المقيم العام البريطانى الذى يعارض أية مشروعات اتحادية مباشرة بين امارات الساحل •

ومما زاد الطين بلة أن كل من يشتري أرضا أو بستانا فى أية جهة من جهات المنطقة تصبح تابعة لتلك الاماره كفلج المعلى ومصفوت والمقامة • فمدينة دبا مثلا تنقسم الى ثلاثة أقسام مع أن سكانها لا يزيدون عن ٢٥٠٠ نسمة ، ولا يبلغ طولها أكثر من ألف متر ، وتتبع ثلاثة امارات ، وهكذا تمزقت المنطقة الى تقسيمات سياسية متعددة أعاققت كل تطور وتقدم • ويظهر التمزق جيدا فى تقسيم اماره الشارقة الى خمسة أقسام واماره عجمان الى ثلاثة أقسام ، وأبو ظبى والفجيرة ودبى الى قسمين ، وهناك مناطق أخرى منتازع عليها بين مسقط وعجمان وأبو ظبى ودبى والشارقة وليس فى استطاعة المتنقل أن يصل من الشارقة الى منطقة خورفكان التابعة لها دون أن يمر بعدة امارات •

الاتحاد :

فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ عقد حكام الامارات الست لقاء قمة وأعلنوا قيام دولة الامارات العربية المتحدة ، وفى ١٠ فبراير عام ١٩٧٢ أعلنت رأس

الخيمة رغبتها في الانضمام الى دولة الامارات العربية المتحدة وموافقها على دستورها المؤقت .

والامل تثير في ازالة هذه الحدود العقيمة التي وضعتها المستعمر ، وقد تمكنت دولة الاتحاد من ازالة الحدود ووطنت القبائل وبذلك حققت نجاحا كبيرا في تجربة عظيمة لتحقيق الاستقرار والتطور الحضاري ، ومع ذلك فانه بعد مضي سنوات على الاتحاد ظلت مشاكل الحدود قائمة بل ومتأزمة في بعض الأحيان وتهدد الاتحاد ، فقد صرح الشيخ زايد لصحيفة أخبار الخليج البحرية قائلا « . . . انني قضيت حوالي اسبوع بين الامارات محاولا تسوية قضايا حدود غير مهمة متنازع عليها بين الامارات الأعضاء ، ولا يمكنني الا القول بكل مرارة وأسى أن نزاعاتهم ليست الا على عشرات من الأمتار ، وهل يمكن أن تصدق أننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينة من الأرض بسبب تنازع امارتين مختلفتين على ملكيتها » . وهكذا نجد أن مشاكل الحدود اخفقت الى حد ما دون تحقيق التطور المنتظر ، كما أنها قد تهدد الاتحاد بالانقسام ، فلو عمل الجميع بروح المرونة والتفاهم والتسامح الأمكن حل جميع هذه المشاكل ، ويقول في ذلك الشيخ زايد : « . . . كان لأبو ظبي خلاقات حدود مع دول مجاورة كالسعودية وقطر وعمان وتم حلها بالتفاهم والمرونة والاخوة » . فعسى أن يرتفع الجميع الى مستوى المسئولية القومية ومستوى الأحداث العالمية والتحديات التي لا تستهدف منطقة الخليج فحسب بل الوطن العربي أجمع ويعملوا على ترسيخ الاتحاد الذي بتحقيقه ستحل جميع المشاكل وبه قوتهم وعزتهم .

وكانت أهم مشاكل الحدود هي تلك التي وقعت بين دولة الامارات المتحدة والدول المجاورة .

فأبو ظبي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وتمتد سواحلها بطول ٤٠٠ كم من خور العديد وآبار سودا نثيل غربا ، حيث تقع اماره قطر والمملكة العربية السعودية حتى غنقوت شرقا عند حدود

دبي ، وتتوغل في الداخل الى مسافة تزيد على ٢٥٠ كم لتضم أراضيها منطقة المجن ومنطقة سبخة مضى ، وتقع مراعى الظفرة الواسعة وسط اراضى اماره أبو ظبى ، وهى مراعى غنية بموارد المياه خاصة فى بينونه والطف والحمرة ، ويقع فى وسط الامارة وعلى طول ١٠٠ كم من الشرق الى الغرب ما يقرب من ستين قرية فى واحدة ليوا (الجواء) ويسمىها أهك أبو ظبى محاضر ليوا ، وتضم المنطقة الشرقية مدينة العين وضواحيها . وتقع مراعى الغنم جنوب غرب منطقة العين ، وتقع آبار أم الترمول فى أقصى شرق الامارة .

ولم يسبق أن جرى تخطيط للحدود بين نجد العثمانى وشبه جزيرة قطر وباقى الامارات الواقعة على ساحل الخليج العربى ، وفى ٢٩ يوليو ١٩١٣ كانت أول محاولة لتسوية الحدود عندما عقدت بريطانيا مع الامبراطورية العثمانية أول اتفاقية حول منطقة الخليج العربى ، وقد تناولت المادة (١١) من هذه الاتفاقية الحدود بين سنجق نجد العثمانى وشبه جزيرة قطر ، وقد خطت حدود قطر بالخط الأزرق ، ويتبع خطا مستقيما من خليج زخنوبه جنوب غرب شبه جزيرة قطر الى صحراء الربع الخالى ، وفى معاهدة دارين بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا المعقودة فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ تعهد الملك عبد العزيز فى المادة السادسة بأن يتجنب - كما عمل أجداده من قبل - التعسدى والمداخلة فى حدود الكويت والبحرين . أما مشيختى قطر وساحل عمان اللذين كانا تحت حماية بريطانيا العظمى ولهما روابط قبل المعاهدة مع بريطانيا - فقد اتفق على تعيين الحدود فيما بعد . ولكن المطالب السعودية استمرت . ولقد عبر بيرسى كوكسى عن نوايا ابن سعود كما يلى :

« يعتمد ابن سعود من الناحية العملية أن له الحق من ناحية المبدأ فى استعادة أية أرض كان أجداده قبل نحو من قرن استولوا عليها وجعلوها من مناطق نفوذهم ، بينما كانت البويريمى فعلا فى أيديهم ،

ولعل هذا هو الذى يفسر أن شطرا كبيرا من سكان الواحة لم يزالوا على الدعوة الوهابية من الناحية النظرية ، •

ولقد تركز النزاع على المناطق التابعة لأبى ظبى ، حيث طالبت السعودية بأكثر من ١٢٧٠ كم من الساحل حتى خور العين عند قاعدة قطر ، كما تطالب بسبخة مطى وواحة البوريمة ومنطقة الطفرة التى تقع فيها واحة الجواء ، وهى مسقط رأس أسرة البوفلاح (الأسرة الحاكمة فى أبو ظبى) كما تطالب بشريط من الأراضى عند قاعدة قطر كما تطالب بخور العديد ، وقد شجع هذا الموقف من جانب السعودية جيران أبو ظبى الآخرين على المطالبة بأجزاء أخرى من أراضى أبى ظبى ، فسلطنة عمان طالبت بثلاث قرى من البوريمة ، وطالبت قطر بخور العين •

والنزاع الشهير فيما يتعلق بتخطيط الحدود فى المنطقة هو ما تثار حول واحة البوريمة اذ تحتل منطقة البوريمة مساحة تشمل حوالى ١٩٨٥ كم ٢ ، تبعد عن أبى ظبى بحوالى ١٦٠ كم ، وترتفع عن سطح البحر بنحو ٣٠٠ م • والبوريمة اسم لقرية واحدة من ٧ قرى تكون الواحة وهى :

- (أ) قرية الهيلى •
- (ب) قرية القطارة •
- (ج) القيمى (الجيمى) •
- (د) المعترض •
- (هـ) العين : نصف سكانها من النجاوات وهى تابعة لآل بوخريبيان من النعيم وفيها من المناصير •
- (و) صعرا : تابعة لآل بوخريبيان من النعيم •
- (ز) البوريمة : تابعة لآل بوخريبيان من النعيم •
- (ح) حماسا : سكانها من النعيم •
- (ط) الجاهلى : وتكاد تكون خالية من السكان •

ثلاثة من هذه القرى تتبع سلطنة مسقط وهي البوريمة ، حماسا ،
صعرا ، والباقي تتبع أبو ظبي . كان العرب يطلقون على منطقة البوريمة
اسم آك جاو .

وتتجلى أهمية البوريمة بما يلي :

١ - ثبوت وجود احتياطات هائلة من البترول فيها .

٢ - توفر الماء في المنطقة .

٣ - موقعها الاستراتيجي حيث تتجمع عندها جميع الطرق القادمة
من الجنوب الشرقي والغربي ، وتبعد القرى الساحلية عنها أكثر من
حوالي ١٠٠ كم ، بينما أقرب قرية سعودية تبعد عن البوريمة بقسمة
مئات من الكيلو مترات . وملكية الواحة فقط تعنى الحدود التقريبية
لسلطنة مسقط ومشیخة أبو ظبي والمملكة العربية السعودية ، ونتيجة لذلك
يعنى احتلالها عن طريق هؤلاء أو أولئك عمليا حدود الامتيازات البترولية
لكل من الشركات الأمريكية والبريطانية .

٤ - تعتبر مركزا لتجارة البدو في الختم والرمل الحمراء والظاهرة
العلیسیة .

٥ - يعرض في أسواقها السلع المستوردة عن طريق موانئ الاتحاد
ولا سيما ميناء دبي ، وإلى حد ما ميناء صهار على خليج عمان ، أي
أنها أسواق تجارية هامة لداخل الصحراء فهي والحالة هذه ميناء صحراوي .

٦ - كبر حجم الواحة وخصوبة أراضيها ووفرة المياه فيها حيث
تنتج التمور والفواكه والخضار .

٧ - أنها البوابة الشمالية لسلطنة عمان . وتصل طرق المواصلات

(م ٣٣ - ج ٢)

للسناريات والابل الى البوريمي من أبو ظبي من الغرب ومن دبي والشارقة وغيرها من مدن الساحل العمانى فى الشمال * وهناك طريق من البوريمي عبر وادى الجزى الذى يقطع جبال الحجر الى الشرق من الواحة الى صحار وبلدان أخرى *

ترى السعودية أن سلطات أمراء الساحل تنحصر فى القرى التى يعيشون فيها فقط ، أما الأراضى والصحارى والواحات فيما بين هذه القرى وعلى دون الساحل وكذا الأراضى الداخلية الممتدة حتى الربع الخالى جنوباً فهى تابعة للسعودية وضمن أملاكها *

وتعتمد السعودية فى هذه المطالبة على جباية الزكاة وولاء القبائل . فالسعوديون أثناء وجودهم فى الواحة قاموا بجباية الزكاة فى سنة ١٨٤٥ ، وكذلك فى (١٨٥١ م - ١٨٦٩ م) ومن ١٩٢٦ - ١٩٢٩ من قبائلها خاصة ومن سائر المنطقة عامة ، وهم يرون أن دفع الزكاة عبارة عن اعتراف بسيادة السعوديين *

كما ترى السعودية أن معظم القبائل المقيمة فى هذه المنطقة (النعيم الوهابيين) تدين بالولاء للمملكة العربية السعودية . وقامت الحكومة السعودية بأصدار تراخيص لشركات البترول الأمريكية لتزاول نشاطها فى هذه الأراضى ، فاعترض حاكم أبو ظبي على هذا التصرف مما دفع الحكومة البريطانية الى توجيه انذار الى الملك عبد العزيز لسحب هذه التراخيص *

ولعل السبب الأساسى لهذا الاحتكاك هو حصول شركة كاليفورنيا للزيت فى عام ١٩٢٢ على عقد للتنقيب عن البترول فى السعودية ، ثم دخلت معها شركة تكساس مناصفة وأصبحت الشركة تعرف باسم الأرامكو . فلم تترشح بريطانيا لهذا العقد ، ولم توافق عليه ، وحاولت وضع العقبات أمام الولايات المتحدة الأمريكية . فقد ظهرت الادعاءات باسم مسقط

والشيخات في منطقة واسعة تبلغ مساحات حوالى ٢١٠٠٠٠ كيلو متر مربع، واشتهرت القضية باسم البوريمة . وكان لنشيط الولايات المتحدة الجيولوجى للتنقيب عن البترول أثره على تشدد بريطانيا في قضايا الحدود . فكانت مشكلة البوريمة ومشكلة الحدود مع قطر وأبو ظبي ، ولقد حاولت بريطانيا تهدئة الوضع مع السعودية فقام المستر (ريان) السفير البريطانى بزيارة الرياض ، وحاول تهدئة الحال بقبول مبدأ التوزيع القبلى ، وعلى ذلك رسم خطا قريبا من وجهة نظر السعودية بشأن حدود قطر . وتوقفت مشكلة الحدود خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكن بعد انتهاء الحرب تجدد النزاع مرة أخرى بين بريطانيا والسعودية في عام ١٩٤٩ نتيجة لاستئناف شركة أرامكو أعمال التنقيب عن البترول بالقرب من البوريمة وتوغل مهندسيها في منطقة سيخة مطى داخل أراضى أبو ظبي، فوجه المندوب السامى فى البحرين احتجاجا شديدا الى شركة أرامكو وصورة منه الى حكومة الرياض بوجوب انسحاب مهندسى وعمال شركة أرامكو ، ثم قدمت بريطانيا شكوى الى السعودية فى أبريل ١٩٥٠ وأتبعتها بمذكرة فى ٢٥ يولييه جاء فيها : « ان الأساس القبلى غير قاطع ، لان دفع الزكاة قد يكون وفقا لنزاع مع سلطة أقسوى دون أن يكون اعترافا بالسيادة » .

وبذلك رفضت بريطانيا ما سبق أن قبلته فى اتفاقية (ريان) بالأخذ بمبدأ التوزيع القبلى ، وادعاء السعودية قائم على أساس أن بعض شيوخ القبائل فى هذه المنطقة موالون لها ، وأن سكانها يدينون بالتبعية الدينية للدعوة الوهابية القائمة فى نجد ، كما أن بعض القبائل فى سهل عمان كانت تدفع الزكاة للحكومة السعودية ، كما تعودوا بحكم الوراثة ، ولقد تطور الوضع الى حصد النزاع المسلح . فتقدمت بعض القوات السعودية ودخلت منطقة البوريمة مما أثار حفيظة بريطانيا . وحاول سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي التدخل بالقوة لطرد السعوديين ، ولكن بريطانيا تدخلت وطلبت التحكيم واستمرت عملية التحكيم فترة طويلة . حتى كان يوم ٢٦

أكتوبر ١٩٥٥ حين اشتبكت قوات مشتركة من عمان وأبو ظبي مع قوات
السعودية •

أما باقى مطالب المملكة العربية السعودية فإنها برزت فى خريف عام
١٩٤٩ عندما ادعت المملكة العربية السعودية السيادة على الجزء الأكبر من
الأراضي الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبي الشرقى من
الخليج • وتبلور ذلك بمذكرة قدمتها الى الحكومة البريطانية فى ١٢ أكتوبر
١٩٤٩ أعلنت فيها أن الحدود الشرقية العربية السعودية تقع على خط
يبدأ عند الساحل الغربى لقطر ، ويمتد الى خليج سلوى ، ثم يعبر شبه
الجزيرة لينتهى عند الساحل الشرقى فوق خليج صغير يسمى خور العديد ،
ثم يبدأ من الناحية الثانية على الساحل الجنوبى للخليج على بعد ٢ كم
الى الشرق من بندر المرفق ، ويمتد الاتجاه الجنوبى الغربى الى مسافة
قصيرة ليعود فينحرف شرقا وشمالا الى نقطة تقع وراء البوريمى ، وكان
ابن سعود يعتقد أن هذه الأراضي تابعة له بحكم الوراثة • فقد أرسل
الملك عبد العزيز آل سعود رسالة الى ممثليه فى مفاوضات الحدود التى
كانت تدور فى لندن فى نهاية عام ١٩٣٤ جاء فيها ما يلى : « وأما عن مسقط
وعمان وقطر لا نعلم لها حدودا لأحد ، إذ أنه من ولاية آبائنا وأجدادنا
ما صار لأحد فيها كلام كلها تحت أيدينا منذ ذلك اليوم الى اليوم ،
وبالأخص الصحارى والبادية ونحن المسئولون عنها ، ولم يعترض علينا
فى ذلك معترض ، ولم يشاركنا فيها أحد لا عربى ولا عجمى حتى نعرف
لها حدود معلومة ، ولكن الآن أهل مسقط وعمان وقطر اخواننا وليس بيننا
أى خلاف » •

كان خور العديد تابعاً الى أبو ظبي • وفى سنة ١٨٧١ تعرضت
إمارة أبو ظبي الى خطر التوسع العثمانى ناحية خور العديد ، وقد
دافع الشيخ زايد بن خليفة عن حقوق بلاده فى خور العين ، وأوقف توسع
العثمانيين نحو أراضيهم ، كما يوجد على الساحل الجنوبى للخور مستوطن
العديد الذى أقامه بنو ياس فى أرض أبو ظبي منذ منتصف القرن التاسع

عشر ، والواقع أن جميع من كان يرتاد خور العديد يعتبر من ممثلكات شيخ أبو ظبي الذي يقوم وحده بإصدار الرخص للصيد ، واعترفت الحكومة البريطانية بذلك منذ أمد بعيد وفي عدة مناسبات . وفي عام ١٩٠٥ أعلنت بريطانيا أن اللخور جزء من إمارة أبو ظبي ، وقد أخذت مسألة وضع خور العديد إلى الظهور في أبريل ١٩٤٩ حينما قام الخبراء الجيولوجيون التابعون لشركة أرامكو بتحرياتهم عن النفط في غرب منطقة سبخة مطي وتعرضهم إلى تهديدات القوات المسلحة التابعة لأبي ظبي لانسحابهم ، ولقد فاجأ الممثل البريطاني جيولوجيو البعثة الأمريكية في شركة أرامكو جنوب شرق قطر ، وفي غرب سبخة مطي وفي نقطة تقع شمال بئر صفن وهي منطقة كان اتفاق ريان ١٩٣٥ أقر بتبعيةها إلى السعودية ، وسلم إلى البعثة الأمريكية كتابا جاء فيه :

« تعتبر الحكومة البريطانية أن مشيخة أبو ظبي تمتد حتى خور العديد ، وكذلك يعتبر وجود ممثلي شركة أرامكو عند نقطة شمال صفن تعديا على حق المشيخة المشمولة بالحماية » . ولم تكن السعودية هي الوحيدة التي طالبت بخور العديد ، بل أن قطر أيضا طالبت به واعتباره جزءا من قطر ومطالبة السعودية بسبخة مطي . والطفرة . وواحة دوما مقر قبيلة مرة ، واحتفظت لأبي ظبي ببئر صفق التي تقع على الطريق بين أبي ظبي وقطر والتي تبين أنها أقرب إلى البحر مما كان مقترحا ، ولكن ابن سعود رفض هذا الخط ، ومع ذلك فإن شركة الاستثمارات البترولية استأنفت أعمالها التنقيبية على أساس ولاء القبائل للمملكة العربية السعودية وجمع الزكاة منهم ، أما القبائل ذات الولاء للسعودية فهي :

(أ) قبائل بني مرة : وتقع منطقة تجوالها بين الدهناء والربع الخالي .

(ب) المناصير : وتقع مراعيها بين قطر وسبخة مطي .

(ج) قبيلة بني هاجر : جنوب الاحساء .

(د) أما سكان واحة البوريمة فتمثل قبيلة النعيم أغلبية السكان ،
وهي تنقسم الى فرعين وهما البوشامش وآل بوخريهان ، وقد
أعلن شيخاهما ولاءهما للمملكة العربية السعودية •

ولقد تقدمت السعودية في أبريل عام ١٩٣٥ بمذكرة متضمنة حدودا
مقترحة بين المملكة العربية السعودية وقطر والمشيخات المتصالحة وسلطنة
مسقط وعمان •

كانت الحدود مع قطر تبدأ على الساحل الغربى لشبه الجزيرة
على بعد نحو ٢٥ كم من رأس دوحة السلوى ، ثم تتجه شرقا مسافة
حوالى ٨ كم لتعود جنوبا بشرق لتصل الساحل الشرقى على بعد ١٢ كم
الى الشرق من خور العديد ، ويعنى هذا أن يكون جبل نخش الواقع
عند الطرف الغربى لشبه الجزيرة وخور العديد الواقع عند طرفها الشرقى
ضمن أراضى السعودية • وتبدأ الحدود المقترحة مع المشيخات المتصالحة
عند نقطة تقع على بعد ٢٧ كم الى الجنوب من خور العديد ، ثم تتجه
جنوباً مسافة حوالى ١٧ كم تقريبا لتعود متجهة في شكل قوس نحو الشرق
والجنوب الشرقى الى أن تلتقى بخط طول ٥٦ درجة شرقاً الى نقطة التقائه
بخط عرض ١٩ درجة شمالاً ، ثم تسير باتجاه الجنوب الغربى الى أن تصل
خط طول ٥٢ درجة شرقاً ، نقطة التقائه بخط عرض ١٧ درجة • وتقول
المذكرة ان الحدود المقترحة تسير موازية للأراضى المعروفة بالمجن
وسبخة مطى وليوا للامارات العربية ، وتلك الواقعة الى الغرب من المملكة
العربية السعودية الا أن بريطانيا رفضت التنازل عن أى أرض على مقربة
من شبه جزيرة قطر ، فبئر بنيان يقع في الطرف الشمالى من الربع الخالى ،
وهو من أراضى أبو ظبى ، كما أن جبل نخش يعتبر جزءاً من قطر من الناحية
الجغرافية وخور العديد يعتبر جزءاً من أبو ظبى •

ثم تقدمت بريطانيا بمشروع يقترح حدوداً جديدة ، تبدأ
عند واحة سلوى ثم تسير جنوباً بشرق ملتفة حول الطرف الجنوبى لسبخة

مطى ومتجهة شرقا بحذاء الحـد الشمالى للربع الخالى ، وبذلك خصص
لقطر المزيـد من الأراضى الواقعة فى الجزء الأدنى من شبه الجزيرة ،
وأعاد خور العـديد الى أراض أبو ظبى ، وأعطيت الحدود المقترحة
للمملكة العربية السعودية بئر بنيان الذى كانت تستخدمه فى أبى ظبى ،
وأقامت فى شتاء ١٩٤٧ — ١٩٤٨ مخيمات لها فى مرفأ وزيسى اللتين
مسحت شواطئها حتى خور العـديد والى عمق ٤٧ كم ولم يثر السعودىة
أية اعتراضات على هذه العمليات ، كما لم تقابل فرق المسح أى أثر
لوجود الادارة السعودىة ، ولكن لم ينقض ١٨ شهرا حتى كانت الحكومة
السعودىة تطالب بالمنطقة كلها مدعية أنها كانت سعودىة منذ القرن
الثامن عشر •

أما قطر فقد طالب شيخها فى مؤتمر المائدة المستديرة المنعقدة
فى الثامن والعشرين من شهر يناير ١٩٥٢ بالحدود التالية والتي تقع فى
خط يبدأ عند غار البريد على دوحة السلوى ، ثم يتجه شرقا عند حزم سودا
نثيل ويعقـل المناصير الى نقطة تقع على الساجل الغربى لخـور العـديد ،
وقد عنى هذا الخط أن تحتفظ قطر بتلك الرقعة من الأرض التى يبلغ
عمقها حوالى ٤٢ كم ، والتي تقع عند قاعدة شبه الجزيرة التى كان الجانب
السعودى قد أدرجها فى مطالبه عام ١٩٤٩ ، أما شيخ أبو ظبى فقد طالب
بالحدود التالية : وتبدأ من خط امتد من سودانثيل ويسير بصورة مستقيمة
الى الطريق الأبعد من سبخة مطى ، ويسير الخط من هناك باتجاه جنوبى
شرقى الى القرينى ومنها شرقا وشمالا بشرق الى أم الزمول ، أى أن ذلك
يعنى ضم المنطقة المعروفة بالكـدن الى الجنوب من لينوا الى أبو ظبى
لارتباطها من الناحية الطبيعىة • وتؤلف الكتبان الرملية الكبرى الواقعة
الى الشرق من زملة سويدان حدودا طبيعىة تصل الى أم الزمول ، وفى
٣٠ يناير ١٩٥٢ قدم الوفد البريطانى باسم أبو ظبى مذكرة جاء فيها :
١ — أن قبيلة بنى ياس هى القبيلة المسيطرة على الاقليم الواقع
غربى سبخة مطى •

٢ - النشاط البحري وأعمال صيد السمك في شاطئ الظاهرة هي في أيدي بنى ياس على الأغلب ، وأنهم يمارسونها بتصريح من حاكم أبو ظبي .

٣ - أن انتماء بنى ياس والمناصير للمذهب المالكي من مذاهب السنة يثبت أنهم لا يمكن أن يكونوا سعوديين .

٤ - كان لحاكم أبو ظبي أمير وقاض من ناحية ليوا .

٥ - أن أخا لحاكم أبو ظبي ولد في ليوا .

٦ - أن الحكومة البريطانية اعترفت منذ التسعين بسُلطان شيخ أبو ظبي على خور العديد .

٧ - كان جميع من يؤم خور العديد يعتبره من ممتلكات شيخ أبي ظبي . وكان على كل من يود الصيد على الساحل بالشباك أن يحصل على رخصة من الشيخ .

٨ - كانت المنطقة الواقعة إلى الشرق والجنوب من حزم سودانثيل بما فيها العقول والمجن تؤمها قبائل أبو ظبي .

٩ - أن الطفرة تقع ضمن المجال السياسي لشيخ أبو ظبي .

وهكذا تركت الحدود معلقة وغير مرسومة مما دفع إلى القول : إنه من المتفق عليه بأن سبحة مطي تكون الحدود بين السعودية وأبو ظبي ، كما أن حدودها الغربية تبدأ من خور العديد عند قاعدة شبه جزيرة قطر .

وهكذا تحرم السعودية من منفذ على الخليج العربي إلى الشرق من قطر ، وبقيت مشاكل الحدود معلقة حتى تم حلها نهائياً في عام ١٩٧٤ .

في عام ١٩٧١ حلت السعودية خلافها مع سلطنة عمان حول واحدة البوريمة عندما قام السلطان قابوس بزيارة للملك فيصل في الرياض في أكتوبر عام ١٩٧١ • وصدر بيان مشترك في أعقاب هذه الزيارة يتضمن اعتراف السعودية بالقرى الثلاث من واحدة البوريمة (التي ضمت الى عمان • ثم كان عام ١٩٧٤ حيث تم حل مشاكل الحدود بين أبو ظبي والسعودية ، أما الخطوط العريضة للاتفاق فهي :

تتنازل السعودية عن واحات البوريمة الست لأبي ظبي لقاء تنازل أبو ظبي عن مثلث من الأرض غرب أبو ظبي وشرق جنوب قطر بما هو معروف باسم سبخة مطي ، كما يتضمن الاتفاق إنشاء ممر بري الى السعودية يصل الى خور العديد على الساحل الغربي لأبي ظبي ، وفي مقابل ذلك تتنازل السعودية عن آبار النفط التابعة والمستثمرة حاليا من قبل أبو ظبي والواقعة في الجرف القاري المقابل لخور العديد (والتي ستصبح بموجب التعديلات الجغرافية الحالية هذه تحت السيادة السعودية) للامارات العربية المتحدة لا لأبي ظبي كامارة ، وتعطى أبو ظبي ممرًا بريًا الى خور العديد ومن هناك الى حدودها الجنوبية الشرقية ، وأسفر عن هذا الاتفاق اعلان السعودية اعترافها بدولة الامارات ، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها • فحققت السعودية كل مطالبها في غرب أبو ظبي حيث حصلت على سبخة مطي الغنية بالبتترول وخور العديد مقابل تنازلها عن مطالباتها بواحة البوريمة • وأصبح لها نافذة على الخليج الى الشرق من قطر • وهكذا أسدل الستار على مشاكل الحدود بين السعودية وأبو ظبي •

٣. — مشكلة الرصيف القاري في أبو ظبي :

لقد تم اكتشاف البترول وبكميات كبيرة في المنطقة البحرية من الخليج ويسود الاعتقاد بوجود احتياطي ضخم من البترول يكمن تحت

مياه الخليج العربى • وكانت بداية المشكلة اعلان الرئيس ترومان فى عام ١٩٤٥ سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الثروة الواقعة تحت المياه البحرية الضحلة للرصيف القارى ، فسرعان ما أعلنت اماره أبو ظبى نفس اعلان الرئيس ترومان • ثم أدخلت الولايات المتحدة مبدأ جديد فى مفهوم المياه الاقليمية على أساس أن كل دولة تعتبر مسئولة عن أمن البحار الواقعة أمام شواطئها الى منتصف المسافة بينها وبين الشاطئ الآخر ، واستنادا الى ذلك فقد أعلنت السعودية عن امتداد حقوقها فى مياه الخليج الى خط وهمى يقع فى منتصف المسافة بين شاطئه الغربى دون رعاية لحقوق امارات الخليج ، ولذلك أعلنت الحكومة البريطانية رفضها لهذا الادعاء الجديد من جانب السعودية ، وأنها ستتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق امارات ساحل عمان طبقا لنصوص القانون الدولى الذى ينظم حدود المياه الاقليمية ، وفى عام ١٩٤٩ وبناء على نصيحة بريطانيا قدمت الامارات طلبا لجعل حقوقها تمتد من منتصف المسافة بين ساحل الخليج العربى وساحل ايران ، وقد أدى هذا الى اثاره خلاف مباشر بين السعودية والبحرين تمت تسويته عام ١٩٥٧ •

كما أصدر حكام الامارات بيانا فى عام ١٩٤٩ بينوا فيه أن قعر البحر والقربة السفلى الواقعة تحت مياه البحر والقربة من المياه الاقليمية يجب أن يكون للحكام الامارات مطلق التصرف بها •

وقد أثار التفسير الأمريكى لحدود المياه الاقليمية خلافا حادا بين حكومات امارات ساحل عمان وبين شركات البترول فى الخليج التى ادعت بأن هذا التفسير يعطيها الحق تلقائيا فى أن تمتد منطقة امتيازها الى نهاية المياه الاقليمية المتابعة للبلاد التى تعمل فيها • ونقد قبل شيخ البحرين هذا المبدأ تحت ضغط الحكومة البريطانية ، أما حاكما أبو ظبى وقطر فقد رفضا هذا التفسير وأصرا على أن تحصل شركات البترول على تراخيص جديدة اذا رغبت فى البحث عن البترول تحت مياه الخليج،

وأحيك هذا الخلاف الى التحكيم فأقرت لجنة الحكمين وجهة نظر حكام الامارات ، والواقع أنه في كثير من الحالات لا يوجد رصيف قارى في الخليج العربى • ذلك أن الأرض لا تمتد مباشرة الى البحر العميق ، فالبحر في الجانب العربى ضحل وتكثر فيه الشواطىء الضحلة المرجانية •

فلا بد اذا من تخطيط الحدود المائية لكل المشيخات بعد وضع خطة يقبلها الشيوخ لتقسيم المناطق المائية ، وهذا من غير شك سيثير مشاكل كثيرة ••

١ - من المحتمل أن نجد أن جزيرة ما تعود الى احدى المشيخات تقع في المنطقة المائية لشيخة أخرى •

٢ - كذلك هناك مشكلة الخلجان ، هل أن الحدود المائية تسير مع امتداد الحدود أو عند مدخل الخليج ؟

كانت هنالك خلافات بين أبو ظبى ودبى على حدود المياه الإقليمية، لذلك اجتمع الشيخ زايد والشيخ راشد في ١٨ فبراير ١٩٦٨ ووقعا اتفاقية لتسوية الحد البحرى بين امارتى دبى وأبو ظبى : « بما أن الحد البحرى الحالى الفاصل بين امارتى دبى وأبو ظبى يبدأ من رأس حصبان على الشاطىء ، ويمتد باستقامته باتجاه شمالى غربى عبر البحر مارا غربى آبار فتح التابعة لامارة دبى ، وبما أن الفريقين يرغبان في إعادة تسوية هذا الحد في ديبين مصلحة بلديهما وخير شعبيهما ، فقد تم الاتفاق بالرضا بين الفريقين على ما يلى :

١ - تعاد تسوية هذا الحد بأن يضم لامارة دبى مسافة من البحر الواقع غربى الحد الحالى المذكور يكون موازيا طول قاعدته الأفقية عشرة كيلو مقدرات ، تقاس على طول الساحل غربا من رأس حصبان وطول ضلعه الرأسى مساويا لطول الحد الحالى المشار اليه بحيث تقع هذه المسافة غرب آبار فتح ، وتمتد جنوبا بغرب حتى الساحل •

٢ - تصبح المساحة المذكورة أعلاه جزءاً من ممتلكات وحقوق دبي ،
وهي منطقة يؤكد الخبراء بأنها غنية بالنفط ، ولقد تم تسوية النزاع على
المياه الإقليمية بين السعودية والبحرين ، والسعودية وايران كما تم تسوية
حدود المياه الإقليمية بين عمان وايران ، كما جرت مفاوضات بين بريطانيا
وايران على اعتبار حدود المياه الإقليمية بين ايران والمملكة هي ٢٠ كم .

أما الرصيف القاري لدولة اتحاد الامارات فلم تحل مشكلته بعد ،
وستبقى عويصة ومستعصية وخاصة بعد استيلاء ايران على جزر طناب
الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى .

٤ - مشكلة الجزر :

ان ضحالة مياه الخليج ووجود نهري دجلة والفرات وعملية المد
والجزر وارتفاع درجة الحرارة واتجاه الرياح والتيارات المائية المحلية
من الأسباب التي أدت الى كثرة الجزر في الخليج العربي ، بعض هذه
الجزر مأهول بالسكان كجزيرة فيلكا والبحرين وأبو ظبي ، وأكثرها غير
مسكون ، معظمها جزر قاحلة أو شبه قاحلة إلا أن بعضها قد يحوى ثروات
معدنية كالبتروول في أبو موسى وطناب الصغرى ، أو أن تستعمل ملوى
للصيادين في وقت الضروة ، أو أن تستخدم لرسو السفن المارة ، أو
محطة للترود بالبتروول ، أو أنها تضم مرافئ جيدة لرسو السفن مثل
جزر البحرين وقشم وهنجام .

وكان بعضها يستعمل كمراكز لتجمع صيادي اللؤلؤ ، كما تستعمل
كمراكز لتجميع صيادي الأسماك ، وقد تتوفر في بعضها المياه العذبة
للشرب والزراعة ، وقد توجد بها مراعي ، وعموماً فإنها جميعها ذات
موقع استراتيجي تصلح لاقامة منشآت عسكرية للدفاع أو الاستعداد
أو الوثوب على المناطق المجاورة ، ولقد أثار وجود البتروول مشكلة مئات
الجزر غير المسكونة والتي كان الصيادون والغواصون يترددون عليها من

مختلف المشيخات والامارات دون أن تهتم واحدة منها بإثبات حقها في ملكيتها ، وقد عرفت حالات النزاع على الجزر قبل ذلك ، فسبق أن ادعت كل من قطر والبحرين ملكيتها لجزيرة (حوارة) وقد حكمت بريطانيا بعائديتها الى البحرين في سنة ١٩٣٨ ، ولكن مع ذلك فان النزاع على هذه الجزيرة ظل قائما ، وفي سنة ١٩٦٢ فرضت بريطانيا تحكيمها في نزاع آخر بين أبوظبي وقطر على ملكية جزيرة (حالول) فحكمت بملكيتها لقطر .

وكان لوجود البترول في هذه الجزر أثره على دفع السعودية الى منازعة امارات الساحل في ملكية مئات الجزر التابعة لمساحل عمان تلك الجزر التي يتردد عليها الصيادون والغواصون من أهالي هذه الامارات منذ عشرات السنين ، ولقد انتهزت ايران الفرصة لتطالب ببسط نفوذها على كل الجزء الشرقي من مياه الخليج بالاضافة الى عدد من الجزر التابعة لامارة ساحل عمان ، وكان موضوع هذه الجزر قد بحث في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ الذي حضره بعض حكام الامارات ، وقال شيخ أبوظبي في هذا المؤتمر بأن تراخيص الصيد وأعمال الغوص هي الأساس الطبيعي لإثبات ملكية جزر الخليج ، ولقد اعترضت السعودية بقولها : « أن الصيد والغوص كان دائما مشاعا لجميع أبناء الشعب العربي في الخليج دون التقييد بالجنسيات الجديدة » ، والحق أن حكام الامارات لم يكونوا يكتفون لإثبات حقوقهم في الجزر الا حينما تكون مسكونة بصورة دائمة ، ولقد شجع ذلك ايران على المطالبة بملكية بعض هذه الجزر وبخاصة تلك التي تحتل مركزا استراتيجيا هاما عند مدخل مضيق هرمز ، وايران في الواقع تطالب بعدد من هذه الجزر فقد صرح زاهدي في باكستان قائلا : « ان لايران حقوقا مشروعة في كل اتحاد الخليج العربي مع تحديده لبعض المناطق وهي جزر ظنب وأبو موسى وشط العرب » .

وتنتشر هذه الجزر عند ساحل الامارات تخص بعضها هذه الامارة أو تلك ، وفي بعض الحالات فان الملكية تدعيها أكثر من امانة ، وجميع

الجزر الواقعة بين قطر ومسندم جنوب خط عرض ٢٦ درجة تقريبا قد اعترف بها على أنها تابعة لأبى ظبى التى تملك ما يقرب من ٢٠٠ جزيرة ، ويشذ عن ذلك جزيرة أبو موسى وصير أبو نعيم التى اعتبرتها بريطانيا تابعة الى الشارقة ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى تعود الى رأس الخيمة ، أما سبرى ونابيو فارور تعتبرهما بريطانيا تابعتان الى ايران ، وحالول تعود الى قطر ، وهناك جزيرتان هما : ياسات وشراعة تطالب بها كل من قطر وأبو ظبى ، أما الجزر الرئيسية فهى :

١ - حالول . . طالبت بها كل من أبو ظبى وقطر واعتبرتها بريطانيا

تابعة الى قطر وهى الآن مركز شركة شل .

٢ - شراعة لم تحدد ملكيتها بعد .

٣ - ياسات .

ولقد عملت ايران على أن تصفى مشاكلها مع المملكة العربية السعودية لتضع خططها فيما يخص الخليج ، وخلال اجتماع جده فى أكتوبر ١٩٦٨ توصل الشاه والملك فيصل الى حل بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين ، وهما جزيرتا فارس وعربى ، حيث تبودلت الوثائق الخاصة بالتصديق على الاتفاقية القاضية بحقوق السعودية على جزيرة عربى ، وايران على جزيرة فارسى ، ولكن عند تعيين الرصيف طلبت ايران وجوب مرور الخط البحرى الفاصل من منتصف المسافة بين جزيرة خرج والساحل العربى وليس من منتصف المسافة بين الساحل الايرانى والساحل العربى ، اذ أن جزيرة خرج تبعد ٥٠ كم عن الساحل الايرانى ، وهكذا كان التخطيط من مصلحة ايران .

ثم التفتت ايران لتحقيق مطامعها فى الخليج العربى ، ويرجع اهتمام

ايران الحديث بالخليج العربى الى أنه يمثل الطريق الوحيد لتسحين صادرات البترول المتزايدة من ايران ، كما أن موارد البترول تحت مياه الخليج كانت من العوامل المهمة التى ساعدت على ازدياد اهتمام ايران بالخليج منذ الستينات ، بالإضافة الى الطموح القومى والحلم « باعادة امبراطورية كبرى » ، ولهذا عملت ايران منذ مطلع الستينات على اجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها فى تسهيل الهجرة الايرانية الى ساحل الامارات ، وقد تردد بعض الأمراء على طهران ، وكانت فاتحة هذه الزيارات هى زيارة الشيخ راشد بن مكتوم ، وتتجلى الغايات الأساسية من هذه الزيارات من الواقعة التالية : عند زيارة حاكم رأس الخيمة الى طهران فى نوفمبر ١٩٦٤ * وبعد أن عرض عليه الشاه استعداداه لاجابة طلباته التى يريدونها من مستشفيات ومدارس وأطباء فوجيء وهو فى قصر المرمر باعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر بلاده *

ولقد رفض الشيخ ذلك الطلب ، وهكذا تتضح لنا نوايا ايران ومحاولتها لوضع قدميها فى الجانب العربى من الخليج وقد انتهت الفرصة التى سنحت عند اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج فى نهاية عام ١٩٧١ ، فكان أن استولت على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قبل الانسحاب البريطانى بيوم واحد ، ويبدو أن لبريطانيا الفضل الأكبر فى مساعدة ايران فى ضم هذه الجزر ، ففى ٧/٩/١٩٧١. قدم وليم تونس بحضور المعتمد البريطانى فى الخليج مستر جفير آرثر مقترحات موحدة الى كل من رأس الخيمة والشارقة لتسوية موضوع الجزر الثلاث وذلك بمناصفة السيادة وعائدات النفط مع ايران التى ستقوم بدفع منحة سنوية لكل من الامارتين مع تعهدا بعدم اذاعة نبأ نزول القوات الايرانية فى الجزر الا بعد مرور عام ونصنف تجنباً لاثارة الرأى العام العربى ، وقد رفضت افارة رأس الخيمة هذا العرض الذى اعتبرته تواطؤاً ايرانيًا بريطانيًا *

وفى حديث للشيخ صقر بن محمد القاسمى حاكم رأس الخيمة مع

مراسل جريدة الجمهورية البغدادية أجاب سموه عندما سألته عن طبيعة المفاوضات التي أجراها ولیم لوس معه بما يلي : « لقد عرض علينا لوس مشروع اتفاق مع ايران يقتضى بأن نسمح بموجبه بتواجد بسيط لقوة من الشرطة الايرانية في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية اتمويه على العرب وعدم اثاره مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا ١٠٠٠٠٠ ر. ١٠٠٠ جنيه استرليني سنويا ولدة تسع سنوات : كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على ٤٩٪ من ناتج البترول الذى سيستخرج ، وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلى عنها » . ولقد أنزلت ايران قواتها في جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قبل خروج بريطانيا بيوم واحد .

ولقد صرح الشاه للمحرر الدبلوماسى للتايمز اللندنية في عددها الصادر في ١٤ أبريل ١٩٧٠ بما يلي :

« انه قد بدأ عصر جديد للخليج ، وأن ايران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار به وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحلها ، وأن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم ايران خاصة من الناحية الاستراتيجية ، وأنها تابعة لها أصلاً ، وهى جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، وأن ايران غير مستعدة لطلاقا لترى سقوط هذه الجزر بيد أعدائها » ، وفي تصريح آخر لشاه ايران الى جريدة الفيجارو الفرنسية بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٨ قال : « ان الجزر الثلاث هى أراضى ايرانية ، لان والده ذكره بسيادته عليها قبل الحرب العالمية الثانية » ، وكانت ايران تهدد بعدم موافقتها على قيام اتحاد الامارات العربية ما لم تستول على هذه الجزر الثلاث ، فقد جاء فى الكتاب السنوى الأخضر عن وزارة الخارجية فى طهران ما يلى :

« ما لم تعد هذه الجزر الثلاث الى ايران فان الحكومة الايرانية

لن توافق قط على قيام الاتحاد الفيدرالى للامارات العربية فى الخليج ، بل
انها ستعمل ضده •

بعد هذه الدراسة لمشاكل الحدود بين دولة الامارات المتحدة والدول
المجاورة لها والتي يحدونا الامل فى أن يتم الاتفاق على حلها بين الاخوة
العرب ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالمناطق الجزرية والرصيف القارى ، فان
هناك بعض المشاكل المتعلقة تنتظر الحل وهى :

١ - الخلاف بين سلطنة عمان ورأس الخيمة حول حدود البلدين
المشتركة والذي يصل الى حد الاصطدام المسلح بين البلدين بين وقت
وآخر نتيجة للحساسية « الجغرافية والتاريخية » العميقة بين البلدين •

٢ - هناك مشكلة كبرى وهى احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى
وطنب الصغرى من قبل ايران •

٣ - تحقيق الوحدة الكاملة بين الامارات ، تلك الوحدة التى
ستحل مشاكل الحدود نهائيا وتقضى على الروح الفردية المتفشية عند
البعض •

وخاصة أن منطقة الخليج تواجه تحديا عالميا كبيرا نتيجة لثروتها
البتروولية الضخمة واستعمالها البترول فى معركة المصير العربية • فلقد
كتب ستيفن روزنفلد فى صحيفة الواشنطن بوست فى أوائل سنة
١٩٧٤ ما يلى :

« لماذا يجب أن تقف الدول التى تضررت أكثر من غيرها من زيادة
أسعار النفط ببساطة مكتوفة الأيدي لتتلقى هذه البلية ؟

لماذا لا تتضافر بعض هذه الدول على القيام بانقلاب أو بغزو

لاحدى الدول المنتجة للنفط من أجل تأمين مصدر موثوق لاحتياجاتها من النفط بأسعار معقولة ، ان الهند تستطيع على الأرجح أن تجتاح احدى امارات الخليج ما بين عشية وضحاها وتسترجع بذلك قسطا من كل مطامحها القومية . لقد تبادت دول الخليج العربى وغيرها من الدول المنتجة في مواقفها » .

ومن غير شك أن روح الاخوة التى تسود بين الأطراف المتنازعة والمصلحة المشتركة والمصير المشترك والموقف الاخوى والشعور بالمسؤولية الذى تقفه المملكة العربية السعودية وباقى الامارات من بعضها البعض سيؤدى جتما الى القضاء على هذه النزاعات لينصرف الجميع الى عملية البناء والتعمير والوقوف صفا واحدا في وجه التحديات المختلفة والالتفات الى المشاكل الأخرى لايجاد الحلول المناسبة لها والتى من أخطرها قلة السكان والهجرة الأجنبية المتزايدة .

ان مشكلة الامارات العربية الكبرى هى قلة سكانها ، وهناك عامل جذب قوى وهو البترول ، ولذلك أخذت الهجرة الأجنبية تقف الى هذه الدول وبأعداد كبيرة من مختلف الأقطار والجنسيات والاتجاهات والغايات ، فعلى دولة اتحاد الامارات تشجيع الهجرة العربية والا ستجد نفسها في يوم قريب وقد أصبح سكانها العرب يكونون أقلية في بلادهم ، وأن تعمل على قيام وحدة اقليمية بين الدول العربية الواقعة على الخليج لكى تتمكن من الوقوف في وجه التحديات المختلفة التى تريد الانقراض على المنطقة بكل شراسة ، ولكى تتمكن من استخلاص الأجزاء السلبية من الخليج ، وبإمكان البترول الخليجى ورأس المال الفائض أن يلعب دوره في تحقيق هذه الغاية الشريفة .

أما عن مطامع ايران فهى بلا حدود ، فقد وجدنا ما حدث في وقت الشاه ، ثم عاصرنا الحرب الايرانية العراقية التى دامت ثماني سنوات وهبدها أولا وأخيرا اثبات وجودها كحام للمنطقة ومسيطر عليها .

ولا شك أن قيام مجلس التعاون الخليجي الذي يضم جميع دول الخليج بالاضافة الى المملكة العربية السعودية أصبح وحدة اقتصادية وسياسية متماسكة ، ويستطيع مواجهة التحديات التي كان يعجز عن مواجهتها كل دولة بمفردها .

الحرب العراقية الايرانية

تعتبر مشكلة الحدود بين كل من ايران والعراق هي السبب المباشر لقيام الحرب بينهما ، الا أن الواقع هناك العديد من الأسباب غير المباشرة كانت ولا بد أن تؤدي الى قيام الحرب بين الدولتين يوما ما ، فاختلاف نظامي الحكم بين الدولتين ، بالاضافة الى الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة ، وكذلك تداخل السكان في منطقة الحدود كما هو الحال بالنسبة لاقليم عربستان الواقع شرق شط العرب والذي يسكنه أغلبية من أصل عربي ، بالاضافة الى انتشار الوعي القومي في المنطقة العربية قد جعل التعايش السلمي بين الدولتين بعيد المنال هذا اذا أضفنا أن غالبية الأماكن المقدسة الشيعية تقع في العراق ، ويعز على ايران القوة الشوكة الا تكون العراق تحت سيطرتها .

والخلاف بين الدولتين ليس وليد اليوم بل يرجع الى القرن الثامن عشر حينما استقرت قبائل عربية في منطقة شرق شط العرب وأطلق عليها اسم عربستان ، وكانت تقع تحت السيادة العثمانية لفترة طويلة شأنها في ذلك شأن العراق ، وقد حاولت ايران بشتى الطرق ضم المنطقة اليها، الا أن الباب العالي رفض ذلك تماما ، كما تأكد ذلك في معاهدة القسطنطينية عام ١٩١٣ .

وبعد قيام الدولة العراقية الحديثة جددت ايران مطالبها في شط العرب ، الا أن النتيجة التي تم التوصل اليها في عام ١٩٣٧ بموجب

اتفاق بين الدولتين هو تنازل العراق عن سبعة كيلو مترات أخرى في مواجهة ميناء عبادان (تم التنازل في معاهدات ١٩١٣ عن سبعة كيلو مترات تنتهي عند منتصف المشط أمام ميناء الحمرة) وتقرر تكوين لجان مشتركة لتنفيذ هذا الاتفاق والفطر في شئون الملاحة الأخرى المتعلقة بالشط ، ولم يشأ العراق أن تمارس هذه اللجان نشاطها عندما شعر أن الإيرانيون عاكسدون العزم على المشاركة في إدارة الملاحة في الشط .

وقد مرت العلاقات بين الدولتين في النصف الأول من هذا القرن بأزمات كثيرة ، واستخدمت كلا من الدولتين سلاح الأقليات تحركه في وجه الدولة الأخرى ، فإيران استخدمت الأقليات الكردية والشيعية لتهديد الوحدة الوطنية العراقية ، والعراق بدأت تستخدم ما بين حين وآخر تحريك سكان عربستان لايجاد متاعب للحكم في ايران خاصة وأن العراق أصبحت ملجأ لكثير من سكان عربستان الذين هربوا فرارا من اضطهاد حكم الشاه .

غير أنه في عام ١٩٥٥ أصبحت كل من ايران والعراق عضوين في حلف بغداد ، ولكن دون أن يصل لحل إشاكلهما الثنائية ، وان كانت العراق قد اقترحت على ايران الالتجاء الى وسيط سويدي لحل الخلاف بين الدولتين ، ووافقت ايران على ذلك الا أن قيام ثورة العراق حالت دون تحقيق الوساطة .

ولما كان شاه ايران ضد النظام الثوري الجديد فقد بدأ يخلق له المتاعب ، اذا ما لبث أن أعلن في نوفمبر عام ١٩٥٨ أن اتفاقية ١٩٣٧ غير مقبولة ، وكان رد العراق المطالبة بالسيادة على عربستان ، وتفجرت حوادث على الحدود ، ودارت مفاوضات استمرت حوالى أربع سنوات الا أنها لم تؤد الى أية نتيجة ، وعادت الأمور الى أسوأ مما كانت عليه عقب تولي حزب البعث مقاليد الأمور في العراق عام ١٩٦٨ ، اذ قامت ايران في

عام ١٩٦٩ بالرد على ذلك بالغاء اتفاقية ١٩٣٧ من جانب واحد ، وبدأ الترشق ينهال من كل جانب ضد الآخر ، وبدأ كل يؤلب الأقليات ضد الآخر ، وقام كل منهما بطرد رعايا الدولة الثانية ، وبدأت ايران تشعر بقوتها في المنطقة وتعدد نفسها وريثة لبريطانيا المعظمى بعد تخليها عن ممتلكاتها في قناة السويس فاحتلت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى الواقعة في مدخل خليج هرمز بالخليج ، كما وقعت اتفاقية مع سلطنة عمان أعطت بموجبها حق السيطرة على مدخل الخليج ، وكان الرد الذي قامت به بغداد هو قطع العلاقات السياسية مع ايران ، وظل الأمر على هذا المنوال حتى قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حيث رأت العراق أن الحكمة تقتضى حسن الجوار مع ايران حتى تتمكن بغداد من المشاركة في الحرب العربية الاسرائيلية ، ولكن صدامات الحدود ما لبثت أن عادت في فبراير ١٩٧٤ مما أدى الى قيام العراق بتقديم شكوى الى مجلس الأمن الذى كلف سكرتير عام الأمم المتحدة ارسال ممثل عنه الى المنطقة .

وبالاضافة الى ممثل الأمم المتحدة قامت كل من مصر والجزائر والاردن وفرنسا بالوساطة التى أدت الى عقد اتفاقية بالجزائر عام ١٩٧٥ سويت بموجبها مشكلة شط العرب وحددت حدوده بحيث تكون منتصف النهر وليست الشاطئ الايرانى كما كان عليه الحال من قبل ، ووافسق العراق على بقية تعيين الحدود البرية وفقا للاتفاقيات السابقة على الوجود البريطانى ، وفي مقابل تلك التنازلات العراقية تعهد شاه ايران بعدم مد يد المساعدة للاكراد .

وكان من المفروض أن تعود المياه الى مجاريها ، ولكننا نجد أن طهران وقد أسكر الشاه سيطرته على جيش قسوى مزود بأحدث الأسلحة ويهدف الى السيطرة على العالم العربى ، نجد أن الشاه يتلمس أى شئ لتعتير صفو العلاقات لا مع العراق فقط ، ولكن مع الأمة العربية كلها ودول الخليج بالذات ، فيوم أن ظهرت في الوجود وكالة أنباء الخليج

العربي ثار الشاه وهدد بالويل والثبور لمجرد ذكر اسم الخليج العربي وليس الخليج الفارسي ، وكان رد العراق قيامها بتصديد أعداد الايرانيين الذين يقومون بزيارة المقدسات الشيعية في العراق ، بالإضافة الى امتناع القنصليات العراقية عن منح تأشيرات دخول للايرانيين لغير زيارة الأماكن المقدسة ، الا أن التوتر بدأ يخف الى حد ما خاصة عام ١٩٧٧ ، وحتى رحيل الشاه في يناير ١٩٧٩ احتفظ العراق بعلاقات طيبة مع الشاه ، وكان أهم مظاهرها فرض القيسود على نشاط الزعيم الايراني الديني آية الله خميني الذي ظل يعيش هناك خمسة عشر عاما مما دفعه الى مغادرة العراق الى فرنسا في أكتوبر عام ١٩٧٨ . وعقب وصول الخميني الى فرنسا بدأ الهجوم على بعض قنصليات العراق في الخارج بأيدي أنصار الخميني وبدأت مظاهرات شيعية داخل العراق تقلق حكامها .

وقامت الثورة الايرانية وقد ظهر الفتور في العلاقات بين البلدين منذ البداية ، وما لبث الفتور أن تحول الى توتر ، وتحول التوتر الى عداوة ، وتحول العداوة الى مواجهة ساخنة ، وكان موضوع الأقليات هي القضية التي قصمت ظهر الجير ، فقد بدأت مطالب الأقليات في العراق تتبلور في محاولات استقلال ، وبدأت الاشتباكات ، وبدأت عمليات طرد رعايا الجانبين على نطاق واسع ، وبدأت حرب الاذاعات ، وتصاعدت حدتها ، وكان اليوم الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠ تنويجا لكافة هذه الأعمال بقيام الحرب بين الدولتين . وقد أعلنت العراق أن هدفها من حربها مع ايران هو :

- الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية والبحرية .
- إنهاء الاحتلال الايراني للجزر الثلاث التي استولت عليها ايران عند مدخل الخليج عام ١٩٧١ .
- تعهد ايران بعدم التدخل في شئون العراق الداخلية .

واستمرت الحرب بين الجانبين ثمانى سنوات انتهت بوقف إطلاق النار فى أغسطس عام ١٩٨٨ بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٨ ، وقد عبأ كل من الطرفين امكانياته البشرية والاقتصادية والعسكرية للقضاء على الطرف الآخر ، الا أن ما أمكن تحقيقه هو الخراب والدمار الذى تحمله كلا الجانبين ، وهذا وانعكست الحرب على عدة أطراف :

نفى انجال العربى انقسم العالم العربى على نفسه ، فوقفت الغالبية العظمى تساند العراق بكافة امكانياتها المعنوية والمادية ، ووقفت دولتان تساندان ايران فى مواجهة العراق العربية ، فى حين ظل آخرون بعيدون عن الميدان ، وان كانوا ما بين حين وآخر يطلقون تصريحاً أو ما شابه ذلك لرفع المعنويات العراقية .

أما على الصعيد الدولى فكان الصراع على أشده فمقد أصبحت مياه الخليج مرتعا لأساطيل الدول الكبرى وغيرها ، كل يحاول أن يجد له دوراً فى اللعبة ، ولم تستطع القوتان العظميان القيام بذلك ، الا أن المصلحة الخاصة بهما وبتجارة السلاح تقتضى استمرار الحرب حتى تظل المصانع والتوسعات العسكرية فى الشرق والغرب وحتى فى آسيا تستطيع الانتاج والبيع بالعملة الصعبة أو المبادلة بالبتروال المتوافر لدى الدولتين ، ولا يهم مصير الشعوب المغلوبة على أمرها .

ولا جدال أن حرب العراق وايران قد أثرت على المسيرة العربية من ناحية التنمية حيث أن ما انفق عليها وما قام بعض الاخوة العرب بتزويد أتون الحرب بالمال والمساندة كان من الممكن استغلاله فى أغراض تنموية أخرى فى دول عربية أخرى ، بالإضافة الى أن الوساطات التى كانت تبذلها الدول العربية المعتدنة والمباحثات التى كانت تجريها لإيجاد حل للمشاكل العربية القائمة من قبل مثل المشكلة الفلسطينية والمشكلة اللبنانية قد أضلّف عبئاً آخر على العاملين فى مجال حل المشاكل العربية ، بالإضافة الى

خلق جو عدم استقرار في المنطقة على الصعيد السياسي والأمني خاصة لدول الخليج العربي .

ويجب أن نضع في الحسبان أن دوافع قبول إيران للمقرار ٥٩٨ كان من أهم أسبابه :

١ - الضغط العسكري :

وهي خادمة بالتطورات التي بدت على الجبهة العسكرية والتي توجت منذ منتصف أبريل ١٩٨٨ بعدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفاو ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ، كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهلران الإيرانية مما أحدث انقلابا في الموقف العسكري لم تشهد ساحة القتال منذ عام ١٩٨٣ ، فلول مرة تقف القوات الإيرانية موقف الدفاع وتنقل المبادأة من إيران التي كانت تحدد موعد الهجوم ومكانه على طول الجبهة الى العراق ، غير أن الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لها أن تحدث لولا الآثار التراكمية لمعارك السنوات السابقة التي أوضحت بجلاء ما يلي :

١ - عجز القوات الإيرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذي وعدت به القيادة على العراق في الهجوم الأخير الذي بدأ مع نهاية عام ١٩٨٦ « كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥ » .

٢ - عجز القيادة الإيرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذي كان مقترضا أن يقع بين نوفمبر ١٩٨٧ ومارس ١٩٨٨ .

٣ - تعرض مدن العمق الإيراني خاصة طهران وقم للضربات الصاروخية المؤثرة بعد أن كانت آمنة منها في السابق .

٤ - عجز إيران عن غلق مضيق هرمز أو منع الملاحة المدنية في الخليج

رغم التهديدات المتكررة بغلق المضيق اذ ما انخفضت نسبة تصدير النفط الايراني نتيجة الهجمات العراقية •

هـ - اخفاق ايران في اخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القوة حيث لجأت الكويت الى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجه الخصوص » كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران في ٢٦/٤/١٩٨٨ •

وقد ترتب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الايرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعوهم الى التطوع فيستجيبون بالآلاف لهذه الدعوة ، وقد اعترف بذلك صراحة رافسنجاني نائب القائد العام للقوات المسلحة الايرانية في تصريح له يوم ١٥/٢/١٩٨٨ حين قال « ان النقص الحاد في أعداد المتطوعين الايرانيين المتوجهين الى جبهة القتال يدفع القيادة الايرانية الى زيادة أعداد المجندين كقوات نظامية في الجيش الايراني » ، وأدى الى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الايراني عموماً وقواته المسلحة على وجه الخصوص • وانعكس بالسلب على درجة الاستعداد القتالي للقوات الايرانية ، الأمر الذي أفسح المجال أمام النمو في حجم وقدرة المعارضين لاستمرار الحرب من الايرانيين •

٢ - الضغوط السياسية :

ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الايراني في حشد الشعب في مواجهة العراق ، ومن ناحية أخرى بمدى قدرة الدبلوماسية الايرانية على التأثير في المجال الدولي ، خاصة في مجال الحصول على أسلحة من الخارج ، وعليه تبلورت الضغوط السياسية في شقين :

أولا - الموقف الداخلي :

حيث فشلت القوات الايرانية في تحقيق أهداف القيادة السياسية التي وعدت بانتهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية في فبراير ١٩٨٧ لتحقيق النصر النهائي والاطاحة بالنظام العراقي وادانته بمسؤولية بدء الحرب ، وبالتالي واجهه الخميني ضغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضة على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ ، فقبل اعلان القبول ببضعة أسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحرب وبيز قوات الأمن في مدينة أصفهان بوسط ايران ، تزامنت مع الخطاب العلني الذي وجهه اثنان من كبار رجال الدين هما آية الله الأكبر شهاب الدين نجفي رئيس المركز الديني بمدينة قم المقدسة ، ومحمد رضا جولييجاني الرئيس السابق للمركز الديني بمدينة مشهد يطالبان فيه وقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الاسلامية المجاورة . ويدعو ان الخميني للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التي يحملها الشعب الايراني .

ورغم أن رد الفعل الأولي الذي أبداه الخميني كان الرفض المطلق لهذا النداء ، الا أنه حذر من استخدام العنف مع المطالبين بانتهاء الحرب ، وقال انهم يشكلون قوة ينبغي التفاوض معها واقتناعها بضرورة استمرار الحرب ، وهو أمر يعكس احساس الخميني بالتمزقات التي تعاني منها الجبهة الداخلية .

ثانيا - علاقات ايران الدولية :

كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقدرتها على المناورة وابداء المرونة ، وقد بدا ذلك واضحا في عدم الاستجابة الدولية لدعوة ايران لادانة العراق بمسؤولية بدء الحرب ، ورغم نجاح ايران في استمالة سوريا وليبيا لصفها ونجاحها في منع دول الخليج من الانضمام بشكل سافر الى العراق ، الا أن الدبلوماسية الايرانية ظلت عاجزة عن تطوير هذا

الموقف ، أكثر من ذلك ، وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية أساسا تغيير مواقف الدول التي انتقدته في بداية الحرب بحيث أصبحت تسانده ، واستطاع أن يتخذ موقفا متوازنا يعتمد فيه على التعاون السوفيتي دون خسارة لالتأييد الغربى ، وأن يشتري أسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصدر السوفيتى .

والواقع أن سعى ايران لتوسيع نطاق الحرب واعتدائها على الكويت خلال عام ١٩٨٧ واثارة الشغب بمكة أثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من العراق أكثر من أى فترة مضت ، مما أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الايرانية على الساحة الخليجية والعربية بشكل عام ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن رفض ايران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر فى يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صدوره أدى الى زيادة التعاطف الدولى مع العراق أكثر من ايران ، الأمر الذى انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين ، بل أوشكت ايران أن تحاد بعزلة دولية شبه تامة .

٣ - الضغوط الاقتصادية :

وهنا نجد أن الاقتصاد الايرانى عانى من سلسلة متاعب بنفوية طويلة سنوات الحرب اشتدت وطأتها فى الفترة الأخيرة ومن أبرزها :

١ - الخسائر الفاجعة عن ضربات الطيران العراقى للمنشآت النفطية ، فقد ذكرت بعض التقارير أن الهجمات العراقية على مصافى البترول الايرانية تسبب فى فقدان ثلث طاقتها فى مجال التكرير فى الأسابيع السابقة لاسترداد شبه جزيرة الفساو واضطرت ايران لاستيراد منتجات بترولية مكررة ، وفى المقابل فشلت ايران فى قطع شريان العراق الاقتصادى بحرمانه من حرية الوصول الى الخليج ، اذ تضخ بغداد نفطا من خلال أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذى تستطيع أن تصدره ايران .

٢ - الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التي قدرت بـ ٥ بليون دولار - شهريا خلال السبع سنوات الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٢ دولار في بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار في عام ١٩٨٨ مع ملاحظة تضائل القدرة الايرانية على التعويض مقبارة بالعراق ، فعلى عكس العراق الذي دعا الى تترار السلام وسارع بقبول القرارات المصادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت ، الأمر الذي خلق لدى العراق قدرة أكبر على تعويض الخسائر الحربية من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية .

٣ - عسكرة الشباب الايراني وارساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على «الكم البشرى» مما أضعف القوة العاملة في الاقتصاد .

٤ - توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعي متمثلا في دول الخليج العربي .

ثانيا - المواقف التفاوضية لطرفي النزاع :

بدأت المفاوضات في جنيف في ٢٥ أغسطس عام ١٩٨٨ وتوقفت في ١٣ سبتمبر من نفس العام ، فعلى أثر القبول الايراني لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ثم الاتفاق ، بواسطة الأمم المتحدة ، على وقف اطلاق النار بين البلدين في العشرين من أغسطس عام ١٩٨٨ على أن تبدأ بعده بخمسة أيام جلسة تفاوض مباشرة بجنيف .

وبالفعل عقدت أولى جلسات التفاوض بين وفدي البلدين ، العراقي برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايراني برئاسة علي أكبر ولايتي وزير الخارجية بجنيف تحت اشراف دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من نفس الشهر .

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد ، بل رأى البعض أن أجواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجواء استمرار للحرب أكثر منها أجواء سلام . ففضلا عن الشكليات التي طغت على طرفي التفاوض ، حيث لهم يتصافح أعضاء الوفدين كما وضعت أجهزة الأمم المتحدة في قاعة المؤتمرات بجنييف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلامس أطرافها بحيث تتجه أنظار أعضاء الوفدين الى دي كويلار لا الى بعضهم البعض ، فضلا عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفد الإيراني الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفي وعدم ادخال أية عناصر اضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مع روح القرار ومضمونه ، بما يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معه من موضوع تنظيف شط العرب ، وحرية الملاحة بمضيق هرمز واخليج العربي ، والأكثر من ذلك أن إيران ترغب في القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولا البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق في مسؤولية بدء النزاع .

في المقابل فإن الوفد العراقي رفض هذا التفسير الإيراني للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقي ، فالوفد العراقي رأى أنه يجب تنفيذ هذا القرار خطوة خطوة بعد مناقشة كل بند من بنوده ، والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتة نحو السلام الشامل ونحو التسوية النهائية بين البلدين .

وعلى هذا الأساس طالب الوفد العراقي ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ ، أي كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بما يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو ، وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحدود

الدولية المعترف بها ، وهنا اصطدمت المفاوضات بعدة مسائل شائكة أدت الى تعثرها من أهمها :

١ - مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازنة من وقف اطلاق النار :

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار بأسبوعين صرح طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بقوله : « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك ، وبالفعل أصر العراق على عدم الرضوخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكداً أن مبدأ وقف اطلاق النار بينهم وبين ايران يشمل كل مياه الخليج بما في ذلك مضيق هرمز »

وعليه طالب الوفد العراقي في مفاوضات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته فعلاً في البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين :

الأولى : تتعلق بتأمين حرية الملاحة الكاملة لجميع سفن الشحن العراقية في مياه شط العرب بعد تنظيفه ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأي تفتيش من جانب ايران .

الثانية : تتعلق بإيجاد ضمانات دولية بتطهير مياه شط العرب لكي يصبح هذا الممر - منفذ العراق الوحيد - صالحاً للملاحة .

وأوضح الوفد العراقي أنه يمكن الانتقال الى موضوع انسحاب القوات الى الحدود الدولية بعد التوصل الى اتفاق رسمي مع ايران بإشراف الأمم المتحدة بشأن هذه الأمور المتعلقة بتثبيت وقف إطلاق النار ، وهنا نلاحظ أن تلك الأمور وهي خاصة بنصف البند الأول من القرار ٥٩٨ من الممكن أن تستغرق وقتاً طويلاً ، بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام

الانخراط في محادثات السلام ، حيث أصرت ايران من جانبها على ضرورة تفتيش السفن العراقية العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق ، كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف شط العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية ، وبالتالي أثرت مسألة أخرى لا تقل تعقيدا عن السابقة وهي مسألة الحدود الدولية بين البلدين ،

٢ - الحدود الدولية :

ملف الحدود يعد من الملفات الرئيسية المزمنة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، وظل دائما على قائمة الأسباب الرئيسية لنشوب أى خلاف بين البلدين ، لذا ليس غريبا أن ينتهى الأمر بالطرفين الى الوصول الى طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف الشائك والذي يغوص الخلاف بشأنه في أعماق التاريخ ، ففي الوقت الذي تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتي تعرف الحدود بأنها على طول أعرق نقطة في شط العرب ، أصر الإيرانيون على موقفهم هذا ، واعتبروا أن اتفاقية الجزائر هي التي توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الايرانية ، ولكن رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقية إنما جاء نتيجة المصغط الواقع عليهم من الشاه القسوى المدعوم من الغرب حينذاك ، واستند العراقيون في تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتي بمقتضاها يمر خط الحدود في الضفة الشرقية لشط العرب ، بما يعنى وقسوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية .

ومن هنا نلاحظ الآتى :

١ - أن شط العرب ليس حدودا أساسية فقط ، بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ، وبالتالي فإن استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا الممر المائى يؤدي الى الخشية

من أن يعيد التاريخ نفسه في هذه المنطقة الحساسة مثلما حدث مرارا
من قبل •

٢ - العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة في شط العرب ومضيق
هرمز وبين الانسحاب الى الحدود الدولية ، ويرى الوفد العراقي أنه
يجب أولا التوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف إطلاق النار بحرا
بعد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجوا ، بما يحقق استفادة
متوازنة للطرفين ، وهذا يعني ضرورة الالتزام الدولي لتطهير شط العرب
وتأكيد ايران حرية الملاحة ، وبعد التوصل الى اتفاق في هذا الشأن يتم
الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحدود الدوائية •

٣ - عند مناقشة مسألة الحدود تطالب العراق بالسيادة الكاملة
على شط العرب على أساس أنه نهر عراقي تاريخي بما يعني ضرورة إعادة
النظر في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فذلك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية
عرضة لما تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات وفي ذلك يقول
طارق عزيز في ١٩/٤/١٩٨٨ « أنه منذ وصول النظام الإيراني الى السلطة
حتى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ لم يدل أي مسئول إيراني بتصريح يقول
فيه أنه يحترم هذه الاتفاقية ، لكن حكّام إيران بعد الهزيمة العسكرية
انتهى لحقت بهم اكتشفوا أن اتفاقية ١٩٧٥ قائمة لأول مرة بعد عشر
سنوات من وصولهم الى السلطة ، وثمانى سنوا تمن الحرب ، وبعد عشر
سنوات من التدخل في شئون العراق الداخلية •

وأضاف عزيز قائلاً « أن حكّام إيران ليسوا أحرارا في أن يقتلوا
الاتفاقيات عندما يشاؤون وأن يخرجوها من القبور متى يشاؤون » وفي هذه
إشارة واضحة الى « ضرورة دفن تلك الاتفاقيات ليس فقط لأنها
وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق ، وإنما أيضا لانتهاكها من قبل
طهران منذ وصول الحكم الإيراني الحالي الى سدة الحكم في طهران »
والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى في هذه المفاوضات ليست

نابعة فقط من الخلاف في الرأي حول كيفية تنفيذ وتفسير هذا البند أو ذلك من القرار ٥٩٨ ، بل نابعة أيضا وبشكل أساسى من أمرين رئيسين :

الأول : أن الوفد الايرانى يتفاوض وهو مقيد بتعليمات مشددة من أركان الحكم الايرانى للقوات المسلحة وخاصة بحجة الاسلام الهاشمى رافسنجاني رئيس البرلمان ونائب القائد المعام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية حاليا ، ولانه هو الذى أقنع آية الله خمينى بقبول القرار ٥٩٨ ، فهذه التعليمات تطلب من الوفد الايرانى انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقديم أى تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أى اتفاق مع الوفد العراقى بشأن أى قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أى شىء مشابه والمكاسب الأربعة الذى يطلب الوفد الايرانى تحقيقها هى :

- ١ — تثبيت وقف إطلاق النار برا وجوا وبشدر الامكان بحرا •
- ٢ — تأمين انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية طبقا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ •
- ٣ — تبادل أسرى الحرب •
- ٤ — تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى مسئولية بدء النزاع •

وفى حالة نجاح الوفد الايرانى فى تحقيق هذه المكاسب فإن المطلوب منه أن يؤجل الى مرحلة لاحقة غير محددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعى الى تسوية كل القضايا المتعلقة بين البلدين عن طريق المفاوضات ، أى أن الجانب الايرانى يرغب فى تكريس « الهدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب والاسلم » ، ولعل ما يعطى هذه التعليمات المشددة قسوة أن الخمينى يرفض بصورة قاطعة توقيع أى اتفاق سلام نهائى مع النظام العراقى الحالى ، وبالتالي فإن تقديم أى تنازل للعراق سواء على

(م ٥ — ج ٢)

صعيد حرية الملاحة في الخليج والشط أو على صعيد الحدود أو اتفاق
الجزائر والسيادة على الشط ، أو أية أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا
على التيارات الذي أقنع الخميني بقبول القرار ٥٩٨ أي على تيار رفسنجاني
بما يتيح لخصومه التحرك ضده في الساحة الايرانية .

أما الأمر الثاني الرئيسي فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هذه
المكاسب لايران - والتي في حالة تحقيقها تدعم وتقوى النظام الايراني -
دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التي تتلخص في :

١ - توقيع اتفاقية جديدة للحدود تحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبها
تأمين السيادة العراقية على شط العرب .

٢ - توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا المعقدة بين
البلدين ، ويضع حدا لأي تدخل في شئون العراق الداخلية ،
ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي .

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى في هذه المفاوضات مرتبطة بأمور
جوهرية يتمسك بها كل من الطرفين ، ويصعب معها التوصل الى اتفاق
في مدى زمني قصير في ضوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالي .

وفي محاولة للخروج من هذا المازق سلك كل من الطرفين مسلكين
مختلفين ، فمن ناحية سعت ايران الى الحصول على موافقة ذي كويلار
على مطالبها لكي يتولى « اقناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف اطلاق
ال نار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصدار قرار اللجنة التحقيق
الدولية حول مسئوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضون
هذا المطلب الايراني ، ويطالبون بضرورة الوصول الى اتفاق سلام
شامل ، ويعارضون قيام ذي كويلار بأي دور يتجاوز اطار « الوسيط »
لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيذ بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدي الى تسوية

شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما ، ومن ناحية أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر شط العرب بحيث يتم فتح قناة عميقة باتجاه الغرب اذا فشلت المفاوضات العراقية الايرانية حول بند الشط .

هذا وتجدر الإشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تناقش بين الطرفين وعلى رأسها مسألة ترتيب الأمن فى الخليج العربى والاتفاق على تشكيل لجنة دولية لتحديد المسئول عن بدء الحرب .

ثالثا - مستقبل التسوية :

عند الحديث عن المفاوضات العراقية الايرانية لابد أن يثار تساؤلان :

١ - هل ستنتج هذه المفاوضات فى وضع نهاية حاسمة للنزاع المير ، وتوقيع معاهدة سلام شامل بين العراق وايران ؟

٢ - ما هو شكل التسوية المحتملة فى حالة نجاح المفاوضات .

١ - مستقبل المفاوضات :

لا شك أن الموقف الايرانى الأخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حول الفهم الحقيقى لابعاده وما اذا كان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر ايران ، أم أنه موقف استراتيجى يسعى الى اعادة بناء الواقع الاقليمى على أساس انتهاء الحرب واعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن ايران قبلت وقف اطلاق النار انقاذا لموقفها العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية

والعسكرية التي سبق ذكرها ، والتي جعلت من القرار الإيراني ضرورة
حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الإيرانية العليا •

وكان طبيعيا بعد صدور القرار الإيراني المفاجيء أن تختلف
وتتباين الآراء بشأنه ، فهناك من اعتبر الخطوة الإيرانية — في ضوء طبيعة
السياسة الإيرانية وأوضاع الثورة — خطوة تكتيكية محدودة ، وليس
سياسة استراتيجية بعيدة المدى ، وهناك من اعتبرها سياسة استراتيجية
نتيجة معاناة الشعب الإيراني من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر
يذكر •

وفي الواقع لكى ندرس كلا الرأيين لابد من تناول بعض الحقائق
والعوامل الموضوعية مثل :

— الفوائد المباشرة لايران من قبولها القرار رقم ٥٩٨ :

فما لا شك فيه أن هذا القبول سوف يقود الى كسر طوق العزلة
الدولية التي كانت تحيط بإيران ، وبالفعل لاحت تباشير الانفراج في الأفق
عندما أعلنت فرنسا في ٢٣/٨/١٩٨٨ تخفيف الحظر على استيراد البترول
الإيراني ، كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفي نفس الوقت سعت الولايات
المتحدة الأمريكية الى إنهاء التوترات الكامنة في العلاقات مع إيران ،
فاستصدر الكونجرس قرارين في سبتمبر ١٩٨٨ يقضيان بفرض عقوبات
على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيميائية ضد الأكراد ، الأمر الذي
قد يعزز موقف إيران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب إيراني
أمريكي من ناحية أخرى •

وإذا كان إنهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لايران من وراء
قبولها القرار رقم ٥٩٨ الا أن ذلك في الحقيقة لا يمثل كل مطالبها ، إذ أن
هناك احتمالات كبيرة بأن تعتمد القيادة الإيرانية الحالية الى إعادة بناء

الثقة السياسية لدى شعبها ، وإعادة تنظيم القوات المسلحة ، وقد تقوم أيضا بعملية تطهير للمسؤولين عن المهنات الأخيرة .

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم إعلان إيران أن قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ليس مناورة سياسية إلا أن ذلك لا يمنع القول بأن الخطوة تعد بمثابة الفرصة التي استغلتها إيران من أجل النقاط الأنفاس وكسب الوقت في الاستعداد لجولة قتال جديدة بعد اتمام إعادة تنظيم قواتها المسلحة ، واستكمال دمج قوات الحرس الثوري فيها ، ثم إعادة توزيعها ونشرها ، خاصة وأن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتا ليس قصيرا واجراءات مطولة ، وقد يؤكد ذلك قيامها بمناورات بحرية ضخمة في مضيق هرمز لمدة أسبوع في نوفمبر ١٩٨٩ . ويخلص المحللون الى وجود احتمال قوى باستئناف الصراع المسلح واشتعال الحرب مرة أخرى خاصة أنه لم يسبق من جانب طهران ما يؤكد سعيها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع حتى الآن ، ويعزز هذا الاتجاه تلك الروح التي سادت إعلان إيران قبولها القرار ، وما اذاعه الخميني ذاته من أن اتخاذ قرار قبول وقف إطلاق النار مع العراق يعتبر « أشد فتكا به من تجرع السم » كذلك ما أعلنه الخميني من « أنه قطع على نفسه عهدا في الماضي بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » .

وفي الواقع لم يتوقف الحديث عن احتمالات عودة إيران للحرب منذ إعلانها في الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ قبول القرار ٥٩٨ ، ولكن النظرة المتأملة للأمور تفترض أن مسار الصراع يتوقف على عدة عوامل أبرزها :

أولا : أن تنجح إيران في تحقيق توازن استراتيجي دقيق داخل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالي والكم البشري حيث ثبت من

خلال التجربة. أن الاعتماد على التفوق البشرى لا يمكن أن يحقق نصرا حاسما ما لم يكن على المستوى القتالى للخصم .

ثانيا : أن يظل الموقف الايرانى الداخلى متماسكا ، وأن تعود الى الجبهة الداخلية قدرتها المفقودة على الصمود - خاصة بعد وفاة الخمينى - وألا تنفجر الخلافات الداخلية واشتعال الصراع على السلطة، فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الايرانية الحاكمة فى مواجهة المعارضة المسلحة المنظمة والمتزايدة ، وما تعكسه من عقبات سياسية وعسكرية أمام النظام .

ومن الواضح أن ايران قد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب فى ظل الظروف السياسية والعسكرية والمعنوية القائمة بقبول وقف القتال ، كما أنه من الواضح ان الحرب قد مثلت الطابع السائد فى عقيدة النظام الحاكم فى طهران وأن التمسك بهذه العقيدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته ، وعليه لو تأكدت القيادة الايرانية من قدرتها على الوصول الى مثل هذا التوازن خلال فترة زمنية قصيرة ما كان لها أن تتوقف عن القتال ، فالعامل الأول الخاص بالتوازن العسكرى يتطلب تحقيقه عدة سنوات ، هذا اذا افترضنا ان كل ما تطلبه ايران من الأسلحة والمعدات لاحداث التوازن المطلوب محقق .

أما العامل الثانى وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية فى ايران فيصعب فى الوقت الحالى التفهم بتطورات بعد اختفاء الخمينى عن مسرح الأحداث فى ايران .

وأن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثلاثى الحاكم فى طهران « خامينى ورفسنجانى وموسوى » سوف يكون له بغير شك انعكاساته على الموقف التفاوضى الايرانى فى محادثات السلام سواء نحو دفع المحادثات قدما للوصول الى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد

الذي قد يساعد على تقديم ولاياتي للرأي العام الإيراني بأنه
المفاوض الصلب الذي يفعل بالحوار ما لم يفعله الحرس الثوري .

ولكن ماذا لو نجحت إيران في تعطيل العرضين السابقين « التوازن —
صمود الجبهة » يبرز دور العامل الخارجي متمثلاً في القوى العسكرية من
ناحية والموقف العربي من ناحية ثانية .

● دور القوى الكبرى :

هناك رأي يقول بأن حرب الخليج ما كان لها أن تتوقف ولن يكون
لها أن تنتهي بدون الاتفاق الأمريكي السوفيتي على ذلك ، ويستدل على
ذلك بالاتفاق الأمريكي السوفيتي على استصدار القرار ٥٩٨ الذي هيا
المناخ اللازم لحدوث التغيير في الموقف الإيراني ، كما أن تحرك دي
كويلار الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط ما كان له أن يؤتي ثماره لولا
التأييد والدعم السوفيتي والأمريكي له .

وفي الواقع أن هذا الرأي يتجاهل ارادة طرفي النزاع ، فالاتفاق
الأمريكي السوفيتي على انتهاء الحرب وفقاً للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل القبول
الإيراني للقرار كان عاملاً مهماً ساعد على توفير الأجواء المناسبة التي
تدفع اتجاه التسوية ، إلا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال
بعد صدوره لمدة عام ، أي أن الاتفاق الأمريكي السوفيتي وإن كان قد
خلق شروطاً ضرورية لاحتلال السلام إلا أنه لا يشكل بحيد ذاته آلية
تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول إلى السلام ، وعليه يمكن النظر
إليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم .

والهدف من وراء الاتفاق في ظل المناخ الجديد بين العملاقين
هو العمل على تفادي مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التي بدأت
تؤثر منذ عام ١٩٨٤ على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح العربية

بصفة خاصة ، وعليه يتعلق دور القسوى الكبرى في المستقبل بمدى ما يمكن ان تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح .

ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربى الموحد لاحداث التسوازن المطلوب . ليس ازاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل أخذ المصالح العربية فى الاعتبار ، وبالطبع فان مثل هذا الموقف يمثل عاملا هاما فى امكانية تحويل القرار الايرانى الى قرار استراتيجى يهدف حقيقة الى السلام .

ويثور تساؤل هام حول الجهود فى الأمم المتحدة ازاء امكانية احلال السلام فى الخليج خاصة أنها تعد فى مقدمة دوائر التنظيم الدولى التى تصدت الى الصراع العراقى الايرانى بالمناقشة ، وتلمس السبل لحله بالوسائل السلمية متمثلا فى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢ و ٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٣ لعام ٨٤ و ٥٨٣ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ .

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على انتهاء القتال ، وبالتالى يتزايد احتمال تقدم مباحثات السلام فى ظل استمرار نشاط دى كويلر مع التأييد الدولى لجهوده خاصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعدم اهتمام كافى من جانب المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى .

واذا سلمنا بامكانية الوصول — أن آجلا وعاجلا — الى تسوية سلمية فى نهاية المطاف اذن ما هو شكل التسوية المحتملة ؟

أولا — بالنسبة لمسألة شط العرب هناك عدة احتمالات :

اما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع اعطاء بعض الامتيازات لايران التى لا ترقى الى حقوق السيادة ، أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولى .

في الواقع أن الحديث يدور حول عبارة العودة الى الحدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحدود هل هي حدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧. أم ماذا ؟

وفي الأغلب الأعم أن المقصود بها حدود عام ١٩٧٥ التي تقاسم شط العرب بين البلدين ، على أن العراق بعد الانتصارات الأخيرة يحاول جنى الثمار ، وبالتالي يرغب في تغيير تلك الحدود ، وتمثل اتفاقية ١٩٣٧ أقصى مطامحه ، الا أن العمل بها احتمال ضعيف لأن معناه اعتراف إيراني بالهزيمة •

أما الاحتمال الثالث فمعناه أن أهم قضية في التسوية لا زالت معلقة ، وبالتالي فمن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الأول ، فاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضا مكسبا للعراق خاصة اذا ما تذكرنا أن إيران كانت قد تلكت في تطبيق هذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب •

ثانيا - بالنسبة لمسئولية بدء الحرب • هناك ثلاثة احتمالات :

اما أن تدوين اللجنة الدولية - التي سيتم الاتفاق على تشكيلها - إيران أو أن تدوين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال ، ومن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الثالث ، لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسية ولا يتوقعه المراقبون في الوقت الراهن ، والثاني معناه اعطاء الشرعية لإيران لمعاقبة المعتدى على حدود تعبير المسؤولين الإيرانيين ، لذا قد يكون من المفيد تحميل الطرفين مسئولية اندلاع القتال حتى لا يجرد أي منهما سندا لمعاودة القتال مرة أخرى •

الازمة اللبنانية

منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً تقدمت بموضوع للمناقشة ،
للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة ،
وكانت أول رسالة من نوعها عن لبنان ، وكان الموضوع هو « سياسة
الحكم في لبنان » .

وقد انتهيت بعد أكثر من خمسمائة وخمسين صفحة من البحث
الذي استمر خمس سنوات الى القول :

« والآن ، وقد استعرضنا سياسة الحكم في لبنان من جوانبها
المختلفة ، يخطر على البال تعبير لأحد الكتاب اللبنانيين يصف به وضع
بلاده في جملة موجزة هي « نحن في لبنان بلا رأس ، بلا حكم ، الفوضى
دليل الوجود » .

وقد بنى هذا القول أو استند فيه الى العديد من الأسباب ،
منها ما يتعلق بالحكومين أنفسهم ، ومنها ما يتعلق بالحكام ، وسنوجز
هذه الأسباب فيما يلي :

أولاً - الشعب :

من العرض السابق يمكننا أن نستخلص أن الوطنية في لبنان ما زال
يعتورها الابهام والحذر ، وينقصها ايمان المواطنين ، ويعود ذلك الى
الدور الذي لعبته الارشاليات الأجنبية وبعضيات التبشير والاستعمار
وأعدائه ، اذ أنها جميعاً كانت من عوامل تفكيك المجتمع اللبناني ووضوله
الى الحالة التي أصبح كل فرد يشك في نوايا الآخر .

ولن يصبح لبنان وطننا كاملاً بالمعنى الصحيح والعميق للكلمة الا عندما
يؤمن به الجميع ، ويتم ذلك عندما لا يتطلع أبناؤه الى غيره ، وألا ينتظروا

الخير إلا عن طريقه ، فحب لبنان والتغنى به وبسحره وجماله شيء ،
والإيمان به شيء آخر ، والتعلق بتوطيد أركانه ودعائمه أمر بالغ الأهمية .

ونظرة اللبنانيين إلى المجال العربي تنحصر في فكرة استثماره ، وهذه
النظرة يجب أن تزول من النفوس نظرا لاستحالة هذا الاستثمار يوما
بعد يوم ، ومتى أدركوا ذلك سيعمدون إلى وضع بعض الأسس الثابتة
والخطط الكفيلة بازدهار بلادهم ، وسيكون للمجال العربي فيها النصيب
الكبير ، وذلك لأن الواقع العربي والحاجات المشتركة ستكون أساس
التعامل ، والإيمان بالعقيدة والمبادئ والتمسك بها والدفاع عنها من أولى
الأمور التي يجب أن تغرس في نفس المواطن اللبناني بحيث لا يصح فيه
وصف أحد نوابه حيث قال : « ماذا عساي أقول في شعب يرفع رجلا
إلى قمة الوطنية ، ثم لا يلبث حتى يجره إلى القساع ، ثم يعود بعد ذلك
بقليل إلى استغفاره ، وفي شعب يهتف لسياسي آخر ثم يرفعه إلى مقام
الرئاسة ، ثم لا يلبث بعد ذلك حتى يحمل على تدميره تدميرا كاملا لا
اقتصاد فيه ولا اعتدال ، وفي شعب يتوله بزعيم ويرفعه إلى مصاف
كبار الرجال حتى إذا استشهد هذا الزعيم بعد أن لعب دورا لامعا
في الميدان العربي نسيه أو تناساه ، ومن لم ينسه من المواطنين لا يتردد
في أن يهيل التراب على ذكراه » .

ثانيا - الوضع العام :

خلال السنوات الأخيرة تغيرت الأوضاع السياسية في معظم
الدول العربية المجاورة والقريبة من لبنان ، وكان هذا التغير ينعكس
في العادة على لبنان ، أما على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ، وسبب
ذلك يرجع إلى ما يطلق عليه اسم الحرية ، وكان نتيجة ذلك أن « أصبح
لبنان من ناحية استغلاله كمكان للتجسس نسيج وحده في موقعه
الجغرافي ، وفي ضوء الملامسات السياسية المسلطة على موقعه والتي تجعل
الأجهزة الأجنبية تعبى عملاءها لاستغلال فرص العمل فوق أراضيها ،

والقيام بالنشاط المستمر لتنفيذ مآربها وتحضير مؤامرتها على سلامته وسلامه أشقائه العرب ، وقد ساعدت التناقضات السياسية والجغرافية والاجتماعية ، كما ساعد تقصير الدولة على تمكين الأجهزة الأجنبية من بث عملائها وتنشئة عملاء جدد لها في لبنان . يقومون بأنهام الموكولة اليهم من جمع المخرائط والمعلومات عن المواقع العسكرية والجيش العربية الى معرفة الوثائق السرية وكل ما يهم أسياذ الجواسيس معرفته عن شئون لبنان » .

والمتتبع لأحوال لبنان الاقتصادية يجد أنها كانت في ازدهار يوما بعد يوم ، فإذا ما حطنا عوامل الازدهار ، نجد أنها عوامل عرضية — المفروض أن تكون مؤقتة — الا أن العكس يحدث في لبنان فهو يعيش في رخاء ، « وهذا الرخاء الذى كانت تعيش فيه كان على حساب أخلاق لبنان ، لأن لبنان ما تعود يوما أن يعيش من موارد للرزيلة ، اللبنانيون يربأون أن يصبح لبنان مسرحا للدعارة والكباريات والقمار في حين أن الدول المجاورة تحاول أن تبني اقتصادياتها على أساس الانتاج الزراعى والصناعى، والتاريخ خير شاهد على أنه ما من دولة تمكنت من الاستمرار في الحياة الا على أساس الانتاج المثمر » أن لبنان يعيش في بحبوحة اقتصادية لا تمت بأية علاقة للنظريات الاقتصادية الخاصة بتطوير الانتاج أو زيادته .

ثالثا — القيادة :

القيادة السياسية في لبنان مسئولة الى حد كبير عن أوضاعه التى يعيش فيها ، وقد تكون علة لبنان هي في احتكار قياداته للعمل السياسى من ناحية ، ورضاء الشعب عن هذا الحال شجع القادة على التماذى في تصرّفاتهم ، والشعب راض لانه ما دام الفرد يحقق الدخل الذى يبغيه — بطريقة أو بأخرى — فلا يهمه أن يكون الحاكم معتدلا أو متطرفا ، ولكن مما لا شك فيه أنه سيأتى يوم يثور الشعب فيه عندما يشعر أن نظام الحكم الذى يسيره قد حرمه من تحقيق مكاسب شخصية . وقد حدث ذلك

فعلا في أبريل عام ١٩٧٥ وان كان السبب لا علاقة له بالاقتصاد .
أن أقصى ما يحتاج اليه لبنان عند قاداته هو الفهم ، وأقصد بالفهم هنا
وعى العسوامل النفسية التي تسببها الأوضاع المتردية والصعوبات التي
تواجه المحرومين والمبعدين عن مصادر القوة والثروة والانتفاع بخبرات
البلاد ، وهذا الفهم النابع من سعة الأفق وحسن التدبير ومن سلامة
النية ومن القصد للتعرف الى أسباب الازمات ، هذا الفهم هو الذي
يطلب به الشعب ويصر على أن يتحلى به القادة المسئولون .

هؤلاء القادة يجب أن يرتفعوا فوق العقسد النفسية التي تشوه
مواقفهم وتفسد تصرفاتهم .

هؤلاء القادة يجب أن يكونوا أقوى من الأحداث فيقفوا منها موقف
المصرف والمدقق والعارف الأريب .

(ان لبنان يريد قادة يقدمون برنامجهم الرامى الى اقتلاع جذور
التناحر والاستغلال الطائفي من السياسة اللبنانية) .
(يريد قادة لا يسرقون ولا يسمحون بالسرقة) .

(يريد قادة يعتبرون الدولة مؤسسة في خدمة الصالح العام لا مزرعة
للانصار والمحاسيب وزبونات الانتخابات) .

(يريد قادة يكونون في خدمة العامة . في خدمة الفقراء لا في
خدمة عشرة أو عشرين رأس مالى) .

(يريد قادة لهم يلوث أيديهم المال ولا الوباء) .

ويرى البعض أن « أكثر السياسيين في لبنان كافرون بالشعب لأنهم
كافرون بقديسية رسالتهم ، عصابات الأموال التي وضعتها الظروف بين
أيديهم هي عدتهم لشراء مصادر النفوذ ، ومن لا مال له منهم يتمسح

عند الاعتبار بخدمة السلطان ورضاء الثروة ، (أنهم هم الذين جعلوا من لبنان مزرعة ، ومن الدولة شركة مساهمة ، ومن الموظف سمسارا ، ومن القانون شبكة لاصطياد الضعفاء وسلاحا لتكريس فقر الفقير وزيادة مال الغنى) •

(كل شيء وضعوه بين أيدي المغامرين ، كل شيء هو موضوع مساومات وتسويات حتى لقمة الفقير ، وجتى أوجاع المريض ، وأخيرا حتى فرحة الجيل المتطلع بأمل الى مستقبل يحميه ويضمن حريته •

(الشعب الساذج في لبنان • هؤلاء هم قادته ، فهو لا يدري كيف يتخلص منهم ، أنهم كنبات الفطر ينمو الواحد منهم وراء الآخر ، لان الشعب لم يهتد بعد الى سر الخلاص •

وسر الخلاص هو تدمير السياسيين المحترفين تدميرا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال ، في عزلهم وابعادهم عن مراكز السلطة ، وفي تغيير قواعد حياتهم الاقتصادية ، وفي معاقبة الموظف الذي يسيطر على مال المواطن ، والدركى الذى يدوس كرامة الفلاح ، والتاجر الذى يحتكر رزق الفقير ، والصانع الذى يطلب الحماية ليسرق مال الشعب ، والنائب الذى يدخل الى المجلس ليكون من أعلام الدولة ، والوزير الذى يسخر الحكم لمصلحة المفاتيح الانتخابية •

سر الخلاص هو فى « أنسنة القانون ، وفى تأديب كل خارج عليه ومفتك لحرمة » •

(ان العدد الكبير من المواطنين ، من المثقفين المتحررين ، من أبناء الجيل الجديد يجمعون اليوم ، مسيحيين ومسلمين على أن المخرج الوحيد من الكارثة هو فى بناء لبنان جديد ، هو نقل القيادة الشعبية من أيدي الساسة الرجعيين الذين فشلوا ، وأودوا بالبلاد - لتغطية فشلهم - الى

حافسة الخراب ، هو في بحث تفكير سياسي جديد قائم على القيم
الحياتية الحقيقية ، على العدالة الاجتماعية ، على التنظيم ، على الحرية
الحقيقية) •

رأيكم :

(علة لبنان اليوم هي كما كانت منذ أن كان لبنان ، في « لبنان الحكم »
ومشكلة الحكم في لبنان تتلخص في كونه عديم الشعور بمسئوليته أو
قليل الشعور بها على الأقل ، وسيبقى الحكم في لبنان مشكلة ما دام الرمز
كذلك) •

نقد (استحوالت أجهزة الدولة الى أجهزة طائفية يعتبر فيها المسلم
أنه موظف لأنه مسلم ، ويعتبر المسيحي أنه موظف لأنه مسيحي ، لا بتأثير
شعور وطني ولا بدافع القيام بواجب الوظيفة في سبيل الوطن) •

(ولم يأت بعد الى الحكم رجل عنده الجرأة في الاعراب عن أفكاره
عاليا ولا عنده الجرأة في تنفيذها) •

حاجة لبنان

ان لبنان في حاجة الى اصلاح ثوري في كافة المجالات :

- في الأسس الرئيسية في انتظام الدولة •
- في تحرير الرئاسات من التوزيع الطائفي •
- في الاعتماد على كفاءة الموظف لا الطائفة التي ينتسب اليها •
- في حقل التشريع •
- في نظامه الانتخابي •
- في قوانين الاقتصاد والمال •
- في قوانين الأحوال الشخصية •
- في النظام القضائي •

- في نظرة المواطن الى وطنه وايمانه به .
- في التخلص من فكرة طمع العرب بأرضه .

(ويوم أن تذوب « عقدة الغبن » لدى أكثرية المسلمين ، وتذوب « عقدة الشك » والتخوف لدى أكثرية المسيحيين ، سيوجد المواطن اللبناني ذو التفكير الواعي والتصرف الصحيح لا الانفعالي) .

(ومتى وجد هذا المواطن ، وجد المجتمع اللبناني الموحد ، وجد لبنان الذي نحلم به جميعا ، لبنان الخير والحرية والعدالة) .

(يوم ذاك ، ولا أعتقد أنه ببعيد ، سيجد لبنان نفسه عضوا في الجسد العربي مشاركا اياه في كافة آماله وآلامه ، متحملا نفس النصيب الذي يتحمله أي قطر عربي آخر ، متخلصا من خرافة وضعه الخاص .

لقد أدبرت فكرة لبنان الصغيرة الى الابد ، ومردودها يؤمنون بينهم وبين أنفسهم بأنها وهم كبير ، وأنها تتعارض مع مصلحة شعب لبنان مسلميه ومسيحييه ، ولكنها ستبقى كفكرة لمجرد الابقاء على قياداتهم الرجعية الطائفية .

ان أمل لبنان ليس الا في شبابها الذين لم تلوثهم بعد الطائفية أو التعصب الأعمى .

والآمال كبيرة .. وستتحق يوما ما بتحقق وحدة الهدف في الوطن العربي الكبير تحت ظل راية القومية العربية البقاء .

وبعد .. والآن ..

ورغم قيام حرب مدنية لا تبقى ولا تذر تجرى على أرض لبنان — الذي تتجاوز مساحته عشرة الاف كيلو متر مربع بقليل — الا أنها حرب محسوبة من كلا الجانبيين ..

ومنذ أن عرفت لبنان كمتصرفية خاضعة للحكم العثماني فإنها كانت تحمل بين طياتها جذور التفرقة والصراع بين سكانها الذين كانوا ينقسمون الى طائفتين في ذلك الوقت ، وهما الدروز والموارنة ، وليس هناك مجال لسرد الأحداث التاريخية ، ولكن يكفي أن أشير الى أحداث عام ١٨٦٤ والتي بموجبها تدخلت كل من انجلترا وفرنسا لدى الباب العالي ، وأصبح للبنان وضع خاص داخل الامبراطورية العثمانية ، وكانت لبنان المتصرفية في ذلك الحين تحتل منطقة الجبل فقط ، وهو ما أطلق عليه اسم لبنان الصغير .

ومرت الأيام وقامت الحرب العالمية الأولى ، ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وتصرفت فرنسا في لبنان بحرية تامة يؤازرها في ذلك غالبية سكان الجبل ولما كانت فرنسا صاحبة اليد الطولى في بلاد الشام (سوريا ولبنان) فقد قامت بعمل تعديلات في الحدود ، فمثلا أصبحت سوريا عبارة عن عدة دويلات ، منها دولة دمشق ، ودولة حلب ودولة للدروز ، وبالإضافة الى ذلك قامت بإقتطاع أجزاء من سوريا (منطقة طرابلس) وضممتها الى لبنان الصغير ، فأصبحت شمال لبنان ، كما ضمت مدينة بيروت التي كانت لها وضع خاص الى لبنان الصغير ، وقامت في الجنوب بضم صيدا ، وبذلك أصبح هناك لبنان الكبير .

وقد حمل لبنان الكبير بين طياته جذور الصراع ، فقد ضم هذا الوطن أربعة عشر طائفة دينية ، كل طائفة لها مطالب ، وكل طائفة ترى نفسها مظلومة ، والفرنسيون يجاملون الموارنة ، والطائفة الكبرى الأخرى — وهي السنة — تبحث عن من يساندوها والطوائف التالية كل منها ترنو ببصرها خارج الحدود بحثا عن دولة تتبناها ، فوجد الشيعة في العراق وإيران سندا ، ووجد الأرثوذكس في الكنيسة الروسية متكا دينيا وفي انجلترا سندا سياسيا ، حتى الأرمن المنقسمين الى قسمين قسم منه أصبح ولاؤه للولايات المتحدة الأمريكية ، وقسم آخر رنا ببصره نحو (م ٦ — ج ٢)

الاتحاد السوفيتي ، وظل الأمر على هذا الحال الى أن أعلن استقلال البلاد عام ١٩٤٣ حيث اجتمع زعماء الطوائف ، واتفقوا جميعا على التخلي عن فكرة أن لبنان بالنسبة لكل منهم يمثل الوطن المرحلة ، وعلى ضرورة قيام لبنان موحد ، لبنان واحد لا لبنانان ، وأن يكون لبنان المصير ، واتفقوا على عدة أمور من بينها توزيع الوظائف على الطوائف المختلفة ، كما تم الاتفاق على أن تظل لبنان ذات وضع خاص داخل المحيط العربي ، فلا هي بمادة يدها الى الغرب ، ولا هي مقترية من العرب الا بالقدر الذي يضمن لها مصالحها ، أي لا وحدة ولا اتحاد مع أية دولة عربية .

وسارت الأمور على هذا المنوال ، أغلبية مارونية بيدها الحكم ، أي رئاسة الجمهورية والرئيس يفعل ما يشاء ، وليس مسئولا عن أفعاله ، ورئيس وزراء سني يعينه رئيس الجمهورية لا يملك أمر نفسه ، وعليه أن يطيع الرئيس ولا يستطيع مخالفته ، حيث أن الأغلبية البرلمانية دائما مع رئيس الجمهورية الذي يعين الوزراء من داخل البرلمان وأصبح منصب الوزير كسبا ماديا ، وقد عمل رؤساء الجمهورية على تشكيل وزارة كل عام بحيث لا تمر فترة رئاسة الا وكان غالبية النواب قد خصصوا على المقاعد الوزارية وما يتبعها من منافع ، وفي نفس الوقت عانت بعض الطوائف خاصة الشيعة من تشظف الغيش والاذلال والجهل ، حيث أن امكانياتهم المادية لم تكن تسمح لهم أو لغالبية الطوائف الاسلامية (الشيعة - السنة - الدروز) بالالتحاق بالجامعتين الموجودتين بلبنان وهما الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية (الفرنسية) وحتى حينما أنشئت الجامعة اللبنانية فرضت على الطلبة من الشروط والنفقات ما جعل الغالبية العظمى من الطوائف المحرومة لا يستطيعون الالتحاق بها .

وتدهورت الأوضاع وقامت ثورة بالبلاد في عام ١٩٥٨ لأسباب عديدة ، كان أهمها الشعور بالظلم لدى الطبقات المحرومة ، وانتهت الحرب بتسويات مؤقتة لم تتطرق الى حل نقاط الخلاف الرئيسية ، وكان الشعار

الذي ختمت به هذه الحرب هو « لا غالب ولا مغلوب » وإن كان الواقع أن الطوائف الإسلامية قد أحست بنوع من الارتياح خاصة عندما وجدت في جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ظل الوحدة بين مصر وسوريا سنداً لهم ، وقيام مصر بإنشاء جامعة بيروت العربية التي فتحت الأبواب على مصراعيها للدراسة بنفقات لا تثقل كاهل المحروم وإنما تفتح الأبواب أمامه للامد في اللحاق بركب الوظائف الذي تستأثره لنفسها طائفتي الموارنة والسنة ، وكانت هذه بداية لكي يبحث كل فرد داخل لبنان عن حقه في وطنه ولماذا يستأثر به الغير دونه ؟

وفي ظل هذه الظروف النفسية ، وفي ظل أنانية الزعماء على اختلاف طوائفهم نضجت بذور الحرمان والأسى ، وشقت القرباب ، وكانت في انتظار الجو الملائم حتى يظهر الساق ، وأينعت البذور بفضل ما أريق حولها من دماء الأبرياء .

في الثالث عشر من أبريل عام ١٩٧٥ وأمام قرية الكحالة المازونية ، والتي تقع على الطريق الذي يربط بيروت بدمشق تم الاعتداء على سيارة أتوبيس تقل فلسطينيين ، وسقط قتلى كثيرون ، وكانت هي الشرارة في قيام حرب مدنية استمرت قرابة سبعة عشر عاماً .

لقد كان من الممكن لو خسنت النيات ، ولو لم يكن هناك تربص من كل طرف تجاه الآخر أن يتم تحقيق في الموضوع ويحسم وينتهي الأمر ، إلا أن الظروف العربية في ذلك الوقت وجدت من صالحها أن تكون هناك ملهارة عربية ينشغل فيها البعض حتى يخلو للآخرين الجو لتنفيذ مخططاتهم وتعهدهاتهم تجاه دول كبرى وغيرها ، وهكذا سارت الأمور من سيئ إلى أسوأ ، وظهرت مليشيات ، وتدخلت دول تساند هذه المليشيات ، ونشطت مصانع السلاح في الشرق والغرب تنتج قدر استطاعتها حتى تستطيع ملاحقة طلبات الثبراء من الجانبين ، وكانت فرصة ذهبية لتجار السلاح

ووسطائه ، ولم يكن من مصلحة العديد من الأطراف داخل لبنان وخارجها أن يتخذ لبنان هذه الحرب الأهلية .

وعلى استحياء ، وبعد أن تعمقت المرارة في نفوس اللبنانيين جميعا تدخلت الجامعة العربية ووافقت على وضع قوات ردع عربية يمثل أفرادها عدة دول عربية من بينها سوريا لتهدئة الوضع والاصلاح بين أبناء الوطن الواحد ، الا أن ذلك كله لم يؤد الى أى نتيجة مما جعل الدول المشاركة في قوات الردع باستثناء سوريا تعتمد الى سحب القوات التي بعثت بها الى لبنان ، وظلت سوريا في الميدان وحيدة ، ولكن صاحبة اليد العليا بما لها من تحالفات طبيعية داخل البلاد تمثلت في الوجود الفلسطيني أولا ، فاستخدمته ضد الموارنة ، ثم تحولت لتقف في صف الموارنة ضد الفلسطينيين ، ثم تحولت لتقف ضد هؤلاء وهؤلاء ، وتمدد يدها الى الدروز مما جعلها تفقد مصداقيتها لدى الشعب اللبناني بكامله .

ولما فشلت الجامعة العربية بدأت الوساطات الفردية والجماعية والدولية والاقليمية ، الا أن اصرار الجميع على الاستمرار في الدمار قد كشف عن نية مبيتة في أن ما يجري على أرض لبنان هو برضى ساسة لبنان مسلميها ومسيحييها ، مما جعل اسرائيل تقوم باحتلال الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ ، وتتمركز في بيروت ، ويطرد الفلسطينيون منها تاركين لبنان الى المشتات ، وأصبحت اسرائيل هي صاحبة اليد الطولى هناك ، ويقابله عجز عربي مطلق في كلغة المجالات .

لقد تحقق بوجود اسرائيل داخل الأراضي اللبنانية ، وخروج الفلسطينيين منها خسائر عربية لا حدود لها ، فبالاضافة الى الخسائر المادية التي خسرتها كل من سوريا والفلسطينيون في المعدات والرجال نتيجة للغزو الاسرائيلي نجد أن المقاومة الفلسطينية خسرت عمقا استراتيجيا في صراعها مع اسرائيل ، وذلك بسيطرة اسرائيل على الجنوب

اللبناني بالكامل ، في الوقت الذي نزلت فيه قوات منظمة التحرير الفلسطينية الى سبع دول عربية مما يجعل استخدامها كأداة عسكرية في مواجهة اسرائيل مسألة معقدة وتحتاج الى تكاليف ضخمة لاعادة تجميعها ، أما بالنسبة للبنان نفسها فقد أصبحت دولة مواجهة مع اسرائيل ، وقد سعى رئيس لبنان لعقد معاهدة مع اسرائيل بحيث يكون للآخرة حقوق داخل لبنان لم تكن تحلم بها ، وكانت قمة المأساة في الفترة ما بين ١٥ - ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٢ حينما أدخلت القوات الاسرائيلية مجموعة من الميليشيات الى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ، حيث قامت بمذبحة كان معظم ضحاياها من النساء والشيوخ والأطفال ، مما أعاد الى الأذهان مذبحة دير ياسين •

ورغم أن هذه المذابح قد هزت الضمير العالمي ، إلا أن اسرائيل لم تتراجع عن موقفها تماما ، كما لم يتراجع اللبنانيون عن مواقفهم بالقضاء على بعضهم البعض •

وبعثت الأمم المتحدة بقوات الى لبنان ، ووصلت البحرية الأمريكية الى لبنان وتمركزت بها ، ولحقت بها قوات فرنسية ، كل ذلك لغرض الاستيلاء ما بين لبنان واسرائيل أولا ، ثم بين اللبنانيين أنفسهم ، إلا أن ذلك كله لم يؤت ثماره ، وأن كانت اسرائيل قد انسحبت داخل حدودها بعد أن اقتطعت جزءا من جنوب لبنان أطلقت عليه اسم الحزام الأمني وزودته بالمسلحين الذين أطلق عليهم اسم جيش لبنان الحر تحت قيادة لبناني ماروني وتسليح اسرائيلي ، ووقعت مذابح لرجال البحرية الأمريكية وللإقوات الفرنسية ، وانسحبتا من لبنان دون أن تحقق أية نتائج في إعادة الأمن الى لبنان رغم خروج القوات الفلسطينية ودون أن تتراجع القوات الاسرائيلية الى داخل اسرائيل •

وبقيت القوات السورية بناء على طلب الحكومة الشرعية بعد أن عادت باقى قوات الردع العربية الى بلادها ، وكان المأمول أن تأخذ

سوريا موقفا حياديا بين الطوائف المتصارعة داخل لبنان ، ولكن ما حدث لها أنها أصبحت طرفا في الخلاف داخل لبنان ، وفشلت كافة الوساطات الدولية والعربية باقناع سوريا بالانسحاب وأن ترفع يدها عن لبنان ، وكانت النتيجة أن تعطلت التشريعية ، فلم يتم انتخاب نواب الشعب ولم يستطيع الباقون منهم على قيد الحياة أن يعقدوا اجتماعا لمجلس النواب للاتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية ، وكانت النتيجة أن انتهت مدة الرئاسة الأولى وأصبح كرسى رئاسة الجمهورية خاليا ، ومن قبل خلا كرسى رئاسة الوزارة باغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي ، وأصبح هناك رئيسا للوزراء بالانابة ، وقبل أن يغادر رئيس الجمهورية مقعده عين رئيسا عسكريا للوزارة فأصبح هناك وزارتين ، وأتبع ذلك انتهاء مدة رئيس المجلس النيابي ، فلم يعد هناك رئيسا للمجلس ، كل هذا حدث في عام ١٩٨٨ لا شرعية ولا رئاسة أولى أو ثانية أو ثالثة ، وأصبح القواجد العسكري السوري هو المسيطر ، يؤيده البعض ، ويعارضه البعض ، وبوسط هذا الخضم من الدمار المادي والمعنوي والشرعي اجتمع مؤتمر للقمة العربي لحل المشكلة ، وانتهى الأمر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم ملك المغرب وملك السعودية ورئيس جمهورية الجزائر ، ومنذ تشكيل اللجنة كان المأمول أن تهدأ الأمور على صعيد الدمار والقتل داخل لبنان ، الا أن قيام اللجنة بمباشرة مهامها كان بداية للقصف المركز ومقتل المئات وتدمير بيروت شرقها وغربها •

وكان ايجاد حل دائم للآزمة في لبنان يتوقف في رأيي على عدة عناصر •
أولها — أن يفتتح اللبنانيون بكافة طوائفهم أن لبنان هي الوطن والمجبأ لهم جميعا •

ثانيا — أن تكف سوريا يدها عن التدخل في شئون لبنان •

ثالثا — أن يكون هناك وقفة عربية جادة لا مجاملة فيها ، تقبلول للمخطيء أنت مخطيء وتوقع عليه الجزاء أن لزم الأمر ، لأن في ذلك خير العرب أولا ، ودعم للشرعية في لبنان ثانيا •

والواقع أن المشهد في العالم العربي يملأ النفس مرارة ويعتصر القلب ألماً ، لان الأوضاع تزداد تدهوراً ، والمواقف تزداد تأزماً ، والمشكلة تزداد تعقيدا .

لبنان المحطم هو جرح عميق في قلب العالم العربي وقمة مأساة تفكك العرب ، الإحباط يصيب الجميع ، والأحداث المجنونة لا يحكمها منطق أو ضمير أو إنسانية ، بحور من دماء أبناء البلد الواحد تروى أرض لبنان ، أصبح الشك يسيطر على الجميع حيال الجميع ، الكراهية جلت محل التسامح ، الضغائن والأحقاد هي المسيطرة على عقلية أبناء الوطن الواحد والمستفيد الوحيد هو إسرائيل .

وحتى حينما اجتمع نواب الشعب اللبناني في الطائف لمدة عشرين يوماً ، بناء على خطة وضعتها اللجنة الثلاثية ، عاد معظم النواب الى لبنان لكي يقوموا بواجبهم نحو انتخاب رئيس شرعي للجمهورية ورئيس لمجلس النواب ، ولكن رئيس الحكومة العسكرية لم يمكن النواب من الاجتماع في بيروت مما اضطرهم الى الاجتماع في قاعة القليعات شمال لبنان . وتم انتخاب السيد رينيه معوض رئيساً للجمهورية ورحل الجنرال عون الى فرنسا كملجأ له ، غير أنه ما لبث أن اغتيل السيد معوض وتم انتخاب خلف له هو السيد الياس الهراوي وبدأ تشكيل وزارة متوازنة وبدأت الأمور تسير .

الخلافا بين ليبيا وتشاد

أثار التدخل العسكري الليبي في تشاد تساؤلات عديدة بشأن قضية الأمن الأفريقي ، وكيفية المحافظة عليه لمعالجة الموقف ، والتصدي للصراعات الإقليمية التي تستغلها القوى الخارجية كثغرة تنفذ من خلالها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية ، لتعمل على تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية في تلك القارة ذات الموقع الاستراتيجي ، التي تـذخر بالمواد الأولية ، والثروات الطبيعية ، فالمحاولات التي بذلتها المنظمة الإفريقية للمهمنة على أمن القارة عن طريق إنشاء قوى ردع إفريقية لم تكمل حتى الآن بالنجاح ، وهكذا لجأت الدول الأعضاء في المنظمة — عند الضرورة — إلى حلفاء من خارج القارة ، وهنا تكمن الخطورة التي يتعرض لها الاستقلال الإفريقي الذي يصبح من الصعب صيانته بعد فتح الأبواب أمام التدخلات الأجنبية .

والأزمة التي تعرضت لها تشاد نجد جذورها في الحرب الأهلية التي نشبت بين الشمال والجنوب منذ حصولها على الاستقلال من فرنسا في ١١ سبتمبر ١٩٦٠ ، والتي أنهكت قواها ، وأتاحت الفرصة أمام التدخل الخارجي خاصة بعد سحب المظلة العسكرية الفرنسية عنها بعد التوقيع على اتفاقية لاجوس في ٢١ أغسطس ١٩٧٩ ، فما هي حقيقة الأهداف التي سعت ليبيا إلى تحقيقها من وراء تدخلها العسكري في تشاد ؟ وما هي العوامل التي أسهمت في نجاح هذا التدخل ؟ ثم لنا أن نتساءل عن ماهية الموقف الفرنسي الذي تميز بالحدس المشوب بالترقب ، والذي يخالف الأساليب التي اتبعتها من قبل لحماية أمن مستعمراتها السابقة ، لا سيما أسلوب التدخل العسكري سواء في زائير أو أفريقيا الوسطى أو تشاد .

ويأتي بعد ذلك ضرورة القاء الضوء على ردود الفعل الإفريقية والنتائج التي أسفرت عنها الأزمة التشادية .

● سياسة ليبيا الافريقية :

تدور السياسة الخارجية الليبية بوجه عام حول فكرتين رئيسيتين هما تحقيق الوحدة العربية واعادة افريقيا للافريقيين ، وفي عام ١٩٦٩ تبني العقيد القذافي استراتيجية الدوائر الثلاث الناصرية ، تلك الدوائر هي الأمة العربية ، القارة الافريقية ، العالم الاسلامي ، وان كان هذا لم يمنعه من الاهتمام بمنطقة البحر المتوسط وفقسا لمتطلبات الجغرافيا السياسية ، وركزت ليبيا كل طاقتها على العالمين العربي والافريقي طبقا لثلاثة محاور ، أحدهما يربط بين المغرب والشرق ، والثاني خاص بالحزام الصحراوي الممتد من نواكشوط الى نجامينا عبر باماكو ونيامي ، وأخيرا المنطقة الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء ، ومنذ عام ١٩٧٠ دأبت ليبيا على دعم الثوار المسلمين في شمال تشاد ضد سيطرة رؤساء الحكومات المسيحيين من الجنوب ، ونتيجة للخلاف الرئيسي حول مشكلة الحدود اذ تصر الجماهيرية على احتلال قطاع عرضه ١٠٠ كيلو متر شمال تشاد يشمل (بيراكورا - يندى - تيبتي) ، قطعت العلاقات بين الدولتين في ١٩٧١/٨/٢ ونجحت وساطة الرئيس النيجيري السابق في اعادتها في ١٩٧٢/٤/١٢ . وتستند ليبيا في مطلبها التوسعي على اتفاقية قديمة ملغاة (اتفاقية لافال - موسولينى) الموقعة مع فرنسا عام ١٩٣٥ ، وكان البرلمان الفرنسي قد رفض التصديق عليها وألغيت بمجرد اعلان الحرب بين البلدين .

ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف التي سعت القيادة الليبية الى تحقيقها من وراء تدخلها العسكري في تشاد .

١ - تكوين امبراطورية اسلامية صحراوية تضم كلا من تشاد والنيجر ومالي والسنغال وأجزاء من المستعمرات الفرنسية السابقة ، وتبلغ مساحتها ثمانية أمثال مساحة بريطانيا ، ويبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة ،

ومن أجل تحقيق هذا الهدف صرح الرئيس الليبي : أنه يسعى لتحرير قبائل الطوارق التي من أصل ليبي ، وهي منتشرة في تلك الدول .

٢ - ضمان استمرار الموالين لليبيا على قمة السلطة في تشاد ، من خلال الدعم الليبي . ويشكل مصدر من المعارضات التي تواجهها الأطماع الإقليمية الليبية في بعض الأراضي التشادية (منطقة أوزو) .

٣ - استعادة هبة العقيد ومكانته التي أهدرت بسبب فشله الدبلوماسي والعسكري المتكرر ، فقد فشلت التجارب الوحيدة السابقة التي أقدمت عليها ليبيا منذ عام ١٩٦٩ ، ويرجع فشل تلك التجارب إلى صعوبة فرضها على دول لها كياناتها وتقاليدها مثل تونس ومصر ، أما عملية التوحيد مع تشاد فقد أخذت شكل « المضم » على جار لا حول له ولا قوة ، ومع حكومة انتقالية غير دستورية لا تملك الاقدام على هذه الخطوة .

٤ - معالجة الصعوبات التي تواجهها ليبيا سواء على المستوى الخارجي « موقف العزلة » والداخلي « تعدد حوادث التمرد » من خلال تحقيق انجاز ملموس يجذب الاهتمامات الشعبية بما يؤكد قدرة النظام الليبي على الحركة الايجابية والتعامل الفعال مع مختلف القوى .

٥ - تحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية وعسكرية ، وذلك بالسيطرة على منطقة السهل الافريقي الغنية بالمعادن والمواد الخام وخاصة اليورانيوم لانعاش الأنشطة الاقتصادية والنووية في ليبيا .

٦ - اقتحام الأراضي التشادية بمثابة عمق للحركة الليبية المضادة ضد بعض الدول الافريقية التي تسعى الى تأكيد نفوذها فيها (السودان و أفريقيا الوسطى) .

لقد حققت ليبيا أول انتصار عسكري بعد الفشل المستمر الذي

واجتهته في الساحة العربية والافريقية ، ولا شك أن هناك بعض العوامل التي ساعدت على هذا النجاح :

— ارسال قوة عسكرية كبيرة غير متوقعة تضم ٤٠٠٠ جندي ، ومدعمة بـ ٥٠ دبابة سوفيتية مما أدى الى تقهقر قوات هبري .

— أن ليبيا لديها الامكانيات الاقتصادية والمالية التي تساعد على ممارسة نفوذها على تشاد التي خربتها الحرب الأهلية .

— حرص ليبيا على تأسيس القاعدة القانونية لهذا الاحتلال الممنع ، ففي ١٥ يونيو ١٩٨٠ عندما انسحبت القوات الفرنسية عقدت ليبيا مع تشاد معاهدة صداقة وتحالف تتضمن ٨ مواد .

تنص المادة الأولى على أن الفريقين الاثنان يلتزمان بأن يدافعا أحدهما عن الآخر في حال تعرض الواحد منهما أو الاثنان معا لاعتداء خارجي مباشر أو غير مباشر ، ويرى الفريقان أن كل اعتداء على أحدهما هو اعتداء على الآخر .

ويتعهد البلدان بتبادل المعلومات على الأصعدة العسكرية والأمنية والداخلية والخارجية مادة (٢) .

وأن تسهم ليبيا بوسائلها الاقتصادية والمالية والثقافية في بناء تشاد على الصعيدين الاقتصادي والعسكري (مادة ٦) .

أما تشاد فانها « تتعهد بعدم اقامة أية قاعدة أجنبية أو وجود أية قوات عسكرية استعمارية على أراضيها (مادة ٧) » .

وتبرز المقدمة العلاقات الروحية والاقتصادية والانسانية والحضارية الناجمة عن الموقع الجغرافي ، وعن أجيال من التاريخ المشترك بين الشعبين .

— يؤكد بعض المراقبين أن نجاح العملية العسكرية في نجامينا يرجع إلى حصول ليبيا على مساعدة خارجية ضخمة من قبل الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية ، وأن التدخل العسكري الليبي في تشاد وإعلان الوحدة الاندماجية بينهما ما هما إلا مرحلة جديدة من مراحل التسلسل السوفيتي داخل أفريقيا •

— الموقف المتحفظ الذي اتخذته فرنسا ، إلى جانب ضعف منظمة الوحدة الإفريقية ورفض الأمم المتحدة التدخل •

وهما تجدر الإشارة إلى أن الحرب التشادية قد سجلت أول اختبار لتصور العقيد القذافي « للفيلق الإسلامي » ، وتنعكس هذه المحاولة تطلعه إلى أداء مهمة تبشيرية ثورية عربية وإسلامية شاملة ، ويتكون هذا الفيلق من متطوعين من غالبية الدول المحيطة بتشاد ، حيث يشترك في هذه الفرقة رجبال من أفريقيا الوسطى ومالي ونيجيريا والنيجر والسودان ، ويلاحظ أن منطقة الجيوب لأسباب دينية وعرقية وتاريخية ، وعلى الرغم من تقارب الكولونيل كاموج مع جوكوني عويدي رئيس حكومة الاتحاد الوطني الانتقالية ، اعتادت أن تعارض كل ما يتعلق بالعالم الإسلامي الذي ترتبط به الأقليات البيضاء في الشمال • وحتى القبائل المسلمة في الشمال منقسمة انقساماً شديداً من حيث مواقفها إزاء ليبيا •

● مشكلة انعدام الولاء :

واجهت فرنسا من قبل ثورات متوطنة بين العديد ممن قامت باستقطابهم ، فمنذ حصول تشاد على الاستقلال أظهر رؤساء القبائل استعدادهم للحصول على الامدادات والأموال من أي مصدر دون اظهار الولاء لمولهم •

ان القبائل العربية الموجودة في تشاد « أولاد سليمان » تنتمي الى السنوسية ، وبالتالي فهي ضد العقيد القذافي الذي أطاح بالملك السنوسي .

الحساسيات التي تثربها أطماع ليبيا الاقليمية حتى مع جناح جوكوني المناصر لها وداخل قواته .

ان القوات المسلحة الليبية لم تتعود تكرار المخاطرة على هذا النحو بعيدا عن الوطن ولا سيما بعد ما لحقها من مهانة في تشاد من قبل ، وفشلها في الاحتفاظ بعيدى أمين .

أما عن موقف فرنسا من الوضع في تشاد فبرغم ما يطرحه الوضع الحالي من تأثير على مصالحها في المنطقة ، فلأول مرة منذ فترة طويلة تبدو فرنسا مهزومة في ميدان كانت التقاليد على الأقل تدفعها الى حمايته من التدخلات الأجنبية .

ويرى المراقبون أن هناك عددا من الأسباب التي وقفت وراء عدم تدخل فرنسا في تشاد .

١ - العزوف عن زج القوات الفرنسية في عملية تدخل مباشر في تشاد ، لما قد يثيره ذلك من ردود فعل قد تؤثر على وضع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في الانتخابات الرئاسية القادمة خاصة بعد ردود الفعل المعارضة للتدخلات الفرنسية السابقة .

٢ - أن رحيل القوات الفرنسية من تشاد كان بإجماع كل الأطراف المعنية ، ولم تتقدم الحكومة المؤقتة بأي طلب معونة .

٣ - اتاحة الفرصة لاستنزاف الأجنحة الشمالية بأقصى قدر بحيث يمكنها بعد ذلك دفع الجناح الجنوبي الموالي لها لممارسة دور فعال ، أو اتساع المجال أمام تطبيق مشروع الفيدرالية في تشاد .

٤ — استغلال ما حدث في تشاد لتخفيف الضغوط الموجهة ضد دول أخرى تمثل مصلحة حيوية لفرنسا عن طريق دعم الوجود الفرنسي فيها .

٥ — هناك من يعتقد أن تحالف فرنسا المميز مع بعض الدول يعتبر متعارضا مع رغبتها في الانفتاح على بعض الدول الأخرى ، أى أن التضحية بتشاد كان من أجل مصالحها الحقيقية أو الوهمية في ليبيا ، وهناك خمسون شركة فرنسية تعمل في ليبيا ، كما توجد اتفاقات بين الجانبين في المجال الصناعى قيمتها مليار دولار ، وأن شركات فرنسية مثل ايفيا — أكتين بدأت تنقيب عن البترول الليبي الى جانب التعاون العسكرى بينهما .

٦ — وهناك أيضا عامل سيكولوجى يقف وراء عدم التدخل الفرنسى يتمثل فى نوع من العرفان الذى يكنه الرئيس ديستان للدور الذى لعبته ليبيا فى تحرير الرهائن الفرنسيين فى القايستى عام ١٩٧٦ .

● وأما كان السبب الحقيقى الذى يقف وراء الموقف الفرنسى فقد انهارت الانتقادات على الحكومة الفرنسية وسياستها الأخلاقية ، وليس فقط من جانب المعارضة ، ولكن من جانب أغلبية الديجوليين البالغى الحساسية فى كل ما يتعلق بالقارة السوداء ، وبذلت حكومة فرنسا كل ما فى وسعها لطمأنة كل من يشك فى فاعلية مظلتها العسكرية بعرضها تقديم المزيد من المساعدة العسكرية الى ساحل العاج والسنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون ، وارسال قوات الى النيجر والكاميرون وتقديم المعونة العسكرية للسودان ، وعملت على تكوين قسوة جديدة للتدخل السريع متركزة فى منطقة « بيرينوين » فى جنوب فرنسا ، الى جانب فرقة مظلات فى « تولوز » ، وفرقة مشاة بحرية فى « سان مالو » .

هذا بالإضافة بالطبع الى مساندة فرنسا لكافة الجهود الدبلوماسية التى بذلتها القارة الافريقية لمواجهة الوضع فى تشاد .

والواضح أن القضية التشادية قد ساعدت على إبراز الحقائق
الغاية فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية في أفريقيا •

أولا : من المضلات التي تواجهها تلك السياسة ضرورة التحرك في
ميدانين متجاورين في أفريقيا السوداء حيث نفوذها كبير •

ولقد أثبتت التجربة صعوبة التحرك على مثل هاتين الجبهتين ، ومن
المستحيل اختيار واحدة منهما دون الأخرى •

ثانيا : أن القضية التشادية قد تكون هي الكاشف والموضح لسوء
التفاهم العميق الموجود منذ فترة طويلة بين فرنسا وشركائها الأساسيين في
أفريقيا إذ أنهم لا يطلبون منها فقط المساندة والحماية ، ولكنهم يلزمونها
بمسئوليات لا يمكنهم تحملها ماديا وسياسيا •

ثالثا : أنه رغم المصالح التي ترتبط بها فرنسا مع ليبيا ، إلا أنها لم
تسلم بأن تشاد تعتبر (مجالا جويا لليبيا) فقد رفضت فرنسا دعوة
القذافي لتقسيم تشاد بحيث تستولى ليبيا على الشمال المسلم ، وتحفظ
فرنسا بنفوذها في الجنوب المسيحي •

ردود الفعل الافريقية :

أثارت الازمة التشادية جوا من القلق والتوتر على الساحة الافريقية
بعد أن شعرت بعض الدول الافريقية - ولديها أسبابها - بتعرضها
لتهديد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، بل وأثر الموقف على ليبيا
نفسها بعد أن أدت ادانة الرأي العام الافريقي الى أحكام عزلتها ، وتكثفت
الجهود الدبلوماسية لمواجهة التحركات الليبية ، وتوالت النتائج التي يمكن
تحديد أهمها فيما يلي :

أولا : إشاعة جو من القلق والتوتر خاصة بين الدول المجاورة

لليبيا ، فبعض نظم الحكم في تلك الدول تعاني من قصور في شعبيتها وضعف ركيزتها السياسية ، وبعضها الآخر يعاني من الفقر والضعف والانقسام الى غليظ من القبائل والجماعات الوثنية ، وبعضها منهم يتضمن اتجاهات ذات ميول انفصالية (السودان — نيجيريا) ، فضلا عن أن فكرة الجمهورية الصحراوية ، وأن « ليبيا موطن كل الطوارق » ، تهدد — بصورة مباشرة — دولتي مالي والنيجر ، وستكون لها نتائج في كل من تونس والجزائر ، وقد أصاب عدم الاستقرار الكميون وجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب تدفق أعداد كثيرة من اللاجئين التشاديين عليهما ، كما ساد القلق كل من زائير والكونغو اللتين ترعزعهما توقعات داخلية خطيرة ، بل أن بعض تلك الدول أدانت بالفعل التحركات الليبية داخل أراضيها ، كما حدث في إقليم بورنو شمال النيجر وكانفجار الشعب الديني في ولاية كانو الشمالية في النيجريا .

ثانيا — عزلة ليبيا على الساحة الافريقية :

أدى التدخل الليبي لمساندة قوى المعارضة الاسلامية خلال الفترة الماضية في كل من جامبيا والسنغال وأفريقيا الوسطى الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا كما قطعت كل من غانا وسيراليون والجابون علاقاتها الدبلوماسية أيضا مع ليبيا ، ولا شك أن ادانة منظمة الوحدة الافريقية للتحرك الليبي الذي فسر بصورة عامة . كعملية ضم « قد زاد من عزلة ليبيا » .

كما بادرت بعض الدول الافريقية الى طرد ممثلي ليبيا « بال مكاتب الشعبية » التي تعمل كسفارات غير دبلوماسية لديها .

ثالثا : تكثيف الجهود الدبلوماسية الافريقية لمواجهة التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد ، فقد انعقدت مؤتمرات أهمها المؤتمر الذي انعقد في لاجوس في ٢٣ ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٠ . بحضور ثلاثة عشر رئيسا أفريقيا

وقد انتهى الى التأكيد على أن اتفاقات لاجوس هي الأساس الوحيد لاستتباب السلام في تشاد ، وبضرورة وجود قوة مراقبة في تشاد لضمان حسن سير الانتخابات في جو من العدل والحرية قبل نهاية يناير ١٩٨٢ ، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، ويلاحظ أن هذا المؤتمر أيدته كل من نيجيريا وسيراليون وليبيا والكونغو وبنين ، ولم تؤيده السودان والسنغال وتوجو وغينيا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والنيجر ، لأنه لم يفعل شيئاً سوى توجيه الاتهام لأية قوة خارجية ، ولم يخفف من انزعاج الدول الافريقية من التدخل الليبي ، وقد قدمت الدول السبع التي لم تشارك في الاجتماع الأخير للمؤتمر ، مشروع « بيان لاجوس » يدين فيه التدخل الليبي واحتلال ليبيا لتشاد بصفته انتهاكا صارخا لاتفاقيات لاجوس وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وبصفته عاملاً لعدم استقرار في أفريقيا •

وفي ١٥/١١/١٩٨١ اجتمعت في لومى اثنتا عشرة دولة أفريقية نددت بالوجود العسكري الليبي في تشاد ، وبمشروع الوحدة الاندماجية بين البلدين ، كما طالبت بإجراء انتخابات تشرف عليها منظمة الوحدة الافريقية قبل شهر أبريل عام ١٩٨١ •

رابعاً : زيادة دعم الروابط الفرنسية الافريقية ، وتقارب في العلاقات الفرنسية النيجيرية ، فقد شعرت الدول الناطقة بالفرنسية بأهمية الدور الذي تلعبه فرنسا كحليف لحمايتها ، وتحسنت العلاقات مع نيجيريا بعد أن اتسمت بالفتور منذ أن ساندت باريس بيافرا في الحرب الأهلية التي اشتعلت منذ سنوات •

فعملية التدخل الليبي في تشاد تعد بمثابة ضربة عنيفة لتطلعات نيجيريا في الزعامة التي أتاح لها أن تلعب دوراً معنوياً قيادياً داخل منظمة الوحدة الافريقية ، سمح لها بالاسهام في حل المنازعات الحادة

(م ٧ - ج ٣)

التي تهز القارة في المرحلة الراهنة (الصحراء الغربية - النزاع الاثيوبي الصومالي - ومشكلة تشاد) وان كان هذا لا يعنى أن نيجيريا لم تحتفظ بشأن ارسال فرنسا قوات اضافية الى الدول المجاورة الى تشاد بعد اعلان الوحدة ، ولا شك أن منظمة الوحدة الافريقية بمالها من ثقل أدبي لابد أن تضطلع بمسئولية التوصل الى حل يتصدى الى هذا التدخل الليبي الذي يتناقض مع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، اذ تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، كما تنص الفقرة الخامسة من نفس المادة على الاستنكار التام لكل أنواع النشاط الهدام الذي تقوم به الدول المجاورة أو غيرها من الدول ، ولكن يبدو أن المنظمة بوضعها الحالي لم تستطع اتخاذ الاجراءات الفعالة الضرورية •

لذا فهناك من يطالب بتعديل الميثاق ، وهناك اخرون ينادون بضرورة فرض عقوبات رادعة ، وهنا تبرز أهمية تضافر الجهود الافريقية المخلصة لصيانة أمن القارة واستقلالها ، وظلت الأمور على هذا المنوال الى أن دب الخلاف بين ليبيا وحليفتها في تشاد ، واضطرت فرنسا في عهد الرئيس ميتران الى مساندة تشاد ، مما أوقع هزائم بالقوات الليبية ، وأسر بعضها ، وأخيرا هدأت الأمور وتوقفت الحرب ، وان كانت الخلافات ما زالت قائمة ، وعهد الى منظمة الوحدة الافريقية بالتوفيق بين الطرفين ، وفعلا تم الاتفاق بين البلدين في نهاية شهر أغسطس عام ١٩٨٩ ، وأحيات قضية أوزو - سبب الخلاف الرئيسي - الى محكمة العدل الدولية بموافقة الطرفين ، وزالت بذلك خلافات دامت أكثر من سبعة عشر عاما •

وسنعرض فيما يلي التطور الذي طرأ على مواقف كل من الجانبين منذ بداية الازمة :

أولاً - تغير مواقف أطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبى - التشادى لتكشف عن تبدل جوهري فى مواقف طرفى الصراع ، ويبدو هذا واضحا من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجية والداخلية داخل البلدين ، هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية أن استمرار هذا الصراع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وأفريقيا ودوليا ، صاحب هذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى من الصراع ، فالسياسة الليبية فى الدائرة الافريقية تتبع من خلال الدور الثورى الذى تعتقد القيادة الليبية أنها تقوم به فى القارة الافريقية ، ومن هنا كان التقييم الليبى للصراع ينطلق من بعددين :

الأول : أن نظام الحكم فى تشاد بقيادة حسين حبرى الموالى للغرب يشكل خطرا على أمنها •

الثانى : الحفاظ على شمال تشاد خاليا من القوى المعارضة لليبيين والدفاع عن قطاع أوزو والحدود الجنوبية لليبيا ، والتي تشكل عمقا هاما ، خاصة مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها فى الشرق والغرب •

أما هدف القيادة التشادية فهو استعادة السيطرة على شمال تشاد، والقضاء على المعارضة التشادية الموجودة فى الشمال للتأكيد على أنها الحكومة الشرعية فى تشاد ، وتدمير القوات الليبية المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع أوزو • وإخراج السياسة الليبية •

ويلاحظ أنه قد طرأ ما يلى :

١ - التغير فى السياسات الخارجية والداخلية للقيادة الليبية ، فالتوجه الليبى لحل النزاع مع تشاد تزامن مع عدة خطوات أخرى اتخذتها القيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجية اقليميا ودوليا باتجاه تعزيزها مع

مختلف الأطراف ، وخصوصا في كثير من القضايا التي كان الموقف الليبي فيها مثارا للجدل •

فقد بدأت القيادة الليبية باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه العديد من القضايا العربية ، بدأت مع تحسينها العلاقات مع المغرب ، حيث أوقفت ليبيا دعمها للبوليساريو ، ودعها العقيد القذافي في أحد تصريحاته عناصر الجبهة الى ضرورة التخلي عن فكرة انشاء دولة الصحراء، والانضمام الى المغرب ، كما شهدت العلاقات المصرية - الليبية تطورات ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف حدة التوتر بين البلدين ، بل ان العقيد القذافي طالب بفتح الحدود بين البلدين ، وبذلت جهود وساطة عربية قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين ، ومن جهة أخرى استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعد وصول زين العابدين بن علي الى الحكم ، حيث تطورت العلاقة بشكل ايجابي وسريع الى درجة كبيرة، وتطورت العلاقات مع الجزائر أيضا الى حد الاعلان عن مشروع للوحدة بينهما ، صاحب هذا الانفتاح الليبي على دول المغرب العربي رغبة القيادة الليبية الدخول في هذه التغييرات دون تردد ، يدفعها الى ذلك المنسوخ السائد في التعاون بين دول المغرب العربي الخمس خصوصا بعد عودة العلاقات المغربية - الجزائرية ، وبتشكيل لجنة مغربية لدراسة امكانية بناء المغرب العربي ، صاحب ذلك اجراءات عملية قامت بها القيادة الليبية مثل فتح الحدود مع تونس والجزائر ، ومن ناحية أخرى حاولت دول الغرب - على الأخص فرنسا والولايات المتحدة - الضغط على دول المغرب العربي من أجل ابعاد ليبيا عنها ، ولكنها لم تنجح في ذلك ، لاقتناع قيادات هذه الدول بأهمية المشاركة الليبية في العمل المغربي ، من جهة أخرى تحسنت العلاقات الليبية - الفلسطينية ، خصوصا بعد أن التقى العقيد القذافي مع ياسر عرفات ومعارضيه المقيمين في دمشق وعلى رأسهم العقيد أبو موسى في محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة احياء الذكرى الـ ١٩ لثورة الفاتح من سبتمبر الليبية •

أما على المستوى الافريقي فلقـد رأت القيادة الليبية في حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الافريقية المجاورة ، وصرح العقيد القذافي في هذا السياق بأنه كان من الخطأ التورط في حرب أهلية تشادية •

وأعادت ليبيا علاقاتها مع زائر ، وشهدت العلاقات مع السنغال وكينيا وجزيرة موريشيوس ومالي ونيجيريا تحسنا ملحوظا •

وهناك محاولات ليبية لفض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لتطويرها ، وكان للرئيس القونسي زين العابدين بن علي وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع الغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الاوربية وعلى رأسها فرنسا •

وحذر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة من خطر الضغوط التي تمارسها على القيادة الليبية ، لأن ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد في المواقف ، لكن المواقف الغربية المضادة أخذت تضعف بعد ذلك بعد ما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها في تصحيح علاقاتها ، وفض خلافاتها مع الآخرين دونما افتعال ، وكان لهذه السياسات الأثر البالغ في تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا •

وقد صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر في العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحولات التي تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقـد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة ، فقد بدأ العقيد القذافي الكثير من الاجراءات السياسية كان من أبرزها انتهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارستها ، وفي المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع اخلاص في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها •

ومن العوامل المؤثرة في التغيرات الداخلية العامل الاقتصادي ،
فالمصدر الأساسي للثروة في ليبيا وهو النفط قد انخفضت عائداته
بنسبة كبيرة •

وكان استمرار الصراع يعني مزيدا من الضغوط الاقتصادية في
الداخل ، واستنزافا للموارد المالية وبالذات النفط ، حيث أن الصراع أوقف
الكثير من المشاريع التنموية في الداخل •

أما العامل الثاني فيتعلق بالتوازنات والتغيرات السياسية داخل
ليبيا ، ومن الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال السماح للمعارضين
السياسيين بالعودة الى ليبيا بعد أن تلقوا وعودا رسمية بالعفو عنهم
وعدم تقديمهم للمحاكمة ، وخرج عدد آخر من السجناء ، ومنح
المنوعون من السفر جوازاتهم خصوصا أن الصراع الليبي - التشادي كان
يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام ، إلا أن هذه التحولات
والتغيرات الداخلية الليبية المهمة والتي لها تأثيرات مستمرة كان لها أكثر
من معنى ، فلقد أرادت القيادة الليبية أن تبلغ العالم الخارجي أن
خطواتها هذه ليست نتيجة ضغوط أو تهديدات خارجية ، وإنما هي
صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية في مختلف المستويات،
ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعد •

كما أن هذه التعديلات والتحركات لا تعني أبدا التحول عن
المبادئ الأساسية للحكم والخط السياسي السابق ، ولكنها قراءة جديدة
لمصالح البلاد وسياستها في إطار مبادئها الثابتة ، هذه القراءة أضافت
نوعا من المرونة •

٢ - انهيار التحالف الليبي والمعارضة التشادية :

وكان حدوث هذا الانهيار من أهم العوامل المؤثرة على نتائج
الصراع في المراحل الأخيرة منه ، وهذا التغير في تحالفات أطراف الصراع

والذى بدأ بانفصال أطراف مؤيدة للجانب الليبي ابتداء من نهاية عام ١٩٨٦ • مما أضعف من العناصر المؤيدة لليبيا في شمال تشاد . حيث تحول ولاء قوات المعارضة التشادية التى كانت تحت قيادة جوكونى عويضى من التحالف مع ليبيا الى الولاء للحكومة التشادية ، مما جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعد أن كانت تعتمد على هذه القوات في تأمين المنطقة في شمال تشاد ، أصبحت هذه القوات نفسها تشكل تهديدا لها ، هذا كله أضعف من قدرة باقى القسوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قوات « المجلس الثورى الديمقراطى » حيث فشل ابن عمر في استقطاب قوات كافية للمعارضة التشادية ، وعلى العكس فان خسارة ليبيا لتأييد معارضة تشادية منظمة كانت عاملا هاما وحاسما في استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوات الحكومة التشادية بقيادة حسين حبرى ونقل الصراع تقريبا من حرب أهلية في تشاد ، مستقطبة استقطابا اقليميا ودوليا الى الحرب المحدودة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادى المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر في هذا الصراع . وكان الدور الأمريكى واضحا عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد ، كل هذه التطورات أفقدت الحكومة الليبية القدرة على المناورة السياسية اقليميا ودوليا ، حيث انها كانت تستند الى جوكونى عويضى كمصدر لتبرير تدخلها في تشاد بصفقتها ممثلة للحكومة الشرعية في تشاد

وليس حسين حبرى •

٣ - التوازن العسكرى بين أطراف الصراع :

بدأ من المراحل الأخيرة فى الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد واقتناع الطرفين بأن كلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جديدة ، حيث ان الصراع وصل الى حالة من التوازن العسكرى ، فلقصد استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب في شمال تشاد •

ففى نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القوات التشادية باحتلال عدة مناطق فى شمال تشاد مثل مدينتى « أوزو » و « واحة زوار » و « فادا » ، وفى مدينة فادا تدخلت القوات الليبية الى جانب قوات « ابن عمر » بشكل مباشر •

وانضمت القوات المعارضة للرئيس التشادى السابق جوكونى عويضى فى الهجوم على « فادا » الى قوات الرئيس حسين حبرى ، واستطاعت أن تتغلب على باقى القوات التى استمرت موالية للشيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولى على باقى المنطقة فى شمال شرق تشاد •

ثم قامت بهجوم فى مارس ١٩٨٧ استولت على أثرها على « فايا لارجو » وشجع نجاح قوات الحكومة التشادية فى الاستيلاء على هذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحكومة التشادية الى تحقيق مزيد من الانتصار على القوات الليبية لضعاف الحكومة الليبية واحراجها ، والحكومة التشادية وجدت فى هذا فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد ، واعادة وحدة تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية الى داخل منطقة أوزو المتنازع عليها ، وقامت الادارة الأمريكية بتقديم مساعدات مالية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومة تشاد وفقدت القوات الليبية قواعد متتالية نتيجة لهذا الدعم العسكرى •

وقامت الحكومة التشادية المدعومة بالاستيلاء على مدينة أوزو فى بداية أغسطس عام ١٩٨٧ ، ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية ، الا أن ليبيا استطاعت استعادة المدينة بعد قصف جوى مكثف استمر لثلاثة أيام، وزاد من صعوبة الموقف الليبى احتفاظ ليبيا بقوات فى مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية ، وأخرى على حدودها الغربية مع تونس قبل أن تتحسن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجديد التهديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مما جعل القيادة

الليبية وقدرتها العسكرية مبعثرة في اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغط المحلية والاقليمية والدولية ، مما أدى الى استنزاف القوات العسكرية الليبية في الصراع ، وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لنقد حاد من القيادة السياسية .

كما أن الدعم العسكري الفرنسي لتشاد أدى الى النحس من التفوق الجوي الليبي ، وخاصة بعد حصول الطرف التشادي على صواريخ الدفاع الجوي الأمريكي من طراز « ستينجر » .

وكان لموقف بعض دول الفرانكفون في تأمين القوات الفرنسية دور واضح ، فقد قامت زائير بتسهيل إعادة القوات الفرنسية التي كانت متمركزة فيها الى تشاد .

كما ساعدت جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر في « بانجي » عاصمتها .

ومن هنا نجد أن تشاد وجدت مساعدة من فرنسا وبعض الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجد ليبيا في المنطقة المحيطة بها أطرافا مساندة لها .

جهود التسوية لحل الصراع :

تأتي عودة العلاقات بين طرفي الصراع في ٣ أكتوبر ١٩٨٨ كثمرة لعديد من المحاولات التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية والكثير من اللجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الأفارقة والعرب ، وقد صدر بيان مشترك حدد مستقبل العلاقة في نقاط محددة أهمها :

١ - إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ، ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين .

٢ - احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما في ١١ ديسمبر ١٩٨٧
بدقسة •

٣ - معالجة الخلافات الاقليمية بالطرق السلمية في اطار احترام
ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرار القمة الافريقية الرابعة والعشرين،
وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسؤولية والتفهم
بطبيعية مهمتها •

من الواضح أن كلا من الدولتين قد تعرضتا للضغط أفريقي مكثف
لعب فيه أكثر من رئيس أفريقي دورا مؤثرا لانجاحه ، وأهمهم الرئيس
الجابوني نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفيني بوانيينه،
حيث ذكرت المصادر الافريقية أنه كان الصانع الرئيسي للمصالحة في تكتم
شديد ، وأكدت مصادر أخرى أن رئيس توجو الرئيس أياديما بذل
جهدا كبيرا في تحقيقها ، وقد صرح بأن الاتفاق على إعادة العلاقات
كان ثمرة مباحثات طويلة بدأت منذ شهر قبل عودة العلاقات بواسطة
مبعوثين من توجو ، وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجو بعلاقات طيبة
مع زعيمى كل من ليبيا وتشاد •

وكان هناك دور عربى نشط فى الوساطات ، حيث لعب الرئيس
القونسى زين العابدين بن على دورا مؤثرا من جانبه فى الضغط على ليبيا،
وأعرب عن سعادته بهذا الحدث مؤكدا فى رسالتين بعث بهما الى العقيد
القذافى وحسين حبرى أن القرار سيؤدى الى تسوية سلمية لنزاع
الدولتين ، وقال ان نتائج القرار ستمتد الى أفريقيا قاطبة •

وأيدت منظمة الوحدة الافريقية عودة العلاقات ، وأعلن سكرتير
عام منظمة الوحدة الافريقية عيسى عمرو أن هذا القرار سيفتح الطريق
أمام تسوية سلمية لجميع الخلافات ، وأعلنت عن ارتياحها البالغ لعودة
العلاقات ، لأن ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الحدود ، وقد

عبنت تشاد البراهيمي محمد تيدي سفيرا لتشاد في طرابلس في منتصف
أكتوبر ١٩٨٨ •

وقد فشلت الكثير من مشروعات المصالحة قبل ذلك ، من بينها
المشروع الليبي في مايو عام ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط
لتطبيع العلاقات مع تشاد ، ولكن هذه الخطة تتطلب التنازلات من
الحكومة التشادية وحدها ومن شروطها :

١ - تطالب حكومة حبري بالاعتراف بأن قطاع أوزو المتنازع عليه
بين ليبيا وتشاد هو جزء من التراب الليبي •

٢ - أن يوقع حبري على اتفاق هدنة مع منافسه اللدود
جوكوني عويضي •

٣ - يطالب بسحب القوات الفرنسية الموجودة في تشاد •

٤ - إطلاق سراح كل الأسرى الليبيين لدى القوات الحكومية
التشادية •

الا أن تشاد رفضت هذه الشروط الليبية ، ولمكن بداية التحسن
في العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافي بحكومة الرئيس
حبري القائمة في نجامينا ، وأعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة
والعشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وأنه سيحاول حل جميع
المشاكل مع تشاد بطريقة ودية ، وأعلن أيضا عن استعدادة لاعادة العلاقات
الدبلوماسية بينه وبين ثمانى دول أفريقية هي الجابون والسنغال وكينيا
وموريشيوس وجامبيا وليبيريا وساحل العاج وزائير •

وقد رفضت منظمة الوحدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة
الأمم المتحدة لأن أى قرار تتخذه فى اتجاه أو آخر قد يؤدى الى حدوث
انشقاق جديد داخل المنظمة الافريقية ، وكانت منظمة الوحدة الافريقية
قد شكلت لجنة أسمتها « اللجنة الخاصة » وتتكون من الجزائر والكاميرون

والجابون وموزمبيق ونيجيريا والسنغال ، ثم اجتمع كل من وزير الخارجية الليبية ووزير خارجية تشاد في ليرافيل ، وكانت هذه أول مباحثات مباشرة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع ، وعقدت هذه الجلسات بحضور وزير خارجية الجابون وكانت تستهدف بحث امكانية تطبيع العلاقات بين البلدين •

وأعلن السفير الليبي في باريس — والمبعوث الخاص للعقيد القذافي، أن بلاده على استعداد لأي نقاش حول شريط أوزو ، وأكد أن بلاده راغبة في انتهاء الوضع الغامض الذي يسود العلاقات بين البلدين ، كل هذا الاعتدال في مواقف الرئيس الليبي العقيد القذافي ساهم في تحسين العلاقة بين الطرفين ، وقام الرئيس القذافي باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادي قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة ، هذه المواقف وجدت صدى لها في الطرف التشادي ، وقام الرئيس حسين حبري في نهاية يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطيبة مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق أمام مجالات الصداقة ، كما أن الوفد التشادي لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترشيح ليبيا لرئاسة المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة ، وهو مؤشر على العقلانية التي سادت الطرفين قبل عودة العلاقات •

على أنه ما كادت الأمور تستقر في ليبيا وتعود علاقاتها مع العالم في التحسن ومع الغرب بصفة خاصة حتى ظهر الى الوجود موضوع حادثة اسقاط طائرة أمريكية فوق منطقة « لوكربي » في اسكتلندا عام ١٩٨٨ ، ولم توجه التهم الى أي جهة في حينه •

غير أنه في مطلع عام ١٩٩٢ أعلنت الولايات المتحدة واليها تنتسب شركة الطيران التي أسقطت لها الطائرة — اتهام شخصين ليبيين بأنهما وراء حادث اسقاط الطائرة وطالبت ليبيا بتسليم هذين الشخصين لمحاكمتهم في الولايات المتحدة ، الا أن ليبيا رفضت هذا الطلب معتبرة أنه ماسا بكرامتها الوطنية •

وعرض النزاع على الجهات الدولية وأقرت فرض عقوبات على ليبيا ما لم تسلم الشخصين وكان أهم تلك العقوبات وقف حركة الطيران من ليبيا لتنفيذ قرار الأمم المتحدة ورغم الوساطات خاصة المصرية لايجاد حل سلمي للمشكلة إلا أن الوضع لا زال متجمدا عند هذا الحد والتهديد تارة بزيادة العقوبات وتارة أخرى تذكر الصحف أن ليبيا على استعداد لتسليم الشخصين المتهمين لمحاكمتها في دولة ثالثة .. والأيام تمر والنتائج النهائية لهذا الموقف في علم الغيب وأخيرا أعلنت ليبيا في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٣ أنها على استعداد لتسليم الشخصين للمحاكمة في اسكتلندا حتى تتجنب رفع العقوبات عليها يوم أول أكتوبر ١٩٩٣ •

إلا أن ليبيا عادت وتراجعت ومنذ أكتوبر عام ١٩٩٣ وحتى مطلع عام ١٩٩٤ لم يطرأ جديد سوى اقتراح بمحاكمة المتهمين في لاهادى وأعلنت الصحف الموافقة الليبية إلا أنه في نهاية شهر يناير عام ١٩٩٤ ومع اجتماع اللجان العامة في طرابلس أعلنت تلك اللجان معارضتها لهذه الفكرة .. ولا زال الموقف متجمدا والعقوبات التي فرضها مجلس الأمن تتجدد بين الحين والآخر •

عمان وعمان

● طبيعة النزاع بين الدولتين وتطوراتها :

ان جوهر النزاع بين هاتين الدولتين بصفة خاصة في منطقة الخليج العربي يدور حول مسألة « الحدود » ، وقد لعب الاستعمار البريطاني خاصة في هذه المنطقة دورا كبيرا في هذا بهدف جعل هذه المنطقة في حالة نزاع دائم وعدم استقرار بما يعوق تحقيق التكامل بين هذه البقعة من الوطن العربي ، شأنها شأن بقية بقاع المنطقة العربية كلها ، ولكن سرعان ما ترتب على نزاع الحدود هذا أمور خطيرة • نظرا للتباين الأيديولوجي في نظامي الحكم في الدولتين ، وكان من أسباب تطور هذا النزاع اعطاء الفرصة لتدخل دول خارجية في اشغال نيرانه الى الحد الذي استمر خمسة عشر عاما •

وترجع بداية هذا النزاع الى الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في أواخر الستينات ، فأحدث فراغا أمنيا في المنطقة كان بداية لاثارة القلاقل ونزاعات الحدود بين الوحدات السياسية في الخليج ، في الوقت الذي حصلت فيه اليمن الجنوبية — على استقلالها في عام ١٩٦٧ ، وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات الاتجاه الثوري التقدمي ، وعلى الجانب الآخر « جبهة الشباب » في اقليم جبل « ظفار » — الواقع على حدود اليمن الجنوبية — وذلك لمقاومة واسقاط نظام الحكم في عمان الذي كان يقوده السلطان سعيد بن تيمور ، وتهدف هذه الجبهة الى تحرير عمان من الوجود الاستعماري البريطاني ، وعرفت هذه الجماعة من الشباب بتوجهها الأيديولوجي ذات النزعة الماركسية الى الحد الذي كان تستهدف قلب نظام الحكم ، واقامة نظام حكم ماركسي •

وفي يوليو عام ١٩٧٠ م تم خلع السلطان/سعيد بن تيمور سلطان « مسقط » في حركة تصحيحية ، قام بها ابنه السلطان قابوس الذي تولى الحكم بدلا من والده وأعلن توحيد البلاد وتغيير اسمها من سلطنة مسقط الى سلطنة « عمان » وتحرك تجاه الثوار طالبا المتفاهم معهم بهدف التعاون من أجل اصلاح البلاد مما يستلزم المصالحة والتعايش بين جميع أبناء الشعب ، ، وعرض « قابوس » أن يشترك معه الثوار في المسؤولية وفي شغل عدد من المناصب الوزارية ، ولم يتمخض هذا عن شيء رغم قبول البعض من الثوار واستجابوا لمنطق « قابوس » ونزلوا من معانهم في جبال ظفار واقتنعوا بالوضع الجديد ، مما قاد السلطان قابوس بعد ذلك بأكثر من عام في محاولة السيطرة على جبال ظفار ومواجهة « الثوار » في الوقت الذي بدأ هؤلاء تلقى مساعدات وتدعيم من نظام اليمن الجنوبية الذي فتح البلاد أمامهم للهروب من سلطنة عمان ، وقام النظام العدني بتدريبهم ، ومن هنا زادت حدة نزاعات الحدود ، فقد كانت البداية مجرد نزاع على منطقة « الحدود » انتقلت الى نزاع يحكمه بعد أيديولوجي ، فقد توافقت جبهة تحرير « ظفار » بتوجيهها الماركسي مع نظام حكم اليمن الجنوبي ، فكان الأخير مدعما لها في مواجهة نظام الحكم العماني فتعمق الخلاف بين عمان وبين اليمن الجنوبية ووصل الى حد الاشتباكات على الحدود بين آن وآخر .

وقعت اشتباكات في الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٧٢ بعد لجوء عدد من ثوار جبهة تحرير أقاليم ظفار الى اليمن الجنوبية ، ثم تكررت الاشتباكات في عام ١٩٧٤ ، وفي عام ١٩٧٥ ، وأيضا في أكتوبر ١٩٧٦ م ، وفي مايو عام ١٩٧٩ م ، ثم في سبتمبر عام ١٩٨٠ وكذلك في فبراير ١٩٨١ ، وأيضا في مارس ١٩٨٢ م ، وعلى أية حال كانت هذه الاشتباكات في حدها الأدنى مجرد مناوشات وتهديدات بسيطة ، ولم تتخط في حدها الأقصى مجرد هجوم واحد بالمطائرات من عمان على بعض القرى القريبة من حدودها في إقليم ظفار ، ورغم ذلك فإن هذه الاشتباكات كانت تشكل

تهديدا للمنطقة بأسرها خاصة لاصطباغها ببعيد أيديولوجي ، على الرغم
— أيضا — من تمكن السلطان قابوس من القضاء نهائيا على الثوار في جبال
ظفار واستعادة الاقليم ، واطمأن توحيد البلاد ، وذلك في عام ١٩٧٥ وفر
عدد كبير من هؤلاء الثوار الى اليمن الجنوبية ، وظلت هذه الاشتباكات
والنزاعات بين الدولتين تتفاقم في الوقت الذي حاولت جهود الوساطة
شق طريقها لحل النزاع بينهما .

جهود الوساطة لحل النزاع :

ان أهم سمة الجهود الوساطة أنها لم تخرج عن الاطار العربي منذ
بدايتها ورغم تعثرها طويلا دون أن تصل الى شيء سواء أكانت جهودا
جماعية أم جهودا فردية ، غير أنها توصلت في النهاية الى اتفاق بين
الدولتين على حل ما بينهما من نزاعات وبوساطة عربية خالجية ، وفي
الحقيقة أنه قد بذلت جهود كبيرة ، وتوسطت أطراف عربية متعددة
وذلك طوال فترة النزاع ، وقد بدأت جهود وساطة الجامعة العربية
نظرا لاشتعال القتال في جنوبي سلطنة عمان واليمن الجنوبية ، وقد
شكلت الجامعة لجنة توفيق عربية من مصر ، وسوريا ، والجزائر ،
والكويت ، وتونس ، وليبيا ، بناء على قرار لوزراء الخارجية العرب خلال
أبريل ١٩٧٤ : وذلك لايجاد تسوية للخلاف بين عمان واليمن الجنوبية ،
وتم وضع برنامج عمل لهذه اللجنة للاتصال بالأطراف المعنية ، واستمر
عملها نحو الشهرين ، ثم سرعان ما توقف لمدة ستة شهور تقريبا ، ثم
عاودت الاجتماع ثانية في يناير ١٩٧٥ ، ثم رفضت اليمن الجنوبية
استقبال اللجنة ، وتجمد عملها حتى اجتماع وزراء الخارجية العرب في
أكتوبر ١٩٧٥ حيث بحثوا الوضع المتوتر بين الدولتين على أمل ايجاد
صيغة تقارب بينهما للانتقال الى مرحلة متقدمة من الوساطة يمكن أن
تتم فيها تسوية الموقف بينهما واعداد صيغة مصالحة بين الحكومة
العمانية وبين جبهة تحرير عمان ، ولم تسفر المناقشات عن نتيجة ايجابية ،

فأضطر وزراء الخارجية الى التوصية باستمرار لجنة جنوبى عمان السابق تشكيلها فى مساعيها لتحقيق هذا الغرض ، وعموما فان جهود الوساطة الجماعية من خلال الجامعة العربية لم تسفر عن أى شىء •

● وبالنظر الى جهود الوساطة الفردية أى من قبل دولة عربية ما فانها قد بدأت بوساطة الرئيس السودانى/جعفر النميرى ، حيث قام بزيارة للبلدين خلال فبراير - مارس ١٩٧٧ لوضع حد لخلافهما ، وأكد الرئيس النميرى فى حديث لصحيفة القبس الكويتية فى ٢٤/٣/١٩٧٧ أنذاك أن نتائج وساطته بين عمان وعدن أنه لن يكون هناك قتال بين البلدين ، وأن القطرين يعملان على ازالة الرواسب بينهما ، والواقع أن محاولة الرئيس نميرى لم تخرج عن كونها محاولة للتقريب بين وجهتى نظر الدولتين ، واقتصرت على مجرد زيارته لكلا الدولتين فحسب •

● ثم بدأت دولة « الكويت » فى بذل مساعيها وحدها للوساطة بين الدولتين فى فبراير عام ١٩٨٠ ، الا أنها لم تصل الى شىء حتى منتصف مايو ١٩٨٠ ، ثم انضمت « الامارات » الى الكويت بعد عام من المحاولة الاولى ، وفى أبريل ١٩٨١ بدأت جهود الدولتين « الكويت - الامارات » فى بذل مساعيها لحل النزاع بين عدن وعمان ، وقد بدأت الوساطة بزيارة عدن ثم عمان ، وبتشكيل فريق عمل من وزيرى خارجية الدولتين لتوضيح وتأكيد أن شعب المنطقة يتفهم المخاطر التى تسيرها القسوى العظمى ، وانهاء الخلاف بين البلدين فى مصلحتيهما معا ، ولكن هذه المحاولة أيضا لم تسفر عن شىء ، بل زادت التوتر بين الدولتين ، فى نفس الوقت اشترط رئيس اليمن الجنوبية - حتى تتم المفاوضات - أن تلغى عمان اتفاقية التسهيلات العسكرية مع الولايات المتحدة ، بينما لم يشترط الجانب عمانى أى شىء سوى علاقات حسن الجوار ، ولما باءت هذه المحاولة بالفشل زاد التوتر بين الدولتين •

(م ٨ - ج ٢)

وقد كان هذا حافزا لمحاولة جديدة للوساطة من « الكويت - الامارات » أيضا في يونيو ١٩٨١ ، واستمرت حتى نوفمبر ١٩٨١ بدون نتيجة مما قاد الى محاولة استعانة الدولتين بوسطاء آخرين تمثلوا في « الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيللا » ، وأيضا بعض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن أيضا دون جدوى .

وعلى الرغم من ذلك فان الجهود التي بذلتها « الكويت والامارات » وبموافقة مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل في يناير عام ١٩٨١ وبقوة دفع من السعودية ، فانها قد أثمرت في النهاية على موافقة الطرفين (عمان وعدن) على تشكيل وفد لكل منهما على مستوى مديري الادارات السياسية في كلتا الدولتين ، والاجتماع في الكويت خلال الأسبوع الأول من يوليو ١٩٨٢ واستغرقت المباحثات خمسة أيام ، وتم الاتفاق في ختام الجلسة يوم ٧ يوليو ١٩٨٢ على استئناف المفاوضات في وقت لاحق بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين وعلى مستوى وزيرى خارجية الدولتين ، وكان هذا أول لقاء رسمى بين المسؤولين في عدن وعمان منذ استقلال اليمن الجنوبية قبل ١٥ عاما (في عام ١٩٦٧) .

● وبالفعل تم اللقاء المتفق عليه على مستوى وزيرى خارجية عمان واليمن الجنوبية ، حيث التقى كل منهما على رأس وفد من دولتيهما في الكويت ، وبحضور وزيرى خارجية الكويت والامارات ، وقد بدأ هذا اللقاء في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ ، واستمر نحو ثلاثة أيام أيضا ، وكان جدول أعمال المصالحة بين الدولتين يتضمن أربع نقاط رئيسية هي : (تسوية نزاع الحدود - وقف الحملات الاعلامية - وضع القوات العسكرية الأجنبية - اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين) وأسفر هذا اللقاء على التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق بين الدولتين في السابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٢ ، وتم التصديق عليه في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ . وخلاصة القول هو أن الكويت

والامارات لعبتا دورا هاما ورئيسيا في بذل مساعيها لحل الخلاف بين الدولتين رغم تعثرهما طويلا ، مما استلزم جهدا اضافيا كبيرا ، وفي ضوء اصرارهما على دورهما الوسيطى لحل النزاع فقد نجحتا في تجميع الدولتين والتوفيق بينهما بما يساعد على استقرار وأمن منطقة الخليج •

ان اتفاق المصالحة بين الدولتين وفقا لما أعلن فور تصديقيهما عليه في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ قد تضمن أربع نقاط رئيسية :

النقطة الأولى :

الترام انبلدين باقامة علاقات طبيعية فيما بينهما على أساس الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة الوطنية لكل منهما ، وحسن الجوار والتعاون معا ، وحل خلافتهما بالطرق السلمية والودية ، وعدم السماح لأى أعمال معادية تؤدي الى زعزعة الاستقرار والأمن بالانطلاق من أراضى البلدين •

ومن ثم اتفق الطرفان أيضا على تشكيل لجنة فنية تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الامارات تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات بغرض الوصول الى حل نهائى لقضية الحدود بموجب حدود كل منهما فى نوفمبر عام ١٩٦٧ •

النقطة الثانية :

الاتفاق على عدم السماح لأى قوات أجنبية باستخدام أراضى أى من الدولتين للعدوان على البلد الثانى •

النقطة الثالثة :

الترام الطرفين بوقف الحملات الاعلامية من وسائل الاذاعة والتليفزيون والصحافة وكافة أنواع الدعاية والنشر الرسمية ضد أى منهما •

النقطة الرابعة :

اتفاق الطرفين على تبسادل التمثيل الدبلوماسي ، ودعم العلاقات الثنائية ، وفتح مجالات مثمرة للتعاون ، ويتم الاتفاق بالاتصالات الثنائية على اعلان اقامة العلاقات الثنائية ، كذلك أشير ضمن المباحثات الى ضرورة عقد مؤتمر قمة بين رئيسي دولة عمان ، واليمن الجنوبية وذلك في أقرب وقت ممكن ، وعلى الفور أصدرت عمان عفوا عاما للأعضاء جبهة تحرير عمان والمتعاطفين معها والموجودين باليمن الجنوبية ودعتهم الى العودة لبلادهم ، وأنه لن يتم توقيع عقوبة على الثوار ، وحددت ٣٠ أبريل عام موعدا نهائيا للعودتهم .

● آفاق المصالحة والتحديات المطروحة :

لا شك أن هذا الاتفاق للمصالحة بين عمان واليمن الجنوبية قد تم في وقت تعاني فيه الأمة العربية من تفاقم حالة التقصير الكامل ازاء أحداث لبنان والتدخل الاسرائيلي فيها واحتلال أجزاء واسعة من أراضيها ، وأيضا بعد أحداث « صبرا وشاتيلا » ، بعبارة أخرى فقد تم توقيع الاتفاق في ظل التحديات الكبرى التي تواجه النظام العربي، من أهمها محاولات الاستفزاز الاسرائيلية للارادة العربية دون أن يكون هناك استجابة عربية لذلك التحدي الاسرائيلي ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق قد أبرز عددا من النتائج الهامة ، وطرح عددا من التحديات لا تقل أهمية عن النتائج المستخلصة والتي تتمثل في :

١ - قدرة النظام العربي على حل المنازعات بين وحداته السياسية بالطرق السلمية في اطار تباين الأنظمة العربية دون تدخل من أطراف غير عربية بما يؤكد حيوية هذا النظام على حل نزاعاته من الداخل ، وبالاعتماد على فاعلية النظام العربي ذاته في ضوء مبدأ توزيع الأدوار .

٢ - أن منطقة الخليج والجزيرة العربية أصبحت كتلة واحدة نظرا .

لما تجابهها من تحديات مشتركة متداخلة الأبعاد (بعد اقتصادي ، بعد أمني — بعد استراتيجي) ، ومن ثم فإن الاتفاق وان أكد هذه الحقيقة الا أنه يؤكد مدى استعداد الأنظمة العربية — رغم تباينها سياسيا وأيديولوجيا — بالتعايش وحل المنازعات بالطرق السلمية .

٣ — أكدت الاتفاقية مدى الدور الهام الذي تلعبه الدبلوماسية الكويتية في المنطقة بمساعدة دبلوماسية الامارات بما يصنع على هاتين الدولتين دورا قائدا بموافقة وتدعيم من السعودية في داخل منطقة الخليج ، ويأتي دورها في اتمام هذه المصالحة متمما لدورها في المصالحة واتفاق الوحدة بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية منذ فترة ليست ببعيدة ، ومع ذلك فإن دور الكويت في المنطقة يأتي في اطار توزيع الأدوار في ادارة المنطقة بالتنسيق الدائم بينها وبين المملكة العربية السعودية ، ولعل الموافقة العلنية لمجلس التعاون الخليجي على جهود الكويت والامارات ، ثم الموافقة فيما بعد على الاتفاق الذي تم خير تأكيد على ذلك .

٤ — يعود نجاح الكويت في الاضطلاع بهذا الدور القائد نسبيا ذلك الوضع التوازني لها من الناحية الأيديولوجية ، حيث تحتفظ بعلاقات طيبة مع الغرب والولايات المتحدة ، في نفس الوقت قامت بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي ، وعلاقات طيبة مع الكتلة الشرقية مما كان عاملا هاما في تأثيرها على اليمن الجنوبية ذات التوجه الماركسي ، وعمان ذات التوجه الليبرالي ، وذلك الى جانب مؤثر هام وهو البعد الاقتصادي ، حيث يحتاج الطرفان (عمان وعدن) الى مساعدات ضخمة ، ولعل ما تقدمه السعودية والكويت والامارات خير ضمان لنجاح هذا الدور التأثيري عليهما .

٥ — لا شك أن هذا الاتفاق قد وفر جهدا كبيرا من مقدرات النظام العربي ، حيث أن الاستقرار في هذه المنطقة يؤدي الى التركيز

على قضايا أخرى ويعبىء النظام العربى تجاه القضية الأصلية وهى الصراع العربى الاسرائيلى •

٦ - اتضح من هذا الاتفاق مدى تغليب المنطقة لعنصر المصلحة القومية على الاتجاه الأيديولوجى ، وأن قبول اليمن الجنوبية للتعايش وانهاءها لحركة تحرير عمان والخليج ، واغلاق مكاتبها لديها فى الوقت الذى تتعاون فيه مع السعودية وتحصل على معونات اقتصادية منها ، وان كل هذا التأكيد للاستنتاج بأهمية أن عنصر المصلحة يشكل أهمية أكبر من عنصر الأيديولوجية •

٧ - أن الاتفاق جاء ليؤكد تلك الجهود التى تبذل من جانب أطراف عربية مختلفة ، لعل فى مقدمتها المملكة العربية السعودية لحل النزاعات العربية •

المشكلة الفلسطينية

أكثر من أربعين عاما مضت على قيام المشكلة الفلسطينية رسميا منذ أن أعلن عن قيام دولة اسرائيل في الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨، وقد سبقتها أربعون عاما أخرى سيطرت فيها انجلترا على البلاد، فقهرت المواطنين الأصليين، وسهلت دخول المهاجرين اليهود، وقد بدأت في تقويض نشاطها يوم أعلنت في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧ عن وعد بلفورد، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفلسطينيون في استنكار الموقف البريطاني بكافة الوسائل من مظاهرات واضرابات كانت أخطرها ما وقع عام ١٩٣٦، وكانت نتيجة ذلك تسوية ووعد من جانب بريطانيا ليس الا، أما على الجانب الآخر فقد بدأت الوكالة اليهودية في الترتيب والتخطيط للسيطرة على أرض فلسطين وسكانها، وساعدها في ذلك رأس المال الأمريكي والأوربي، وغض نظر السلطات البريطانية عما يحدث مما جعلها تحقق ما رسمته من أهداف، وقد ساعد على تحقيق ذلك بصفة أساسية غياب الدور العربي بالكامل لعدم وجود فعالية عربية حقيقية آنذاك، وقد تجلى ذلك باسمى صورته في نتيجة الحرب التي قامت بين العرب واسرائيل عام ١٩٤٨ •

واعتقد أن الحديث عن المشكلة الفلسطينية بالتفصيل ليس واردا فمئات الكتب ظهرت تسرد الآلام والمظالم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، ومئات القرارات صدرت عن هيئة الأمم المتحدة تتأشد اسرائيل بضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وآلاف التصريحات المشتركة تصدر من مختلف الدول على مدى أربعين عاما تساند الحق الفلسطيني، الا أن اسرائيل في ظل المساندة الأمريكية لم تستجب لأي نداء، ولم تستجب لصوت الضمير الانساني الذي غاب في ظل المذابح التي ارتكبتها وترتكبها حتى الآن في حق الشيوخ والنساء والأطفال، بدءا بدير ياسين ومرورا بصبرا وشاتيلا وحاليا ما يحدث في نابلس وغزة

ولا نهاية لهذه المذابح التي تشهدها الأرض المحتلة في ظل انتفاضة شعب لا يملك من السلاح سوى الحجارة •

والواقع أن الدور الأمريكي في الصراع العربي الاسرائيلي هو السبب الرئيسي في اطالة أمد هذا الصراع •• فقد بدأ التدخل الأمريكي المباشر في الصراع منذ قيام الدولة الفلسطينية ، لقد سخرت الادارة الأمريكية كافة امكانياتها المادية والمعنوية للحفاظ على الدولة اليهودية والحيولة دون قيام أى تهديد عربى جدى ضد الوجود الاسرائيلي ، وقد تمثل ذلك في البيان الثلاثى الذى صدر عام ١٩٥٠ عن أمريكا وانجلترا وفرنسا والذي أكد على تحويل خطوط الهدنة الى حدود فعلية •

كانت نتيجة حرب يونيو عام ١٩٦٧ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان ، وظلت أمريكا على ولائها لاسرائيل تحافظ لها على الحدود الجديدة ، ولا تمارس أى ضغط عليها للتخلي عن تلك المناطق حتى يعود السلام الى المنطقة ، متجاهلة بذلك البيان الثلاثى الذى صدر عام ١٩٥٠ وكان واضحا أن أمريكا من مصلحتها أن تظل اليد العليا لاسرائيل فى المنطقة ، لأنها أيضا تضمن استمرار التفوق العسكرى الاسرائيلي •

وقد عملت الولايات المتحدة دائما على تجاهل القضية الفلسطينية ، وكانت تنظر اليها على أنها مجرد قضية لاجئين ، ولم تلق بالا الى التشرد والفاقة التى حاقت بأهل البلاد الأصليين ، ولم تحاول حتى الاعتراف بوجودهم أو وجود أى تمثيل لهم ، وقد تجلبى ذلك فى عدم اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية التى ظهرت الى الوجود عام ١٩٦٤ ، حتى حينما اعترف العالم من أقصاه الى أقصاه بالدولة الفلسطينية ظلت الولايات المتحدة على عنادها مجاملة لاسرائيل •

ولم تحاول الولايات المتحدة الاقتراب من المشكلة الا عقب حرب

أكتوبر عام ١٩٧٣ حينما طرحت قضية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط ، وكان المفهوم العربي أن الحل قريب وأكد بعد النصر العربي في أكتوبر عام ١٩٧٣ ، إلا أن كيسنجر استطاع أن يلف ويدور ويراوغ حتى تولى الرئيس كارتر الحكم فأعلن مستشاره للأمن القومي الذي حل محل كيسنجر بأنه ينبغي أن تكون هناك تسوية شاملة في الشرق الأوسط بدلا من الاتفاقيات الجزئية التي كان يتبنى نظرياتها كيسنجر ، وأنه لتحقيق ذلك يجب عقد مؤتمر جنيف الذي سبق الاتفاق على عقده أثناء حكم سلفه ولم يتم ، ونادى بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر بضرورة اشتراك الفلسطينيين في المفاوضات •

وقد شجع ذلك الاتجاه الرئيس السادات بعد زيارة إسرائيل في نوفمبر عام ١٩٧٧ والتي انتهت الى توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩. ثم المعاهدة المصرية الإسرائيلية بعد ذلك ، ويلاحظ انه من الواضح ان الدور الأمريكي بدأ ايجابيا خلال هذه الفترة الا اننا ننرى أن الولايات المتحدة قد اكدت دائما على ان مساندة إسرائيل والحفاظ على امنها ومونها في الشرق الاوسط سيظل اسرها امريشيا ومصلحه استراتيجيه امريحية ، وان إسرائيل لها الحق في ان تعيش بين جيرانها في امن وامان ، وأنه مع ذلك يجب تحقيق المطالب المشروعه للفلسطينيين ، ومع ذلك اعترضت على تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات ، وان كانت امريكا رأت تخفيفا لشروطها انه يمكن للفلسطينيين ان يتسارحوا من خلال الوفد المصري او الاردني •

وقد تهور الرئيس كارتر في السادس من مارس عام ١٩٧٧ وطالب بوطن للفلسطينيين ، ورحب العالم العربي بذلك الى أن ضغوط الصهاينة والمساندين لإسرائيل سرعان ما جعلت كارتر يتراجع عن تصريحاته ويعلن في ديسمبر من نفس العام « أن وجهة نظره الشخصية تتمثل في أن السلام الدائم يمكن تحقيقه اذا لم توجد دولة مستقلة متطرفة في قلب منطقة

الشرق الأوسط ، ولم تستطع الولايات المتحدة أن تقنع إسرائيل بقبول
أى حل خاصة بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية ، وأكد كارتز في تصريح
له بأن هناك حدودا لما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لفرض ارادتها
على دولة مستقلة •

وقد ظلت الادارة الأمريكية رافضة التعامل مع منظمة التحرير
الفلسطينية ، وحتى يوم أن تعاملت معها بعد عشر سنوات من كامب ديفيد
كان هذا التعامل على استحياء في تونس وسرعان ما سحبت هذا التعامل
لأسباب واهية •

وعلى الجانب الآخر نجد أن الاتحاد السوفيتي يساند القضية
الفلسطينية ، الا أن واقع هذه المساندة لم يكن له ايجابيات تقريبا نظرا
لفقدان الاتحاد السوفيتي لأى أداة يمكن بها أن يضغط على إسرائيل •
خاصة بعد أن انهار وأصبح أكثر من خمسة عشر دولة •

لقد تبلور موقف القضية الفلسطينية بعد ثلاثين عاما من المشكلة
الفلسطينية وفي نهاية السبعينيات الى مجرد محاولة حصول الفلسطينيين
على الحكم الذاتى •

لقد سجل التاريخ أن الرئيس السادات خاطب الكنيست الاسرائيلي
في العشرين من نوفمبر عام ١٩٧٧ مطالبا بتسوية عادلة للنزاع في الشرق
الأوسط مؤكدا أهمية المشكلة الفلسطينية وشعبها وحقوقه المشروعة التي
لا يمكن لأحد أن ينكرها ، بل أصبح المجتمع الدولي على علم بكل
جوانبها ، بل يساندها ، وطالما بقيت المشكلة الفلسطينية بدون حل فإن
معنى ذلك استمرار الصراع وتصاعده مما لا يخدم قضية السلام التي
نسعى جميعا لتحقيقها ، وان السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين ،
ولا يمكن للسلام أن يتحقق بمحاولة فرض أوضاع وهمية أدار لها العالم
ظهره ، أو التدخل في حلقة مفرغة مع الحق الفلسطيني ، ومع كل الضمانات

المطلوبة لا يجوز أن يكون هناك خوف من دولة وليدة تحتاج الى معونة كل دول العالم وقيامها •

لقد اقترح الرئيس السادات في خطابه أمام المكنيست اتفاقية سلام يكون أساسها ما يلي :

أولا — انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ •

ثانيا — الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وبصفة خاصة حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة •

ثالثا — حق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الأمنية والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية بالإضافة الى الضمانات الدولية المناسبة •

رابعا — تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة عدم اللجوء الى القوة ، وحل الخلافات فيما بينهم بالطرق السلمية •

خامسا — انتهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة •

ولم تكن مبادرة الرئيس السادات الأولى من نوعها ، بل سبقها محاولات ، وأكدت جميع المبادرات والمقترحات المصرية اللاحقة لهذا الاقتراح ضرورة حماية الحقوق الفلسطينية ، ففي مؤتمر القاهرة (ديسمبر ١٩٧٧) وجهت الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية للحضور على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى بما في ذلك اسرائيل ، كما أكد الرئيس السادات في اجتماعه بالاسماعيلية مع مناحم بيجين في ٢٤ ديسمبر

١٩٧٧ أن الموقف المصري يتلخص في وجوب قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة •

وكان الموقف المصري في اللجنة السياسية التابعة لمؤتمر القاهرة والتي انعقدت في اسرائيل في يناير عام ١٩٧٨ هو ضرورة تحقيق تسوية عادلة تغطي جميع أوجه المشكلة الفلسطينية على أساس حق تقرير المصير وذلك بمشاركة مصر والاردن واسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني •

وقد نجحت الدبلوماسية المصرية في كسب التأييد الأمريكي للخط السياسي المصري العام فيما يختص بالمسألة الفلسطينية ، واعتبار أنها مشكلة سياسية وليست مشكلة لأجثين • وأنها تمثل لب النزاع في الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن الوصول الى تسوية سلمية ودائمة دون حل هذه المشكلة حلا عادلا على أساس من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية •

ومن الطبيعي أن يظل موقف مصر ثابتا تجاه المشكلة الفلسطينية خلال جميع المفاوضات التي عقدت في عام ١٩٧٨ ، وقد أعلنت مصر موقفها بوضوح ، واقترحت عقد اجتماع ثلاثي بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، وتم عقد الاجتماع فعلا ، وقد تلخص موقف مصر في أنه لا يمكن قبول تسوية جزئية ، كما أنه لا يمكن الوصول الى اتفاق دون تمهيد الطريق للفلسطينيين لكي يستخدموا حقهم في تقرير المصير داخل اطار حل شامل ، وقد تحقق ذلك فعلا في اطار خطاب النوايا في كامب ديفيد الموقع في واشنطن في ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ والذي ينص على أن المفاوضات حول حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها يجب أن تكون بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني واسرائيل ومصر والاردن •

وقد نص الاطار في القسم الخاص بالضفة الغربية وغزة على اجراءات وترتيبات انتقالية لمدة لا تزيد على خمس سنوات يقوم خلالها

نظام للحكم الذاتى الكامل وتتسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية فور انتخاب سلطة الحكم الذاتى انتخابا حرا من قبل السكان لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة ، كما تعطى الاجراءات الانتقالية الأهمية اللازمة لكل من مبدأ الحكم الذاتى لسكان هذه الأرض ، والاهتمامات المشروعة للامن بالنسبة لكافة الأطراف المعنية ، وأما الانسحاب الاسرائيلى من الأرض الفلسطينية المحتلة فيبدأ مع بداية الفترة الانتقالية ، بينما تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائى للنصف الغربى وقطاع غزة فى موعد أقصاه العام الثالث من الفترة الانتقالية ، ويجب أن يعترف الحل الذى تسفر عنه المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى •

وكان المفروض طبقا لهذا الاطار أن تبدأ اجراءات سلمية خلال الفترة الانتقالية لتمهيد الطريق لحصل عادل للمشكلة الفلسطينية متضمنا الحفاظ على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى وعلى المحافظة على أمن جميع الأطراف بما فى ذلك اسرائيل والفلسطينيين •

استرد العالم أنفاسه وتفاعل بتوقيع اطار كامب ديفيد ، واعتبر أن المشكلة الفلسطينية قد وجدت الطريق الى حل ، ولكن وقبل أن يجف مداد كامب ديفيد أعلن رئيس وزراء اسرائيل تفسيره للحكم الذاتى ومفهومه له بطريقة لم تخطر على بال أحد وهو أن الموافقة على الحكم الذاتى ليست بالنسبة للأرض بل للمواطنين فقط ، وأن هذا الحكم الذاتى سيكون قاصرا على مهام ادارية ، وأن جميع المهام السيادية الحيوية فهى من حق دولة اسرائيل تمارسها نيابة عن الفلسطينيين ، فالأمن والجمارك والعملية والعلاقات الخارجية وما شابهها هى اختصاصات اسرائيلية ، وقد رفضت مصر قبول التفسيرات الاسرائيلية •

لقد كانت موافقات اسرائيل المبدئية مجرد ستار تخفى وراءه نواياها التوسعية ، فخلال عام ١٩٧٨ والمباحثات دائرة حول المشكلة

الفلسطينية قامت بغزو جنوب لبنان بحجة الزعم بوقف التهديد الذي يمثله الفلسطينيون الموجودون في لبنان لأمن المستوطنات الاسرائيلية الواقعة قرب الحدود اللبنانية ، وضرورة وضع حد لهذا التهديد من المنبع ، وشمل قواعد المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني ، ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لغزو لبنان ، بل لقد أعلن رئيس وزراء اسرائيل أن تدخلهم في لبنان يأتي نتيجة التزام اسرائيل بمنع ابادة المسيحيين على يد القوات الفلسطينية والقوات السورية •

والحقيقة أن الدوافع الحقيقية للتدخل الاسرائيلي في لبنان كانت أكثر عمقا مما يبيده القادة الاسرائيليون ، فأساس هذه الدوافع هي الأطماع الاسرائيلية التوسعية بوجه عام ، واسرائيل ترى أن حدودها يجب أن تمتد الى بيروت شمالا ، وبذلك تتحكم في مياه نهر الليطاني ، ولكنها اكتفت في المرحلة الأولى باحتلال جنوب لبنان بعد تدمير شبه شامل للقرى الجنوبية وعزلها ، وانهايار جميع الأنشطة الاقتصادية بالجنوب كما أنها أثرت على وضع المقاومة الفلسطينية تأثيرا بالغيا وشلت تحركاتها وأصبحت تعمل في نطاق محدود أدى في النهاية الى خروجها من لبنان في ظل الضغط الاسرائيلي عام ١٩٨٢ •

وكانت الحرب الأهلية في لبنان ، والتدخل السوري هناك ، وضعف الجامعة العربية ، وعدم مبالاة الرأي العام بأوضاع الفلسطينيين ، وعدم اهتمام الدول العربية باتخاذ موقف جاد وحاسم بعيدا عن المجاملات فرصة ذهبية لاسرائيل لاطلاق يدها للتصرف على هواها ، وظل الأمر على هذا الحال الى أن قامت الانتفاضة على أيدي أطفال وشباب ، سلاحهم الايمان والحجارة ، واستخدمت اسرائيل كافة أساليب القمع والوحشية والقتل وكان في اعتقادها أنها مجرد فورة ما تلبث أن ترول ، ولسكن استمرت الانتفاضة أكثر من سبعة أعوام ، ودفع المئات من الشباب والأطفال أرواحهم

ثمنا لها ، حينئذ فقط بدأ الضمير العالمى يهتز اذ يرى أمامه أطفالا عزلا جياعا يسكنون خياما ممزقة صيفا وشقاء كل سلاحهم حجر يقذفون به السيارات الاسرائيلية المصفحة والدبابات ويستعذبون الاستشهاد فى سبيل الحرية ، ووقف العالم يدين اسرائيل وهمجيتها وأصبح لا فارق بينها وبين الحكم النازى الذين عاشوا فى ظله •

وازداد اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية منذ أن وقف ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ أمام المجلس الوطنى الفلسطينى الذى كان منعقدا فى الجزائر وأعلن مبادرته السلمية ، وأعلن موافقته على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ التى كانت معظم الدول الغربية تتذرع بأن عدم اعتراف الفلسطينيين بهذين القرارين يعطى اللجة لاسرائيل لعدم قيامها بأية مفاوضات ومعارضة أى مؤتمر دولى ، ويومها أعلن قيام الدولة الفلسطينية ، وزالت حجة اسرائيل وحجة الولايات المتحدة ، وكان المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل لكى تنصت لنداءات العالم والنداء الضمير لديها ، ولكى توقف مذبحه الأطفال بالصفه الغربية وقطاع غزة ، وأن تنسحب من الجيوب اللبناني ، ولكن لم يتحقق أى نجاح لهذه النداءات ، كل ما فعلته الولايات المتحدة — وعلى استحياء — أن أعلنت أن سفيرها فى تونس سوف يقوم بالاتصال والتباحث مع مسئولين من منظمة التحرير الفلسطينية ، وتم اجتماع واجتماعات على فترات متباعدة ودون أن تعلن أمريكا الضغط على اسرائيل لقبول الاشتراك فى المؤتمر الدولى خاصة وأن عقبة كبرى قد زالت من الطريق ، وهى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يعيشان حاليا فى ظل وفاق لم يشهدها من قبل ، وليس هناك أية حساسية تمنع احدى الدولتين من الاشتراك فى المؤتمر •

ولكن الطفل المدلل يرفض ويرفض ويمارس أقصى أنواع الأعمال الوحشية ولا ادانة من الولايات المتحدة ، ولا اجتماع لمجلس الأمن ، وان كان قد صدر عن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية استنكارا لما حدث •

ويوم أن يجتمع مجلس الأمن لاصدار قرار يدين اسرائيل فسان
الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل حق الفيتو •

ولو وقعت تلك الحوادث من بلد آخر غير اسرائيل والاعتداء على
حرمات دولة أخرى لاهترت أعمدة البيت الأبيض وهدد البفتاجسون
بالويل والثبور كما حدث في أفغانستان ونيكاراجوا ، ولكنها اسرائيل ،
فلتفعل ما تشاء فسلامتها تضمنها الولايات المتحدة ، وتعهداتها لها بأن
تكون أقوى دول المنطقة تسليحاً قائماً ، فماذا يهمها • ؟ !!

فلسطين

لم يكن للفلسطينيين قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين في أوائل عام ١٩١٧ ، حركة سياسية مستقلة تعبر عنهم ، فقد كان الفلسطينيون جزءا من الشعوب التي تألفت منها الامبراطورية العثمانية وانضوى زعماءهم تحت ألوية الجمعيات والهيئات العثمانية ، ومع نمو روح القومية العربية وتأسيس أحزاب وحركات عربية شارك فيها الفلسطينيون بشكل محدود ، ولم تبدأ الحركة الوطنية الفلسطينية في التبلور كحركة قطرية متميزة عن الاطار العام للحركة القومية العربية البارزة في أوائل هذا القرن الا بفعل تزامن عدد من العوامل التاريخية أهمها :

١ - تبلور فلسطين ككيان جغرافي وسياسي متميز لأول مرة بعد أن كانت قبل ذلك جزءا من بلاد الشام أو ما يسمى « بسوريا الطبيعية » ، فقد فصلتها اتفاقية « سايكس بيكو » عن هذا الاقليم الذي خضع معظمه « سوريا ولبنان » للانتداب الفرنسي ، قبل أن توضع تحت الحكم العسكري البريطاني في أكتوبر عام ١٩١٧ ، ثم الانتداب البريطاني في أبريل عام ١٩٢٠ .

٢ - المشروع البريطاني لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وهو المشروع المعلن به وعد بلفورد في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ ، والذي بدأ تنفيذه عمليا مع وصول البعثة الصهيونية الى فلسطين في أبريل عام ١٩١٨ ، ثم تعيين هربرت صموئيل اليهودي المرتبط بالحركة الصهيونية كأول مندوب سام بفلسطين عام ١٩٢٠ .

٣ - نشأت الحركة القومية العربية وهزيمتها أمام الاتفاقات التي
(م ٩ - ج ٢)

أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى ، مما أدى الى احباط الآمال التي
علقها الشعب الفلسطيني على هذه الحركة التي كانت تسعى الى
« استقلال سوريا بحدودها الطبيعية بما فيها فلسطين ، وتنصيب فيصل
ملكاً عليها ، ورفض المزايم الصهيونية بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود »
وبفقا لما جاء في مقررات المؤتمر السوري الثاني المنعقد بدمشق في مارس
عام ١٩٢٠ ، فكان اختلاف ميزان القوى لصالح الحلفاء المنتصرين في الحرب
عائقاً أمام طموحات الحركة القومية العربية ، حيث تم احتلال سوريا ،
وتصفية الحكم الفيصلي الذي كان مركزاً للحركة العربية ، مما أدى الى
تشتتها في مسارات قطرية ، وكان تحول العدو الرئيسي للعرب من
الاستعمار التركي الى أكثر من عدو بحكم توزيع النفوذ الاستعماري بين
بريطانيا وفرنسا في الأساس ، الى جانب ظهور الخطر الصهيوني في
فلسطين ، من أهم العوامل التي قادت الى هذا التشتت . فعلى سبيل
المثال أصبح السوريون يرون في فرنسا الخطر الأول ، بينما يرى العراقيون
هذا الخطر في الاحتلال البريطاني ، والفلسطينيون في الحركة الصهيونية .
وفي هذا الاطار نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية لتأخذ بين
أيديها مهمة الدفاع عن فلسطين رغم ضعف ومحدودية امكانيات هذه
الحركة ، بعد أن تحول الفلسطينيون فجأة من الاعتماد على الحركة
القومية العربية الى الاعتماد على النفس قبل أن تتبلور حركتهم الوطنية
سياسياً بشكل واضح ، ولعل هذا ما يفسر غلبة الطابع الديني على مرحلة
نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث تشكلت جمعيات اسلامية مسيحية
في محاولة لمواجهة التغلغل اليهودي المنظم ، لكن لم يكن الطابع الديني لهذه
الحركة يعكس نزوعاً الى السلفية ، وانما كان محاولة لتأكيد الوحدة بين
المسلمين والمسيحيين ، واحباط أية محاولة طائفية يمكن أن تقسم صفوف
الشعب الفلسطيني ، ومع ذلك غثمة ما يؤكد وجود تشجيع بريطاني على
انشاء هذه الجمعيات بهدف توفير امكانية لتبرير النشاط الذي تقوم
به البعثة الصهيونية في فلسطين ، على أساس أن للمسلمين والمسيحيين

جميعات قائمة ، وفي نفس الوقت لم يكن من أهداف هذه الجمعيات ممارسة كفاح وطني ضد الاستعمار البريطاني ، وفي ظل اعتقاد مؤداه أن الصهيونية هي العدو الأول ، وأن بريطانيا ليست طرفا مباشرا في الصراع الفلسطيني ضد الصهيونية ، ومع ذلك كان هناك خلاف ، أو بالأحرى عدم وضوح كامل للرؤية بين هذه الجمعيات حول مستقبل فلسطين وأبعاد الصراع حولها ، ورغم أن الفلسطينيين بدأوا في ذلك الوقت يأخذون قضيتهم بين أيديهم ، فقد ظل الهدف الأساسي للحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة هو الانضمام الى سوريا العربية المستقلة ، ويتضح ذلك من خلال متابعة المؤتمرات الفلسطينية المتعددة التي عقدت في ذلك الوقت ، الأمر الذي يؤكد استمرارية التواصل بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية .

لكن تعاضم الخطر الصهيوني وظهور التواطؤ البريطاني مع اليهود تدريجيا ساهما في اكساب تلك الحركة بعدا قطريا أكثر وضوحا تزامنا مع اتجاهها الى العنف الذي كانت بدايته في مظاهرات القدس التي اشترك فيها أكثر من ٢٠ ألفا في فبراير عام ١٩٢٠ ، وامتدت الى يافا وحيفا وبيت لحم .

ولم يمض شهران على هذه المظاهرات حتى حدثت أول معركة مباشرة بين الفلسطينيين واليهود في أبريل عام ١٩٢٠ نتيجة استفزاز اليهود لثبائر المسلمين .

وقد شهد عام ١٩٢٠ عدة أحداث ساهمت في تدعيم الطابع المستقل للحركة الوطنية الفلسطينية ، وأهمها سقوط الحكومة العربية في دمشق ، وضرب الثورة العراقية ، فضلا عن اعلان الانتداب البريطاني على فلسطين ، وكان المؤتمر الفلسطيني بحيفا في ديسمبر عام ١٩٢٠ أول مظهر واضح لهذا التطور ، حيث كان مطلبهم الرئيسي تشكيل حكومة وطنية في فلسطين ، وليس الانضمام الى سوريا ، وقد أسفر ذلك المؤتمر عن

وضمع « الميثاق الوطنى الفلسطينى » الأول الذى تصدره مطلب الحكومة الوطنية ، وتشكيل لجنة تنفيذية تولت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة التالية ، وقد اتسم التركيب الاجتماعى لهذه اللجنة بسيطرة الأعيان وكبار الملاك الزراعيين وكبار التجار الذين كان أفقهم النضالى محدودا بالعمل ذى الطابع الدبلوماسى من تقديم عرائض ومطالب واحتجاجات ، مع السعى الى عدم تشجيع استخدام العنف الذى لم يكن ثمة مفر منه فى مواجهة تعاظم الخطر الصهيونى والدعم البريطانى للهجرة اليهودية ، وقد وقفت هذه القيادة موقفا سلبيا من انتفاضة ١٩٢١ ، التى جاءت تعبيرا عن حالة القلق العامة التى كانت تسود بين الفلسطينيين لأسباب عديدة أهمها : فتح أبواب بلادهم للهجرة اليهودية ، والاجراءات القمعية لسلطات الانتداب ، والسلوك الاستفزازى اليهودى الذى فجر الانتفاضة ، ففى صباح أول مايو ١٩٢١ قامت أعداد كبيرة من اليهود بمظاهرة تنشد أناشيد استفزازية للعرب تحت ستار الاحتفال بيوم العمال • فتصدى لهم العرب فى يافا وما حولها لتتسبب معركة كانت بداية لتلك الانتفاضة التى انتشر لهيبها الى المستوطنات اليهودية المجاورة ليافا ، واستمرت تلك الانتفاضة أكثر من أسبوعين ، واستشهد خلالها ٤٨ فلسطينيا فضلا عن اصابة ٧٣ آخرين مقابل ٤٧ قتيلا ، و ١٤٦ جريحا يهوديا ، وقد انحازت الادارة البريطانية الى اليهود ، وعملت على القضاء على الانتفاضة بأعنف الوسائل •

ورغم أن الفترة التالية شهدت تأسيس عدة أحزاب فلسطينية ، لم يكن التركيب الاجتماعى لمعظمها يختلف عن تركيب اللجنة التنفيذية كما هو حال الحزب الوطنى (١٩٢٣) وحزب الزراع (١٩٢٤) • وحتى حزب الأهالى والحزب الحر الفلسطينى اختلف تركبيهما الاجتماعى بفعل غلبة المثقفين والمهنيين وصغار التجار عليهما ، ولكنهما لم يقوما بدور جدى فى

تصعيد الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية للتصدي للخطر الصهيوني المتصاعد ، رغم أن تردى الأوضاع الاقتصادية كان يمثل مناخا مواتيا للثورة حيث انتشرت البطالة ، وعم الفقر نتيجة التزايد المستمر في الهجرة اليهودية ، وانتهاج اليهود لسياسة « العمل العبرى » في ظل دعم بريطاني مباشر ، فكان الشارع الفلسطينى مستنفرا للتحرك العنيف ، لكنه يفتقد الى القيادة التى توجهه وكان أوضح دليل على ذلك حادث المبراق الشهير فى أغسطس ١٩٢٩ عندما وصلت الاستقرايات اليهودية الى أقصاها بتنظيم مظاهرات فى ذكرى « تدمير هيكل سليمان » ورفع العلم الصهيونى على حائط المبراق الذى يسميه اليهود « حائط المبكى » ، مما دفع الفلسطينيين الى تنظيم مظاهرات مضادة ، وتطور الموقف الى سلسلة من أعمال العنف ترتب عليها سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من الطرفين •

وكان لانتفاضة المبراق تأثير هام على مجرى الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث كشفت الأبعاد الحقيقية لسياسة القيادة التقليدية وخاصة بعد تدخل القوات البريطانية لصالح اليهود بشكل سافر ، ورغم أن هذه القيادة لعبت دورا فى تنظيم التحركات الجماعية من مظاهرات وبرقيات احتجاج ، إلا أنها كانت بعيدة تماما عن الاضطرابات العنيفة التى حدثت فى بعض المدن متجاوزة منهج هذه القيادة ، كما ظهرت دعوات للاضراب العام والامتناع عن دفع الضرائب ، ومقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية ، وتنشيط المصنوعات والمتاجر العربية ، ومقاطعة كل عربى يشتري من اليهود غير الأرض •

ومع ذلك ظلت القيادة التقليدية أسيرة تركيبها الاجتماعى الذى دفعها للاستمرار فى سياسة مهادنة سلطة الانتداب ، بل والعمل على تهدئة الشعب ومطالبته بالتزام الهدوء ، وتجلى موقفها هذا بوضوح عندما أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠ يدعو الى

عدم الاحتجاج بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، وعدم المقيام باضراب عام ، هذه السياسة أخذت تثير رد فعل شعبي معارض انعكس بوضوح في هجوم مباشر عليها خلال مؤتمر عام بنابلس في سبتمبر ١٩٣١ ، وبدأت تظهر اتجاهات تتجاوز نهج هذه القيادة وتدعو الى العنف في مواجهة الاستعمار البريطاني ، وليس فقط الحركة الصهيونية التي كانت القيادة التقليدية تعتبرها العدو الوحيد ، وفي هذه الظروف بدأت أولى محاولات الكفاح المسلح الفلسطيني عندما ظهرت في صيف ١٩٣٣ مجموعة مسلحة في منطقتي نابلس والخليل يقودها فلاح يدعى « أبو خليفة » ، وركزت تلك المجموعة نشاطها ضد مراكز البوليس البريطانية ، وساهمت في انتفاضة أكتوبر ١٩٣٣ العنيفة التي شملت مظاهرات واسعة ، وهجوما على مراكز البوليس ومحطات السكك الحديدية ، كما ظهر الشيخ عز الدين القسام الذي حمل دعوة الكفاح المسلح ، وأعطاهم طابعا اسلاميا جهاديا ، فأخذ يدعو الناس الى حمل السلاح ، ومقاومة القوة بالقوة ، وقد استشهد في معركة غير متكافئة بين مجموعته والقوات البريطانية في نوفمبر ١٩٣٥ .

وي فشل هذه المحاولة المسلحة عاد الكفاح الفلسطيني ليأخذ شكل الاجتماعات والاحتجاجات والمظاهرات ، خاصة وأن الأحزاب الفلسطينية التي نشأت لسد الفراغ الناجم عن حل اللجنة التنفيذية تبنت الدعوة الى المقاومة السياسية ، وأهمها الحزب العربي الفلسطيني ، وحزب الاصلاح ، وحزب الكتلة الوطنية ، وحزب الدفاع .

وازاء استمرار الانحياز البريطاني لليهود في الوقت الذي أدى صعود النازية للحكم في ألمانيا الى مزيد من تدفق موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، تصاعدت المظاهرات والاضرابات متأثرة أيضا بالموجة المعادية للاستعمار التي اجتاحت العديد من الشعوب العربية في عامي ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ . والتي تميزت بالعنف عموما بغض النظر عن تباين ظروف الأقطار العربية واختلاف درجات تطورها .

وفي هذا الاطار دعت مختلف الأحزاب والهيئات الى اضراب مفتوح حتى ترجع سلطة الانتداب عن سياستها في تهويد فلسطين ، وقد بدأ الاضراب في حيفا قبل منتصف أبريل ١٩٣٦ ليمتد بسرعة الى سائر أنحاء فلسطين في ١٩ أبريل ، وتحت ضغط الحركة الجماهيرية تألفت الهيئة العربية العليا لفلسطين التي ضمت جميع الأحزاب برئاسة الحاج أمين الحسيني ، وأعلنت أنها ستستمر في الدعوة للاضراب والجهاد حتى تجاب مطالب الفلسطينيين ، وأهمها . ايقاف الهجرة اليهودية نهائيا ، ومنع انتقال الأراضي الى اليهود ، وانشاء حكومة وطنية في اطار حياة برلمانية .

وبذلت سلطة الانتداب جهودا ضخمة لايقاف الاضراب ، ولما فشلت قررت الحكومة البريطانية ارسال لجنة ملكية للتحقيق ، فأعلن المضربون مقاطعتها ، وفي نفس الوقت قام مئات من الرجال المسلحين بثورة مسلحة ضد المستعمرين عززها قدوم متطوعين عرب في مجموعات ، أهمها : مجموعة فوزي القاوقجي من العراق التي قادت تلك الثورة حتى أصبحت منطقة وسط فلسطين التي سميت باسم « مثلث الرعب » محسومة على القوات البريطانية ، وشهدت تلك الفترة معارك بطولية مثل معركة بلعا قرب نابلس ، ومعركة ترشيحا قرب عكا ، ومعركة جبس بقضاء جنين .

وبلغت أعداد القوات البريطانية التي زجت في هذه المعارك حوالي ٢٠ ألفا ، فضلا عن قوات الشرطة وشرطة المستوطنات اليهودية الامر ان خلق مناخ حرب حقيقية .

وكان اضراب ١٩٣٦ وما واكبه من عمليات مسلحة هو أول ثورة فلسطينية تأخذ طابع الاجماع الوطني الشامل ، وبدعم مباشر من القيادة التقليدية التي توحدت في الهيئة العربية العليا ، لما فشلت سلطة الانتداب في التفريق بين فئات الشعب الفلسطيني وفي ايقاف الاضراب ، جاءها العيون من الحكام العرب الذين أصدروا نداءهم الشهير الى كل أبناء فلسطين بوقف الاضراب والاعتماد على « حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل » .

وقد أعاد ذلك النداء القيادة التقليدية الفلسطينية الى سابق عهدها في المراهنة على الحكومة البريطانية ، خاصة وأن الثورة كانت قد أبرزت قيادات ثورية جديدة تشكل تحديا لهذه القيادة . فأعلنت الهيئة العربية العليا أنها قررت بالاجماع تلبية ذلك النداء ، والدعوة لانتهاء الاضراب في ١٢ أكتوبر ١٩٣٦ . وبذلك توقف الاضراب الكبير الذي استمر نحو ستة شهور ، بما يجعله أطول اضراب شامل في التاريخ العربي المعاصر على أمل أن تفي بريطانيا بوعدها ، لكن هذا الأمر لم يلبث أن تبدد عندما استغلت سلطة الانتداب فرصة هدوء الأوضاع لتقوم بحملات قمعية ضد كل من تشك في أن له دورا في الثورة ، في الوقت الذي تم تشكيل لجنة ملكية لتقصي الحقائق على الطريقة البريطانية، وقد انتهت تلك اللجنة الى توصية بتقسيم فلسطين الى دولتين أحدها عربية والأخرى يهودية ، والابقاء على منطقة ثالثة تحت الانتداب البريطاني وهو ما رفضه الشعب الفلسطيني لتستمر أعمال المقاومة بشكل غير منظم حتى عام ١٩٣٩ ، ولعب الفلاحون الدور الرئيسي فيها من خلال جماعات منهم لزمّت الجبال وتقدمت لهم القرى المعونة والمأوى ومعهم قطاعات من الشباب المتحمس للوحدة العربية ، ولم يكن للقيادة التقليدية دور في استمرار هذه المقاومة ، حيث كانت عناصرها مبعدة خارج فلسطين ، لكنها قامت بتشكيل « لجنة الجهاد المركزية » بهدف توجيه الثورة وامتدادها واسعاف منكوبيها ، والتقى قامت بدور هام في تقديم المساعدات المالية والطبية للثورة ، بالإضافة الى المساعدات العسكرية لمن يدينون لها بالولاء ، لكن هذه الثورة وصلت الى طريق مسدود بفعل ظروف أهمها تزايد فرص التدخل العربي في توجيه الأحداث في فلسطين، وحرص بريطانيا على دعم هذا الاتجاه بفعل الطابع المحافظ للنظم العربية حينئذ ، الأمر الذي أدى الى تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية مع اشتعال الحرب العالمية الثانية التي طغت على القضايا الإقليمية .

● تعريب القضية الفلسطينية :

وفي تلك الظروف دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها مرحلة تعريبها ، والمقصود بالتعريب هنا ادخالها في اطار التعامل الرسمي العربي ، الذي انتقل بدوره الى مرحلة جديدة بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ، وكان التدخل العربي الرسمي لانتهاء اضراب ١٩٣٦ هو نقطة التحول الرئيسية التي قادت الى هذه المرحلة .

وقد بدأت تلك العملية وتواصلت في ظروف مؤداها اتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية للبحث عن دعم عربي لها منذ اخفاق انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ التي أكدت للفلسطينيين تحالف بريطانيا مع الحركة الصهيونية .

وازاء محدودية الامكانيات الفلسطينية في مواجهة ذلك التحالف ، عادت الحركة الوطنية الفلسطينية لتبحث عن دعم لدى الحركة القومية العربية التي ارتبطت بها لكن دون وعى بأن هذه الحركة لم يعد لها وجود بعد تشتتها في بداية العشرينات لتحل محلها حركات قطرية تحكمها مصالح جزئية وضيقة تسعى لتحقيقها من خلال القوى الاستعمارية لا في مواجهتها ، كما أصبحت هناك حدود قطرية جديدة تسعى القيادات العربية للحفاظ عليها ، وتركيز جهودها ضمن ما يخصها من هذه الحدود .

اذن فقد عاد شعار الوحدة العربية والانتماء العربي لفلسطين يتصدر الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الثلاثينات ، وصاغ عدد من قيادات هذه الحركة في ديسمبر ١٩٣١ ما أطلق عليه « الميثاق العربي القومي » الذي أكد أن « البلاد العربية وحدة تامة ، وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به » ، وفي هذا الاطار أخذ التيار القومي الغالب في الحركة الوطنية الفلسطينية حينئذ يراهن على دور عربي في دعم هذه الحركة وسعى الى اقامة حزب سياسي قسومي في أغسطس ١٩٣٢ (حزب الاستقلال) الذي اتخذ موقفا واضحا ضد سياسة

المهادنة التي تنهجها القيادة التقليدية ، وكانت تلك التطورات بمثابة مرحلة انتقالية نحو تعريب القضية الفلسطينية التي ظلت القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية حريصة على إبقائها في الإطار القطري ، حتى أدركت أن الأمور أخذت تفلت من أيديها مع إضراب ١٩٣٦ الذي هدد بانتقال زمام المبادرة إلى قيادات جديدة ، فوجدت تلك القيادة في الدور العربي ذي الطابع المحافظ ضرورة للحيلولة دون اكتمال هذا التحول ، فكان التدخل العربي الرسمي لإنهاء الإضراب هو نقطة التحول التي قادت للانتقال إلى مرحلة تعريب القضية الفلسطينية ، في ظل ظروف غير مواتية لأي دور عربي إيجابي . فقد أدى انتصار الحلفاء في الحرب الثانية إلى تشديد قبضتهم على المنطقة وتعزيز مكانة الأنظمة العربية المرتبطة بهم ، والتي أقامت جامعة الدول العربية لتلعب الدور الرئيسي في معالجة القضية الفلسطينية عقب الحرب على نحو كرس تعريبها رسميا من خلال الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق الجامعة ، وقد خول ذلك الملحق للجامعة حق تعيين مندوبي شعب فلسطين ، وهو الأمر الذي لقي معارضة من الهيئة العربية العليا التي لم تتصور أن يقود الاعتماد على الأنظمة العربية إلى هذا الحد الذي يعنى إقصاءها من اللعبة وعزلها عن ممارسة الدور الرئيسي في العمل الفلسطيني ، أو ما أسماه أمين الحسيني تجريد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقها الطبيعي في قيادة الكفاح في فلسطين .

وتصاعد الخلاف بين جامعة الدول العربية والقيادة الفلسطينية ممثلة في الهيئة العربية العليا مع صدور قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ ، حيث سعت الهيئة إلى استثماره وإقامة إدارة مدنية فلسطينية ، وتقدمت الهيئة بهذا المطلب عقب إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ورغم الاستجابة العربية لهذا المطلب ، إلا أن الحكومات العربية التي دخلت جيوشها فلسطين حينئذ قررت إقامة إدارة مدنية فلسطينية محدودة الاختصاصات ، ولا تمارس الشؤون السياسية العليا ، الأمر الذي رفضته

الهيئة العربية العليا ، ازاء ذلك قبلت الأقطار العربية باستثناء الاردن فكرة اقامة حكومة فلسطينية ، ورفض الاردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين التي أعلنت في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٨ ، بدعوى أنه « بما أن الجبهة الوسطى الى السهل فرام الله هي في عهد الجيش العربي الاردني ، ولا تزال الأمور معقدة ، فلا تستطيع ادخال يد ثانية ضمن مسؤوليات حكومتنا العسكرية وبالأخص الأشخاص الذين يرغبون في الحكم ويسعون الى ذلك ، عدا أن تشكيل حكومة كهذه أمر يفرض على أهل فلسطين بدون اختيارهم » ، وتلا ذلك التحرك الاردني الهادف الى اكتساب السيادة الفلسطينية عبر مؤتمر عمان في ١ أكتوبر ١٩٤٨ وأريحا في ١ ديسمبر ١٩٤٨ ، فقد فوض مؤتمر عمان الملك عبد الله تفويضاً تاماً في أن يتحدث باسم عرب فلسطين ، أما مؤتمر أريحا فهو الذي قرر أن تتألف من فلسطين والاردن مملكة واحدة ومبايعة الملك عبد الله ملكاً عليها .

ورغم معارضة حكومة عموم فلسطين لقرارات مؤتمر أريحا ، الا أنها كانت عاجزة عن القيام بأي تحرك فاعل ، الأمر الذي أدى الى ضم الضفة الغربية لشرق الاردن ، وظهر واضحاً العجز العربي عن تقديم أي دعم لحكومة عموم فلسطين رغم عدم القبول العربي العام لتلك الخطوة ، بل وباتت حكومة عموم فلسطين تمثل عبئاً على الحكومات العربية الساعية الى التخلص من التزاماتها العسكرية تجاه فلسطين .

ورغم نجاح هذه الحكومات في ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية ضمن مساعيها لاغلاق هذا الملف مع توقيع اتفاقيات الهدنة فيما بين فبراير ويوليو ١٩٤٩ ، وبشكل يتواءم مع تحول بند القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة الى بند التقرير السنوي « لوكالة الاغاثة » بما يعنيه ذلك من اعتبارها قضية لاجئين ، الا أن التغير السياسي الذي شهدته بعض الأقطار العربية بسرعة — خاصة سوريا ومصر — أدى الى ولوج مرحلة جديدة أكثر ايجابية في اطار حقبة تعريب القضية الفلسطينية ، وهي

مرحلة العمل القومي العربى السبذى استقطب الغالبية العظمى من الفلسطينيين المسيسين فى اطار شعار الوحدة العربية كطريق لتحرير فلسطين ، حيث العمل الوطنى الفلسطينى مندمجا فى العمل القومى العربى بتياراته الرئيسية من بعث وناصرية وحركة القوميين العرب •

وشملت تلك المرحلة عقد الخمسينيات ونحو نصف عقد الستينيات، وهى فى الواقع مرحلة صعود الحركة القومية العربية الراديكالية ، التى أعطت للقضية الفلسطينية أولوية متقدمة من منطلق قومى ووحدى أساسه أن فلسطين هى البوابة التى دخلت منها الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية لضرب الأمة العربية وطموحاتها فى التقدم والوحدة، ولتهديد وجودها وشخصيتها القومية بما يعنيه ذلك من ضرورة تصدى الأمة العربية بكاملها للخطر ، وليس الشعب الفلسطينى وحده ، وفى هذا النطاق أصبحت قضية الوحدة والعمل العربى المشترك بمثابة الطريق الى تحرير فلسطين وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك الى غياب العمل الفلسطينى المستقل ، ليس فقط لاندماج الفلسطينيين فى العمل العربى القومى ، ولكن أيضا لأن عقد الخمسينيات كان يمثل أقصى مراحل المعاناة بالنسبة للشعب الفلسطينى اقتصاديا واجتماعيا فى ظل واقع الشتات وحياة البؤس فى المخيمات •

وفى ثنانيا تلك الحقبة القومية بدأت ارهاصات العمل الفلسطينى المستقل فى الظهور بشكل تدريجى ، بدءا بالتمايز داخل الأطراف التنظيمية لبعض الحركات القومية ، وبالذات حركة القوميين العرب التى تشكلت فى داخلها « لجنة فلسطين » عام ١٩٥٨ وساهمت بعض الخلافات العربية وخاصة الخلاف بين الرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم فى اذكاء هذا التطور ، حيث بدأت الدعوة العربية الرسمية الى اعداد الشعب الفلسطينى للمعركة ، وأخذ مجلس الجامعة العربية ابتداء من سبتمبر ١٩٥٩ فى بحث قضية الكيان السياسى الفلسطينى رغم معارضة الاردن ،

الأمر الذى قاد الى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية فى أوائل عام ١٩٦٤ ، وفى اطار العمل العربى المسمى فى نفس الوقت وجدت منظمات فلسطينية ثورية خارج ذلك العمل أهمها حركة « فتح » التى مارست العمل الميدانى ابتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، الأمر الذى كان بمثابة هزة للعمل العربى المسمى اجمالاً بما فى ذلك القوى القديمة الراديكالية التى انحصرت تصوراتها الاستراتيجية بشأن تحرير فلسطين فى مفهوم الحرب النظامية وانطلاقاً من شعار الوحدة طريق التحرير •

وتكان ميلاد هذه المنظمات الفدائية وانطلاقة العمل المسلح نقطة التحول الرئيسية التى قادت الى تكريس العمل الفلسطينى المستقل عقب هزيمة الحركة القومية العربية فى يونيو ١٩٦٧ ، وبدأ حينئذ أن الثورة الفلسطينية المسلحة التى ولدت على أيدى هذه المنظمات الفدائية تعرف الطريق الصحيح الى تحرير فلسطين •• بعد أن ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية والحركة القومية العربية لما يزيد على نصف قرن ، وبالفعل نجحت الثورة الفلسطينية فى فرض نفسها وأسلوبها الفصالى القائم على الكفاح المسلح •

وقد كان على هذه الثورة التى ولدت خارج الأراضى المحتلة سواء عام ١٩٦٧ أو عام ١٩٤٨ ، أن تجد طريقها الى داخل هذه الأراضى الفلسطينية ، مما طرح لأول مرة قضية « الداخل الفلسطينى » ، « والخارج الفلسطينى » بعد أن كان الخارج فى العادة عربياً •

وبذلك أصبحت هناك ثلاثة أضلاع للعمل الفلسطينى ، خاصة وأن امتلاك الثورة الفلسطينية لزاماً المبادرة لم يبلغ أهمية « الخارج العربى » وخاصة مع عجز هذه الثورة عن بناء قواعد أساسية داخل الأراضى المحتلة خلال الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ولجئها الى إقامة هذه القواعد

في الأراضي العربية المحيطة بفلسطين والخاضعة لسيادة أفكار عربية لها مواقفها تجاه العمل الفدائي •

وقد أدت خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة اقامة القواعد الأمانة داخل الأراضي المحتلة ، و اخفاق محاولاتها في هذا الاتجاه عقب حرب ١٩٦٧ الى الحد من فاعليتها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ، والى اضطرارها للارتباط بالواقع العربي الذي اتجه صوب مواقع محافظة في الغالب الأعم عقب تلك الحرب وبتأثيراتها •

والمؤكد أن هناك عوامل متعددة ومتشابكة ساهمت في هذه الخسارة ، لكن في مقدمتها ثلاثة عوامل رئيسية :

١ - قصور استراتيجية المقاومة :

بدا منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية أن هناك نوعا من المبالغة في التأثير بالقوانين العامة أدى الى تعاظم الاتجاه لنسخ أساليب الكفاح من تجارب أخرى على حساب السعي الى اشتقاق هذه الأساليب من الواقع الفلسطيني المعين وكانت محصلة ذلك خلطا بين مستويات العمل الفدائي ، وعدم وضوح التمييز بين حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية ، فأعطى كثير من قادة الثورة للعمل الفدائي في بدايته الأولى صفة حرب الشعب ، رغم أن الميثاق الوطني الفلسطيني كان مصيبا في التمييز بين هذا العمل لحظة صياغة الميثاق عام ١٩٦٨ وبين الحرب الشعبية ، وأدى هذا الخلط بين العمل الفدائي في مرحلة بدائية ، التي كانت دون حرب العصابات ، وبين حرب التحرير الشعبية الى تحديد مداخل وهمية لهذا العمل مشتقة من التجربة الصينية دون تصرف :

المرحلة الأولى : اضرب واهرب •

والثانية : المواجهة المحدودة •

والثالثة : الاحتلال المؤقت •

والرابعة : الاحتلال الثابت •

والأهم من ذلك ما ترتب عليه من تبسيط ضار عندما اعتقد البعض أن الثورة الفلسطينية أنجزت المرحلة الثانية ، أى المواجهة المحدودة بخوضها معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ وأنها اجتازت المرحلة الثالثة : أى الاحتلال المؤقت — مع احتلالها لقرية الحمة شمالى فلسطين فى مايو ١٩٦٩ ، ورغم أن اخراج المقاومة من الاردن بعد ذلك أظهر مدى الخطأ الذى وقعت فيه ، وساعد على التراجع عن هذا التصور المنقول حرفياً من تجربة أخرى ، إلا أنه ترك آثاراً ضارة كان من الصعب تداركها ، كما أنه أدى الى إصدار أحكام غير دقيقة على الثورة فى مجملها خلال الجدل الذى دار على الصعيد العربى فى أواخر الستينات ، وأوائل السبعينيات ، حيث حكم بعض المفكرين العرب عليها بالفشل ، وعلى حرب التحرير الشعبية بالآخفاق قبل أن توجد على أرض الواقع ، وفى نفس الوقت حددت الثورة الفلسطينية هدفها فى البداية بشكل مبالغ فيه ، وهو تصفية الوجود الصهيونى فى فلسطين على نحو يتجاوز كل قدراتها المتواضعة ، وقد اعترف بعض قادتها بعد ذلك بأن اعلان ذلك الهدف كان مجرد شعار لرفع المعنويات وحفز الهمم بينما كان الهدف الحقيقى هو مناوئة العدو وابقاؤه فى حالة تيقظ واستعداد وارباك اقتصاده •

ويضاف الى ذلك أيضا عدم تحديد طبيعة العلاقة بين الكفاح المسلح والكفاح السياسى والخلاف الواضح بين الفصائل المختلفة للثورة الفلسطينية حول هذه العلاقة ، وبالذات بين حركة فتح من ناحية وفصائل اليسار الفلسطينى من ناحية أخرى •

وقد حال هذا القصور في الأساس النظري لاستراتيجية الكفاح المسلح دون امكانية تبلور نظرية فلسطينية متكاملة في المقاومة الوطنية ، وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا القصور على الممارسة العملية لهذا الكفاح ، فقد ظلت انطلاقا العمل الفدائي في أضيق نطاق عقب حرب ١٩٦٧ ، ورغم تناميها بعد ذلك ، إلا أنها ظلت أسيرة القانون الذي حكم وجودها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل الفدائي داخل الضفة والقطاع بما يضمن استمراره وفعاليته ، فكانت الثورة الفلسطينية قد حاولت بالفعل إقامة قواعدها الرئيسية داخل الضفة والقطاع عقب حرب ١٩٦٧ ، لكنها لم تتمكن من ذلك لأسباب تتعلق بقصور استراتيجيتها ، وبالأوضاع الاجتماعية السياسية في المنطقة ، وبفاعلية الإجراءات الاسرائيلية للسيطرة عليها ، وأدت خسارة الثورة لمعركة المناطق القاعدية الأمانة في الأراضي المحتلة الى اتجاهها الى تركيز هذه القواعد خارجها ، وفضلا عن المشكلات التي أثارها انتقال الجسم السياسي والعسكري للثورة الى الاردن ولبنان ، كان هذا الانتقال يصب في اتجاه مرحلة المقاومة بالداخل في مدار العجز عن التحول الى حرب عصابات طويلة النفس ، ووجه القصور هنا أن العمل الفدائي لم يقيم من البداية على اعطاء الضفة والقطاع الأهمية المركزية والأولوية الأولى في العمل المقاوم ، ولذا ظل الجزء اللاجئ من الحركة الوطنية الفلسطينية هو العنصر الأهم في المقاومة ، فكان على مخيمات اللاجئين في الاردن ولبنان أن تشكل المحيط الاجتماعي الذي نهلت منه المقاومة ، وهذا لا يعني أنه حدثت قطيعة بين الثورة وجماهير الداخل ، بل على العكس شهدت الضفة والقطاع نهوضا وطنيا عبر المقاومة المسلحة والسياسية ، لكن في نطاق لا يتجاوز الحدود الدنيا حتى الانتفاضة الأخيرة ، فكان وجود العمل الفدائي في صراعات جانبية استنزفت الكثير من طاقاتها ، وأبقى تأثيرا محدودا على العدو المتفوق عسكريا والقادر على امتصاص وتعويض الضربات التي توجهها له بين الحين والآخر .

٢ - عدم ملائمة الاطار السياسى - الاجتماعى فى الاراضى المحتلة :

ولم يكن قصور استراتيجىة المقاومة هو وحده مصدر هذا الخل
البنىوى ، وانما أيضا التركيب الاجتماعى للاراضى المحتلة الذى يعتبر
العامل الأهم وراء هذا الخل ، فهذا التركيب هو الذى ساعد على
نجاح السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة عقب الاحتلال ، وحتل دون أن
تصبح الاراضى المحتلة بمثابة « البحر بالنسبة للسماك » كما تقول عبارة
ماوتسى تونج الشهيرة ، فكانت بعض عائلات الطبقة العليا فى الضفة
الغربية بالذات على استعداد للتعامل مع الوضع الجديد الناجم عن
الاحتلال الذى أبدى استعدادا سريعا للحفاظ لها على مواقعها وامتيازاتها،
وكانت سياسة الجسور المفتوحة التى اتبعتها الاحتلال من أهم السياسات
التي اتخذت للمحافظة على امتيازات الجناح الزراعى لهذه الطبقة ،
بما يحول دون كسادها بانعكاساته السلبية على جناحها التجارى أيضا .

والواقع أن هذا السلوك لم يكن غير متوقع من بعض عائلات
الوجهاء التى ساهمت - بعد هزيمة ١٩٤٨ - فى ضم الضفة الغربية الى
الاردن ، وكما اتضح من مرحلة نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية لم
تشارك هذه الطبقة عموما فى العمل الوطنى الا بدور دبلوماسى هادى ،
وان كانت بعض المصادر تؤكد أن عناصر من هذه الطبقة تحلت بروح
مثالية وحملت السلاح ضد الانجليز والصهاينة ، لكن ليس ثابتا أن آيا
من عناصر هذه الطبقة قام بحمل السلاح سوى الشهيد عبد القادر
الحسينى قائد جيش الجهاد المقدس فى حرب ١٩٤٨ .

فتاريخ الارستقراطية الفلسطينية يؤكد أنها طبقة نبلاء غير مقاتلة
فى الغالب ، وشديدة التمسك بالأساليب الشرعية فى العمل السياسى ، فكان
ملاذها فى مواجهة الخطر الصهيونى هو التحرك الدبلوماسى ، ومحاولة
تغيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر العرائض والتصريحات

والتحذيرات ، وهذا هو حدود دورها التي تتفق عليها أهم المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولذلك وقع على متوسط وصغار التجار وبعض الحرفيين والفلاحين ثم العمال عبء النضال السياسي في الطابع العنيف .

ورغم أن حجم هذه الطبقة كان محدودا عند الاحتلال الاسرائيلي ، الا أنها كانت تمسك بمفااتيح السيطرة على الضفة الغربية في الوقت الذي كانت الطبقة الوسطى المدنية والريفية مهشمة سياسيا ، رغم أنها تمثل غالبية سكان الضفة ، وكان الملاك الزراعيون هم الأكثر نفوذا داخل هذه الطبقة بقاثيرهم النافذ على الريف الفلسطيني ، ولا يستند هذا النفوذ الى أدوات القمع في الأساس ، وانما الى علاقات اجتماعية تجعله أكثر قبولا من صغار وفقراء الفلاحين الذين يفترض أنهم مصدر الدعم الحقيقي لأي حركة مقاومة في بلد زراعي ، وقد بقيت تأثيرات هذه العلاقات قائمة رغم التغير الاجتماعي الذي شهدته هذه المنطقة مع التطور الرأسمالي البطيء للزراعة والانتشار النسبي للتعليم الحديث ، وزيادة الاتصال المباشر بالثقافة الأوروبية ، والنصاعد النسبي في أهمية الطبقة الوسطى .

٣ - الانقسامات الفلسطينية :

عانت الثورة الفلسطينية منذ مرحلتها التكوينية من تعدد سياسي وفكري يمكن اعتباره امتدادا للتغيرات المتباينة على الساحة العربية بدءا بالقومية العربية وحتى الاشتراكية الماركسية بتنوعاتها مرورا بالتيار الوطني الفلسطيني بطبيعة الحال ، واقترن هذا التعدد بانقسام تنظيمي وحركي ترايدت حدته مع مئات الانشقاقات في صفوف بعض فصائل المقاومة ، وتكرس هذا الانقسام بفعل ثلاث عوامل رئيسية :

(أ) دور بعض الأقطار العربية التي عمدت الى انشاء فصائل فلسطينية تابعة لها ، وظلت حريصة على بقائها واستقلالها .

(ب) المصالح الذاتية ، حيث لم يكن ثمة مبرر لوجود بعض الفصائل
سوى نزعات ذاتية لبعض الأفراد الطامحين الى الوعامة •

(ج) ضيق الأفق السياسى ، أى العجز عن الاحاطة بالأبعاد الحقيقية
للمقاومة ، وعن اتخاذ مواقف ثورية واعية ، والواقع أن هذا
الانقسام لم يكن ليلقى بهذا القدر من تأثيراته السلبية
على الثورة الفلسطينية لو أنه لم يمتد الى العمل العسكرى •

فقد حال هذا الانقسام دون توفر الوحدة العسكرية للثورة ،
وقاد الى تعدد الخطط العسكرية ، وغياب المخطط العسكرى السياسى
الواحد ، وهذا الظرف الخاص بالثورة الفلسطينية يقتاض مع
أحد القوانين العامة لتجارب المقاومة الناجحة ، حيث كان وجود قيادة
عسكرية موحدة بمثابة كيان عام لكل هذه التجارب ، فكان غياب العمل
العسكرى الموحد بفعل الانقسام السياسى الفلسطينى من أهم العوامل
التي أثرت سلبيا على مسار الثورة منذ انطلاقتها رغم انضواء جميع الفصائل
تحت لواء منظمة التحرير — باستثناء انسحابات قليلة ومؤقتة لبعضها حتى
عام ١٩٨٣ ، الذى شهد انسحاب معظم الفصائل من منظمة التحرير • ورغم
أن عام ١٩٨٧ شهد مصالحة وطنية فلسطينية توجهها الى انعقاد الدورة
الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر (١٩ — ٢٠ أبريل
١٩٨٧) • الا أن هذه المصالحة التى شملت أهم الفصائل الفلسطينية لم
تشمل تجاوز الوضع الانقسامى الذى كان سائدا قبل ١٩٨٣ ، ولم تنطرق
الى مسألة الوحدة العسكرية للثورة •

وهكذا تجمعت هذه العوامل الثلاثة الى جانب فاعلية الاجراءات
الاسرائيلية للسيطرة على المناطق المحتلة فى الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ،
لتقود الى خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة اقامة قواعدها الرئيسية فى
الداخل ، وازاء ذلك لجأت الثورة الى اقامة هذه القواعد على الأراضى

العربية المتاخمة للمناطق المحتلة بدءا بالضفة الشرقية لنهر الاردن ، حيث توجد الأرض التي تتاخم القطاع الأطول من الضفة الغربية المحتلة بطول حوالى ٦٠٠ كيلو متر ، حيث يعيش أكبر عدد من الفلسطينيين خارج الاراضى المحتلة ، وأدى ذلك الى اثاره التوتر بين الثورة وبين الحكومة الاردنية ، الأمر الذى جعل توفير القواعد الامنية الضرورية لحرب العصابات أهم معضلة تواجه هذه الثورة ، والمعروف أن لهذه القواعد أهمية غائقة فى جميع نظريات المقاومة وتجاربها ، لما توفره من امكانيات للتجمع والتدريب والتثقيف والاستعداد لمواصلة المعركة .

وقد نبغ التوتر بين الثورة وبين السلطات الاردنية ، ثم اللبنانية من طبيعة القاعدة الآمنة نفسها ، باعتبارها المكان الذى تمارس فيه الثورة السيطرة بل والسلطة الكاملة وسط شعب مؤمن بها ، ولم يكن ثمة أى نظام عربى يمكن أن يسمح للثورة الفلسطينية بمثل هذه السيطرة على الأرض والشعب ، فضلا عن اختلاف تصورات هذه النظم ، لأسلوب ادارة الصراع العربى الاسرائيلى ، وعدم ايمانها بالعمل الفدائى .

وازاء ذلك كان الصدام السريع بين الثورة والسلطات الاردنية ، ولذى أسرع به تبنى بعض فصائل هذه الثورة أفكارا راديكالية دعت الى تحقيق نوع من التغير الاجتماعى الراديكالى فى الوطن العربى كأحد متطلبات شن حرب تحريرية شعبية ناجحة على النموذج الفيتنامى ، وانتهى ذلك الصدام بمعارك أحراش جرش وعجلون فى يوليو عام ١٩٧١ ، التى انهدت الوجود المسلح للثورة بالاردن ، وحرمتها من أهم مناطق قاعدية يمكن أن تعتمد عليها بعد أن عجزت عن التمرکز فى داخل الأراضى المحتلة .

أما المناطق القاعدية التى أقامت الثورة الفلسطينية فى لبنان بعد ذلك ، والتى كان بعضها قد أقيم بالفعل قبل الخروج من الاردن ، فلم تكن لتؤدى الدور الحيوى الذى يكفله الوجود فى الأراضى الاردنية

المقاومة للأراضي المحتلة ، وبامتداد طويك على خط الحدود يصعب احكام اغلاقه نهائيا ، ومع ذلك سعت المقاومة الى الافادة من قدرتها على اقامة مناطق قاعدية بلبنان لتوجيه ضربات الى منطقة الجليل المحتلة عام ١٩٤٨ ، ولذلك كانت القواعد التي أقامتها الثورة الفلسطينية في لبنان ذات فاعلية في دعم نفوذ منظمة التحرير ودورها على المستوى العربي أكثر من أهميتها في دعم العمل الفدائي بالصفة والقطاع بشكل منظم ومتصاعد ، فقد قنعت الثورة بعد الخروج من الاردن بتوجيه ضربات عسكرية متفرقة مع قيادة المقاومة السياسية الى جانب القوى الوطنية الأخرى داخل الأراضي المحتلة .

وفي نفس الوقت لم تسع الثورة الفلسطينية الى اقامة مناطق قاعدية لها داخل الأراضي السورية من الأصل بسبب الرفض السوري لاستقلال العمل الفدائي ، ولكن الملاحظ أنها تجتبت من البداية اثاره مشكلات مع السلطات السورية في هذا المجال ، وبررت ذلك بعدم ملائمة الواقع الجغرافي للعمل لفدائي ، بمعنى أن المناطق الحدودية عند هضبة الجولان لا تصلح لحرب العصابات لاقتادها الى الأهداف الحيوية التي يمكن ضربها . ولعدم وجود كثافة سكانية فلسطينية عند الجانب السوري للحدود يمكن أن تنزع فيها القوات الفدائية .

وعلى هذا النحو لم تجد الثورة الفلسطينية سوى لبنان ، وبالذات جنوبه المحاذي لشمال اسرائيل ، كموقع لاقامة قواعدها الرئيسية مستفيدة من ضعف السلطة اللبنانية ، ومن وجود حركة وطنية ديمقراطية قوية في لبنان تؤيد الوجود الفلسطيني المستقل ، لكن هذا الاستقلال لم يكن مستقرا ، لان وجود المقاومة في لبنان بالشكل الذي كان عليه بدأ دائما ذأمر مؤقت ، وخاصة بعد نشوب الحرب الأهلية وتورطها فيها ، وتنصاف التدخلات السورية في الساحة اللبنانية ، ومع ذلك فقد نجحت المقاومة في الحفاظ على هذا الوجود في ظل الحرب الأهلية ، حتى تعرضت لضربة قاصمة عبر الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ .

وهكذا يمكن القول بأن خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة القواعد الآمنة في الضفة قبل نهاية عام ١٩٦٧ ، وفي غزة مع أواخر ١٩٧١ ، وعدم استمرارها على متابعة هذه المعركة ، ولجوءها للبحث عن أماكن لاقامة هذه القواعد في أقطار الطوق العربية ، قادها الى أزمة اعتمادها على هذه الأقطار لوجود قواعد الفدائيين على أرضها ، بما يعنيه ذلك من اعتمادها على عوامل خارجة عنها ولا تستطيع التحكم فيها ، ولذلك كان عليها أن تواجه مشكلات في علاقاتها مع هذه الأقطار على نحو وضع قيود كبيرة على قراراتها . وكان ذلك الوضع الذي اضطرت اليه الثورة الفلسطينية أهم مصدر للخلل البنوي في حركتها ، مما أدخلها في صراعات جانبية واسعة النطاق ألقتها عن صراعها الرئيسي ، واستنزفت الكثير من طاقتها ، وفرض عليها أن تتضبط في إطار أحكام قوانين الوضع العربي ، الأمر الذي زاد عجزها عن المواجهة الفاعلة للاحتلال الاسرائيلي ، واكب ذلك تزايد مستمر في العجز العربي العام قاد الى التعليق بسراييات حل سلمى ممكن خارج إطار الشروط الاسرائيلية المجحفة .

لكن في الوقت الذي كانت هذه الظروف تهدد في محصلتها النهائية استمرار الثورة الفلسطينية ، أخذت قيادتها تنقبه الى ضرورة العودة للعمل في داخل الأراضي المحتلة وخفاضة بعدد أن أكدت حرب ١٩٨٢ الفلسطينية اللبنانية - الاسرائيلية عجز « الخارج العربي » وعدم قدرة « الخارج الفلسطيني » على الاستمرار دون تصعيد الكفاح الوطني في الداخل ، وفي ذلك الوقت كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة ، التي شهدت عملية تغير اجتماعي بطيء لكن عميق ، قد باتت مهياة لأن تأخذ زمام المبادرة في الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث أخذ الوضع الذاتي الضروري للاستجابة لتحدي الاحتلال يتحقق كمحصلة لهذا التغير الاجتماعي الذي يمكن تلخيص أهم معالمه في :

١ - اكتمال نضج جيل فلسطيني جسد من أبناء الأراضي المحتلة يتميز بقدرات أعلى في مواجهة الاحتلال من الجيل السابق عليه ، ويوصف

هذا الجيل بأنه أقل خوفاً من سلطات الاحتلال وأكثر جرأة في مواجهتها، لأنه لم يعيش صدمة الاحتلال وهزيمة ثلاثة جيوش عربية في حرب ١٩٦٧، ولم يعتقد في يوم ما أن الجيش الاسرائيلي لا يمكن أن يهزم على عكس الجيل السابق عليه الذي شهد هذا الجيش يقتحم الضفة والقطاع دونما عناء، وتعدى زحفة أراضي الدول العربية المجاورة •

وقد أخذ وعى هذا الجيل الجديد في التفتح مع حرب ١٩٧٣، حيث عايش خبرة التراجع النسبي لهذا الجيش فيها، كما عايش خبرة حرب ١٩٨٢ اللبنانية وعجز هذا الجيش عن القضاء على المقاومة الفلسطينية وقطاع محدود من القوى الوطنية اللبنانية التي مدت في مواجهته ٨٨ يوماً دون أي عون عربي، ثم اضطراره للانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية التي احتلها، ونضلاً عن ذلك فإن نشأة هذا الجيل في ظل الاحتلال سلحته بروح المواجهة والندية، حيث تعود على التعامل مع السلطة المحتلة في الصباح والمساء وعند كل مفترق طرق، وتؤكد الاحصاءات الاسرائيلية أن غالبية أعمال العنف في الأراضي المحتلة يقوم بها شباب أو صبية من أبناء هذا الجيل، الذي تنعكس روحه القتالية بالضرورة على الجيل السابق - أي الآباء والأجداد - الذين تدل أحداث الانتفاضة الكبيرة على دورهم الفعال فيها الى جانب أبنائهم، ويزيد من الحالة الثورية لهذا الجيل ادراكه المتنامي لعجز الوضع العربي عن ممارسة أي دور جدي من أجل تحريره، وبالتالي فليس أمامه سوى الاعتماد على نفسه إذا أراد التحرر من الاحتلال •

٢ - تصاعد دور الجامعات الفلسطينية بالداخل في الحركة الوطنية مع التزايد المستمر في أعداد طلابها من أبناء هذا الجيل الذين تصطدم أبسط حقوقهم في الحياة بواقع الاحتلال، غيولاء الطلاب لا يجدون العمل بعد تخرجهم، وخاصة بعد أن أخذت فرص العمل تقل في الأقطار العربية مع الانحسار النسبي للموجة النفطية، في الوقت الذي تزداد

أعدادهم بسرعة بعد القفزة الهائلة التي تشهدها جامعات الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٧٥ ، والتي كانت محصلتها استيعاب هذه الجامعات لحوالي ١٧ ألف طالب عام ١٩٨٧ ، ويأتي معظمهم من الطبقة الوسطى والدنيا التي باتت كل طموحاتها تصطدم بواقع الاحتلال ، كما أن نسبة عالية منهم من أبناء المخيمات الذين ليس لديهم ما يقدونه في المواجهة مع سلطات الاحتلال ، وهذا التطور هو ما يفسر كيف تصاعد دور الجامعات في الحركة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الماضية لتصبح إحدى وأهم ركائزها وأحد أبرز مراكز الإشعاع الثوري بانعكاساتها المباشرة على محيطها الجغرافي .

٣ - تزايد مشاركة العمال والفلاحين في الحركة الوطنية ، فقد شهدت الفترة الماضية تزايداً مطرداً في أعداد القوة العاملة المأجورة نتيجة فقدان كثير من صغار الفلاحين لأراضيهم في ظل سياسة المصادرة التي تنتهجها سلطات الاحتلال لأغراض استيطانية أو عسكرية أو انتقامية من المشاركين في المقاومة أو المتعاطفين معها ، ويضاف إلى ذلك تسرب أبناء الفئات الدنيا من الدراسة وتوجههم إلى سوق العمل تحت ضغط الحاجة ، وكانت سلطات الاحتلال قد سعت إلى استيعاب هذه الظاهرة المتنامية من خلال فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام عمال الضفة والقطاع ، والذين تصل أعدادهم إلى ما يزيد على مئة ألف من العمال ، لكن سياسة فتح باب العمل لعمال الضفة والقطاع في إسرائيل لم تحل مشكلة البطالة المتزايدة في ظل الاتساع المستمر في قاعدة الطبقة العاملة ، وتقلص فرص العمل بالأراضي المحتلة ، والثابت أن هناك علاقة طردية بين انتشار البطالة وبين انخراط أعداد متزايدة من العمال في الحركة الوطنية ، وواكب ذلك بدء مشاركة قطاعات من الفلاحين في هذه الحركة منذ انتفاضة يوم الأرض في ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ .

٤ - تزايد دور التجار في الحركة الوطنية وخاصة خلال الأعوام

السابقة عندما أخذ هذا الدور طابعا مبادرا ومنظما ، حيث لم تعد مشاركتهم مجرد استجابة لضغوط المتظاهرين بإغلاق المحلات ، بل تطورت في اتجاه المبادرة بالدعوة للاضراب ، وهو الدور الذي ظهرت فاعليته بوضوح خلال الانتفاضة .

فلم تعد هناك مدينة في الأراضي المحتلة لا يشارك تجارها في الاضراب بمبا في ذلك مدينة رام الله التي ضرب تجارها الأثرياء مثالا فذا في المتضحية ، على عكس معظم المرقعات الاسرائيلية التي ذهبت للمراهنة على ابعاد هذه المدينة المزدهرة عن الانتفاضة ، خاصة وأن سكانها عموما من الطبقة الوسطى انتمى بعمل بالأعمال الحرة ، وليس فيهم لاجئون من الذين فقدوا أملاكهم عام ١٩٤٨ .

وقد أدى هذا التغير الاجتماعي الى تهيئة الوضع الذاتي في الأراضي المحتلة لمواجهة جديدة مع الاحتلال في حالة توفر المناخ العام اللازم لهذه المواجهة ، وهو المناخ الذي أخذ يتخلق منذ أوائل عام ١٩٨٦ بعد سقوط آخر رهان كبير على التسوية السلمية من خلال تجربة اتفاق عمان ، ليصل الى ذروته في أواخر عام ١٩٨٧ .

وقد ساهمت مختلف القوى الفلسطينية في الداخل في خلق هذا المناخ ، لكن مع دور أكثر تأثيرا للتيار الاسلامي في قطاع غزة حيث تفجرت الانتفاضة لتنتقل الى الضفة الغربية ، وقد تمكن المجاهدون العاملون في اطار « سرايا الجهاد الاسلامي » بصفة خاصة من تحريك الركود الذي ظل يسيطر على القطاع لفترة طويلة وخلق مناخ جديد بين أهله ، من خلال تصعيد المقاومة السياسية والمسلحة داخله خلال عام ١٩٨٧ بمعدلات تجاوزت المقاومة التي شهدتها الضفة الغربية لأول مرة منذ فترة طويلة حيث ظلت الضفة مركز المقاومة ضد الاحتلال .

ويجدر الإشارة بأن انضواء التيار الاسلامي في اطار هذه « الجبهة »

ينبغي أن يحصد من المخاوف المبالغ فيها من أن يؤدي تصاعد هذا التيار إلى صبح الحركة الوطنية والفلسطينية بصبغة دينية ، وهي مخاوف ، قد تكون مبررة نظريا ، لكنها لا تأخذ في اعتبارها عدة معطيات هامة أبرزها •

١ - التباين الضروري بين أنشطة التيارات الإسلامية المعارضة لأنظمة الحكم في بعض البلاد والساعية لإقامة دول إسلامية ، وبين نشاط تيار إسلامي يقاوم من أجل تحرير وطنه في المقام الأول بما يعنيه ذلك من ضرورة تأجيل أي خلاف حول نوع الدولة التي ينبغي إقامتها بعد التحرير ، وتبرز أهمية هذا التباين لا من وجهة النظرية فحسب وإنما من رصد حركة التيار الإسلامي الفلسطيني في الواقع ، والتي تؤكد تغلب الاتجاه التحريري المتحالف مع القوى الوطنية الأخرى بقيادة « فتح » في الداخل وعزلة الاتجاه الانقشامي الذي يعطى الأولوية لقضايا أيديولوجية •

٢ - البناء الفكري لقطاع رئيسي من التيار الإسلامي الفلسطيني الفاعل وبالذات سرايا الجهاد ، والذي ينطوي على مكون وطني وعروبي واضح كما يبدو من الصحيفة المعبرة عنها (البيان) التي تصدر في لندن ومن مطبوعاته السرية في قطاع غزة ، حيث يمكن اعتبار الفكرة الإسلامية إحدى صياغات البحث عن الاستقلال الوطني واسترداد الهوية ، وهي هنا ليست مجرد هوية إسلامية ، وإنما - أيضا - هوية الوطنية الفلسطينية في مرحلتها الراهنة والحاسمة ، روحا قتالية استشهادية تزيد من قدرتها على المواجهة ومن فاعليتها انطلاقا من المبدأ الإسلامي « النصر أو الشهادة » •

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن التحالف الذي قام بين أهم تنظيمين للتيار الإسلامي (الجهاد والخوان) وبين القوى الوطنية الأخرى بقيادة حركة « فتح » لعب أهم دور في استمرار الانتفاضة من خلال القيادة الوطنية الموحدة التي أمست برمام الموقف وعميت على توجيه الانتفاضة

في مسارات محددة من خلال البلاغات والمنشورات التي توزع في مختلف أنحاء الضفة والقطاع ، وتضم هذه القيادة عناصر من الصف الثاني والثالث، (٣٥ - ٤٠ عامًا) بدلا من عناصر الصف الأول المعروف معظمها لسلطات الاحتلال ، وترتبط هذه القيادة بعلاقة تنسيق وثيقة مع قيادة منظمة التحرير فيما يتعلق بالتحركات الرئيسية في مجرى الانتفاضة .

والى جانب هذه القيادة الوطنية الموحدة ، هناك لجان شعبية في مختلف المناطق تتولى متابعة الموقف وتقدير ما تقتضيه الظروف من تصعيد أو تهدئة مؤقتة لالتقاط الأنفاس ونقل النشاط من منطقة الى أخرى ، تعمل معا في تناغم غير مسبوق ، لاحظته معظم المراقبين عندما وجدوا ايقاع الانتفاضة يجري بسلا منظم ، وتقوم هذه اللجان بتكوين جماعات الدعم للذين يواجهون صعوبات معيشية بسبب توقف العمل .

وهذه اللجان تجتمع وتدرس وتقوم مراحل الانتفاضة ، ثم تتخذ القرارات المناسبة لإدارة عملية المواجهة ، وتتبع عنها أطر مركزية وأخرى مرعية مترابطة فيما بينها ، وتنسق أعمالها بشكل مدروس وبوسائل اتصال متعددة وسرية ، وقد قاد تطور الانتفاضة على هذا النحو الى عزل القيادات التقليدية المهادنة ، والى اضطراب بعضها للرضوخ للمناخ الجديد، كما يظهر من تراجع رشاد الشوا رئيس بلدية غزة اسبق عن موقفه المطالب بالحكم الذاتي الى المطالبة بالانسحاب والدولة المستقلة ، معلنا أن جماهير الشارع الفلسطيني أكدت صحة هذا الطلب ولا بد من الوقوف الى جانبه .

وفي هذا الاطار حققت الانتفاضة أوسع مشاركة وطنية في مواجهة الاحتلال منذ ١٩٦٧ على نحو يجعل من استراتيجيات العصيان المدني أمرا متاحا لأول مرة منذ فشل محاولة تطبيقها الوحيدة في الشهور التالية للاحتلال .

... وقد دعت بعض البيانات الصادرة عن « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » بالفعل الى الاستعداد لهذا العصيان الذي ينبغي الاعداد له بجدية ، وسرعة استثمار لقوة الدفع التي حققتها الانتفاضة في الأراضي المحتلة في اطار خطة تدريجية تصاعدية تبدأ بمقاطعة السلع الاسرائيلية التي يمكن الاستغناء عنها ، مع العمل من أجل توفير بدائل للسلع الأخرى اعتمادا على الجهود الذاتية الأساسية ، مع الامتناع عن دفع الضرائب تدريجيا ، ورفض البطاقات الاسرائيلية ، وعدم ملء الاستثمارات الرسمية إلا باللغة العربية ، والامتناع التدريجي عن العمل داخل اسرائيل أو في المنشآت الاسرائيلية بالأراضي المحتلة ، والسعى الى توفير تغطية اقتصادية لتعويض الأجر التي يحصل عليها أكثر من مائة ألف عامل حتى يمكن توفير أعمال لهم داخل الأراضي المحتلة ، فإذا انتهت الانتفاضة بارساء هجر الأساس لهذا العصيان ، وكسر حاجز التردد والخوف من الماضي فيه ، وأمكن تنفيذ بعض خطواته الأولية بما يتيح البناء فوقها تدريجيا تكون الحركة الوطنية الفلسطينية قد دخلت بالفعل مرحلة جديدة أكثر تطورا من أي وقت مضى .

الانتفاضة :

إذا كانت كلمة الانتفاضة لغويا تعني ، الاستيقاظ فجأة ، أو التحرك من أجل التخلص من كابوس ، أو الابتعاد عن شيء مزعج ، وإن كانت سياسيا تعني التخلص من الاحتلال فإنها سيكولوجيا تعني عملية ولادة جديدة .

وهكذا فإن الانتفاضة الفلسطينية لم تقلب فقط ، المفاهيم السياسية والاقتصادية بل حتى طالت المفاهيم العسكرية المتعارف عليها في الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي منذ أربعين سنة ، ففي أقل من سنة أدت

الانتفاضة الى تغيرات اجتماعية على مستوى الاتجاهات العامة وعلى مستوى السلوك الفردي .

واكن قبل التفصيل في موضوع الآثار النفسية والاجتماعية على الفلسطينيين يجب أن نتعرف على طبيعته الجوهرية النفسية السائدة في الأراضي المحتلة قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية . أى قبل ديسمبر ١٩٨٧ . حيث اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة الارهاب اليومي والمنظم ضد كل فرد فلسطيني خلال العشرين سنة الأخيرة ، بهدف وضع أفراد هذا المجتمع في حالة مستمرة من التوتر النفسي والاجتماعي .

نحن طريق مصادرة الأراضي ، وبناء المستوطنات ، وطرق جديدة للمستوطنين واعطاء بعض الامتيازات الهامشية لبعض القطاعات في المجتمع الفلسطيني ، كان هدف الاحتلال التفريق بين أبناء المجتمع على أسس طائفية أو اجتماعية من أجل تفتيح نسيج المجتمع الواحد .

وعن طريق ابعاد المثات واعتقال الآلاف ، وفرض نظام منع التجول ، والعمل على نشر وباء المخدرات في الوسط الفلسطيني . كانت سلطات الاحتلال تهدف الى تدمير البناء التقليدي للعائلة الفلسطينية سيكولوجيا على مدار العشرين سنة الأولى من الاحتلال وكانت الحصية جملة من الاحباطات والصراعات ، وما نتج عنها من حالات تعاني القلق ، والاجهاد النفسي ، أمراض نفسية - وجسمية ومظاهر أخرى من السلوك المرضي .

هنا احتلال الاسرائيلي بطبيعته الاستيطانية الاستعمارية يرمز الى الغاء كل مظاهر الوجود الفلسطيني ، ذلك أن طبيعة اللقاء الاجباري هذا بين المستعمر والمستعمر يقوم على مجموعة من التعميمات الثقافية والأفكار العنصرية ، والتي تنطلق من مفهوم الاسرائيلي المستعمر والفلسطيني المستعمر وأهمها :

✽ أن الاسرائيلى كمستعمر هو الذى ربح المعركة فى عام ١٩٦٧ ،
فهو الأقوى وهو السيد ، بينما الفلسطينى العربى هو الخاسر ، فهو
الأضعف وهو العبد .

✽ أن الاسرائيليين أكثر ذكاء وأكثر حضارة ، وأكثر أخلاقا ، بينما
الفلسطينيين أقل ذكاء ، أقل حضارة ، وأقل أخلاقا .

✽ أن الاسرائيليين باستطاعتهم ادارة أمورهم بأنفسهم سياسيا
واقتصاديا ، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون الاستقلال وبحاجة الى من
يدير أمورهم حتى لو أعطوا شيئا من الاستقلالية فسيصابون بالاحباط ،
ولن يحسنوا استقلالها .

ومن بين وسائل هذه الحرب السيكولوجية التى تقود الى حالات
من الاجهاد النفسى ، الاحباط والصراع على المستوى النفسى - الاجتماعى ،
نرى الاحالات الآتية :

١ - حالات الاحباط :

والتي تنتج غالبا عن اجراءات السلطة المحتلة المتمثلة فى منع الناس
من السفر ، من الدراسة ، من زراعة أراضيهم ، ومن اختيار نوعية ما
يزرعونه ، بالاضافة الى منع الناس من جنى محصولهم كعقاب جماعى ،
وينطبق على ذلك فرض نظام منع التجول باستمرار ولفترات خاصة فى
المناطق الشعبية (المخيمات) المزدحمة بالسكان ، وقطع الاتصالات الهاتفية
والكهرباء والماء من حين لآخر ، ومن أقوى الأمثلة على مخطط السلطة
فى دفع الناس نحو حالة من الاحباط النفسى هو منعهم من التعبير عن
دشاعرهم وعواطفهم الانسانية فى حالة استشهاد أحدهم برصاص الجيش
أو المستوطنين ، كذلك منع اقامة مراسيم دفن شعبية وذلك بأمر عسكرى ،
بالاضافة الى منع التعبير عن المشاعر والأحاسيس الوطنية ، وذلك بمنع

المظاهرات والاضرابات وحرية التعبير واغلاق المدارس والجامعات والتضييق على دور العبادة .

٢ - حالة الضغوط :

وتتمثل في فرض السلطة المحتلة شروطا مستحيلة في مختلف مجالات الحياة اليومية للمواطنين ، فهناك ضغوط في مجال التجارة للتصدير والاستيراد والتعليم وفتح المدارس والجامعات ، كتحديد الأبناء والمدرسين بأن أبناء مدرسة ما لا يلقون الحجرة ، وهناك ضغوط على السجناء وذويهم كوضع المساجين في السجون البعيدة عن أماكن سكنهم ، وتوزيع أفراد العائلة على أكثر من سجن بحيث تصبح زيارتهم مستحيلة ، بالإضافة الى رفض الزيارات بعد أن تكون العائلة والسجين قد هيثوا نفسيا لمثل هذه الزيارات .

ومنذ بدء الانتفاضة زاد على ذلك ما يسمى بالضغوط الادارية . حيث يضطر المواطنون للحصول على توقيعات قد تتراوح ما بين سبعة الى عشرة توقيعات من دوائر الحكم العسكري المختلفة لانهاء أى معاملة ما . وبعد أن يتم جمع هذه التوقعات ، يعود الكثير من المواطنين الى الحاتم العسكري لأخذ الموافقة النهائية على معاملاتهم لكن الكثير منهم يفاجأ بأنه قد تجاوز الفترة المحددة لجمع هذه التوقيعات وهى ثلاثة أسابيع فيحصل هنا على توقيع الحكم العسكري أو ما يسمى بالادارة المدنية . ولكن عليه أن يعود ويجمع التوقيعات العشرة مرة أخرى .

بالإضافة الى المعاملة المهيبة من قبل جنود الاحتلال لطوابير المراجعين ، وعن الضرائب التى يدفعها المواطنون عند كل خطوة ، بالإضافة الى ساعات الانتظار الطويلة .

ومن الضغوط القوية التى تفرض على العائلات الفلسطينية من قبل

سلطات الاحتلال هي رفض سلطات الاحتلال لجمع شمل العائلة الفلسطينية،
هناك المئات من الحالات والتي تعيش فيها الأسرة الأب والطفل في دولة
فلسطين المحتلة والأم في عمان ، انها احدى صور المعذاب النفسى لمثل
هذه الضغوط النفسية - الاجتماعية .

٢ - حالة الصراع :

حيث تاجأ السلطات المحتلة في محاولاتها لكسر المقاومة عن طريق
التعقب على المستوى الفردى والجماعى وذلك فى وضع المجموعة أو الفرد
في حالة من الصراع النفسى ، وعادة ما تلجأ أجهزة السلطة الى استعمال
هذا النهج في حالة الفرد السجين حيث تضع أمامه الاختيار بين أمرين
أحدهما مر ، مثل :

- الاعتراض أو التعذيب .

- الابتعاد أو البقاء في السجن .

- التجار يخبرون بين دفع الضرائب أو اقفال المحل التجارى .

هـ - هذا ومن بين الاختيارات الأكثر صغوبة والأقل انسانية اعتقال
أى فرد من العائلة وغالباً ما يكون الأب ، وأن يسلم الابن نفسه ،
أو الاختيار بين سجن طفل يقل عمره عن ١٥ عاماً أو دفع غرامة
مالية عالية من قبل الأسرة .

وفي مثل هذا الوضع لم يجد الفلسطينيون أمامهم سوى اللجوء
الى استعمال « البعلاج النفسى - الذاتى الفردى » ، أى أن كل فرد
حاول أن يكتف حياته مع المفهوم السائد « الوضع القائم » .

وهكذا كان كل شخص بمثابة المريض والمعالج .

وهكذا من أجل التكيف مع هذا الاحتلال الكابوس وهذه الحياة
التي أصبحت من خلاله معضلة وحتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم عملوا
شيئاً يهد أمن الدولة لجأوا إلى استعمال وسائل الدفاع مثل :

• التعويض ، الاستقاط ، التبرير ، التقمص ، أو مساقرة العدو .

— التعويض :

• ويلاحظ بشقيه الإيجابي والسلبي .

إيجابيا :

ويتمثل ذلك في إقبال الفلسطينيين على التعليم وتمكنهم من خلق
أساسيات لدولة في الأراضي المحتلة مثل إقامة الجمعيات والمؤسسات
المختلفة .

سلبيا :

مثل الهجرة بحثا عن عمل أو دراسة ، العودة للماضي ، المبالغة في
إقامة حفلات الزواج والمناسبات الدينية كالحج ، وقد يعود ذلك إلى منع
سلطات لظاهر التعبير عن المشاعر والأحاسيس في مناسبات أخرى ، حيث
لم تترك أمام الناس سوى هذه المنافذ .

— الاستقاط :

ويتمثل ذلك في اسناد صفات الفرد ومسلكيته إلى الآخرين كاعتبار
الدول العربية وغياب النظام والوحدة فيما بينها مسئولا عن استمرارية
الاحتلال .

— التبرير :

ويتمثل ذلك في إبداء أسباب تبدو منطقية لتفسير الفشل كقول الناس
بأن الابتعاد عن الدين والوحدة هي سبب الهزيمة ، أو أن تدين الاسرائيليين
ووحدة دولتهم هما سبب اقتصارهم .

الاندماجية أو مسابرة العدو :

وهى عملية التقمص اللاشعورى لعدد من تصرفات الغير وتقليده لدرجة الاندماج فيها ، وأوضح الأمثلة على ذلك ظاهرة العملاء والمتعاونين الذين يتقمصون شخصية المحتل « المعتدى » وذلك بعد أن فشلوا فى اكتشاف هويتهم الخاصة .

كما يلاحظ وجود ظاهرة تخفيض قيمة الذات وبطريقة مبالغ فيها أحيانا عن طريق الفكاهة وعلى شكل نكات ، وأحيانا بطريقة جدية ، وفى حالة انفعالية ، ومع انطلاقة الانتفاضة أخذت طريقة العلاج الفردى الذاتى المكان الى نوع آخر من العلاج الجماعى ، والذي يشارك فيه كافة أفراد الشعب ، ان الانتفاضة كظاهرة نفسية - اجتماعية عايشها الفلسطينيون كعملية تطهير نفسى لا شعورى .

لقد اتخذت العلاقة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال منذ ديسمبر ١٩٨٧ اتجاها جديدا ، وهو صدور الفعل من الطرف الفلسطينى ورد الفعل من الطرف الاسرائيلى .

لقد وادت الانتفاضة الفلسطينية من مجموعة من الاثار والاستجابات والتي حصلت ضمن جو عام من الاحباط العام ، ولقد أخذ الاسرائيليون عشرين عاما ووزير دفاعهم عاما آخر حتى اضطر فى السابع من نوفمبر ١٩٨٨ الى الاعتراف بقوله : ان مشاعر الكراهية عند الفلسطينيين نحونا تنأتى من احباطاتهم .

وهكذا فانه بعد أكثر من سنة من الانتفاضة وضحت معالم طريق جديدة للناس فى حياتهم اىومية ، حيث يعايش الناس الانتفاضة وما نتج عنها من مسلكيات جديدة كعملية تطهير نفسى تشمل كل أفراد المجتمع وفئاته ، والتي يمكننا ملاحظاتها على المستويين الجماعى والفردى .

أولا - على المستوى الجماهيري :

تأكيد الاحساس بالهوية الجماعية ، والانتماء الى مجتمع واحد ومصير واحد ، فلقد أدت الانتفاضة كحركة شعبية الى تقييد الفجوات الاجتماعية والاختلافات بين الجماعات الفلسطينية ، والتي حاول المحتل تثبيتها على مدار العشرين سنة الأخيرة ، فكل طبقة اجتماعية وحسب امكانياتها شاركت وبنضال سلامي في العملية .

فقد ساهم التجار وأصحاب المصانع جنبا الى جنب مع العمال في مثل الحركة الاقتصادية مع ضمان تأمين الحد الأدنى من احتياجات السكان . وذلك ببرمجة وتنظيم مواعيد الاضرابات ، مقاطعة البضائع الاسرائيلية التي يوجد لها بديل في السوق الفلسطينية مع تشجيع المصناعات الوطنية .

— العمال الفلسطينيون العاملون في اسرائيل يتناقص عددهم باستمرار فمن ١٠٠.٠٠٠ (مائة ألف عامل) تقلص عددهم الى حوالي ٤٠.٠٠٠ (أربعين ألف عامل) .

— أصحاب العقارات لم يطالبوا بأجور محلاتهم أو بيوتهم ، كما أن الكثير منهم استوفى جزءا منها تفهما للوضع الجديد للسكان ، وقسما اخر من أصحاب العقارات وضعها في خدمة اللجان الشعبية .

كذلك أرسل المزارعون الفائض من انتاجهم الزراعي ، أو باعوه بسعر التكلفة للعائلات الفقيرة ، وسكان المناطق المحاصرة عن طريق اللجان الشعبية .

— كما أن عددا كبيرا من الموظفين العاملين في أجهزة الحكم العسكري من رجال الشرطة ، والضرائب والمكاتب الادارية قدموا استقالاتهم ، بالرغم من ذلك ، وبسبب ذلك فان نسبة الجريمة وقطاع المخردرات والسرقات قد انخفضت ونسبة كبيرة في المجتمع الفلسطيني .

— وفي النهاية حدث تغير اجتماعي هام ذا مغزى شـمـعـى له علاقة
بالزواج حيث حدد المهر بـ ٢٠٠ دينار بدلاً من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠
دينار أردني •

ان مثل هذه التغيرات كن يور المسـمـيـون اجراءها منذ بدايه
هذا القرن ، صحيح أنه من الصعب تغيير بعض العادات الشعبية والاجتماعية
خاصة تلك المرتبطة بالدين ، لكن يلاحظ أن قوة دفع الانتفاضة استطاعت
انجاز ذلك وفي أقل من سنة •

ثانياً — على المستوى الفردي :

ساهمت الانتفاضة كحركة شعبية على المستوى النفسي — الاجتماعى
في احداث تغيير جذري في دور الفرد ذكرا كان أم أنثى ، صغيرا كان أم
كبيراً •

— فيما يتعلق بالمرأة :

بالرغم من بقاء المرأة الفلسطينية في بعض الأوساط الاجتماعية تلعب
دورا تقليديا إلا أنها قد تجاوزت هذا الدور على المستوى السياسى ،
فهي واعية لدورها كأم وكمعاملة سياسية لأبنائها ، لقد شاركت المرأة
بفئات عمرها المختلفة في مختلف مراحل الانتفاضة ، فلقـد واجهت الجنود
مباشرة ، وشاركت في المظاهرات ، تدخلت بكل ما تملك من قوة في وضع
جسدها كحاجز بين جنود الاحتلال وبين الأطفال والشباب لحمايتهم من
اعتداءات الجيش بالضرب أو الاعتقال ، كما ساهمت المرأة في المشـاركـة
والاعـداد للكثير من مظاهر الاحتجاج من اعتصامات واضرابات عن
الطعام ، كذلك كان لها دور رئيسى في حملات الاغاثة كحياكة الملابس ونسج
الصوف للسجاء وزيارة عائلات السجاء والجرحى والشهداء ، كما تمكنت
المرأة بحكم وضعها من فرص الحوار مع الجنود الذين يميلون غالبا الى
عدم التحدث مع ضحاياهم ، أو الى استعمال كلمات نابية (للتأثير

على موقف المرأة ونصمودها انطلاقاً من أفكارهم التقليدية عن المرأة
الشرقية (فَمَا كَانَ مِنَ الثَّمَاءِ إِلَّا رَدُّ النَّصَاحِ ضَاعِينَ وَنَفْسُ اللُّغَةِ ، هَذَا
وتادراً ما كان يحدث بغض الحوار خاصة في حالة تأثر بعض الجنود
بموقف المرأة منهم .

٣- قيما يتعلق بالمرأهقين أو مرحلة الشباب :

ان الشباب يمثلون الأمل والطليعة في المجتمع الفلسطيني ، كما هو
البحال في بقية المجتمعات ، وقد تأكد ذلك في مختلف مراحل الانتفاضة
الحالية ، كما تأكد في مجموعة الانتفاضات السابقة والتي جرت في الأراضي
المحتلة عام ١٩٦٧ .

لقد أثرت الانتفاضة الحالية باستمراريتها على دور وحياة الشباب،
فالدور السائد للمراهق في المجتمع الفلسطيني هو كونه طالباً في المدرسة،
لكن مع إغلاق السلطات للمدارس وملاحقاتها للشباب وجد الشباب
أنفسهم في التسوارج يضربون ويهانئون ويعتقلون بدون أي سبب ، وهكذا
لم تترك السلطات المحتلة بارهاقاً للشباب حلاً إلا الثورة ، وهكذا أيضاً
وضع الشباب أنفسهم عفوية وتدريباً في خدمة القطاعات المختلفة في
مجتمعهم ، مما أدى فيما بعد الى ولادة اللجان الشعبية ، بدأت هذه اللجان
في الظهور مع الشهر الثالث من الانتفاضة خاصة في المناطق والأحياء الشعبية
بهدف تقديم خدمات اجتماعية ، تربية صالحة ، زراعية وتمرينية
وذلك بدلاً من السلطة المحتلة التي زادت من غرض قيودها على تقديم
القليل من هذه الخدمات ، لقد أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق
جميع المؤسسات التعليمية من روضة الأطفال حتى الجامعة ، لقد حولت
السلطات بعض المدارس الى مراكز اعتقال أو معسكرات للجيش في المدن ،
كما حولت السلطات معظم المدارس في القرى لخدمة أهدافها ، بالإضافة
الى تخريب محتويات هذه المدارس وأبنيتها .

كما حاول الشباب تنظيم رجال الحراسة لاحتباط محاولات السرقة المنظمة التي قامت بها السلطة بالتنسيق مع بعض العملاء لخلق جو من عدم الاستقرار والأمن في الأراضي المحتلة خاصة بعد استقالة رجال الشرطة الفلسطينيين من جهاز القمع الاسرائيلي .

وعلى المستوى النفسى :- الاجتماعى سباهمت اللجان الشعبية في توجيه الشباب لطاقتهم وجهودهم لخدمة الانتفاضة عن طريق خدمة مجتمعهم ، فقد لوحظ انخفاض في عدد المدمنين على تناول المخدرات ، هذا المرض الخطير الذي حاولت السلطات الاسرائيلية نشره في الوسط الفلسطينى في السنوات العشر الأخيرة ، كما أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والخلافات بين فئات الناس وأفرادهم كانت تحل بالتوجه للجان الشعبية أو للشخصيات الوطنية بدلا من التوجه لمحاكم وشرطة السلطة ، هذه التغيرات في دور الفرد وضعت الشباب مباشرة في خدمة مجتمعهم فقسم منهم يساهم في تعليم أطفال حارته بعد أن أغلقت السلطات المدارس الحكومية ، وهكذا ولدت فكرة المدارس الشعبية أو التعليم الشعبى ، وقسم آخر يزرع الأرض في فناء منزله أو منزل جيرانه ، والقسم الآخر يشارك في المظاهرات والاعتصامات أو مراقبة الصحفيين في جولاتهم ... الخ .

وهكذا وبطريقة أو بأخرى تم التزام الشباب بخدمة أمتهم وواقعهم، يمكن القول بشكل عام أن المراهقين الذين كان لهم دور في الانتفاضة لا يعانون كثيرا من الآثار النفسية المترتبة على استخدام العنف من قبل الجنود ضدهم ، مقارنة بزملائهم الذين لم يشاركوا في الانتفاضة .

كما يلاحظ أن الحاجز النفسى وهو الخوف من الجيش الذى يمثل الموت قد تم التغلب عليه ، فالشباب الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة وجها لوجه مع جنود العدو المدججين بالسلاح بينما هم يقاتلون بأيدي عارية لم يخافوا رصاص الجنود بل تحدوهم .

.. وهناك ملاحظة هامة على التغير الشامل الذي حدث في اتجاهات هؤلاء الشباب بفعل الانتفاضة ، فالشباب الفلسطينى الذى كان متطرقا في تصريحاته السياسية وتحليله للوضع ، نظرا للقمع الاسرائيلى المستمر الذى لم يترك للشباب ا فلسطينى على مدى العشرين سنة الأخيرة سوى التطرف اللفظى ، نرى أن الانتفاضة ومساهمة الشباب كعنصر رئيسى في انطلاقتها واستمراريتها ساهمت بدورها في اخاذهم لقرارات وتصريحات واقعية ، وخير دليل على ذلك التركيز على استخدام الوسائل الاسلامية في تسير مختلف مراحل الانتفاضة ، وتبنيهم للافكار المعتدلة في تصريحاتهم للصحافة وممارستهم على الواقع من أجل بناء الدولة الخاصة بهم وتحقيق السلام .

— أما فيما يتعلق بالأطفال :

يمكن القول أن جو الاحتلال الملىء بالعنف من جهة ، وبالانترام والأمل من جهة أخرى قد ترك ولا شك آثارا هامة على حياة الأطفال .

فالطفل الفلسطينى يستعمل كلمات ومصطلحات سياسية تشير الى فئة عمر أعلى من سنه للفعلى ، فهو يتعرض للعنف العسكرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى يحمى نفسه فهو يتقمص دور الفرد البالغ ، كما يحاول تقليده على المستوى الشعورى ، فهو يشارك في المظاهرة يقذف العدو بالحجارة ، يبنى الحواجز ويحرق الاطارات ، كما أنه يشاهد نشرات الأخبار وينافش ذلك مع الكبار ، أو يستمع الى نقاشاتهم ويتبادلها مع زملائه وذلك كله على حساب دروسه أو البرامج المخصصة للأطفال ، فالحقيقة اذن هى أن الطفل الفلسطينى غالبا وبسرعة يدخل الى عالم الكبار والى سوق العمل ليحل محل والده المعتقل أو أخيه الذى استشهد أو الفار من وجه السلطة .

وهناك ظاهرة هامة تتعلق في حياة الأطفال وهى اختيار الاسم للمولود

الجديد ، فقد زادت نسبة اختيار أسماء ذات علاقة بالمواقع التاريخية والجغرافية في فلسطين مثل اختيار أسماء : جنين ، بيسان أو أسماء ذات علاقة بالحركة الوطنية العربية مثل : ناصر ، جمال ، عرابي ، عز الدين ... الخ •

ويمكن القول أن هناك تحولات جذرية في أدوار هؤلاء الأفراد من شباب وأطفال ونساء ، والذين بدأوا يحققون لأنفسهم مكانة اجتماعية جديدة ، فالكبار لم يعودوا المرجع الوحيد لصغار السن وفي كثير من الحالات تم تجاوزهم ، كما أن الكثير من مظاهر السلطة التقليدية تعرضت للرفض مثل : الأب - المعلم - وبعض المؤسسات التقليدية ، فقد اعتبر الجيل الجديد الجيل القديم كجيل انهزامي على مدى الأربعين سنة الأخيرة ، وأن هذا الجيل الجديد هو الذي تحدى الجندي والسلطة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الثورة تثير بعض الأسئلة ونقاشات داخل الأوساط الأكاديمية والتربوية والعائلية حتى لا تتحول إلى تمرد على الأوساط التقليدية الاجتماعية داخل المجتمع •

أذن بالإضافة إلى الآثار والنتائج الإيجابية للانتفاضة على مستوى الفرد والجماعة في دولة فلسطين المحتلة ، نجد الإجراءات الإرهابية من قبل السلطة تركت بعض الاضطرابات عند بعض الأفراد خاصة فئة الشباب الصغار (المراهقين) والذين تعرضوا للاعتقال ، وفئة الأطفال الذين تحت العاشرة •

ففي دراسة حديثة لباحثة اجتماعية فلسطينية توصلت الدراسة إلى معرفة الآثار السلوكية والنفسية على شخصية الطفل في الأراضي المحتلة حيث يعاني الأطفال من الآلام المختلفة ، كما لاحظت الباحثة بعض مظاهر العدوانية تجاه أطفال آخرين ، العصيان وعدم الطاعة ، رمي الحجارة فيما بينهم ، وكوابيس تتعلق بالهرب من الجنود الذين يلاحقون الأطفال أما بالهراوت أو بإطلاق النار •

مما تقدم يلاحظ أنه بالرغم من تعرض الفلسطينيين الى عنف منهجى خلال السنة الأولى من الانتفاضة فإنهم فى وضع صحى نفسى أفضل مما كانوا عليه فى العشرين سنة الأخيرة ، فمعنوياتهم عالية ، وآمالهم كبيرة ، والتفاسؤل يغلب على توقعاتهم ، وعندهم الرغبة فى استمرارية الانتفاضة كظاهرة صحية على المستويات الاجتماعية والنفسية والسياسية .

فقبل ديسمبر عام ١٩٨٧ ، كانوا يلجأون للدوية والمهدئات لحماية أجسادهم من خطر المرض والانهيار ، وعلى الصعيد النفسى كانوا يلجأون للاستعمال المكثف لوسائل الدفاع اللاشعورية . وعلى الصعيد الاجتماعى كانوا ضحايا للشائعات والخرافات ولوسائل الاعلام الاسرائيلية .

لكن الآن أصبح الفلسطينيون يملكون وعيا جماعيا بقدرتهم على أن يرفعوا رأسهم عاليا أمام العدو المحتل ، والشعور السلوكى « أنا وعائلى » قد استبدلته الانتفاضة بـ « نحن والآخرون » . وهكذا فان الفرد فى مواقف اليأس يجد نفسه مضطرا للرد بوسائل حرب التحرير الوطنى ، وبالتنازل عن كل آماله وأهدافه الخاصة ، والتضحية بكل شئ من أجل خدمة الهدف الاسمى الذى حددته الأمة التى ينتمى اليها .

● الانتفاضة على الصعيد العالمى :

عندما اندلعت الشرارة الأولى لأحداث الانتفاضة الفلسطينية فى صورة اشتباكات دامية فى كل من غزة ورفح وتصدت لها القنارات الاسرائيلية بمزيد من أعمال القمع والعنف ، لم يتوقع أحد لها البقاء طويلا ، أو يرى فيها ما يميزها عن غيرها من سلسلة الأحداث التى شهدتها الأراضي المحتلة على امتداد الأعوام العشرين الماضية .

على أن الصورة الجديدة التى اتخذتها الانتفاضة من حيث استمرارها ، واتساع دائرة شمولها ، وعدم فتور حماسها ، وما أحدثته

من تعاطف دولى صريح ونادر مع الشعب الفلسطينى ، وادانة مقابلة
لاسرائيل ، بالاضافة الى فشل الأخيرة فى قمع الانتفاضة أو تبرير موقفها
— كل هذه الأحداث تؤكد نجاح الانتفاضة فى فرض نفسها على رأس
قائمة الاهتمامات الدولية والهموم العربية ، وفرضت ضرورة ايجاد حل
عادل وسريع لاحتواء الأزمة ، قائم على فهم جديد لآراء ومصالح كلا
الطرفين •

وبطبيعة الحال فقد تطلعت كافة الأنظار على المستويين العربى والعالمى
الى الولايات المتحدة للقيام بتحريك ايجابى فى هذا الصدد ، لما لها
من علاقة « خاصة » وثيقة مع اسرائيل •

غير أن رد الفعل الأمريكى جاء ضعيفا ومتذبذبا ومخيبا للامال العربية
والتوقعات العالمية •

وهو يعكس بهذا واقع سياسة الأمريكية القائم على ايجاد
توازن دقيق وخطر بين النزاعات ومصالح هى فى حقيقة الأمر متناقضة ،
ويعتبر ابراز هذا التناقض أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، والتحدى
الرئيسى الذى يواجهه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط والعلاقات
الأمريكية الاسرائيلية ، فلأول مرة يفرض تحريك عربى قيودا بارزة على
الالتزام الأمريكى الاسرائيلى « المطلق » والاسطورى •

● الانتفاضة الفلسطينية وأبعادها :

تضافرت مجموعة من العوامل الجديدة الداخلية والخارجية فى
تميز أحداث الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، والارتفاع بها عن مستوى
« المضايقات » العابرة ، أو الاضطرابات العادية ، الأمر الذى يجعلها نقطة
تحول رئيسية فى مستقبل القضية الفلسطينية وتطور الحركة الوطنية فى
الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ •

أولا - الأبعاد الداخلية والخاصة بالانتفاضة :

١ - استمرارية الانتفاضة :

مما لا شك فيه أن عنصر الاستمرارية هو أقوى العناصر الجديدة التي تحسب لصالح الانتفاضة ، وأهم عوامل نجاحها بشكل مدهل في جذب الأنظار على المستويين العربي والعالمي إلى القضية الفلسطينية ، واستمرار احتفاظها بهذا الاهتمام . ويعكس تأخر وسائل الاعلام العالمي في تغطية أحداث الضفة هذه الحقيقة ، فقد اشتعلت الشرارة الأولى للأحداث في التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٧ ، ومنذ ذلك التاريخ - وعلى الرغم من استمرار الحكومة الاسرائيلية في تطبيق سياسة القبضة الحديدية وسعيها إلى تكثيف إجراءات القمع والعنف والتجويع فيها ، وفي الوقت الذي ارتفع فيه عدد الضحايا والجرحى من الشباب والأطفال إلى المئات والآلاف - فقد أكدت الأنباء العالمية استمرار ارتفاع الروح المعنوية في غزة بصفة خاصة وفي سائر المخيمات عامة ، وعلى الرغم من توالي نأييد الرأي العالمي لأحداث الانتفاضة فإن هذا لم يحل دون استمرار المظاهرات أو يؤثر على حماس انشباب الفلسطينيين الثائر .

وقد ترتب على هذا الاستمرار في المقاومة أن عجزت السلطات الاسرائيلية عن احتواء الموقف ، مما ساهم في الكشف عن مدى قوة الموقف الفلسطيني بالمقارنة بالضعف الاسرائيلي على الرغم من تفوق الطرف الأخير في كافة المجالات ، كما تصاعدت المخاوف والشكوك داخل كل من اسرائيل والولايات المتحدة بشأن قدرة قوات الاحتلال على الاستمرار في السيطرة على الأرض المحتلة .

٢ - شمولية الانتفاضة :

لم تقتصر أحداث الانتفاضة على جهة واحدة داخل الأراضي المحتلة ، أو على فئة معينة من فئات الشعب الفلسطيني ، فقد بدأت أولى

الأحداث في صورة اشتباكات عادية في غزة وبخان يونس ودير البلح ،
وسرعان ما انتقلت بسرعة مذهلة الى نابلس وباقي المقيمات ومدينتي
الخليل وبير زيت بجامعاتها حتى وصلت الى ضاحية بات يام. المجاورة
لتل أبيب *

وعلى الرغم من ميل البعض في أوائل الأمر الى وصف الأحداث
على أنها مخطط من قبل أقلية محدودة ومطرفة ، إلا أن الغالبية العظمى
أكدت ما قد أصبح في غضون أيام قليلة حقيقة واضحة لا تحتمل النقاش
أو التفسير ، على أن الأحداث الأخيرة تعادل ثورة شعبية شاملة اشتركت
فيها كافة فئات الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ،
من الداخل جاءت غالبية المتظاهرين من الجيئ الجديد وأغلبه شباب *
وقد شجعت حماسة كافة العناصر والفئات الأخرى من الشيوخ
والأطفال والنساء على المشاركة ، بالإضافة الى التجار والعمال والفلاحين
ورؤساء النوادي الرياضية والجمعيات التعاونية والاتحادات المهنية ،
ولم تقتصر على أعضاء الجمعيات الإسلامية *

كذلك أكدت وكالات الأنباء العالمية استمرار اتصال المجاهدين في
الانتفاضة في الداخل بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الاتصالات
الهاتفية *

وقد جاء تعاطف الفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة وداخل إسرائيل
(عرب إسرائيل) ومشاركتهم للأحداث من خلال النظار الجماعى في
فرنسا والولايات المتحدة ومختلف العواصم الأوروبية ليؤكد على حقيقة
الهوية الفلسطينية التى طالما أنكرتها كل من إسرائيل والولايات المتحدة
بغرض فرض الهوية الإسرائيلية *

٣ - عنصر التحدى والقوة المحركة للانتفاضة :

والى جانب شمولية الانتفاضة فان غابية المتظاهرين تنتمى الى جيل

جديد من الشباب والأولاد حديثى السن ، جيل يعاني المأساة الحقيقية للاحتلال ، اذ ولد وترتبى فى ظله ، ولم يذق طعم الحرية ، أو عزة النفس ، وقد قرر هذا الشباب أنه لن يخسر شيئاً عن طريق الثورة أو المواجهة .

ويتميز هذا الجيل انجديد بما يلى :

- ١ - الجرأة غير المعهودة ، وسببها اليأس وحداثة السن .
 - ٢ - اتحاد صفوفه على هدف واحد وغاية واحدة ، وهما تحرير الأرض وضرورة قهر الاستعباد بانتهاء الاحتلال .
 - ٣ - الفقر الشديد ، وبالتالي عدم الخوف من احتمالات أية معاناة مستقبلية من تجرييع أو تعذيب أو حصار ، وما قد تفرضه الحكومة الاسرائيلية من اجراءات .
 - ٤ - الاصرار على تحريك مسار القضية أو الموت ، وقد ساعد على اذكاء هذه الروح القوية انضمام أغلبهم الى جماعات اسلامية .
- وبالنظر الى تلك الصفات المشتركة يتضح أن هذا الجيل هو الطاقة الكامنة والقوة المحركة لأحداث الانتفاضة ، وأهم أسباب استمرارها وعدم انطفاء جذوتها .

٤ - واقعية الانتفاضة :

تميزت الأحداث بالواقعية ، وذلك بالنظر الى عزوف المتظاهرين عن اللجوء الى استخدام الأسلحة النارية ، فاكثفوا بالقذف بالحجارة ، ورفسح الراية الفلسطينية المحرمة من قبل سلطات الاحتلال ، واشتعال النار فى اطارات السيارات لتعبير عن الاسخط العام .

وهذه نقطة تحسب أما لصالح نظام الأمن الصارم وكفائته ، أو لقدرة الفلسطينيين على ضبط النفس ، وأغلب الظن أنهم قد توقعوا

ببعد نظر غريزي ، ووليد اللحظة أن ذلك من شأنه تصعيد الأحداث الى درجة تحريض واثارة رد فعل انتقامي مستفعل من جانب القوات الاسرائيلية من شأنه قمع الانتفاضة تماما وعرقلة استمرارها والذي يعتبر أهم عوامل فاعليتها ، كما ظهر الفلسطينيون عبر شاشات التليفزيون في كافة أرجاء العالم في صورة شعب لا جىء أعز من مسلوبه حقوقه في مواجهة العنف المستهتر والقسوة العارمة ، وغير المبالية من قبل قوات الجيش الاسرائيلي الذي استعان بالأسلحة الحية في محاولة يائسة منه لاحتواء الانتفاضة .

وقد ساهم في افتضاح الصورة الحقيقة للاحتلال الاسرائيلي في نفس الوقت الذي ازداد فيه تعاطف الرأي العالمي مع الصورة الجديدة للقضية .

٥ - تلقائية الانتفاضة :

أكدت كل المصادر والأحداث على أن الانتفاضة جاءت بصورة تلقائية ، وعلى حد تعبير أحد مساعدي شامير « أن أحدا لم يضغط على الزر ، ولم يكن هناك تخطيط سابق أو قيادة معروفة » ، كذلك لم يعبر الشباب الفلسطينى التأثير عن برنامج عمل محدد ، ولا عن قائمة جديدة من النقاط للمناقشة ، أو عن اقتراحات وعروض جيدة ، كل ما ظهر هو الرغبة القوية والعنيفة في تخليص الأرض من الاحتلال .

وقد أدى غياب قيادة واضحة ومسئولة عن المظاهرات ، الى تقليص مساحة الجدل والنقاش السياسى داخل اسرائيل بهدف تفسير اندلاع « الكارثة » ، واختلاف أسباب من شأنها تشويه صورة الحركة الوطنية أمام الرأي العام الأمريكى والعالمى ، فلم تسقط اسرائيل ايجاد مبرر أو حجة لتفسير لجوئها لهذا انكم من العنف المسلح ، واكتفت بخلق

المصاعب أمام الصحافة العالمية لمنع مزيد من التغطية الاعلامية لأحداث الضفة وغزة •

من جهة ثانية ساهمت تلك الصورة التلقائية في إبراز مدى معاناة الشعب الفلسطيني ويأسه عن المطالبة بأية حقوق أو طمبات محددة ، ومقدار تجاهل الضمير العالمى والعربى لتلك الظروف على امتداد الأعوام الطويلة الماضية ، وتعكس تصريحات وزير الخارجية البريطانى مدى الصدمة التى أصابت رأى العام العالمى ، حيث وصف ظروف المعيشة فى الأرض المحتلة بأنها « اهانة لأية معايير حضارية » •

٦ - عنصر المباغطة والشراسة :

أجمعت الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة فى صورة ضربة لقاسية ومباغطة ، وبدون أية تمهيدات مقدمة أو احتمالات تهدئة فى وجه الاحتلال الاسرائيلى من جهة ، ووجه السياسة الأمريكية من جهة أخرى ، فكان ذلك من شأنه التأكيد على حيوية القضية الفلسطينية وضرورة ايجاد حل عادل وسريع لهما •

وقد انعكست آثار هذين العنصرين بصورة واضحة ، وذلك بالنظر الى التخطيط الذى أصاب الموقف الأمريكى وخاصة فى مجلس الأمن ، فى نفس الوقت الذى انعكست فيه تلك الأبعاد بآثار سلبية أخرى ، فقد تصاعد الشعور العام داخل اسرائيل بالصدمة وعدم الأمان ، وجاء تأكيد الجميع - حكومة وشعبا - على ضرورة تصعيد اجراءات القمع والعنف لمنع استمرار الانتفاضة واستفحائها على هذا النحو المفاجئ •

ثانيا - الأبعاد الخارجية للانتفاضة :

يتمثل البعد الخارجى للانتفاضة فى مواكبتها للعديد من المتغيرات الدولية والأحداث المحلية ، مما يشير الى المناخ العام الذى سيتحدد فى اطاره مصير الانتفاضة وتطور الدور الأمريكى فى المستقبل •

● الأحداث والظروف العالمية :

١ - قمة ريجان وجورباتشوف :

اندلعت أحداث الضفة بعد قرابة أسبوع واحد من انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية في ديسمبر ١٩٨٧ والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الحد من الأسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى ، وما صاحب ذلك من خلق مناخ يدعو لتحقيق الوفاق ويشر بعصر جديد من التعايش السلمى ، فى ظل هذا المناخ لا يسع أمريكا الوقوف موقف المتقبرج اللامبال ازاء أحداث الانتفاضة بما قد يسمح بتعزيز الدور السوفيتى فى المنطقة كوسيط لاحتلال السلام .

٢ - تطورات القضية الأفغانية :

بنفس الطريقة تجيء أحداث الانتفاضة وسط المساعى الأمريكية ومحاولتها التوسط من خلال باكستان للعمل على الانسحاب السوفيتى من الأراضى الأفغانية ، وقد أعلن الاتحاد السوفيتى فى الأسبوع الاول من فبراير عام ١٩٨٧ عن وعده بالانسحاب النهائى من البلاد فى منتصف مايو، الأمر الذى يشير الى تصاعد شعبية الاتحاد السوفيتى كدولة محبة للسلام أمام رأى العام العربى والعالمى ، فى نفس الوقت الذى ينحسر فيه التواجد العسكرى له فى المنطقة .

٣ - تطورت حرب الخليج :

لا يمكن أن تذكر أحداث الانتفاضة بمعزل عن التطورات الأخيرة بالنسبة لحرب الخليج ، وبصفة خاصة بالنسبة لتطور الدور الأمريكى واصرار الولايات المتحدة على استمرار بقاء أسطولها فى المياه الدولية للخليج ، وقيامها برفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية بهدف حمايتها، من ناحية أخرى تواجه الإدارة الأمريكية المزيد من المعارضة الداخلية

لاستمرار بقائها في الخليج على أساس ما تتكلفه الحكومة من تكاليف باهظة •

وهذا يعني أن تقاعس الولايات المتحدة عن تسوية الوضع في الأراضي المحتلة أو تأييدها لإسرائيل من شأنه إضعاف مركزها في الخليج، والعمل على تصعيد وتأكيد الشكوك التي تدور حول حقيقة التواجد الأمريكي في مياه الخليج •

في الوقت نفسه جاءت زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى الاتحاد السوفيتي في ٢٩ من يناير ١٩٨٨ في إطار محاولات المملكة العربية السعودية اللجوء إلى موسكو بغرض فرض عقوبات على إيران ، وضغوط مكثفة من أجل إنهاء الحرب الدائرة ، ومناقشة الوضع في الأراضي المحتلة ، وتعتبر هذه الزيارة دليلاً جديداً على التقدم الذي أحرزته موسكو في علاقاتها مع الدول العربية المعتدلة •

٤ - جاءت زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين الأخيرة إلى واشنطن في ٢٢ من ديسمبر ١٩٨٨ في إطار التعاون المشترك في نطاق أبحاث وتنمية السلام ، والذي تم التوقيع عليه في ١٩٨٤ والاتفاق على صفقة يتم بمقتضاها تزويد القاذفات الأمريكية طراز بي ٥٢ بصواريخ متوسطة المدى من صنع إسرائيل وتعرف باسم « باباي » ، والتي ستطرح محل الصواريخ الأمريكية ، وتقدر هذه الصفقة بنحو ٣٣ مليار دولار تعود بالتالي إلى الخزائن الإسرائيلية ، وقد جاء توقيع هذه الصفقة وسط تصاعد أحداث الانتفاضة ، الأمر الذي يعني فرض مزيد من القيود الرسمية على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وعجزها عن فرض أية عقوبات أو ضغوط عسكرية على إسرائيل ، والدليل على هذا محاولة نائب وزير الخارجية الأمريكية مايكل أرمو - كاست اقناع رابين إبان نفس الزيارة بالحد من استخدام العنف مع الشباب

(م ١٢ - ج ٢)

الفلسطينى دون جدوى ، بل على العكس ما أن وصل راين الى اسرائيل حتى أعلن أنه « لن يقبل أية تهديدات أمريكية ، ولن يعدل عن سياسة القبضة الحديدية » .

(ب) التطورات السياسية العربية والاقليمية المواكبة للانتفاضة :

١ - قمة عمان العربية :

على صعيد آخر تجيء أحداث الانتفاضة في أعقاب اجتماع القمة العربية الحادية عشر ، والتي عقدت في ٨ نوفمبر ١٩٨٧ ، وكان من أهم نتائجها قيام معظم الدول العربية - باستثناء سوريا وليبيا والجزائر - بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ويعكس هذا الحدث تغييرا شاملا في توازن القوى ، وفي المصالح الأمريكية في المنطقة ، فهو يوحد الموقف العربى ، ويضع موقف سوريا وليبيا المتطرف في شبه عزلة ، وهذا يزيد من احتمالات توحيد السياسات العربية في اتجاهات التهديد على أمريكا واسرائيل بضرورة فرض تسوية عادلة من شأنها الحفاظ على الحق العربى الفلسطينى وعدم التفريط فيه ، في الوقت نفسه فإن هذا يعنى مرة ثانية استبعاد أية احتمالات فرض عقوبات عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على اسرائيل بما قد يضعف القدرات العسكرية الاسرائيلية وبخاصة قدراتها الهجومية ازاء التوازن العسكرى الجديد مع الدول العربية .

٢ - موقف دول مجلس التعاون الخليجى بالنسبة لتطورات حرب الخليج :

جاءت قرارات المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى في ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ لتعكس رغبة واستعداد دول المنطقة فى تسوية الأوضاع عن طريق الحلول الساهية ، وليس عن طريق المواجهة العسكرية ، من ناحية أخرى فشل مجلس التعاون الخليجى الذى عقد في أواخر عام ١٩٨٨

فى ايجاد مزيد من التعاون الأمنى الفعلى لدولة فى مواجهة التهديد الايرانى، وترك أمن المنطقة لمسئولية الدول الكبرى ، الأمر الذى يؤكد أن المنطقة لا تزال بؤرة حرجة لمزيد من التنافس والمتصارع بين القوتين العظميين على الرغم من الوعود السوفيتية بالانسحاب العسكرى من أفغانستان •

وباختصار تعنى هذه التطورات الاقليمية الأخيرة ازديادا مؤكدا فى الحضور السوفيتى فى المنطقة كوسيط لاحلال السلام على حساب النفوذ الأمريكى فى حالة عجز الولايات المتحدة عن احتواء الموقف الحالى فى الأراضي المحتلة ، أو محاولتها فرض تسوية سلمية على حساب الحق الفلسطينى •

ولعل طلب الحماية الأمريكية فى الخليج يعكس من المنظور الأمريكى استعداد الدول العربية اللجوء الى أمريكا للعمل على اقرار السلام فى المنطقة •

* أصداء الانتفاضة ونتائجها :

أولا - الموقف الأمريكى :

١ - موقف رأى العام الأمريكى :

ان الاهتمام المكثف الذى أولته وسائل الاعلام الأمريكى والوكالات العالمية بمتابعة أخبار الانتفاضة ، والحرص على نقل الأحداث بأمانة ودون مبالغة فى اظهار أساليب العنف الاسرائيلى ، أو تقصير بحذف أى منها يعكس تغيرا واضحا فى صورة الشعب الفلسطينى من منظور رأى العام والاعلام الأمريكى ، فقد ظهر المواطن الفلسطينى ولأول مرة فى صورة الانسان البسيط الأعزل ، والفقير الذى تمارس ضده أبشع الجرائم الوحشية والقسوة وانتهاك الحريات على مسمع ومرأى من العالم كله ، وهذا انجاز لا يجوز الاستهانة به ، فقد تعود المواطن الأمريكى على رؤية الفلسطينى فى صورة الارهابى المسلح الذى لا هم له سوى قتل الأبرياء

دون وجه حق ، وبناء على حقد أعمى وغضب غير مفهوم أو عداوة للجنس السامى .

من ناحية ثانية أدى اهتمام الاعلام الأمريكى بتغطية الأحداث بالصفة الغربية وقطاع غزة بأمانة الى التأكيد بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة على هوية الشعب الفلسطينى ، فبالأول مرة أصبح يشار الى القوات الاسرائيلية بعبارات « جيش الاحتلال » و « القمع الاسرائيلى » كما ركز الوصف الاعلامى على صلابة الفلسطينيين وصمودهم وارتفاع روحهم المعنوية رغم كل ما يلقونه من معاناة ، وأكد على أهمية العلم الفلسطينى المحرم من قبل سلطات الاحتلال .

وكذلك أبرزت وسائل الاعلام الأمريكى بصورة واضحة حقيقة الاحتلال الاسرائيلى ومدى تناقضه مع ما تدعيه الحكومة الاسرائيلية من قيم ومبادئ انسانية وديمقراطية ، فأكدت على مدى تدهور الأحوال المعيشية فى الأراضي المحتلة ، واستحالة الحياة فيها فى ظل الأوضاع القائمة .

والأهم من هذا فقد سلط الانتفاضة الضوء على حقيقة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، والتي اتخذت لنفسها هدفا ثابتا هو تشجيع المجرية والديمقراطية ، ومع ذلك فقد قبلت راضية طوال العشرين عاما الماضية دون احتجاج أو معارضة استمرار الاحتلال الاسرائيلى ، ومن ثم جاء اللوم المباشر عليها ، فقد اجتمع فى واشنطن يوم ٢٧ يناير ١٩٨٨ أكثر من ٥٠٠ يهودى ومسلم ومسيحى وصدر عنهم بيان طويل انتهى بمطالبة حكومة الرئيس ريجان باعطاء قضية السلام فى الشرق الأوسط الأولوية العاجلة فى سياسته الخارجية الحالية .

وفى الوقت نفسه تظاهرت أعداد كبيرة من اليهود والأرثوذكس فقاموا بتوزيع المنشورات أمام مبنى الأمم المتحدة والتي تندد بإسرائيل ،

وتؤكد أن الصهيونية لا تمثل الشعب اليهودي ، وراحوا يحرقون العلم الاسرائيلي ، كما قامت الجماعات اليهودية بمناشدة اسرائيل للتحرك لانهاء الاحتلال في بعض الأراضي العربية ، الأمر الذي اضطر السفير الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة الى الحضور الى نيويورك وعقد اجتماعات مع هذه الجماعات بهدف احتواء نقبدها الصريح لاسرائيل .

وفي هذا الصدد هناك ثلاث ملاحظات هامة بالنسبة لموقف الاعلام والرأى العام الأمريكى من الانتفاضة .

١ - أن موقف الاعلام الأمريكى الايجابى تجاه القضية لا يجوز المبالغة فيه ، فمن الصعب والخطأ التصور أن الرأى العام الأمريكى أو وسائل الاعلام قد تبنت القضية الفلسطينية بين ليلة وضحاها فقد انحصر الدور الاعلامى فى اطار البسدد فى نقل أحداث الانتفاضة لأول مرة ، وما تبع هذا كان نتيجة غير متصورة وغير مباشرة .

٢ - كذلك لم يشتمل أى تعليق على تأييد صريح من قبل الرأى العام للقضية الفلسطينية ، وانما نظر الى تفساده الجانب السياسى المباشر للقضية ، وهذا يعكس عدم الوعى الأمريكى الكامل بأبعاد القضية .

٣ - اكتفى الرأى العام الأمريكى بتوجيه اللوم الى اسرائيل باعتبار أن سياساتها غير واقعية ومنافية لما تدعو اليه من قيم غربية مثل الحرية والديمقراطية ، كذلك اتخذ اللوم فى معظم الأحيان صيغة النصيح ، بأنه من صالح اسرائيل التصرف بأسلوب مختلف .

٢ - موقف الادارة الأمريكية :

مع تصاعد الأحداث بالأراضي المحتلة على نحو لم تشهده من قبل جاء الموقف الأمريكى متحفظا وفاترا .

فبعد فترة طويلة من الصمت اقتصر رد الفعل الأمريكي على بيان مقتضب أصدرته الخارجية الأمريكية في أواخر ديسمبر عام ١٩٨٧ يناشد الجانبين ضبط النفس ، ولم يتعد البيان وصف الأوضاع الدامية التي تعيشها الأراضي المحتلة ، كما لم يحمل في طياته أية ادانة مباشرة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وهذا التحفظ هو أمر بديهي ومتوقع بالنظر الى ثلاثة أسباب هامة :

١ - أن الادارة الأمريكية (الحكومة والكونجرس) تجعل استرضاء اسرائيل والتزامها تجاه أمن اسرائيل حكومة وشعبا سياسة ثابتة لها ، ومن الطبيعي اذن أن تأخذ وقتا في القيام بأى تحرك أو تصريح من شأنه المعارض مع التزامات مسبقة وقوية كعلاقاتها مع اسرائيل ، خاصة وأنها بمتقضى اتفاق التعاون الاستراتيجى المشترك تعامل كحليف وشريك .

٢ - أيضا من المرجح أن الادارة قد التزمت الصمت مدة طويلة اعتقادا منها أنها مجرد زوبعة ستنتهى فى صمت ، وثقة منها فى كفاءة وفعالية نظام الاحتلال والأمن الاسرائيلي فى القضاء على الانتفاضة .

٣ - أن الموقف الأمريكى الفاتر والمتحفظ تجاه الانتفاضة هو أمر مألوف ، وذلك بالنظر الى الأسلوب الذى تتبعه الادارة الأمريكية تجاه أى جديد بشأن القضية الفلسطينية ، وهو المعروف بسياسة الصذر والترقب ، على عكس سياستها التى تتطلب منها تدخلا عسكريا هجوميا فى نفس الوقت لا يحمل فى طياته احتمالات مواجهة سوفيتية مباشرة مثلما حدث عند اتخاذها قرار غزو جرينادا فى عام ١٩٨٣ ، وقرار ضرب ليبيا فى عام ١٩٨٦ بالطائرات الأمريكية ، والأهم من هذا موقفها ابان حرب ١٩٧٣ واسراعها فى اقامة جسر جوى كان من شأنه تغيير مسار الحرب .

غير أن فشل القوات الإسرائيلية في اجتواء الانتفاضة ، وإدانة الرأي العام العالمى بشده ولأول مرة لأعمال العنف الإسرائيلى ترتب عليه موقف متخبط ومتردد من قبل الادارة الأمريكية بعد خروجها عن صمتها ، ففى الكونجرس وعلى الرغم من تجاهل الرئيس ريجان تماما لأوضاع الضفة فى بيانه السنوى والأخير أمام الكونجرس الأمريكى ، والمعروف باسم « خطاب الاتحاد » ، ومرة أخرى فى خطابه أمام مجلس الشيوخ والنواب مجتمعين .

على الرغم من ذلك فقد أشار ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى بيان له أمام اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بمجلس النواب الى أن التقرير السنوى الذى تعده الخارجية الأمريكية يؤكد على أن الاجراءات الأمنية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة تخالف كافة المواثيق الدولية ، كما أكد على أن واشنطن كثيرا ما ناقشت بعض الممارسات الإسرائيلية العنيفة مع الحكومة الإسرائيلية دون جدوى ، ووصف الموقف الفلسطينى الحالى بأنه واقعى لأنه يتطلع الى امكانية التسوية السياسية المستقبلية ، وليس عنفا لمجرد العنف أو الارهاب .

بنفس الطريقة يعكس الموقف الأمريكى فى اجتماعات الأمم المتحدة نفس سياسة التردد والتخبط ، وهو ما وصف من قبل جميع الأطراف بأنه موقف متناقض ومثير للدهشة ، فعند انعقاد أولى اجتماعات مجلس الأمن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ التزم المبعوث الأمريكى بالصمت ، واكتفى بمراقبة ما يحدث داخل المجلس ، ثم امتنع عن التصويت لاصدار قرار بشجب أعمال العنف الإسرائيلى ، ويدعوا الحكومة الإسرائيلية الالتزام بنصوص معاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب .

غير أنه أكد بصراحة خارج قاعة المجلس عن قلقه البالغ لتصاعد التوتر فى الأراضى المحتلة .

وفي مطلع عام ١٩٨٨ حدث تحول واضح في الموقف الأمريكي أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية والإسرائيلية ، فقد قامت الولايات المتحدة لأول مرة بالتصويت لصالح قرار مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالعدول عن سياسة العنف ويناشدها الالتزام بنصوص معاهدة جنيف ، وقد أكدت الولايات المتحدة موقفها هذا مرة أخرى بالامتناع عن استخدام حق الفيتو لمنع صدور قرار المجلس في ١٤ يناير ١٩٨٩ . والذي يشجب بشدة ما تتبعه إسرائيل من سياسات في الضفة الغربية وغزة ، ويطالبها مرة ثالثة بالالتزام فوراً باتفاقية جنيف .

وقد أدى هذا الموقف الإيجابي إلى إثارة المشاعر الإسرائيلية ، في الوقت نفسه تطلعت الآمال العربية والدولية وبمزيد من التفاؤل إلى الولايات المتحدة . ويتضح هذا في المبادرة المصرية التي قدمها الرئيس المصري حسني مبارك أثناء زيارته ل واشنطن في ٢٨ من يناير ١٩٨٩ .

وقد جاء رد الفعل الإسرائيلي عنيفاً ، ويظهر ذلك واضحاً في التصريحات التي أدلى بها اسحاق شامير حيث وصف الموقف الأمريكي في مجلس الأمن بأنه « مبالغ فيه ومنافق » كما أكد عزم الحكومة الإسرائيلية على مواصلة أسلوب القوة ، وعلى أن حكومته لن تقبل النصح أو التهديد من قبل الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأسنوب الذي تنتهجه للمحافظة على استتباب الأمن « الداخلي » الإسرائيلي ، بل تمادى المسؤولون الإسرائيليون في غضبهم إلى حد توجيه القذف المباشر إلى كل من الإدارة الأمريكية وبريطانيا ، والإشارة إلى قصف الأولى لليبيا وسياسة القمع والتعذيب التي تنتهجها الثانية في أيرلندا الشمالية .

ازاء تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، والتحصدي السافر من قبل مسئولى الحكومة الإسرائيلية لسياسة الولايات المتحدة تراجعت الأخيرة عن موقفها المعتدل ، فقامت باستخدام حق الفيتو لاحتياط

مشروع القرار المقدم من مجلس الأمن بادانة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الضفة الغربية وغزة ، على الرغم من اجماع كافة الدول الأخرى على التصويت لصالح نفس القرار ، ويرغم الجهود التي بذلها المجلس في اعداد صيغة مشروع القرار تجنباً للفيتو الأمريكي .

ويعكس هذا التردد الواضح والتناقض الصريح في الموقف الأمريكي ما فرضه واقع الانتفاضة من تناقض في المصالح والاهتمامات الأمريكية ، ذلك أن الالتزام الأمريكي تجاه اسرائيل اليوم يتعارض مع التزامها كقوة عظمى محبة للسلام ، ومع اهتماماتها ومصالحها في الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من أن هذا الموقف الأمريكي جاء مخيباً للامال العربية والتوقعات العالمية ، ومثيراً للدهشة والاستنكار معا ، فإنه يعكس مدى نجاح الانتفاضة في فرض واقع جديد على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، وبالتالي وضع قيود غير مسبقة على التزامها المطلق تجاه اسرائيل .

وقد تطور الدور الأمريكي ليعكس نفس هذا التوتر والتذبذب من قبل الادارة الأمريكية ، وقد ارتكر الدور الأمريكي على اتجاهين متباينين .

أولاً : قيام الولايات المتحدة بالتأكيد صراحة عن عزمها على احتواء الازمة ، وايجاد حل سريع وعاجل كخطوة مبدئية لتسوية القضية الفلسطينية ، ومن الدلالات التي تشير الى احتمال صدق النوايا الأمريكية للمضي في هذا الاتجاه . اجتماع جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في ٢٨ ينسايير ١٩٨٨ بكل من حنا سينورا وفايز أبو رحمى وهما فلسطينيان معتدلان لمناقشة المطالب الفلسطينية ، بعد أن نجحت الولايات المتحدة في اقناع اسرائيل بالسماح بالسفر لهذين الزعيمين .

كما قامت الولايات المتحدة بعد ذلك بتنشيط جهودها الدبلوماسية

عن طريق ارسال كل من مساعد وزير الخارجية الأمريكى ريتشارد ميرفى ،
ثم وزير الخارجية نفسه جورج شولتز فى جولات مكوكية الى الشرق
الأوسط تستهدف محاولات اقناع الأطراف المعنية بالمقترحات الأمريكية
الجديدة ، والتي تنص على منح الحكم الذاتى المؤقت للشعب الفلسطينى
فى الاراضى المحتلة •

ثانيا : من ناحية أخرى التزمت الادارة الأمريكية بعدم ادانة السلطات
الاسرائيلية صراحة بأى شكل من الأشكال ، وكذلك لم يحدد موقفها من
الاجتماع الدولى فلم تؤيده أو تعارضه •

كما جاء اتهامها الى كلا الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى بعدم الجدية
فاكدت على ضرورة تمتع « جميع » الأطراف بقدر كاف من الاحساس
بالواقعية ، ولم تختص اسرائيل وحدها •

وفى ضوء التذبذب الحالى للسياسة الأمريكية تظهر ثلاث حقائق
رئيسية •

~~أولا : أن الادارة الأمريكية غير جادة فى السعى للتوصل الى تسوية
عادلة من شأنها احتواء التصاعد الخطير فى أحداث المصفا وغزة •~~

ثانيا : أن ما لا تستطيع واشنطن عملة اليوم يفوق بمراحل ما تستطيع
عملة لتسوية الازمة الحالية ، فهي لا تستطيع فرض ضغوط أو عقوبات
عسكرية أو اقتصادية على اسرائيل لقبول عقد مؤتمر السلام أو اتخاذ
أى موقف من شأنه الاضرار بمصلحة اسرائيل التى تعامل معاملة الحليف
الشريك بمقتضى اتفاق التعاون الاستراتيجى المشترك بين البلدين ، والذى
تم التوقيع عليه فى ١٩٨٤ ، كما أن نفس هذا التحالف بين البلدين يفرض
قيودا عديدة تعمل على شل حركة الجهود الدبلوماسية الأمريكية وتحد
من قدرتها على التفاوض واتخاذ القرارات •

ثالثا : أن الأسلوب الوحيد الذى تستطيع واشنطن اتخاذه هو محاولة اقناع الحكومة الاسرائيلية بأنه فى صالحها هى أولا وأخيرا قبول الحل السلمى لانقاذ صورتها أمام الراى العام العالمى .

ثانيا - الموقف فى اسرائيل :

وسط تصاعد أحداث الضفة ، وعدم فتور حماسها ، وتزايد ادانة الراى العام العالمى لاسرائيل ، أكدت الحكومة الاسرائيلية استمرارها فى سياسة القبضة الحديدية والتى ارتبطت باسم اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى .

كما أدى تفاعل هذا الموقف الاسرائيلى المتشدد مع الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة الى ظهور سلسلة من الصعوبات التى تواجهها الحكومة الاسرائيلية فى الوقت الحالى ، وتعتبر أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج مباشرة نوجزها فيما يلى :

١ - فشل القوات الاسرائيلية فى اخمد الانتفاضة :

ويعتبر هذا الفشل أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، وقد اعتبرت بعض الدوائر العسكرية الاسرائيلية هذا الفشل هزيمة عسكرية رئيسية لاسرائيل ، وأيضا هزيمة للفكر العسكرى القائم على الاقنماع بفاعلية القوة الهائلة للسلاح ، وهذا انجاز لا يجوز الاستهانة به بالنظر الى قوة اسرائيل العسكرية ، كما نتج عن هذا الفشل تصاعد المخاوف والشعور بالصدمة فى صفوف الجيش الاسرائيلى ، وخاصة جنود الاحتياط وذوى الرتب الأصغر ، وقد عبر المستوطنون الاسرائيليون عن غضبهم ازاء عجز الجيش الاسرائيلى عن احتواء الانتفاضة ، فقاموا بأنفسهم بحمل السلاح ومشاركة قوات الاحتلال .

٢ - انقسام الحكومة على نفسها :

احتدام الخلاف بين اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي من ناحية وبين شيمون بيريز وزير الخارجية *

شامير يؤكد رفضه لعقد المؤتمر الدولي ، بينما بيريز ينتقد شامير بشدة ويعلم عزمه على تنشيط حملته الرامية الى عقد المؤتمر الدولي بهدف وقف أعمال العنف ، والتخلي عن الأراضي المحتلة *

ولم تقتصر الخلافات بين اليمين واليسار فحسب ، ولكنها امتدت داخل كل حزب ، وان كانت الأغلبية في كافة الأحزاب ما زالت متشددة ، وعلى سبيل المثال فان فشل بيريز (زعيم حزب العمل) في اقناع الحكومة بتغيير سياستها أو تنفيذ حججها نتج عنه ازدياد شعبية رابين الأكثر تشددا في نظر أتباع ومؤيدي حزب العمل *

٣ - فرضت الانقفاضة على الجيش الاسرائيلي مزيدا من النفقات تقدر بملايين الدولارات ، كما أدت الى تحويل طليعة القوات عن المهام الرئيسية ، وهي تأمين الحدود وتوقف برامج التدريب *

٤ - توتر العلاقات الاسرائيلية الأوروبية :

أدى افتضاح الصورة الحقيقية للاحتلال الاسرائيلي الى تعاضف الرأي العام العالمي والأوربي بصفة خاصة مع الشعب الفلسطيني ، وقد أدانت معظم البلاد الأوروبية وبخاصة فرنسا وانجلترا وهولندا ورومانيا وألمانيا الغربية أعمال العنف الاسرائيلي ، وأكدت على ضرورة الإسراع بعقد مؤتمر دولي لتبوية الموقف *

وقد ترجمت دول أوروبا الغربية موقفها هذا في صورة بيان أصدره وزراء المجموعة الأوروبية عقب اجتماعهم بالملك حسين عامل الاردن في بون

فى التاسع من فبراير عام ١٩٨٨ ، وقد طالب البيان بوقف الاجراءات الانرائيلية القمعية ، ووصفوها بأنها انتهاك للقانون الدولى وحقوق الانسان .

كذلك رفض البرلمان الأوربى للمرة الثانية الموافقة على اتفاق تجارى بين دول السوق واسرائيل احتجاجا على أعمال القمع التى تمارسها فى الأراضى المحتلة .

٥ - توتر العلاقات الاسرائيلية الأمريكية :

فى ضوء موقف الولايات المتحدة المتذبذب فى مواقفها فى مجلس الأمن، وقيامها بالتصويت مرة ، ثم بالامتناع عن استخدام الفيتو مرة أخرى لصدور قرار ادانة لاسرائيل فقد ظهرت فى اسرائيل مخاوف من ازدياد احتمالات التدخل الأمريكى بفرض اجراءات من شأنها تهديد الكيان الاسرائيلى وأمنه وسلامته .

● تقييم نتائج الانتفاضة :

فى إطار ما حققته الانتفاضة من نتائج ينبغى تتناول ما تعنيه من تحديات بالنسبة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ومستقبل العلاقات الأمريكية الاسرائيلية .

١ - أثبتت الانتفاضة فشل الاستراتيجية الأمريكية القائمة على دعم اسرائيل ماديا وعسكريا بما يحقق تفوقها باعتبارها قاعدة لحماية المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة ، فقد أثبتت أن قوة الحجارة التى يلقيها الفلسطينيون المعزل أقوى من المساعدات العسكرية والتكنولوجيا الحربية المتطورة وأساليب القمع المسلح التى انتهجتها اسرائيل بمؤازرة من أمريكا .

٢ - كما أثبتت فشل الدبلوماسية الأمريكية القائمة على المياطة فى ادانة اسرائيل فى تسوية المسألة الفلسطينية بهدف استمرار فرض الأمر الواقع ، فقد أكدت الانتفاضة استحالة استمرار الأمر الواقع .

٣ - أكدت الانتفاضة على حيوية القضية الفلسطينية وعلى حقيقة هوية الشعب الفلسطيني التي طالما أنكرتها إسرائيل والولايات المتحدة، فظهر واضحاً أن صميم المشكلة في الشرق الأوسط ليست هي عدم اعتراف العرب بإسرائيل ، بل هي ضرورة إعادة الأراضي المحتلة (الضفة الغربية - غزة) للعرب .

٤ - سلطت الانتفاضة الضوء على التناقض الصارخ في المبادئ الأخلاقية التي تحكم السياسة الأمريكية ، فمن ناحية هي تساند مجاهدي الكونترا في نيكارجوا ومجاهدي أفغانستان بدعوى تحقيق الحرية والديمقراطية ، وفي الوقت نفسه تغض عينيها عن أبشع ما يرتكب من أعمال العنف والقمع الاسرائيلي ، وفي نفس الوقت الذي تبذل كافة الجهود لمواجهة الارهاب الدولي والتصدي له بحزم فهي تعلن تأييدها لأعمال العنف والقمع الاسرائيلي والتي وصفت « بالبربرية » بموقفها الأخير في مجلس الأمن .

٥ - ألقت الانتفاضة الضوء على التناقض بين المصالح الأمريكية والاسرائيلية ، فمن مصلحة أمريكا اليوم كقوة عظمى أن تضغط على إسرائيل وتفرض عليها قبول تسوية سلمية عادلة من شأنها احتواء الازمة ، وتعزيز الدور الأمريكي كوسيط على حساب احتمالات التوسع السوفيتي في هذا الصدد ، وبالتالي فإن أي تأييد منها لإسرائيل يعنى تمكين الاتحاد السوفيتي من بسط نفوذه على هذه المنطقة الهامة والغنية ، وهو ما يتعارض مع المصالح الأمريكية .

في الوقت نفسه فإن تأييد الولايات المتحدة العلني لإسرائيل يعنى تواطؤها مع الحكومة الاسرائيلية وتأييدها لأعمال القمع والممارسات العدوانية الاسرائيلية ، وتشويه صورتها أمام الرأي العام الأمريكي والعالمى .

٦ - فرضت الانتفاضة ثلاث صعوبات أخرى على الادارة الأمريكية الحالية سيتحدد في اطارها الدور الأمريكي في المستقبل :

أولاً : فهي مطالبة من قبل الرأي العام الأمريكي بضرورة قطع هذا الجمود وتلك الملامبالة لما يحدث في الأراضي المحتلة •

ثانيا : من المتوقع أن يؤثر موقف الادارة السلبي وسكوتها على ما يرتكب من جرائم على الرأي العام الأمريكي •

ثالثاً : تواجه الادارة الأمريكية صعوبة خاصة في عجزها عن احتواء الانتفاضة واتخاذ موقف حازم يليق بمركزها كاحدى القوتين العظميين ، وبصفة خاصة موقفها أمام الاتحاد السوفيتي ، وسيكون من السخرية أن تدعى الولايات المتحدة الرغبة والقدرة على نشر الأمن والسلام العالمى بينما هي عاجزة عن استغلال علاقاتها المتميزة مع اسرائيل في وقف القمع الاسرائيلى أو حماية الشعب الفلسطينى الأعزل •

معنى ما سبق في الحقيقة أن الادارة الأمريكية لا ترى أن قضية الصراع العربى - الاسرائيلى لها الأولوية ، وإنما تأتى في مرتبة ثانية بعد معالجة « السوفيت » هذه ، ويعنى من ناحية ثانية أن الولايات المتحدة تقدم اسرائيل باعتبارها الحليف الأساسى ، وعليها يقع عبء الدور الأكبر في عملية المواجهة مع السوفيت •

هذا فيما يتعلق بموقع الصراع العربى - الاسرائيلى في أولويات اهتمامات السياسة الأمريكية في ظل ريجان بشكل عام ، أما فيما يتعلق بموقف الادارة من قضايا الصراع فكل المسئولين فى الادارة واضحون تماماً في هذا الاطار ، بعبارة أخرى أعلن ريجان ومساعدوه ومراراً رفضهم المطلق لاقامة دولة فلسطينية ، ورفضهم التعامل مع منظمة التحرير

الفلسطينية تحت أية ظروف ، ووصفها ريجان أكثر من مرة بأنها « عصابة من الارهابيين » ، وبالمقابل لا يكف مسئولو الادارة في كل مناسبة عن الاعلان عن انحيازهم الكامل والمطلق لاسرائيل ، وان كانت هذه النظرة قد تغيرت في عهد الرئيس بوش الذي كلف السفير الأمريكي في تونس بببدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذت من تونس مقرا لها بعد خروجها من لبنان .

واذا أردنا أن نخلص الى نتيجة من الاستعراض السابق الأمكننا القول أنه طوال مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي وبصفة خاصة في الفترة الأخيرة تمثلت خلاصة الأسس التي تنطلق منها السياسة الأمريكية ازاء قضايا الصراع في الجوانب التالية :

١ - التأييد الكامل والمطلق لاسرائيل في كل الحالات ، وفي ظل أي ظروف وترجمة هذا التأييد دائما ترجمة عملية .

٢ - عدم قدرة الادارة الأمريكية ، وعدم رغبتها - في الحقيقة - على ممارسة أي شكل من أشكال الضغط الجدي على اسرائيل ، حتى في الحالات التي يبدى فيها بعض المسؤولين الأمريكيين تحفظات على السلوك الاسرائيلي .

٣ - تبلورت المصالح العربية في الصراع منذ فترة طويلة في ثلاثة أمور محددة :

— الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة .
— اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والمتحدث باسمه .

— الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبصفة أساسية حقه في إقامة دولته المستقلة .

فيمكن القول أن السياسة الأمريكية اتخذت في كل الحالات وبأشكال مختلفة موقفا عدائيا إزاء المصالح العربية هذه ، ومتبنيا في التحليل الأخير للموقف الاسرائيلي منها .

وعلى أية حال يبقى التساؤل الأساسي الذي ثار دوما ولا زال مثارا مطروحا والمتعلق بالى أى حد يمكن أن يتغير الموقف الأمريكى في صالح المطالب العربية وفي ظل أية شروط يمكن تحقيق ذلك ؟

بداية من الأمور البديهية أن الأمل في أن يتحول الموقف الأمريكى تماما من تأييده الكامل لاسرائيل الى التأييد الكامل للمصالح العربية ، وهو أمل غير واقعى ، وغير قابل للتحقيق حتى في الأمد الطويل .

والأمل أيضا في أن يتحول الموقف الأمريكى لى يصبح محايدا تماما في الصراع العربى الاسرائيلى أمل أيضا غير واقعى .

وتبقى الامكانية الوحيدة المطروحة حقيقة امكانية حدوث تحول جزئى في الموقف الأمريكى في إطاره لا تصبح السياسة الأمريكية منساقة تماما وراء الرؤية الاسرائيلية ، وتأخذ بعناية جدية المطالب العربية .

وامكانية تحقيق هذا الاحتمال الأخير متوقفة في التحليل الأخير على مدى قدرة الأطراف العربية على ممارسة ضغوط جدية ومنظمة على الادارة الأمريكية .

لقد أثبتت خبرة الصراع الطويلة أن الموقف الأمريكى إزاء اسرائيل لم يكن نابعا فقط من قناعة الادارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية تأييد اسرائيل

(م ١٣ - ج ٢)

من منطلق المصلحة الأمريكية ، وانما نابعا أيضا — وربما بالأساس — من حقيقة الضغوط الهائلة والمنظمة التي تمارسها إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية على السياسة الأمريكية عبر مسالك وأساليب لا حصر لها .

وبنفس هذا المنطق ، يمكن للسياسة العربية نظريا أن تمارس مثل هذه الضغوط ، والسؤال هل يملك العرب مقومات مثل هذا الضغط وامكانياته ؟ والاجابة ، بالتأكيد يملكون ، هناك النفط ، وهناك المال والاستثمارات ، وهناك المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهناك أمور أخرى كثيرة ، ولكن استخدام مثل هذه الأمور بفاعلية متوقف في التحليل الأخير على جانبين أساسيين :

الأول : وجود استراتيجية عربية واضحة لتسوية الصراع أو تصفيته باستراتيجية تجيب بوضوح على أكثر من سؤال في مقدمتها ، ماذا نريد بالتحديد ؟

كيف يمكن تحقيق ما نريد ؟ متى وفي ظل أي ظروف ؟

الثاني : وجود الرغبة الجدية لممارسة ضغوط حقيقية على السياسة الأمريكية لا مجرد الرغبة اللفظية فقط .

● الانتفاضة ومستقبل السلام :

ينتقد وليام كوانت — وهو من أعضاء مؤسسة بروكنجز البارزين — الاتجاه الذي يقول بأن الانتفاضة قد عقدت حل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ، لأن هذه المقولة تفترض وجود تحرك ولو طفيف في حركة السلام ، وجاءت الانتفاضة فأوقفت التحرك ، وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فإن الأمر المؤكد هو أن الانتفاضة هي التي كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية

الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالكمل يتناولها بشكل أو بآخر ، وهذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة .

النقطة الثانية التي ستساعد على وضع أسس السلام هي : تطور الموقف الفلسطيني هذا التطور الايجابي منذ بداية الانتفاضة ، قد تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين ما زالوا يشكون في امكانية احلال السلام ، ولكن الذي لا شك فيه هو أن التصريحات والتصرفات الفلسطينية تشجع تماما هؤلاء الذين يريدون السلام .

النقطة الثالثة هي : تطور الموقف السوفيتي ، لقد كان السوفييت حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عدم قبول القرار ٢٤٢ ، وكانوا يستخدمون نفوذهم في بعض الدول العربية لمنع أي حوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هذا الموقف الى خوفهم في ذلك الوقت من تكرار كامب ديفيد أخرى دون مشاركتهم ، والآن أصبح الموقف السوفيتي مختلفا تماما ، وهناك دلائل أكيدة على أن موسكو قد شجعت المنظمة على وضع برنامج سياسي مقنع يتضمن قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية ، وهذا يعني أن القسوتين العظيمين يتحدثان الآن بنفس اللغة ، وحتى اذا لم يذهب الأمر الى أبعد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قد خرجت من دائرة الحرب الباردة ، وهذا وحده يعتبر انجازا ، وبالإضافة الى ذلك فلم يعد هناك وجود للاتحاد السوفيتي .

التطور الرابع الذي يساعد على وضع أسس السلام في المستقبل هو استعداد المباحة السياسية الدولية في الوقت الحالي لمساندة اعتدال منظمة التحرير ، وفي الواقع لم يبق شيء من جبهة الرفض ، كما أن الاردن قد تغير أيضا ، فبعد أن كان منافسا للمنظمة في حق تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل قام اليوم بالتنازل تماما عن أي تمثيل

للفلسطينيين ، وهذه ايجابية في الاتجاه السليم والتركيز على الطرفين الرئيسيين في الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين •

النقطة الخامسة هي : تطور الموقف الأمريكي ، فخلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هناك من بين الأمريكيين من يعطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحدث شيء من شأنه جذب الانتباه الاعلامى الى هذا المجال ، ولكن عندما توالى أحداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكى ما روعه وصدمه ، واستفكر الأساليب الوحشية الاسرائيلية في قمع الانتفاضة ، وتطور لدى الأمريكيين شعور بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلى أن رأى العام الأمريكى يهتم في الوقت الحالى بالقضية الفلسطينية ويحث الادارة الأمريكية على البدء في عملية السلام •

أما على المستوى الرسمى فنلاحظ تطورا بطيئا في اتجاه مزيد من الواقعية ، أن الخيار الاردنى الذى تعلق به الادارة الأمريكية كان وهما وسرابا ، واليوم نجد أن الادارة الأمريكية مقتنعة تماما بأن عملية السلام — لكى يقدر لها النجاح — يجب أن تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفى النزاع •

لقد استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التى فرضتها واشنطن لكى تبدأ الحوار معها ، ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب ، حقا انها قبلت الحوار ، ولكن هناك كثير من التردد وكثير من التلكؤ ، ومع ذلك فالحوار الأمريكى الفلسطينى ليس هدفا في حد ذاته ، ويجب اعتباره جزءا صغيرا من عملية السلام القادمة ، ولا يجب المبالغة في حجم هذا الجزء رغم أهميته ، انه خطوة في اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد وعموما فان الحوار لم يستمر الا فترة قليلة وتوقف •

● الانتفاضة والمجتمع الاسرائيلي :

بعد أعوام من الهجمات العسكرية الشجاعة التي غطت كل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة جاءت الانتفاضة الفلسطينية لنتهى عام ١٩٨٧ بأكبر وأهم انتفاضة منذ يونيو ١٩٦٧ ، ولتعيد القضية الفلسطينية الى واجهة الأحداث ، فمنذ الثامن من ديسمبر عام ١٩٨٧ والصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين في الأرض المحتلة لا يهدأ ، حيث زادت دورة العنف والعداء وازدادت المواقف صلابة ، رغم أن هذه الانتفاضة ليست الأولى من نوعها في الضفة والقطاع خلال العقدين الماضيين ، لكن الجديد فيها أنها كسرت العزلة ، ووحدت القوى السياسية على الأرض ، وفاجأت أيضا السلطات الاسرائيلية وأصحاب القرارات على الصعيدين الاقليمي والدولي بشمولها كل فئات الشعب الفلسطيني رجلاه ونسائه وأطفاله ، بجميع توجهاته السياسية بعد أن أصبح التنافس حول التضحية والتضدي لجنود العدو هو المقياس .

وإذا كانت الانتفاضة في نظر الكثير من المراقبين السياسيين لا تشكل تهديدا خطيرا للسيطرة العسكرية الاسرائيلية في الوقت الحاضر ، إلا أنها تمثل بداية جديدة لمرحلة أكثر حدة وانتشارا ، وهو الأمر الذي سيترك تأثيراته على المجتمع الاسرائيلي وتفكير قياداته .

ومن هنا ودون تجاهل حقيقة أن أحداث الانتفاضة تعتبر حلقة من سلسلة الأحداث التي تشهدها الأراضي المحتلة بين الحين والآخر ، التي هي أيضا محصلة طبيعة لتراكمات عشرين عاما من الممارسات التعسفية والقمعية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية ، فإن العامل الأكثر أهمية أن هذه الانتفاضة تبرز الواقع الصعب لسكان هذه الأراضي ، يتجاوز كونها مجرد أعمال عنف وفوضى تقليدية لتصبح دليلا على زيف ادعاءات اسرائيل حول التعايش السلمي ، وأنه بإمكانها تحقيق هذا التعايش بين العرب

واليهود في الضفة والقطاع ، لقد اعترفت القيادة لاسرائيلية بصعوبة المحافظة على النظام في المناطق المحتلة : بعد أن أفلست سياستها القائمة على استراتيجية العنف والقمع في اخماد ثورة الحجارة الفلسطينية النابعة من داخل الأراضي الفلسطينية ، لتؤكد أن سكان الأراضي المحتلة هم الذين يمثلون العنصر الهام في مسيرة التحرير .

● المجلس الوطني الفلسطيني :

من الحقائق التي سيسجلها التاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية أن الدورة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر (نوفمبر ١٩٨٨) دورة تاريخية وحاسمة في مسيرة النضال الفلسطيني بل هي فريدة في تاريخ منظمة التحرير ، حيث انها من دون سائر دورات المجلس الوطني أخرجت الحلم الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني الى طور من أطوار التحقق ، وذهبت بكفاح الشعب الفلسطيني (ومنه الانتفاضة) الى حيث يقطف ثمار الشرعية ، والى حيث لا تضيق منه قسامة الجهد المبذول عرقا ودما حرية وحياة ، انها دورة النضج السياسي والواقعية الثورية ، دورة الانتفاضة والدولة الفلسطينية المستقلة .

أسباب وعوامل عديدة تلك التي دعت الى عقد هذه الدورة في هذا الظرف والى اصدار القرارات بهذه الكيفية التي صدرت بها وأثارت الكثير من الجدل ، أما عن أسباب انعقاد المجلس الوطني في هذا الظرف بالذات فمنها :

(أ) الحاجة الى الاجابة سياسيا عن مطالب الانتفاضة ، ذلك أن الانتفاضة قطعت شوطا كبيرا انتقلت فيه بشعاراتها من مطالب حياتية مدنية وسياسية جزئية الى مطلب تقرير المصير والاستقلال الوطني وبناء دولة فلسطينية ، وكان من الطبيعي أن تتقدم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب مع

هذا التحول الكبير في شعارات الانتفاضة ، وأن نلتقط معانيه
لتصوغ الموقف الوطنى الفلسطينى فى شعار واضح وصريح
هو حق تقرير المصير وبنسأء الدولة الفلسطينية المستقلة ،
فصوصاً وأن رفع شعار الاستقلال من داخل الأرض المحتلة
وفى سياق انتفاضة متصاعدة أتى ليشكل أول اعلان فلسطينى
حاسم عن بدء تنفيذ البرنامج الوطنى المرحلى « لمنظمة التحرير
الفلسطينية » (الذى صدر عام ١٩٧٤) ، بل أول اعلان حاسم
عن الهجرة الفلسطينية من أجواء الارتباك والاحتمال الى اجواء
الثقة بالذات والممارسة واضحة الأهداف ، ولم يكن ممكناً
تقديم هذه الاجابة السياسية - من هذا الحجم وبهذه
الأهمية - الا من خلال دعوة المجلس الوطنى الفلسطينى الى
الانعقاد .

(ب) الحاجة الى استثمار التعاطف الدولى مع الانتفاضة والمطالب
الوطنية الفلسطينية بصفته عامل ضغط استراتيجى لانقراع
الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وعلى ذلك فلم يكن معقولاً
أن تظل المراهنات الفلسطينية على المواقف الدولية المؤيدة
محصورة فى المستوى « الانسانى » بل كانت الحاجة ماسة الى
التقدم الى الرأى العام العالمى ببرنامج سياسى واقعى لحل
الازمة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى بما يراعى اتجاهات
وحدود الموقف الدولى ، وبما يسمح بشق جبهة الأعداء ،
وعزل الموقف الاسرائيلى على الساحة الدولية ، ثم بما يصون
جزءاً من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى .

(ج) الحاجة الى ملء الفراغ القانونى الذى خلقتة الخطوة الاردنية
عقب اعلان الملك حسين عن فك الارتباط القانونى والادارى بين
عمان وانشطة العربية ، وهو الأمر الذى كان من شأنه

تجاهله فلسطينيا - أن يحدث حالة من الأمر الواقع (في ظل
القوانين العسكرية الصهيونية) قد تستفيد منه إسرائيل
تدفعها الى اعلان ضم مناطق جديدة من الأرض المحتلة الى
كيانها كما فعلت مع القدس والجولان •

لهذه الأسباب جميعها ، ولأسباب أخرى عديدة ، دعى المجلس
الوطني الى الانعقاد في الجزائر ، وبعد أن صار شبه مؤكد أن جولات
الحوار الوطني الطويلة التي سبقت ذلك الانعقاد بأكثر من ثلاثة شهور
استقرت على حصيلة من المواقف الوطنية المتفق عليها ، وعلى قضايا
محدودة ومعروفة بات على الجميع أن يلتزم اعتمادها لفض وحسم
المسائل الخلافية ، ولم يعد ممكنا بعد أن نضجت شروط موضوعية
وذاوية لمجلس وطني أريد له أن يوقع شهادة ميلاد دولة فلسطين الا أن
ينعقد دون تردد أو تسويف •

ولقد انعقد المجلس في يوم تاريخي مشهود ، وأعلن ياسر عرفات
« بسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين » •

وما أن انفضت اجتماعات دورة المجلس حتى بدأت « عملية الحساب
ليختلف المختلفون حول قرارات الدورة وقيمتها وحصادها السياسي •

بعضهم رأى فيها هزيمة للاستراتيجية ، والآخر رأى فيها انتصارا
للتكتيك ، بعضهم عنت له نجاح السياسة ، والآخر لم يقرأ فيها غير
رسوب الأيديولوجية ، وكان حقا للجميع أن يختلف وأن يجادل برأيه
بحرية ، ولم يكن حقا لأحد أن يضع نفسه خارج ارادة شعبه ، وحقق
شعبه في الحياة •

ولعله اذا ما تجاوزنا موضوع « اعلان الاستقلال » الذي حظى
باجماع الفصائل والقوى الرئيسية في منظمة التحرير ولم يتعرض للتشهير

من قبل الأطراف الأخرى المعارضة : الفلسطينية والعربية ، فسنجد أن البيان الصادر عن المجلس والمواقف والقرارات المتخذة فيه كان المادة الأساسية التي دار حولها الخلاف ، وكانت مثار نقد ونقد مضاد ، وربما كانت الفقرة المتعلقة باعتراف المجلس الوطني بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هي أكثر ما حظى بذلك النقد ، سواء خلال مداوولات المجلس واجتماعاته (وتجلى ذلك في تصويت قسم من المندوبين ضد الاعتراف) ، أو بعدها حين بدأ الحوار النقدي حول مقررات دورة المجلس يأخذ مجراه ، ويستطيع المتتبع لما جاء به هذا النقد من آراء أن يسجل أن وجهته العامة كانت تعريف قرارات هذه الدورة بأنها قرارات معتدلة في اتجاهها العام ، ومن ثمة رفض القبول بصيغة اعتراف المجلس — بل بمبدأ الاعتراف أصلاً — بالقرارين الأميين • باعتباره تنازلاً مجانياً لا مبرر له ، وليست له من وظيفة سوى أنه يفتح شهية الولايات المتحدة واسرائيل لاستدرار المزيد من التنازلات •

واذ لا يسع المحلل الموضوعي الا أن يتفق من حيث المبدأ مع هذا التحليل ، والا أن يرى في تلك المقررات (خصوصاً المتعلقة بالاعتراف) ذروة الاعتدال في السياسة الفلسطينية لم تشهده حتى في سياق وفي ظل أحكام « الاتفاق الاردني — الفلسطيني » ، فهو لا يسعه بالمقابل الا أن يتجاوز القراءة النصوصية للمواقف منقبلاً عن الشرطية التي تتحكم بصنعها ، باحثاً عن الفواصل المقبولة بين الشعارات والواقع الذي يمكن التفكير والعمل في حدوده دون تفريط مبدئي •

عوامل كثيرة — لعبت دورها في اعتدال قرارات المجلس الوطني :

١ — ضيق هامش المبادرة الفلسطينية خارج نطاق العمل بأحكام الوثائق الدولي الجارى ، ولم يكن تقلص الهامش الذي كان يتيح العمل بحرية واستقلال ووفق اعتبارات الحاجة الذاتية المتحررة من أى ضغوط خارجية ، لم يكن هذا التقلص ناشئاً دائماً عن ضعف ذاتي ، أو خلل في

المبادرة الفلسطينية ذاتها ، وفي السياسات التي ترفضها ، بل كان مرده الى عوامل موضوعية اقليمية وعربية ودولية مثلت — بتفاوت — عوائق اعتراضية أمام حركة العمل الوطنى الفلسطينى ، وحكمت عليه بأن يجرى فى مواقع دفاعية وبايقاع تراجعى ، وكما ضاق هامش العمل الفلسطينى ، ضاق — بالنتيجة — هامش الاختيار أمام القيادة الوطنية ، هذه التي وجدت نفسها — فى النهاية — مدعوة الى التحرك بمراعاة هذه المتغيرات — السلبية فى الغالب والايجابية فى النادر — المتراكمة فى المحيطين العربى والدولى ، ومدعوة الى التمسك بواقعية مع لوحة التناقضات التي رسمها الصراع العربى — الصهيونى منذ عشرين عاما على الأقل والتقدم نحو قطف ما يمكن قطفه من ثمار أنضجتها الانتفاضة ، وتعاطف رأى العام وعزلة اسرائيل ، والسمعة الحسنة لمنظمة التحرير .

٢ — مراعاة الموقف السوفيتى المطالب بضرورة الاعتراف الفلسطينى بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية لأزمة « الشرق الأوسط » وكقاعدة لعقد المؤتمر الدولى ، واذا كانت هذه المطالبة السوفيتية بضرورة اصدار موقف فلسطينى ايجابى — واضح وصريح — من القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ تعكس حدود وشروط ، بل سقف التحرك السياسى السوفيتى فى المنطقة ، وموقعة فى خريطة أى حل سياسى دولى لازمتها ، فهي تعكس بالتالى — وبالنتيجة ضعف الموقف السوفيتى (قياسا الى الأمريكى) فى المنطقة العربية ، وهشاشة مرتكزاته الاقليمية . هذا عندما كان هناك اتحاد سوفيتى .

٣ — زوال الشكوك من احتمالات الالحاق الاردنى ، وهى احتمالات اذا لم تكن الغتها تطمينات المسئولين الاردنيين لقادة منظمة التحرير ، ولا المواقف الاردنية قبل وبعد الاتفاق « الاردنى — الفلسطينى » المعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ، والى الوفاق الدولى بعد أن

اختار العالم العربى رد السيف الى غمدة — أن ليس باستطاعتها أن تطالب السوفييت بأكثر مما فعلوه خصوصا وأن وضعها فى المحيط العربى ليس قويا الى الحد الذى يفرض تغييرات كبيرة فى الموقف العربى ، ويخلق فى المنطقة توازنات جديدة ويشجع السوفييت على تصلب الموقف السياسى ، ولقد أثمر كلا الموقفين الفلسطينى والسوفيتى فى المنطقة العربية تفاهما — ضمنا أو صريحا على ممارسة سياسة واقعية لا نتزاع ما يمكن انتزاعه من أيدي أمريكا وشريكها الصهيونى *

وإذا كان الرد العربى قد ارتفع بعد حرب أكتوبر — أحيانا الى مستوى الدعم المالى والمساندة السياسية ، فقد انحدر أخاين أخرى الى مستوى تصفية الثورة الفلسطينية عسكريا بحروب الإبادة البشعة ، وتصفيتهما سياسيا بنفخيم الانشقاق فى جسمها السياسى والتنظيمى أو بالمساس بحقوقها التمثيلية *

ولقد زادت — فى امتداد ذلك كله — القناعة الفلسطينية رسوخا بين المعركة الأربح والأهم فى المحيط العربى هى معركة انتزاع القرار الوطنى الفلسطينى المستقل ، ووضع حدود تراجع الموقف العربى ، وضمان استمرار دعمه السياسى والمادى للمنظمة ، وما عدا ذلك لم يعد واردا لحسابات قصيرة المدى *

٤ — ميل السياسة الفلسطينية الى نهج سبيل الواقعية بعد مخاض عسير ولا تعنى الواقعية هنا القبول بالأمر الواقع وهو الاحتلال *

أن هذه الواقعية — كما عبرت عنها وثائق المجلس الوطنى — هى تلك الموازنة الدقيقة بين حاجة الشعب الفلسطينى الراهنة الى تقرير مصيره بأى صيغة من الصيغ وبين مطالبه التاريخية المقدسة فى كامل تراب وطنه (وهى التى لا يجوز أن يتوقف تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى على توافر شروطها وأسبابها) ، ولقد أثبتت هذه

الواقعية — من خلال مسلسل الانتصارات السياسية الفلسطينية العالمية التي أعقبت صدور قرارات المجلس الوطنى — أن فى الامكان الحاق هزيمة جديدة بالأعداء فى جبهة كانوا يتقنون الانتصار فيها من خلال تغييب الخطاب الوطنى الفلسطينى منها مثلما أثبتت أهمية ووجاهة أن ينتقل الخطاب الفلسطينى من الأيديولوجية الى السياسة من الحلم الى التاريخ •

٥ — ادراك القيادة الفلسطينية — الموقف الفعلى الأمريكى — الاسرائيلى كموقف رافض لتنفيذ القرار ٢٤٢ ورفضه لا يتبدى فحسب فى أنه يؤول تأويلا خاطئًا مقتضيات هذا القرار ، وبخصوصا المتعلق منها بمسألة الانسحاب ، « مثلا تحويل عبارة الأراضى المحتلة الى أراضى محتلة » ، ولكن أيضا وأساسا فى أنه استبعد أن يكون القرار ٢٤٢ من حيث المبدأ قاعدة الى حل سياسى للتزاع ، واذا كان رفض هذا القرار يبدو الآن جليا من خلال رفض صيغة (المؤتمر الدولى) « الذى يفترض أن ينعقد على أساسه » فهو يبدو أيضا فى استبعاد اتفاقية « كامب ديفيد » ، وهى الحل الأمريكى الوحيد المطبق حتى الآن فى المنطقة لمقتضياته وأحكامه ، وترفض اسرائيل والادارة الأمريكية هذا القرار لأنه يقضى بضرورة الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى التى احتلت فى عدوان ١٩٦٧ ، وهو ما يعاكس الهدف الأسمى الذى من أجله شن هذا العدوان الأمريكى — الصهيونى ، وهو تحقيق التوسع الاسرائيلى جغرافيا ، وتصفية ما تبقى من ملف القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطنى وتحرير قومى ، ولأنه بسبب ذلك — يعيد عقارب الساعة فى المنطقة الى ما قبل تاريخ ٥ يونيو ١٩٦٧ . ويطيح بكل الوقائع التى بنتها والمكاسب التى حققتها أمريكا واسرائيل فى المنطقة •

وتدعى الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل قبولهما بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ؟ من باب المزايدة والابتزاز ، وظنا منهما أن الاستمرار فى ادعاء

قبوله من شأنه أن يجر الى مزيد من التصلب والتشدد في الموقف العربي والفلسطيني ، وهو ما يكفي - في نظرهما وتقديرهما - لعزلة الفلسطينيين والعرب على الساحة الدولية ، وتصويرهم للتسوية السياسية السلمية في منطقة « الشرق الأوسط » .

ولقد أتيح للعالم أن يتبين حقيقة المواقف الأمريكية الاسرائيلية الفعلية من القرارين عندما أقدمت منظمة التحرير على الاعتراف بهما في دورة المجلس الوطني عام ١٩٨٨ ، وتبين - تبعا لذلك - من هي الأطراف التي تعرقل التسوية ومن التي تضحى - دون أن تفرط - في سبيل وقف نزيف الدم وتحكيم التسوية المتفاوض عليها ، ولقد كان من نتائج ذلك أن فتحت إمكانية هائلة أمام الدبلوماسية الفلسطينية للحصول على المزيد من المكاسب على الجبهة العالمية : دولا ورأيا شعبيا علما .

٦ - وتبقى الضمانة السياسية الوطنية لعدم حصول الاعتراف بالقرارين الى تنازل استراتيجي هي اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، اذ من شأن هذا الاعلان أن يكون القاعدة التي على أساسها يعود مطلوبا ليس فقط تطبيق هذا القرار القاضي بالانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة ، بل الالاحاح على تطبيقه لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره .

فالمعركة تصبح هنا - بهذا المعنى - معركة عبودة السيادة الفلسطينية التي عطلها الاحتلال ، ومدخلها انسحاب قوات الاحتلال ، وهو ما يقره القرار ٢٤٢ وبعده القرار ٣٣٨ .

● الموقف الفلسطيني من المفاوضات :

بعد توقيع اتفاقية الاطار في كامب ديفيد ، والتي نصت على أن تقوم مصر واسرائيل باجراء مفاوضات بغرض تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين ، وقف الفلسطينيون على اختلاف منظماتهم وتجمعاتهم

السياسية ، موقفا رافضا لهذه المفاوضات والمشاركة فيها ، ومعارضاً فكرة الحكم الذاتى •

● موقف القيادة المحلية فى الضفة والقطاع من المفاوضات :

رفض الاشتراك للأسباب التالية :

أولاً : القول بغموض نص الحكم الذاتى فى اتفاقية الاطار ، وأنها لا تتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين • فضلاً عن أن الحكم الذاتى ليس هناك ما يشير الى أنه حل مؤقت ، أو أحد المراحل الوثيقة لبناء وإقامة الدولة الفلسطينية ، والواقع أن ممارسات إسرائيل لا تساعد على تجاوز مثل هذا الاعتبار ، وبصورة محددة مواقف رئيس الوزراء ضد انشاء الدولة الفلسطينية •

ثانياً : غموض شكل المشاركة الفلسطينية فى مفاوضات الحكم الذاتى ، إذ أن الاتفاقية لم تشر الى سبيل هذه المشاركة الفلسطينية وأحالت الأمر الى أطراف أخرى غير فلسطينية مع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية •

كذلك فإن غياب منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المفاوضات بالإضافة الى رفضها — لا يسمح بالتصدي من وجهة نظر عمد الضفة الغربية وغزة لجوهر المشكلة الفلسطينية •

فعدم تأييد منظمة التحرير الفلسطينية يقود الى قناعة لدى هؤلاء القادة المحليين بأن موقفهم حال اشتراكهم فى المفاوضات سيكون ضعيفاً ، لأنهم سوف يقعون تحت ضغوط الاحتلال الاسرائيلى •

ثالثاً : اغفال القدس من مفاوضات الحكم الذاتى ، وعدم الاعتراف بها عاصمة للدولة الفلسطينية حال قيامها ، والجدير بالذكر أن السلوك

الاسرائيلي بشأن اعلان القدس عاصمة أبدية لاسرائيل يدعو القادة المحليين بالصفة والقطاع ، الى التمسك بهذا الاعتبار كمبرر قسوى لرفضهم المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتى .

رابعا : القول باستمرارية الاحتلال الاسرائيلي « حيث ان اسرائيل ستكون لديها قوة اعتراضية لأى قرار يتخذه مجلس الحكم الذاتى ، ومن هنا فالاحتلال الاسرائيلي سيظل قائما ، ومن هنا فان خطة الحكم الذاتى مرفوضة شكلا وموضوعا وتعد انقلابا ضد حقوق الشعب الفلسطينى وآماله فى الدولة المستقلة ، وحقق تقرير المصير » كما جاء فى اعلان « مؤتمر القدس » أكتوبر ١٩٧٨ ، ويوضح رشاد الشوا عمدة غزة قائلا : « ان بيجين يدعى بأن كل الأراضى اسرائيلية ، وأن الاسرائيليين يمكنهم الاستيطان أينما وحينما يريدون ، وأن الحكم الذاتى للسكان وليس للأقليم » — « اذا لن تكون هناك دولة فلسطينية ، وعلى هذا ، على أى شىء سأذهب من أجل التفاوض ؟ ان بيجين لا يقصد بالحكم الذاتى الا اسما آخر للاحتلال » .

● موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات الحكم الذاتى :

يمكن اعتبار ما كشف عنه اجتماع المجلس التنفيذى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الثانى من أكتوبر عام ١٩٧٨ نوعا من تصديد التيارات والاتجاهات السياسية التى شكلت رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية تجاه مفاوضات الحكم الذاتى ، ففى هذا الاجتماع ، ظهر اتجاهان :

الأول : يرى ضرورة رفض خطة الحكم الذاتى تماما ، ودعوة العناصر الفلسطينية فى الأرض المحتلة الى مقاطعة الانتخابات التى تعقد وفقا لما ورد فى اتفاقية الاطار بكامب ديفيد .

الثانى : يدعو هذا الاتجاه الى انتقاد الحكم الذاتى مع عدم مقاطعة الانتخابات حال حدوثها ، ويبرر أنصار هذا الاتجاه عدم

مقاطعة الانتخابات بأن مشاركة العناصر الفلسطينية الوطنية في هذه الانتخابات وانتصارها سيجعل من المؤكد احباط خطة الحكم الذاتى من الداخل •

وبالرغم من هذا الخلاف بين الاتجاهين ازاء كيفية التعامل مع مفاوضات الحكم الذاتى ونتائجها فان معارضة المنظمة لهذه المفاوضات جاءت مكثفة وتركزت حول نوعين من الاعتراضات :

النوع الأول :

اعتراضات قانونية •

النوع الثانى :

اعتراضات سياسية ترتبط بطبيعة الحكم الذاتى كما ورد فى اتفاقية الاطر بكامب ديفيد ، ومدى ما يقدمه من وجهة نظر المنظمة من تطور على طريق المحل النهائى للمشكلة الفلسطينية •

فبالنسبة للنوع الأول (الاعتراضات القانونية) فان المنظمة ترى أن اتفاقية كامب ديفيد والمتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى باطلة من وجهة نظر القانون الدولى ، وترى أن هناك ثلاث حجج رئيسية تدعم هذه النتيجة •

(أ) عدم أهلية الأطراف المشاركة فى المفاوضات أو اختصاصها ، لأنه ليس من اختصاص اسرائيل أو الاردن أو مصر أو الولايات المتحدة صلاحية تقرير حقوق الشعب الفلسطينى •

(ب) تجاوز الحقوق القومية الفلسطينية بما فى ذلك حق السيادة ، وأنه من غير الممكن منح حكم ذاتى للفلسطينيين فى أرضهم ، وفى هذه الحالة يعد الحكم الذاتى الممنوح خطوة الى الوراء وليس حلا للمشكلة الفلسطينية •

(ج) انتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي دعت الى الكيان المستقل للقدس ، وحددت أراضي الدولة العربية والدولة اليهودية ودعت الى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية ، وأوصت بعودة شعب فلسطين الى أراضيهم ، وبناء على هذه الحجج الثلاث تخلص المنظمة الى أن مفاوضات الحكم الذاتي باطلة أيضا استنادا الى أحد مبادئ القانون العام : من أن ما بنى على باطل فهو باطل أيضا .

وبناء على هذا التحليل القانوني لخطه الحكم الذاتي يرى محللو المنظمة بأن خدلة الحكم الذاتي ستؤدي الى وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت انتداب اسرائيلي شبيه بالانتداب البريطاني (١٩٢٢ / ١٩٤٨) مع فارقين :

١ - أن الانتداب البريطاني كان بطبيعته انتدابا مؤقتا ، في حين سيكون الانتداب الاسرائيلي دائما .

٢ - أن الهدف من الانتداب البريطاني كان السير بالفلسطينيين نحو الاستقلال ، أما الهدف من الانتداب الاسرائيلي فهو استعباد الفلسطينيين .

وبالنسبة للاعتراضات السياسية فان موقف المنظمة - وكما ظهر على لسان قادتها - يرجع الى :

١ - أن الحكم الذاتي يعطى الشرعية للعدوان الاسرائيلي ، وأنه لا يضمن حقوق تقرير المصير ودولة فلسطينية .

٢ - أنه يمنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى أراضيهم وممتلكاتهم ، وأنه سكوت على ضم اسرائيل للقدس ، وقبول بانتخالي عن السيادة العربية بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة .

(م ١٤ - ج ٢)

ويرى باحثو المنظمة ومحللوها أن هناك خمس قضايا رئيسية ، ليست
في صالح المشكلة الفلسطينية ، حواها إطار عمل كامب ديفيد ، وهذه
القضايا هي :

(أ) محدودية المشاركة الفلسطينية ، لأن هذه المشاركة ستخضع
لتنوع من التصديد الفعلى بناء على :

١ - عدم الزامية ضم عناصر فلسطينية في أى من الوفدين
المصرى والاردنى •

٢ - أن ضم أى من الوفدين المصرى والاردنى عناصر
فلسطينية ، فهذه العناصر الفلسطينية المختارة قد لا تكون
ممثلة للشعب الفلسطينى •

٣ - ضرورة موافقة اسرائيل على مشاركة أى عضو
فلسطينى •

٤ - ضرورة موافقة الوفد العربى على ما يطرحة العضو
الفلسطينى حال اشتراكه •

٥ - ضرورة موافقة الوفد الاسرائيلى على ما يطرحة
العضو الفلسطينى حال اشتراكه - وقبل أن يدون في الاتفاق
النهائى •

(ب) اعاقه سلطات الحكم الذاتى ، لأن اجراء الانتخابات المؤدية
لقيام سلطة الحكم الذاتى ستكون في ظل الاحتلال الاسرائيلى
مع غياب شرط محدد لانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية
قبل الانتخابات ، أو على الأقل تعليقها خلال الحملة الانتخابية
وأثناء اجراء الانتخابات • فضلا عن غياب شرط اشراف دولى
غير متحيز من أجل سلامة العملية الانتخابية ونتائجها •

(ج) استثناء القدس المحتلة من صلاحيات ونطاق سلطة الحكم الذاتي .

(د) غموض الموقف بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ، وما اذا كان سيسمح باشتراك المستوطنين الاسرائيليين في الانتخابات أم لا .

(هـ) غموض صلاحيات سلطة الحكم الذاتي ازاء بعض القضايا الهامة مثل هل ستمتد صلاحياتها حتى تشمل المستوطنة الاسرائيلية أم لا ؟ وما هو مدى صلاحياتها ازاء اعادة الأراضي الفلسطينية التي أصحابها العرب ، والتي صادرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال فترة الاحتلال ؟ .

● القضية الفلسطينية وكامب ديفيد :

عند حديثنا عن المشكلة الفلسطينية لا يجب أن ننسى المحاولة التي بذلها الرئيس الراحل محمد أنور السادات في كامب ديفيد بالنسبة لمحاولة الحصول على الحكم الذاتي للفلسطينيين ، ورغم النقد الشديد الذي وجه الى هذه المبادرة من جانب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية الا أنها كانت خطوة على الطريق ، ورغم أنها كانت خطوة متواضعة الا أن اسرائيل استطاعت أن تتحلل منها ، وبذلك عادت المشكلة الى نقطة البداية مما أدى الى قيام الانتفاضة بعد ذلك بسبع سنوات .

وفيما يلي نثبت لتاريخ نص اطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ولعلنا نقارنه بنص اتفاق المبادئ الذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

نصوص الاتفاقات :

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات

الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨
واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الأوسط ، وهم يدعون
أطراف النزاع العربى الاسرائيلى الأخرى الى الانضمام اليه •

ان البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتى :

أن القاعدة المتفق عليها لتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها
هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وسترفق القرارات رقم ٢٤٢
ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة :

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ، ورغم الجهود الانسانية المكثفة
فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم
يستمتع بعد بنعم السلام ، وان شعوب الشرق الأوسط تتشوق الى
انسلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة
لمتابعة أهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش
والتعاون بين الأمم •

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال
الذى رقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء
بيجين للإسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام
التي تقدم بها كلا الزعيمين وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من
شعبى البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لا يجب اهدارها ان كان يراد
انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسى الحرب •

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون
الدولى والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع
الدول •

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة،
واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة
للتفاوض بشأن السلام والأمن معها ، هي أمر ضروري لتنفيذ جميع
البنود والمبادئ في قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال
السياسى لكل دولة فى المنطقة وحققها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة
ومعترف بها ، غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف ، وان التقدم تجاه
هذا الهدف من الممكن أن يسرع للتحرك نحو عصر جديد من اتصال
فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفى الحفاظ
على الاستقلال وتأكيد الأمن .

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التى تتمتع
بعلاقات طبيعية ، وبالإضافة الى ذلك فى ظل معاهدات السلام يمكن
للأطراف على أساس التبادل الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق
منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، ومحطات انذار مبكر
ووجود قوات دولية ، وقوات اتصال ، واجراءات يتفق عليها للمراقبة،
والترتيبات الأخرى التى يتفقون على أنها ذات فائدة .

ان الأطراف اذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل
الى تسوية عادلة شاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد
معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل
فقراتهما ، وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام ، وعلاقات حسن الجوار،
وهم يدركون أن السلام لى يصبح دائما يجب أن يشمل جميع هؤلاء
الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير .

اذا فانهم يتفقون على أن هذا الاطار مناسب فى رأيهم ليشكل أساسا
للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل جيرانها،

الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس •

ان الأطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار فقد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

الضفة الغربية وغزة :

١ - ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلوا الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المسألة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل والاردن على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار اهتمامات الأمن الخاصة بكل الأطراف فانه يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة نفقرة لا تتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستتسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ، ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الاطار ، ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي ، واهتمامات الأمن الشرعية من الأطراف المعنية •

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والاردن على تفاصيل إقامة سلطة

الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وغزة ، وقد يضم وفدا يضم مصر والاردن ممثلين للفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه .

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة ، وسيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية المتبقية فى مواقع أمن معينة ، وستضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين ، وبالإضافة الى ذلك ستشارك القوات الاسرائيلية والاردنية فى دوريات مشتركة ، وفى تقييم الأفراد لتشكل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى (مجلس ادارى) فى الضفة الغربية وغزة ، وفى أسرع وقت ممكن ودون أن يتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وسوف تجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى فى الضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكن مرتبطتين ، إحدى اللجنتين تتكون من ممثلى الأطراف الأربعة التى ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة

الثانية من ممثلى الاردن ، ويشترك معهم المثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وغزة التفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، واضعة فى تقديرها الاتفاق الذى تم الوصول اليه بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة .

وستركز المفاوضات على كافة نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ، ويجب أن يعترف الحل الناجع عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة ، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :

١ - أن يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة على المسائل المتعلقة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم هذا للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن سكان المنطقة الغربية وغزة .

٣ - إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وغزة لتجديد الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تمثيلاً مع نصوص الاتفاق .

٤ - المشاركة كما ذكر أعلاه فى عمل اللجنة التى تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

(د) سيتم اتخاذاً كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية ، وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ، وستكون قوة

الشرطة على اتصال مستمر في أمورهما بالضباط الاسرائيليين
والاردنيين والمصريين المعينين لهذا الغرض .

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن
وسلطة الحكم الذاتي لجنة دائمة تقرر عن طريق الاتفاق
اجراءات السماح بعودة النازحين من الضفة الغربية وغزة في
عام ١٩٦٧ وذلك مع التدابير الضرورية لمنع الاضطرابات والاخلال
بالنظام ، ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى
ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر واسرائيل سويا ومع الأطراف الأخرى المهتمة
لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ الفعّال والدائم لحل مشكلة
اللاجئين .

٤ - خطابات مصاحبة أرسلها الرئيس
السادات الى الرئيس كارتر :

١ - القدس (١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

عزيزى السيد الرئيس ..

أكتب اليكم أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس:

١ - تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ،
ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة .

٢ - أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ - أن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع
حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني
في الضفة الغربية .

٤ - أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارات رقم ٢٤٢ ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس ، وأن كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وباطلة ويجب ابطال آثارها •

٥ - يجب أن تتوافر للكل حرية الوصول الى القدس ، وممارسة الشعائر الدينية ، وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقة •

٦ - يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثلى هذا الدين •

٧ - ينبغى الا تنقسم الوظائف الضرورية فى المدينة ، ويمكن اقامة مجلس يلى مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والاسرائيليين للاشراف على القيام بهذه الوظائف ، وبهذه الطريقة فانه لن يتم تقسيم المدينة •

المخلص توقيع
محمد أنور السادات

ب - تطبيق التسوية الشاملة

(١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

عزيزى السيد الرئيس ••

اتصالا « باطار السلام فى الشرق الأوسط » أكتب اليكم هذه الرسالة لأحييكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة •

انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالصفة الغربية وغزة من أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فان مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى المترتب على هذه البنود وذلك بعد التشاور مع الاردن وممثلى الشعب الفلسطينى •

توقيع
محمد أنور السادات

مفكرة مصرية حول إجراءات بناء الثقة التي ستتبع في الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨)

كان الاتفاق على اطارات السلام في الشرق الأوسط في كانب ديفيد من أجل السلام ، ويهدف الى تسهيل تقدم سير العمل من أجل حل المسائل الرئيسية التي تقع في صميم مشكلة الشرق الأوسط .

ويعتقد وفد جمهورية مصر العربية أن اجراءات بناء الثقة يجب اتخاذها فوراً في الضفة الغربية وقطاع غزة لخلق جو جديد ايجابي وانساني ، ويؤدي الى تخفيف التوتر ، ومن المؤكد أن بناء الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين يكون في صالح السلام ، اذ أن ذلك يخلق جوا ايجابيا يشجع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لان ينظروا جدياً في المشاركة في المفاوضات .

وفي هذا الصدد فمن الأوفق وضع الخطوات التالية في عين الاعتبار .

١ - تجميد اقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية .

٢ - أن تكون اسرائيل على استعداد للتعامل مع أي جماعة فلسطينية تقبل القرار رقم ٢٤٢ .

٣ - ألا يشترك المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية وغزة في الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية .

٤ - الاعتراف بحقيقة أن عرب القدس الشرقية يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني ويجب أن يشاركوا في الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية .

٥ - إعادة الأراضي والملكيّات المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية بما في ذلك الأملاك العامة •

٦ - السماح للمصارف المالية في الضفة الغربية وغزة في أن تعاود القيام بعملياتها التجارية بحرية ، كما يجب أن تعيد إسرائيل إليها الودائع المصادرة أو المجمدة •

٧ - اتخاذ التدابير الضرورية للقيام بما يلي :

- (أ) رفع الحظر على الاجتماعات السياسية •
- (ب) السماح بحرية التعبير في الضفة الغربية وغزة •
- (ج) وقف أية سياسات أو ممارسات من شأنها أن تخلق توترا أو تجعل من الصعب تنفيذ أحكام الإطار الخاصة بإقامة السلطة الفلسطينية وذلك إلى حين إقامة هذه السياسة •
- (د) إلغاء جميع القيود على حرية انتقال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة •
- (هـ) وقف المناورات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة •
- (و) العفو عن المسجونين السياسيين الفلسطينيين •
- (ز) لم تشمل العائلات الفلسطينية عن طريق السماح بعودة أعداد من الأفراد النازحين منذ عام ١٩٦٧ •
- (ح) السماح لأعداد من النازحين بالعودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة قبل التوصل إلى انتدابير التي يتفق عليها في هذا الصدد •

وفيما يتعلق بقطاع غزة تمت مطالبة إسرائيل للقيام بما يلي :

- (أ) رفع القيود على استعمال المياه في ري مزارع غزة •

(ب) الامتناع عن فرض أى قيود على العرب المفتحين للموالمح فى مراحل الانتاج المختلفة •

وعلاوة على هذا فقد طلبت مصر أن تعلن اسرائيل :

- ١ — الموافقة على قيام الأمم المتحدة أو مراقبين دوليين بالاشراف على الانتخابات الخاصة بالمجلس الفلسطينى •
- ٢ — اتمام انسحابات فورية لبعض قواتها من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة •
- ٣ — بدء عملية اعادة توزيع القوات الاسرائيلية التى تظل فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية •

٦ — من مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

بالأشارة الى الأنباء المتعلقة بمفاهيم اسرائيلية معنية بشئان سيطرة الحكم ذاتى المبينة باطار كامب ديفيد الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بتقارير ومقترحات اللجنة التى أنشأها مجلس الوزراء الاسرائيلى •

أود أن أحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تعتبر هذه التقارير والمفاهيم المعلنة أو المنشورة مرغوبة رفضا تاما لمخالفتها الخطيرة لنص وروح اطار كامب ديفيد ، فضلا عن ذلك فان هذه التقارير تنطوى على استفزاز للسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل الشعب الفلسطينى كله ، وتشكل بكل تأكيد تهديدا خطيرا لعملية السلام بأكملها •

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٧ - من د ٠ مصطفى خليل رئيس الوزراء
الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس ٠٠

اتصالا بالمباحثات الجارية الخاصة بنصوص اطار السلام فى الشرق الأوسط الذى تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد فى جزئه الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة ، أود الاشارة الى مسألة المستوطنات الاسرائيلية غير المشروعة التى تقيمها سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والتى اتخذت الولايات المتحدة منها موقفا ثابتا ، حيث عبر الرئيس كارتر عن عدم موافقته على هذه التصرفات الاسرائيلية ، وبصفة خاصة اقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، فضلا عن أنه بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد أبرز أهمية وقف اقامة المستوطنات أثناء عملية المفاوضات ٠ أعلن أن هناك اتفاقا بين الحكومة الأمريكية والحكومة الاسرائيلية على تجميد مسألة اقامة المستوطنات خلال هذه العملية ٠

وبالرغم من ذلك كله فقد استمرت الحكومة الاسرائيلية فى السماح باقامة مستوطنات جديدة والتوسع فى المستوطنات القائمة ، وأود أن أكرر بصفة حاسمة موقف الحكومة المصرية الثابت من أن كل هذه التصرفات غير مشروعة ، وهى اذلك لاغية وباطلة بطلانا مطلقا ٠

وأنى لعلى ثقة من أنكم تتفقون معى فى أن هذه السياسة الاسرائيلية تعتبر انتهاكا واضحا لروح كامب ديفيد واطاره ، بالإضافة الى تعارضها مع مبادئ القانون الدولى ، وهذا بالإضافة الى أن هذا الموقف الاسرائيلى انما يعتبر استتارة خطيرة للفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية وقطاع غزة وللشعب الفلسطينى كله ٠

وأود أن أسجل في النهاية أن استمرار إسرائيل في مثل هذه السياسات يعتبر تهديدا خطيرا لعملية السلام كلها والتي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد ، وفي النهاية وبالنظر الى الموقف المتماثل الذي تتخذه حكومتنا في هذا الشأن والدور الرئيسى الذى تلعبه حكومتكم في عملية السلام الجارية فأرجو أن تتفضلوا بإبلاغى بالخطوات التى تتخذها حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن .

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٨ - من د . مصطفى خليل

الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس . .

اتصالا بالمحادثات الجارية حاليا حول أحكام اطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد والمتعلقة بالمفاوضات حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، أود الإشارة الى المذكرة التى قدمها اليكم الوفد المصرى في يوم ١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨ والتي تتضمن الخطوات التى يتعين على حكومة إسرائيل اتخاذها لخلق مناخ يؤدي الى تنفيذ سليم للأحكام سالفة الذكر .

وانى أؤكد من جديد أن حكومة مصر ترى أن لهذه الخطوات أهمية قصوى فيما يتعلق بجهودنا المشتركة الخاصة بالمضى في تنفيذ أحكام الاطار المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة .

هذا وأرجو أن توافونى بنتائج اتصالاتكم بالجانب الاسرائيلى في هذا الصدد .

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٩ - نقاط خمس عاجلة مقترحة من مصر كمقدمة

لاجراءات بناء الثقة فى الاراضى المحتلة

- ١ - رفع الحظر على الأنشطة السياسية ، والسماح بمزاومتها .
- ٢ - ازالة القيود على حرية انتقال السكان .
- ٣ - العفو عن المسجونين السياسيين .
- ٤ - اتخاذ الخطوات لجمع شمل العائلات من خلال عودة أعداد من النازحين منذ عام ١٩٦٧ .
- ٥ - نقل مقر قيادة القوات الاسرائيلية من مواقعها الحالية الى مواقع خارج المدن والقرى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ووقف المناورات العسكرية فى هذه الاراضى .

١٠ - من د٠ مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى ساويرس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(١٥ مارس ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

أود أن أشير الى كتابى اليكم المؤرخ فى ٢٣ فبراير ١٩٧٩ ، والورقة المقدمة منكم بشأن « المفاهيم الخاصة بالخطوات من جانب واحد » ، التى تمت المناقشة بشأنها فى القدس مع رئيس الوزراء بيجين .

ولكم تذكرون أن الخطوات التى اقترحتها مصر انما استهدفت خلق مناخ يؤدى الى التنفيذ السليم لاحكام اطار عمل كامب ديفيد .

واننا نقدر لكم اثاركم لهذا الموضوع مع رئيس الوزراء بيجين .

ونعتقد بكل اخلاص أن هذه الخطوات اذا تم اتخاذها على الفور
فلا بد وأن يكون لها تأثير ايجابي لدى الفلسطينيين •

بيد أنني أود ابلاغكم أننا نرى أن عددا من التأكيدات المنقولة اليها
يعتبر محدود النطاق ، فتضمن الفقرة (ج) تأكيدا لرئيس الوزراء
بيجين بأنه سوف يتم اطلاق سراح كافة المحتجزين لجرائم لا تقسم
بالعنف السياسى ونحن نعتبر هذا غير كاف • اذ نعتقد أن الأمر يقتضى
تقديم الحكومة الاسرائيلية التعهدات باطلاق سراح كافة المسجونين
السياسيين الذين تم احتجازهم لأسباب تتعلق بالاحتلال •

كذلك فإننا غير راضين عن تأكيدات رئيس الوزراء بيجين التى
تضمنتها الفقرة (هـ) والخاصة بنقل القيادة العامة الاسرائيلية الى مواقع
جديدة خارج المراكز الآهلة بالسكان ووقف المناورات العسكرية ، ولعلكم
فى هذا الصدد قد لاحظتم أن التأكيدات كانت مقصورة على
« غزة » ، ونحن نرى اتخاذ هذه الخطوة فى كل من الضفة الغربية وقطاع
غزة وفقا لما اتفقنا عليه •

وانى لأقدر جهودكم فى هذا الشأن •

د • مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١١ - من د • مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٦ مارس ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس ••

بالإشارة الى خطابى المؤرخ ١٥ مارس ١٩٧٩ المتعلق بالخطوات
التي يجب أن تتخذها اسرائيل بهدف خلق مناخ موات للتنفيذ السليم

(م ١٥ - ج ٢)

لاطار كامب ديفيد ، فأود أن أوضح على أهمية هذه الخطوات بتنفيذ الاتفاق الذي يتضمنه الخطاب المشترك الذي يتم توقيعه اليوم مع المعاهدة .

وانى لأتوقع أن توافقونى فى أقرب وقت ممكن بما تسفر عنه جهودكم فى هذا الشأن .

د . مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٢ - الخطاب المتبادل حول محادثات الحكم الذاتى (٢٦ مارس ١٩٧٩)

عزيزى السيد الرئيس :

يؤكد هذا الخطاب أن كلا من مصر واسرائيل قد اتفقتا على النحو التالى :

تؤكد حكومتا مصر واسرائيل أنهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ووقعتا فى البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة « اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد واطار لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » .

وبغية التوصل الى تسوية سلمية شاملة وفقا للطارين المشار اليهما عليه تشرع مصر واسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل الوثائق للتصديق على معاهدة السلام ، ووفقا لـ « اطار السلام فى الشرق الأوسط » فان المملكة الاردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك فى المفاوضات ، ويمكن أن يضم وفدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك ، وسيكون هدف

المفاوضات هو الاتفاق قبل اجراء الانتخابات على ترقيبات اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة (المجلس الادارى) وتجديد صلاحياتها ومسئولياتها والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى .

وفى حالة قرار الاردن بعدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل .

وتتفق الحكوتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات فى أقرب تاريخ ممكن ، كما تتفق الحكومتان على أن الهدف من المفاوضات هو اقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان .

وقد حددت مصر واسرائيل لنفسيهما هدفا هو الانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد حتى يمكن اجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا الى اتفاق .

وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار اليها فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، وتبدأ عملها فى خلال شهر من انتخابها ، وتبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية ، وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هو محدد فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، ويتم حينذاك انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، ويجرى اعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية فى مواقع أمن محددة .

محمد أنور السادات

عن حكومة جمهورية مصر العربية

مناحم بيجين

عن حكومة اسرائيل

١٣ - من د ٠ مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٧ مارس ١٩٧٩)

عزيزى السيد الوزير ٠٠

ايماءا الى خطابكم المؤرخ ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ والذى أكدتم فيه
حديثكم السابق معى حول الضفة الغربية وقطاع غزة ٠ فأننى ألاحظ
- مع الأسف - أن تأكيدات اسرائيل بشأن نقل مقر القيادة العامة
للحكومة العسكرية الاسرائيلية من المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على مدينة
غزة ٠

كما يؤسفنى أيضا التأكيدات الاسرائيلية بعدم قيام الجيش
الاسرائيلى بمناورات عسكرية فى المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على
مدينة غزة ٠

وحيث ان هذه التأكيدات لا تتفق وما تم التوصل اليه بين حكومتى
مصر والولايات المتحدة فى هذا الصدد فأننى أرجو أن ألقى منكم
ما يؤكد أن الخطوات سالفه الذكر سوف تشمل أيضا الضفة الغربية ٠

وفضلا عن ذلك وفيما يتعلق بموضوع اعتقال الأفراد دون محاكمة
فى الأراضى المحتلة فأود أن أوضح لكم أن هذه الممارسات غير قانونية ،
وأنه يتعين بالتالى اطلاق صراح بكافة الأفراد المتعلقين بمقتضاها ، وفى
هذا الصدد أود أن أحيطكم علما بأن مصر ترى أن اسرائيل - باعتبارها
قوة الاحتلال - لا يحق لها تطبيق قوانين اسرائيلية فى الأراضى المحتلة ٠

د ٠ مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٤ - كلمة السيد كمال حسن على وزير الدفاع
ونائب رئيس الوفد المصري في الجلسة الافتتاحية
لمباحثات الحكم الذاتي
(٢٥ مايو ١٩٧٩)

أود قبل أن أبدأ كلمتي أن أبلغكم بما يلي :
أنه بناء على تعليمات الرئيس السادات ، فلم يتمكن الدكتور مصطفى
خليل رئيس الوزراء لاعتبارات خاصة من المشاركة في هذه الجلسة
الافتتاحية ، وقد طلب مني رئيس الوزراء القاء الكلمة التي أعدها
لتلك المناسبة .

هذا وسوف يسر رئيس الوزراء كثيرا الترحيب بالوفدين في
اجتماعنا المقبل الذي سيعقد في ٣ يونيو في الاسكندرية .

الوزير فانس ..

الوزير بوردج ..

الأصدقاء الأعزاء ..

اننا نلتقي في يوم تاريخي آخر ، لنواصل مسعانا الذي لا يهدأ من
أجل السلام ، هذا المسعى الذي بدأه الرئيس السادات بزيارته للقدس
في ذلك اليوم الذي لا ينسى ، ومنذ ذلك الحين أخذنا على أنفسنا عهدا
بإنهاء العداء والكراهية والحروب الى الأبد ، وإقامة سلام شامل وعادل
الذي سيؤدي الى علاقات صداقة طبيعية بين شعوبنا في الشرق الأوسط
حتى نتاح لهما الفرصة بتوجيه طاقاتها وقدراتها الخلاقة نحو الهدف
المشترك في تحقيق الرفاهية والتقدم لكل فرد في المنطقة .

وتحقيقا لذلك فقد قررت كل من مصر واسرائيل رغم كونها في حالة
حرب ، المبادرة باتخاذ الخطوة الأولى بالجلوس سويا والتفاوض بتصميم
للتوصل الى تسوية سلمية شاملة ، وليس الى اتفاقية سلام منفصلة ،

وذلك بالاشتراك الفعال للولايات المتحدة كشريك كامل ، ان الأطراف الثلاثة تدرك دون أى شك أن اقرار سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط ليس أمرا يتفق مع صالح شعوبهم فحسب ، بل انه يعتبر انجازا حيويا لصالح كل دول العالم ، حيث سيكون الأساس الصلب المتين لاقامة النظام والاستقرار ، ومحو أسباب الصراع وعدم الاستقرار والتدخل الخارجى في المستقبل .

لقد كنا مقدرين تماما لدى صعوبة العمل وضخامة التحدي ، الا أن كلانا كان مدركا لدى الحاجة لقرار سلام للأجيال الحالية والمستقبلية .

وقد واجهتنا منذ البداية عقبات كان من الضروري التغلب عليها ، ان مبادرة الرئيس السادات التاريخية كانت قد كسرت بالفعل الحاجز النفسى ، ونقلت بالصراع كله الى اطار مختلف ، ومع ذلك فما زلنا في حالة صراع ، كما لا زالت هناك درجة معينة من التوتر المستمر القت مواطن الضعف في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بثقلها على عملية السلام كلها .

لقد هبطت عزيمة الكثيرين وضعفت معنوياتهم بفعل تلك الصعوبات والعقبات ، وبدأ الأمر في بعض الأحيان وكأننا نتحرك في حلقة مفرغة ، ورغم هذا فان قسوة الدفع نحو السلام أثبتت أنها أقوى بكثير من كل تلك العقبات مجتمعة .

لقد أكد الرئيس السادات مرارا أن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره ، وقد أمكننا بالمصبر والمثابرة الوصول الى اتفاق في كامب ديفيد بدأ باطار للسلام في الشرق الأوسط ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تصاغ فيها مثل هذه الوثيقة ويتم الاتفاق عليها كأساس للسير نحو تسوية سلمية ، فهي تعالج الجوانب المختلفة بأسلوب واضح ، ولا تشجع أسلوب التفسيرات المتعددة ، ومن ثم فقد نرى على الفور

ترجمة الوثيقة الى طرق عملية على طريق السلام ، وكان ذلك فى معاهدتين ،
ووثيقتين تكميليتين تم توقيعهما جميعا فى نفس الوقت يوم ٢٦ مارس
١٩٧٩ •

اننا نجتمع هنا اليوم لتنفيذ الاتفاقية التى وقعناها بشأن تأسيس
سلطات الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، ولقد قيل الكثير عن
الصعوبات التى كانت تحول دون الوصول الى اتفاق حول هذه النقطة ،
وقد أدت المواقف والأعمال التى تم القيام بها أخيرا الى اضعاف آمال
الكثيرين منا فى ايجاد حل قد يشكل الخطوة الأولى والرسمية على طريق
التسوية الشاملة ، ورغم هذا فانى مؤمن بأن علينا ألا نفقد الشجاعة
وأن نترك موضوعات الخلاف تفقدنا القدرة على رؤية الحقائق الجديدة ،
اننا اليوم نتفاوض فى ظل ظروف تختلف كلية ، فلم نعد أعداء الأمتس ،
بل جيران طبيون يضعون الأساس الصلب لصداقة دائمة بين الاسرائيليين
وكل العرب ، بالإضافة الى أننا لا نعمل من فراغ ، ف لدينا « اطار » والاتفاق
حول تأسيس سلطة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وغزة ، أن
الكثير من العرب والاسرائيليين ، بل ان ملايين الأصدقاء فى جميع أنحاء
العالم يتابعون أعمالنا ومناقشاتنا بأمل وتوقع ، وليس بمقدور أحد
منا تحمل مسؤولية رفض تلك الآمال او كبت تلك التوقعات ، ولن يغفر
لأى منا اذا ما أطنح بالروح الجديدة الهادفة للسلام والتسوية •

ان ما نحتاجه هو سلوك أكثر تنورا يقوم على الوعى بالنتائج
المخاطرة لشل مجهوداتنا ، وكلنا يعلم أن الكثير يعتمد على نجاح مسعانا ،
وأما ما يتبقى فهو أن تكون لنا مطلق الثقة فى السلام وفى معالجة المشاكل
بحكمة وتصميم على التوصل الى اتفاق •

واقترح أننا نضع فى أذهاننا الخطوط الاسترشادية التالية :

أولا : أننا لسنا هنا لتقرير مستقبل الشعب الفلسطينى ، لأن
الفلسطينيين وحدهم القادرون على اتخاذ مثل هذا القرار ، اذ أن

تقرير المصير هو حقهم الذي قرره الله لهم ، ولا يتعدى واجبنا سوى تحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الكامل واجراءات لانتخابها وذلك طبقا لنص وروح اطار كامب ديفيد والوثائق المتعلقة به ، وتتمثل مسئولياتنا المشتركة في ضرورة الاتفاق على الخطوات اللازمة لنقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية الى الحكومة الفلسطينية .

ثانيا : ضرورة احترام مبدأ بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب ، كما نص عليه القرار ٢٤٢ . وتطبيقه فيما يتعلق بالضفة الغربية ، بما في ذلك القدس العربية وقطاع غزة ، وهي الأراضي التي جرى احتلالها في عام ١٩٦٧ ، وفي ذلك تصبح القدس العربية دليلا حيا على امكانية التعايش والتعاون لكل شعوب المنطقة .

ثالثا : من الضروري احترام قرار ٢٤٢ بكل أجزائه بالنسبة للحل الكامل للمشكلة الفلسطينية كما نص عليها « الاطار » .

رابعا : ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين في وقت الحرب مطبقة بالنسبة الى كافة الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، وبالتالي فان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في الضفة الغربية وغزة والتي تهدف الى تغيير التشكيل السكاني أو التركيب الجغرافي وخاصة اقامة المستوطنات خالية من كل شرعية ، ومن ناحية أخرى فان كافة الاجراءات الاسرائيلية التشريعية والادارية والأعمال الأخرى التي اتخذت بهدف تغيير وضع القدس العربية هي باطلة بطلانا مطلقا .

خامسا : احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة احتراماً فورياً كاملاً .

وفي الختام فأود القول بأن قبرداتنا على المقيام بالتزاماتنا سوف يعززها ولا شك الدور الايجابي بشريكتنا الكامل ، لقد كان الرئيس كارتر

رائدا حين تعهد بالقيام بهذا الدور طوال مسيرة عملية السلام وحتى يتم اقرار السلام بين اسرائيل وكل جيرانها ، ونحن نقدر هذا الالتزام الحازم من زعيم هذه الدولة الكبرى ، ونأمل أن نظل سويا على طريق السلام حتى يتم رفع كل ضيم ، وإزالة كل أنواع المعاناة .

١٥ - المفاوضات حول إقامة سلطة الحكم الذاتى في الضفة الغربية وقطاع غزة كتنظيم انتقالي (٢٥ يونيه ١٩٧٩)

قائمة الموضوعات :

أولا - الأسس المتفق عليها :

- ١ - نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية .
- ٢ - كافة نصوص ومبادئ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .
- ٣ - اطار السلام فى الشرق الأوسط والمتفق عليه فى كامب ديفيد والذى يشكل أساس السلام بين اسرائيل وكل من جاراتها .
- ٤ - الخطاب المشترك الموجه للرئيس كارتر فى ٢٥ مارس ١٩٧٩ .
- ٥ - اشتراك كل أولئك الذين تأثروا تماما بالصراع .

ثانيا - الهدف :

١ - النهجائى :

تحقيق تسوية عادلة شاملة ودائمة للنزاع فى الشرق الأوسط عن طريق معاهدات سلام تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ فى كافة أجزائهما والمذاق يهدفان الى قيام السلام وعلاقات حسن الجوار .

وباعتبار أن القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع فى الشرق الأوسط

فيجب التوصل الى حلها بكل جوانبها وفقا للاسس المتفق عليها والسابق ذكرها .

ومن حق الشعب الفلسطيني تقرير مستقبله دون تدخل خارجي .

٢ - انتقالي :

اقامة ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تزيد عن خمس سنوات حيث تحل سلطة حكم ذاتي فلسطينية منتخبة انتخابا حرا محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية .

ثالثا - الهدف من الفترة الانتقالية :

١ - ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة الى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - توفير الظروف المناسبة للشعب الفلسطيني للمشاركة في كل المفاوضات التي تؤدي الى حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها .

٣ - اجراء مفاوضات بأسرع ما يمكن بحيث لا تتأخر عن العام الثالث من الفترة الانتقالية بهدف حل المشكلة الفلسطينية في كل جوانبها بما في ذلك :

(أ) تقرير الموضوع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة .

(ب) الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

٤ - وجوب بدء المفاوضات حول الموضوعات المرتبطة بأقصى سرعة ممكنة مع مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني .

رابعاً - الفترة الانتقالية :

- ١ - عبارة عن ترتيب انتقالي خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة .
- ٢ - لا يجب أن تمتد خمس سنوات .
- ٣ - تبدأ عند تأسيس سلطة الحكم الذاتي وتوليها السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- ٤ - من الضروري أن تعطى الترتيبات الانتقالية الاهتمام المناسب في كل من مبدأ الحكم الذاتي في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ولاعتبارات الأمن الشرعي للطرف المعنية .
- ٥ - سيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية كما ستتقل القوات الاسرائيلية المتبقية خلال الفترة الانتقالية الى مواقع أمن محددة .
- ٦ - وستعقد مفاوضات خلال تلك الفترة بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني لمناقشة القضية الفلسطينية بكل جوانبها بما في ذلك مشكلة الفارين عام ١٩٦٧ ولاجئي عام ١٩٤٨ مع أخذ كافة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

خامساً - سلطة الحكم الذاتي :

- ١ - محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية .
- ٢ - تقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة ككل متكامل .
- ٣ - يجب انتخابها بحرية ، وفي هذا ستتخذ الحكومة الاسرائيلية الخطوات الضرورية تجاه :
- الافراج عن كل المسجونين السياسيين الفلسطينيين قبل الانتخابات .
- ضمان حرية التعبير السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

- عدم حجز الفلسطينيين دون محاكمة •
- نقل مقر الحكومة العسكرية خارج الضفة الغربية وغزة •
- تسهيل عودة الفلسطينيين النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ للمشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتى وسيوضع ما تقدم تحت الاشراف الدولى •

٤ — ستجرى الانتخابات تحت اشراف دولى متفق عليه •

٥ — كافة الفلسطينيين الذين كان لهم محل اقامة شرعى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ ، مؤهلون للمشاركة فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى •

٦ — يشارك الفلسطينيون المقيمون فى القدس الشرقية فى الانتخابات •

٧ — تتكون « السلطة » من جمعية تشريعية تتكون من ٨٠ — ١٠٠ عضو ينتخبون من بين أعضاء الجمعية التشريعية ، وسيكون المجلس من ١٠ — ١٥ عضوا •

سادسا — صلاحيات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى :

١ — القانونية (الجمعية التشريعية) :

- (أ) تشريع و سن القوانين واللوائح •
- (ب) فرض الضرائب وتقرير اللوائح المالية ••• الخ •
- (ج) الاشراف بين أمور أخرى على ما يلى :
- ادارة كلفة الخدمات العامة •

- المحافظة على النظام العام وتولى السلطة العاملة على قوة البوليس •
- حركة الأشخاص والبضائع من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة •
- إصدار مستندات الهوية للسكان •
- ادارة العدالة •
- حرية العبادة وحرية الوصول الى ومن أماكن العبادة •
- احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية •
- ضمان حرية التعبير السياسى وحرية تكوين الأحزاب السياسية •

(د) تولى الملكية العامة وممتلكات الحكومة ومصادر الماء والطاقة •

(هـ) التصديق على سياسات التعليم والاقتصاد والصحة والحياة الاجتماعية والثقافية والسياسات الأخرى المرتبطة بالادارة وتحقيق رفاهية الشعب •

٢ — السلطة التنفيذية :

سيتولى مجلس الحكم الذاتى الادارة الفعلية بالنسبة لكافة الأمور التى سبق الاشارة اليها ، وسيكون المجلس مسئولاً أمام الجمعية التشريعية ، ويقدم لها اقتراحاته فى شأن الادارة •

وستوضع قوة البوليس الدائم تحت السلطة المباشرة للمجلس الذى سوف يقوم بتعيين قائدها وكذلك التعيينات فى مستوى الضباط ، كما سيكون تكوين القوة من مسئولية المجلس •

٣ - السلطة السياسية :

- (أ) ستشارك السلطة في كل مراحل المفاوضات أثناء الفترة الانتقالية
والتي تستهدف حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها •
- (ب) ستقوم السلطة بالاستيثاق من آراء الشعب الفلسطيني بشأن
كل الأمور المتعلقة بحل المشكلة الفلسطينية •

النص الكامل للمشروع المصري لقيام

الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الضفة وغزة

أولاً :

- (أ) نص اطار كامب ديفيد للسلام على انسحاب الحكومة العسكرية
وادارتها المدنية ، ونقل سلطتها الى سلطة الحكم الذاتي التي
ستحل محلها •

- (ب) أن مجموعة العمل — من خلال استعراض سلطات وصلاحيات
الحكومة العسكرية وادارتها المدنية — كانت تستطلع عن طريق
مدخل عملى السلطات والمسئوليات التي سوف تمارسها سلطة
الحكم الذاتى عند حلولها محل الحكومة العسكرية وادارتها
المدنية على نحو ما نص عليه اطار كامب ديفيد •

وقد كان ذلك هو الهدف من استعراض الأوضاع الحالية
كوسيلة لخلق منفذ في الطريق المسدود الذى أدى اليه الأسلوب الذى
اتبع في البداية للمناقشات الشاملة للمبادئ الكلية ، وكان ذلك أيضا
خطوة لتزويد الأطراف بالمعلومات الأساسية اللازمة للبحث في نقل
السلطة ، والواقع فان عرض سلطات مسئوليات الحكومة العسكرية
وادارتها المدنية كان المقصود به أن يقود مجموعة العمل في ضوء ذلك

العرض وبمسدد نقل السلطة الى اعداد نموذج للسلطات وللصلاحيات
التي تمارسها سلطة الحكم الذاتي .

وقد أقر اجتماع لندن لرؤساء الوفود بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٩
هذا الأسلوب حيث قرر ما يلي :

« ان استعراض الأوضاع السائدة حالياً سوف يزود الأطراف
بالمعلومات الأساسية التي تتيح لهم مناقشة نقل السلطة على النحو
الذي نص عليه اطار كامب ديفيد ، الأمر الذي أدى بالتالي الى الدعوة
التي وجهتها اللجنة العامة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ الى مجموعة العمل
لاعداد نموذج مقترح للسلطات والمسؤوليات التي تمارس بواسطة سلطة
الحكم الذاتي ، وعرضه على اللجنة العامة للنظر فيه » .

(ج) بعد بيان المنهج على هذا النحو يصبح من الواضح أنه عند
اعداد نموذج لسلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي ،
فان الاطار الواجب الاهتمام به ينبغي أن يكون سلطات
مسؤوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، كما ينبغي أن
تكون النقاط الأساسية لبحث ذلك النموذج هي :

١ - انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية .

٢ - نقل السلطة .

٣ - أجهزة سلطة الحكم الذاتي التي سوف تتسلم السلطة من
الحكومة العسكرية وادارتها المدنية وتحل محلها .

ثانياً - الحكومة العسكرية وادارتها المدنية :

(١) في ٧ يونيو ١٩٦٧ نشر الحاكم العسكري الاسرائيلي اعلاناً رقم
« ٢ » بعنوان « اعلان عن القانون والادارة » اختص جزء منه

بتواى الحكومة بواسطة قوات الدفاع الاسرائيلية وتحت بند
« تولى السلطات » يقول :

« ان أى سلطة للحكومة ، أو التشريع ، أو التعيينات ،
أو الادارة فيما يتعلق بالاقليم أو بسكانه سوف تتمثل من
الآن فصاعداً فى شخص بمفردى ، وسوف تمارس فقط بواسطة
أو بواسطة شخص معين من جانبى لهذا الغرض ، أو يعمل
بالنيابة عنى » •

(ب) ان الحكومة العسكرية الاسرائيلية القائمة حالياً فى الضفة
الغربية وقطاع غزة لديها سلطات كاملة شاملة ، فهم تمارس
سلطة وضع كل السياسات وتنسيق كل الأنشطة ، وينبع صنع
القرار فيها من قنوات مختلفة ومتصلة بمجلس الوزراء
الاسرائيلى ، وبمستويات وزارية مختلفة بالإضافة الى سلسلة
من القيادات العسكرية التى تصل الى قائد المنطقة أو القائد
المقيم « قائد للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة » الذى زود فى
منطقته بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة على النحو المبين فى
الفقرة السابقة •

ويصدر الحاكم العسكرى عن طريق الأوامر العسكرية
مراسيم تشريعية جديدة وتعديلات على القوانين القائمة •

وتحدد السياسة تبعاً للاعتبارات التى يقرها مكتب
منسق الأنشطة والوزارة الاسرائيلية المختصة وقائد المنطقة •

(ج) السلطة الادارية مفوضة لقادة الاقاليم والأقسام ، كما أن
الواجبات الادارية الروتينية ، وتسيير الأنشطة العادية متروكة
للمؤسسات المختصة التى كانت تقوم بها بالفعل فى الضفة
الغربية وغزة ، وكذلك الوحدات الادارية الجديدة للخدمات •

وتتولى الادارة المدنية للحكومة العسكرية فروعاً ، تختص
كل منها بالاشراف على عدد من الوحدات وتقوم الوحدات
بتسيير أمور الحياة اليومية •

ويخضع رؤساء الوحدات من خلال رئيس الفرع للحاكم
العسكري مباشرة . ولأنهم يخضعون — في نفس الوقت وذلك
في المسائل الفنية — للوزارات المعنية فيتلفون منها التعليمات
في تلك المسائل ، ويتخير تصرف فيها ، ومعالجة المسائل التي
تنشأ من الحياة اليومية ، كما يتلقون من الحاكم العسكري من
خلال رئيس الفرع التوجيه السياسى والسلطة التنفيذية •

(د) وعلى ذلك فالحكومة العسكرية وادارتها الادنيـة تتكون من
مستويات مختلفة تمارس درجات مختلفة من السلطة ، احداها
تشرع وتضع السياسات والأخرى تنفذ وتطبق السياسات •

وقد نص اطار كامب ديفيد على نقل كلا النوعين ، فالأمر
لا يتعلق بنقل التركيبة الادارية التي تطبق الأوامر ، وانما
يتعلق بالسلطة التي تختص بصلاحية اصدار الأوامر •

(هـ) وتجدر الإشارة الى أن الادارة المدنية للحكومة العسكرية
تتكون أساساً وحتى وقتنا الحاضر من الفلسطينيين •

وطبقاً لاحصائيات ديسمبر ١٩٨٨ كان في الضفة الغربية ١١٦٥ موظفاً
فلسطينياً في الادارة المدنية و ٩٨٠ اسرائيلياً فقط ، وفي قطاع غزة هناك
١٤ وحدة أساسية يرأسها مديرون عامون من الفلسطينيين •

ولذلك فانه يمكن القول أنه حتى في الوقت الحالى فان الفلسطينيين
يتولون معظم مسئولية تسيير الأمور في حياتهم اليومية ، ولكنهم ينفذون
قرارات اتخذت لهم ، ويطبقون سياسات شكلت بواسطة غيرهم •

ولذلك فإنه عندما يعدهم إطار كامب ديفيد بحكم ذاتي كامل فإن ذلك لا يمكن إلا أن يعنى أنهم في ظل سلطة الحكم الذاتي سيكون بإمكانهم اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم ، وصنع سياساتهم الخاصة بأنفسهم •

ولا يمكن للحكم الذاتي الكامل الذي ينص عليه إطار كامب ديفيد للسلام ألا يبدو مجرد كونه إعادة تنظيم لما هو بالفعل في يد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، ولكن الطبيعي أن يكون مبنيا على ذلك التشكيل الكامل لسلطة تحكم نفسها وبالتالي انسحاب الحكومة العسكرية ، ونقل سلطاتها المختلفة إلى السكان •

ثالثا - انسحاب الحكومة العسكرية ونقل السلطة :

(أ) ان أول خطوة لاقامة الحكم الذاتي يجب أن تكون انسحاب الحكومة العسكرية •

لقد نص إطار كامب ديفيد للسلام بوضوح على :

« أن الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ستسحب بمجرد انتخاب سكان هذه المناطق بحرية لسلطة الحكم الذاتي التي تحل محل الحكومة العسكرية القائمة » •

كما نص الاتفاق التكميلي بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩ على :

« سوف تتسحب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية لتحل محلها سلطة الحكم الذاتي » •

(ب) وقد فرق كل من إطار كامب ديفيد والاتفاق التكميلي بين نوعية الانسحاب الذي تم في شكل خطابات متبادلة من الانسحاب :

الأول - انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية والذي يجب أن يكون تاما ومطلقا •

الثانى — انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية والذي سيكون جزئياً ، ويأنه سيكون هناك اعادة لتوزيع القوات المتبقية فى مناطق أمنية محددة •

(ج) ان انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية والذي يتم بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتى لهو أول خطوة لتولى هذه السلطة سلطاتها ومسئولياتها ، ويتم نقل السلطة بتسليم الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ولكل صلاحياتها ومسئولياتها للسلطة الجديدة المنتخبة •

وبهذا تحل سلطة الحكم الذاتى محل النظام القديم •

(د) وفى هذا المجال يجب التأكيد على العوامل الآتية :
١ — ان نقل السلطة يعنى تسليم كل السلطات والمسئوليات التى تمارسها الحكومة العسكرية وادارتها المدنية •

٢ — ان نقل السلطة يجب أن يتم بطريقة سلمية ومنظمة •

٣ — عند عملية نقل السلطة اذا وجد جهاز فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من الادارة المدنية الحالية يمكنه أن يتولى الصلاحيات ويحل محل الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ولكن فى حالة ما اذا كانت هناك صلاحيات أو سلطات جديدة تنقل لسلطة الحكم الذاتى ولم تكن تمارس قبلاً بواسطة الفلسطينيين تحت الحكم العسكرى فانه فى هذه الحالة يمكن البحث عن أجهزة جديدة •

(هـ) يجب التأكيد على السلطات والصلاحيات التى لم تكن تمارس قبلاً بواسطة الفلسطينيين فى ظل النظام العسكرى ، وذلك بغرض اقتراح الأجهزة الضرورية اللازمة لذلك ، ان الفلسطينيين

قاموا بالدور الرئيسى فى الادارة المدنية والتي نفذت السياسات والأوامر الصادرة من النظام العسكرى ، أما فى ظل الحكم الذاتى فتتقضى الضرورة بوجود جهاز يزاوِل السلطة الجديدة ليقوم بصنع قراراته وتشكيل سياسته الخاصة ، ولا شك أن سلطة الحكم الذاتى المنتخبة ستكون هَذَا الجهاز •

رابعاً - السلطات والمسئوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى :
لتحديد نماذج السلطات والمسئوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى فإن ثمة كلمات فى نص اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام تعتبر مفتاحاً ومرشداً ، وينبغى التأكيد عليها منذ البداية :

(أ) فهى سلطة حكم ذاتى بمعنى أنها تحكم ذاتها بذاتها ، وتتولد سلطتها من داخلها ، وما من مصدر خارجى يفرض عليها سلطة •

(ب) تهىء حكم ذاتى كامل وليس جزئياً أو منقوصاً •

(ج) وهى تتحقق من خلال انتخابات حرة مما يجعلها سلطة حكم ديمقراطى للشعب وبالشعب ، وبما أنها جهاز منتخب فهى ذات صفة تمثيلية وتمارس جميع الاختصاصات والسلطات التى تمارسها عادة أى سلطة منتخبة •

١ - طبيعة سلطة الحكم الذاتى :

تعتبر سلطة الحكم الذاتى ترقبياً مؤقتاً لفترة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس ، وهذه العملية الانتقالية التى بدايتها انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، واقامة سلطة الحكم الذاتى ، يمكن لها أن تبرهن على أن المشاكل العملية المترتبة على الانتقال الى السلام يمكن حلها بطريقة مرضية ، فالفترة الانتقالية تستهدف تغييراً

في المواقف يمكن حلها بتسوية نهائية تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويضمن الأمن لجميع الاطراف •

والهدف من هذه الترتيبات الانتقالية هو :

(أ) تأمين انتقال السلطة الى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقة سلمية ومنظمة •

(ب) مساعدة الشعب الفلسطيني على تطوير مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليتسنى تحقيق مبدأ الحكم الذاتى الكامل الذى توفره السلطة الذاتية •

(ج) لتهيئة الظروف الملائمة للشعب الفلسطيني للاشتراك في المفاوضات التى تؤدى الى حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير •

٢ - مدى سلطة الحكم الذاتى :

(أ) تمتد سلطة الحكم الذاتى على جميع المناطق الفلسطينية التى احتلت بعد ٥ يونيه ١٩٦٧ ، والتى حددتها اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ (اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية في ٢ أبريل ١٩٤٩ بالنسبة لقطاع غزة ، واتفاقية الهدنة الاردنية الاسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بالنسبة للضفة الغربية بما فيها القدس العربية) •

(ب) تمتد سلطة الحكم الذاتى في الضفة الغربية وقطاع غزة الى كل من السكان والأرض على السواء •

(ج) تنطبق كل السلطات واختصاصات الحكم الذاتى على الضفة

الغربية وقطاع غزة اللذين سيعتبران في ظل الحكم الذاتي الكامل اقليما واحدا .

(د) كل التغيرات في الطبيعة الجغرافية أو التكوين البشرى أو الوضع القانونى لكل أو جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر باطلا ويجب النفاؤه ، نظرا لأنه يعرقل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى كما حددتها اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام وخصوصا بالنسبة لما يلى :

١ - القدس الشرقية التى يعتبر قرار اسرائيل بضمها باطلا ، ويجب النفاؤه ، وينبغى تطبيق قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن ولا سيما تطبيق قرارى ٢٤٢ و ٢٦٧ بالنسبة للقدس التى هى جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، كما ينبغى احترام واعادة الحقوق العربية والتاريخية فى المدينة .

٢ - المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وهى غير قانونية ، ويجب فى اطار الحل النهائى سحبها ، كما يلزم وضع حد لبناء أى مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة خلال الفترة الانتقالية ، وعندما تقوم سلطة الحكم الذاتى فان جميع المستوطنات والمستوطنين فى الضفة يصبحون تحت ادارتها .

٣ - السلطات والمسئوليات العامة للحكم الذاتى :

- ١ - سن القوانين واللوائح .
- ٢ - رسم السياسات ومراقبة تنفيذها .
- ٣ - اعداد الميزانية واقرارها .
- ٤ - فرض وتحصيل الضرائب .

- ٥ - تعيين الأفراد •
- ٦ - إصدار الهويات ووثائق السفر •
- ٧ - السيطرة على دخول وخروج الأفراد والبضائع الى الاقليم •
- ٨ - أهلية تحمل الالتزامات والتملك •
- ٩ - سلطة امتلاك الأراضي العامة •
- ١٠ - سلطة التقاضي •
- ١١ - سلطة إبرام العقود •
- ١٢ - سلطة الاشتراك في المفاوضات النهائية لتصديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ولاستطلاع آراء الفلسطينيين •

١٣ - تحمل المسؤوليات التالية :

- * الإدارة العامة •
- * الخدمة العامة •
- * الأمن الداخلي والنظام العام والبوليس •
- * الأملاك العامة والموارد الطبيعية •
- * المجالات الاقتصادية والمالية •
- * المجالات الاجتماعية والثقافية •
- * احترام حقوق الانسان والحريات العامة •

١٤ - سلطة القضاء وتحقيق العدالة •

٤ - هيكل سلطة الحكم الذاتي :

(أ) تتشكل سلطة الحكم الذاتي من ٨٠ الى ١٠٠ عضو ممن يتم انتخابهم بشكل حر من جانب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة •

(ب) يضم هيكل سلطة الحكم الذاتي مؤسستين :

* مجلس نيابي يضم ٢٥ الذين تم انتخابهم بحرية كممثلين للصفة
الغربية وقطاع غزة *

* مجلس تنفيذي يضم ١٠ الى ١٥ عضوا يتم انتخابهم من أعضاء
المجلس النيابي *

(ج) المجلس النيابي :

(أ) يتولى المجلس النيابي سلطة الحكومة العسكرية ويحل
محلها في سن القوانين والذوات ورسم السياسات ومراقبة
تنفيذها واتخاذ الميزانية وفرض الضرائب ... الخ *

(ب) يقرر المجلس نظامه الداخلي بنفسه كما يقرر تشكيل
رئاسة من رئيس ونائبين او أكثر ، وكذلك يقرر عدد
لجانته الداخلية وتشكيلها *

(د) المجلس التنفيذي :

(أ) يتولى المجلس التنفيذي الادارة الفعلية للصفة الغربية
وقطاع غزة ، وينفذ السياسات التي رسمها المجلس
النيابي في مختلف المجالات *

(ب) له سلطة شاملة في جميع المجالات ، ويكون له مطلق
الصلاحيات للتعيين والادارة وتعيين الأفراد والاشراف
على الفروع التالية : التعليم - الثقافة والاعلام -
الصحة - النقل والمواصلات - الشؤون الاجتماعية -
العمل - السياحة - الأمن الداخلي - الاسكان - الشؤون
الدينية - الزراعة - الشؤون الاقتصادية - الشؤون
المالية والتجارية - الصناعة - العدل *

(ج) ينشئ المجلس ادارته واقسامه حسبما يرى ضروريا لحسن أداء مهماته ، ويحدد عدد الدوائر وتنظيماتها الداخليه وأجهزة التنسيق بينها بما يتفق مع مقتضيات الأداء الأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق انشطتها ، ويمكن له في هذا الصدد طلب الاستعانة بالخبرة من جانب الأطراف الأخرى •

(٨) يتحقق تنظيم القضاء في نظام للمحاكم ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا مع توفير الضمانات الكاملة لاستقلاله ، ولحسن تحقيقه للعدالة •

(و) سيكون لسلطة الحكم الذاتي ممثل الى جانب ممثلى اسرائيل ومصر والاردن في اللجنة الدائمة المنبثقة عن اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام (مادة ٣) . ويمكن حل جميع المسائل التى تهم اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي وتتقضى حلولا مشتركة عن طريق اللجنة المذكورة •

٥ - مقر سلطة الحكم الذاتى :

يكون مقر سلطة الحكم الذاتى فى القدس الشرقية •

٦ - ترتيبات اضافية :

(أ) فور قيام سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية واعادة توزيع القوات التى ستبقى فى مواقع أمن محددة ، أى تحرك للقوات العسكرية الى أو عبر الاقليم يتطلب الحصول على اذن بذلك •

(ب) تقتضى اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام أن تتم مفاوضات بين

الأطراف بشأن اتفاقية تتضمن - بين ما تتضمنه - تحديد ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام ، مسئولية الأمن والنظام العام تتقرر بالاشتراك بين الأطراف وهم يضمون الفلسطينيين والاسرائيليين والمصريين والاردنيين وسوف تشترك الولايات المتحدة بالكامل فى هذه التسوية .

(ج) سيتم تشكيل قوة بوليس محلية : قوة فى الضفة الغربية وقسوة فى قطاع غزة ، سيقوم بإنشائها سلطة الحكم الذاتى ، ويتم تشكيلها من أهالى الضفة الغربية وقطاع غزة .

(د) انشاء خط برى بين الضفة الغربية وقطاع غزة والاتفاق على ترتيبات الربط بين المنطقتين .

● موقف اسرائيل من الحكم الذاتى :

يمكن القول بداية أن مجموعة الصحف الاسرائيلية قد اتفقت على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل فيما يتصل بموضوع الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد ، وذلك فى الموعد الذى حددته بعام انتهى بالفعل فى ١٦ مايو ١٩٨٠ دون التوصل الى اتفاق ، بل ربما أمكن القول بأن الاعتبارات التى ساقتها هذه الصحف كسند لهذا التوقع تكاد تشير الى صعوبة التوصل الى اتفاق فى هذا الصدد على وجه الاطلاق ، اذ أن الموقف الاسرائيلى لا تحركه فقط اعتبارات المناورة السياسية وتكتيكات فن التفاوض ، وانما يستند أيضا الى مجموعة من الأسانيد التاريخية والدينية الجامدة مهما كانت زائفة .

١ - مفهوم الحكم الذاتى :

استقر فى ادراك غالبية الأطراف المرتبطة بالصراع العربى - الاسرائيلى أن قضية الشعب الفلسطينى هى جوهر الصراع ، ومن هنا

يعتمد الطرف العربي مثلاً الى التمسك بحق هذا الشعب في الوجود المستقل ، بما يعنيه ذلك من حقه في تقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة ، بينما تعتمد اسرائيل على النقيض من ذلك ولنفس السبب الى انكار أى وجود مستقل للشعب الفلسطيني ، ومحاولة تشويه هويته حال العجز عن تدمير كيانه ووجوده المهادى ذاته .

وانطلاقاً من هذا الموقف الاسرائيلى فقد عبرت بعض الصحف عن ادراكها مفهوم الحكم الذاتى انطلاقاً من ادراكها مفهوم حق تقرير المصير حتى تصل فى النهاية الى أن المصير النهائى للصفة العربية وغزة وهو الاندماج فى اسرائيل .

فعلى سبيل المثال أشار « يهوشع بن يوسف » فى صحيفة ידיעות أحرونوت فى ٩/٥/١٩٨٠ الى أن « جوهر المشكلة » هو عدم الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير ، وبحق الوجود المستقل بين العرب واسرائيل ، وهذا صحيح . ولكنه يضيف الى ذلك أن « الأصل فى تلك المشكلة » هو عدم اعتراف الدول العربية والشعب الفلسطينى بوجود اسرائيل وحقوقها فى الحياة دون اشتراط أن تعترف اسرائيل بحقوق الشعب الفلسطينى فى الوجود المستقل ، وحقوق الدول العربية فى الأمن ، لأن « جذور المشكلة » لديه لا تتمثل فى قيام اسرائيل على أساس من الاستعمار الاستيطانى بما ينطوى عليه من اغتصاب وعدوان وعنصرية ، وانما تتمثل فى رفض العرب لهذا الوجود ، كذلك يضيف « اليعازر جرنوت » فى صحيفة عل همشمار فى ٢/٥/١٩٨٠ أن التزام قطاعات عديدة من الاسرائيليين بحق تقرير المصير بالنسبة للشعب اليهودى وانكار هذا الحق على الشعب الفلسطينى ، لا يمثل فقط موقفاً سياسياً ، وانما يستند هذا الموقف أيضاً الى خلفية فكرية وتاريخية ، تقود تلقائياً الى خطورة أعمال هذا الحق بالنسبة للشعب الفلسطينى ، من منظور « الميثاق الوطنى » الذى تلتزم به قيادة هذا الشعب .

وفي ضوء هذه التطورات كان من الطبيعي أن يرد « اليكس بشملن » في صحيفة عل همشمار في ٢٣/٥/١٩٨٠ على اقتراح الرئيس السادات ببدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة أولا ، بأنه على إسرائيل أن تقوم هي بهذه المبادرة ، على أن يكون « الهدف النهائي هو ضم مناطق الحكم الذاتي ، لإسرائيل بعد مضي الفترة الانتقالية » انما ينبغي في رأيه اتباع تكتيك أكثر ملاءمة •

ويمكن القول أن ادراك رئيس وزراء إسرائيل لهذه المفاهيم — وهو يشكل ركنا أساسيا في السياسة الإسرائيلية — يعتبر هاما للغاية ، ولقد أشار « بولس » في صحيفة هآرتس في ٣١/٣/١٩٨٠ الى هذا المعنى عندما خلص الى أن بيجين عندما قدم مشروعه للمرة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية ثم الى مصر في ديسمبر عام ١٩٧٧ انما كان يقصد •• حلا نهائيا لمشكلة الشعب الفلسطيني وليس حلا مؤقتا ، ولهذا رفضته مصر ، وعندما تم التوصل الى اتفاقيتي كامب ديفيد فان كلا من الرئيسين السادات وكارتر لم يقبل الحكم الذاتي كحل دائم ، وانما كحل مؤقت لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، ولكن بيجين ظل يعمل طول الوقت وكأنما مؤتمر كامب ديفيد لم يؤثر أبدا — كما يرى الكاتب — على مشروع الحكم الذاتي كما وضعه من قبل في شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٧٧ ، وهو ما يعنى في رأى (حاييم صادوق في معاريف ١٨/١/١٩٨٠) أن المسألة تعتبر مفاضلة بين الحكم الذاتي الكامل والحكم الذاتي المفرغ من محتواه ، وان تفسيرات بيجين متشعبة لا تتماشى مع ما اتفق عليه من الالتزام باخلاص باتفاقيات كامب ديفيد •

٢ — مازق مفاوضات الحكم الذاتي :

اتفقت أغلبية الصحف الإسرائيلية على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر وإسرائيل حول موضوع الحكم الذاتي خلال العام الذى حددته

اتفاقيات كامب ديفيد ، بل أكثر من ذلك يكاد « شلومو أفنيرى » مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية فى صحيفة معاريف ٤/٤/١٩٨٠ ، أن يجزم بعدم امكانية التوصل الى تسوية بشأن الحكم الذاتى فى ظل حكم كتلة ليكود ومناحم بيجين ، وهو ما يعنى أنه ليست مصر وحدها التى ربطت بين عرقلة مباحثات الحكم الذاتى واستمرار كتلة ليكود ومناحم بيجين فى السلطة ، وانما بعض القوى الاسرائيلية أيضا ، وأساس ذلك — كما أشار شلومو أفنيرى — « أن كل من يفكر فى بدائل سياسية مطالب أيضا بالتفكير فيما تعرضه حكومة بديلة كحل » . . . ولذلك يطالب بإفساح المجال لصعود كتلة المعراخ الى السلطة ، باعتباره البديل الذى سيعيد ثقة العالم فى استعداد اسرائيل للسلام .

ويوضح رصد مجموعة الاتجاهات العامة فى الصحف الاسرائيلية أن توقعاتها المسبقة حول صعوبة التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتى ترجع لأكثر من سبب :

أولها : أن القيادة الاسرائيلية تفرق بين المواقف التى تم اتخاذها خلال المفاوضات مع مصر حول المعاهدة وتلك التى تتخذها اسرائيل الآن حول الحكم الذاتى ، حيث لا مجال « للتفاوض » .

ثانيها : أنه بينما جرت صياغة عبارات توقيعات المعاهدة المصرية الاسرائيلية بدقة شديدة ، فان اتفاقية كامب ديفيد حول الحكم الذاتى بنصوصه الواردة فى الاتفاقية تتسم بالعمومية والغموض ، وهى لذلك تحمل وجهات نظر متعددة ، ويعتبر ذلك هو أساس اختلاف التصورات بين مصر واسرائيل .

ثالثها : أن الدوائر الحاكمة فى اسرائيل فيما يبدو أدركت أنها قد وقعت فى الخطأ عند الاتفاق على موضوع الحكم الذاتى بنصوصه الواردة

فى اتفاقية كامب ديفيد والمسألة المطروحة فى اسرائيل هى تصديد
آين أخطاء الحكومة ؟ وكيف السبيل الى تدارك ذلك ؟

رابعاً : سلوك رئيس وزراء اسرائيل بصفة عامة ، وسلوك الحكومة
الاسرائيلية بصفة خاصة ، وترد هنا مسألة القدس والمستوطنات كما
ترد الإشارة — فى رأى الصحف الاسرائيلية — الى أن رئيس الوزراء
الاسرائيلى قد صدق فى « التفسير القانونى » لما تم الاتفاق عليه
بين مصر واسرائيل ، ولكنه لم يصدق فى تعليقه على « روح » الاتفاق .

خامساً : أن مصر تربط فعلاً بين المعاهدة والتقدم فى مباحثات
الحكم الذاتى ، وهو ما يعنى أن مصر ما تزال عند التزامها بحقوق الشعب
الفلسطينى .

ولذلك اتفقت مجموعة الصحف الاسرائيلية على أن عدم التوصل
الى اتفاق مع مصر بخصوص موضوع الحكم الذاتى يشكل خطراً على
المعاهدة معها ، ومن هنا نفهم إشارة « هاركابى » فى صحيفة عل همشمار
فى ٣١/٣/١٩٨٠ فى نقده سلوك الحكومة الاسرائيلية الى أهمية تفهم
القوى التاريخية التى تعمل فى المنطقة بدلاً من سياسة بيجين ووزرائه
التي تؤكد (هذا هو ما عندنا) ولذلك يشير « هاركابى » الى أنه اذا
انفجر « السلام » فان السبب فى ذلك سيكون المصفة الغربية .

سادساً : توحيد اتجاهات مختلف القوى السياسية الأساسية فى
اسرائيل موقفها حول المستقبل النهائى للمصفة الغربية وقطاع غزة ، أى حول
الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية ، والذي يقوم على مفاهيم الدمج والضم
التي يعلنها رئيس الوزراء الاسرائيلى بيجين ، وان اختلفت المبررات لدى
كل فريق ، حيث تنطلق كتلة ليكود أساساً من الاعتبارات التاريخية —
الدينية ، بينما تنطلق كتلة المعراخ من الاعتبارات الاستراتيجية — الأمنية .

٣ - الوضع في الضفة الغربية وغزة « الخطر الفلسطيني » :

تواجه الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلتين أساسيتين :

أولهما : مشكلة السيطرة على الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال .

وثانيهما : مشكلة « تمرير » اتفاقيات كامب ديفيد والتوصل الى « طرف فلسطيني معتدل » يقبل التوقيع على صكوك الحكم الذاتي طبقا لهذه الاتفاقيات ، ومن الواضح أن هناك تناقضا جوهريا بين هاتين المشكلتين ، لأن متطلبات السيطرة تفرض المزيد من العنف والقمع ، بينما ضرورات التسوية تفرض بناء جسور التعاون والثقة وأبداء حسن النية .

ولقد انعكست هذه المواجهة بين متطلبات السيطرة وضرورات التسوية على اتجاهات الصحف الاسرائيلية التي تتبنى في معظمها مفهوما للحكم الذاتي يؤدي في النهاية الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل ، ولذلك أخذت هذه الصحف ازاء تدهور أوضاع الأمن واستمرار موجات التمرد الفلسطيني الذي اقترن بالضرورة برفض اتفاقيات كامب ديفيد ومفاهيم الحكم الذاتي في الحديث عما أسمته « الخطر الفلسطيني » .

وفضلا عن ذلك ، فقد منيت اسرائيل بخيبة أمل مرة أخرى ، وذلك بمناسبة تشكيل « لجنة التوجيه الوطني » بالضفة الغربية في عام ١٩٧٨ التي تشكلت لمحاربة مشروع الحكم الذاتي تحت سيطرة الجبهة الشعبية بزعامة جورج حبش ، فقد تصورت اسرائيل أن هذه اللجنة قد تصبح بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فاذا بها تعلن دائما أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ولقد أضيف الى ذلك كله تدهور أوضاع الأمن بدرجة خطيرة في

الضفة الغربية وقطاع غزة بعد محاولة اغتيال رؤساء مدينتي نابلس ورام الله على أيدي المتطرفين الاسرائيليين ، وهكذا تفاقمت مشكلة السيطرة في الوقت الذي تضاعفت فيه امكانية التوصل الى « تسوية » مقبولة حتى من وجهة نظر مصر أولا .

٤ - الاطار الدولي للمفاوضات :

أولت الصنف الاسرائيلية جانبا أساسيا من اهتماماتها لطبيعة الاطار الدولي المرتبط بعملية التسوية في المرحلة الراهنة ، ولقد ركزت بصفة خاصة على ثلاث قوى :

- أولاها - الولايات المتحدة الأمريكية .
- وثانيها - أوروبا الغربية .
- وثالثها - الأمم المتحدة .

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ولدورها في مفاوضات الحكم الذاتي يمكن استكشاف خطين أساسيين عبرت عنهما مجموعات الصحف الاسرائيلية .

أولهما - يميل الى المبالغة في نقد الدور الأمريكي في عملية التسوية ، اذ ذهبت بعض الصحف ، الى أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل مصر قد تجاوزت اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتصل بموضوع الحكم الذاتي ، وأن موقفهما قد يؤدي لاقامة دولة فلسطينية في نهاية الأمر ، مما يشير بفجوة بين الولايات المتحدة واسرائيل .

غير أن الهجوم الحقيقي على موقف الولايات المتحدة الذي تجاوز مجرد النقد قد أنصب على السياسة الأمريكية في مجال صفقات السلاح للدول العربية بصفة عامة وللمصر بصفة خاصة ، اذ نرى اسرائيل أن ذلك الموقف يضر بأمنها ضررا بليغا من ناحية ، كما يؤدي الى تعزيز

التشدد العربى المعادى لاتفاقيات كامب ديفيد من ناحية أخرى ، ومن الغريب أن اسرائيل تصر فى نفس الوقت على أن ضمانة أمنها - فضلا عن امكانيات كسر حدة الرفض العربى - لا يحققها غير استمرار صفقات الأسلحة الأمريكية لها ، وخاصة المتفوقة من الناحية التكنولوجية •

ثانيهما - يغلب عليه التقدير الواقعى للعلاقات الأمريكية الاسرائيلية اذ يذهب الى أن الولايات المتحدة - كما أثبتت مختلف اللقاءات على غالبية المستويات وخاصة كما أثبت لقاء كارتر وبيجين فى أعقاب توقف مباحثات الحكم الذاتى - قد حرصت على ابراز تفهمها لموقف اسرائيل رغم الاختلاف بين الموقف الأمريكى والموقف الاسرائيلى فى بعض القضايا مثل القدس والمستوطنات والحكم الذاتى ، كذلك فقد اتضح غم الولايات المتحدة لعدم امكانية الضغط على اسرائيل فى قضايا معينة يعتبر أى « تنازل » فيها من وجهة النظر الاسرائيلية - تجاوزا للحدود •

أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فقد شنت الصحف الاسرائيلية بصفة عامة هجوما حادا على « المبادرة الأوروبية » المتوقعة على طريق « التسوية الشاملة » ، وتساءلت تلك الصحف عن سبب تجاهل التحرك الأوروبى لاتفاقيات كامب ديفيد ، والبحث عن اطار آخر للتسوية •

وقد أرجعت غالبية الصحف ذلك الموقف الأوروبى الى حاجة أوروبا الغربية للبتروى العربى من ناحية ، وإلى سياسة حكومة بيجين وخاصة فيما يتصل بقضية القدس والمستوطنات من ناحية أخرى ، ولذلك اقترحت بعض هذه الصحف مخرجا لذلك يتمثل فى ضرورة نجاح مباحثات الحكم الذاتى ، لمنع ومواجهة التحرك الأوروبى •

ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الصحف ، ذهب الى أن اختيار « اسحاق شامير » كوزير لخارجية اسرائيل انما جاء فى ضوء التغيرات العديدة على الساحة الدولية ، وخاصة اعتراف دول السوق الأوروبية

المشتركة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وارتقاع شأن منظمة التحرير الفلسطينية في محيط دول السوق ، ففضلا عن محاولات تعديل القرار رقم ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن في نوفمبر عام ١٩٦٧ كأساس للتسوية .

وأخيرا واصلت مجموعة الصحف الاسرائيلية انتقادها للأمم المتحدة، حتى لقد انطلق « يوزف » في صحيفة هاآرتس في ٤/٤/١٩٨٠ الى أن المنظمة الدولية في مفهوم اسرائيل عبارة عن « كلمات .. كلمات .. كلمات .. » وأساس ذلك لديه ، أنها فشلت في المهمة التي قامت من أجلها وهي تحقيق السلام بين الشعب العربي والشعب الاسرائيلي بطبيعة الحال ، ولقد هاجم الكاتب أيضا تعاضد دور دول العالم الثالث داخل المنظمة على حساب الدول الغربية ، واقترح حلا لذلك ، تدعيم الاتجاه الى تجاوز وجود الأمم المتحدة ، والبحث عن تدعيم حل للمشكلات الدولية خارج نطاقها .

واستمرت نغمة النقد وعدم الموافقة على اطار السلام لحل المشكلة الفلسطينية ، وكان النقد وعدم الرضا من الجانبين على حد سواء واتهم الرئيس الراحل محمد أنور السادات بالخيانة وانتهت حياته في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ وبوفاته توقف الحديث عن اطار السلام ..

ومرت عشر سنوات وقامت الانتفاضة .. الا أن كل ذلك لم يجعل اسرائيل تتسعى وراء السلام مع الفلسطينيين ..

الى أن قامت العراق باحتلال الكويت وتحركت أمريكا وساعدتها بعض الدول العربية لاجراج العراق من الكويت .

ولما كانت الأمم المتحدة التي تحركت وتركت الولايات المتحدة لكي

تتطلب أكثر من نصف مليون جندي الى الصحراء السعودية للدفاع عن الحق والشرعية وطرد المعتدى العراقى .. ولما ارتفعت الأصوات تعبر عن رأيها بأن الولايات المتحدة والأمم المتحدة تكيل بمكيالين .. وإذا لم يكن ذلك كذلك .. فما هو موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية .

ووعده الرئيس بوش - تهمة للمشاعر العربية - بأنه سوف يعمل على حل المشكلة الفلسطينية فور اخراج العراق من الكويت ..

وفعلا نفذ ما وعده في صورة اجتماع عقد في مدريد في شهر أكتوبر عام ١٩٩١ ضم ممثلين عن كل من اسرائيل وسوريا والاردن ولبنان والفلسطينيين (بقيود) ومصر .. وكان المفروض أن تصل الوفود الى نتيجة في بحر عام من تاريخ الانعقاد .

ولكن مر عام وعامان وعقدت جولات بلغت عشر جولات دون أى تقدم يذكر. ..

التقدم الوحيد هو ازدياد حدة القتل الاسرائيلى للعرب وطردهم وبدلاً من أن كانوا يطردون فرادى * طرد في مرة واحدة في شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ ، ٤١٨ فلسطينياً الى منطقة جبيلية على الحدود بين لبنان واسرائيل * ورغم استنكار العالم للتصرف الاسرائيلى وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ بعودة المبعدين الى ديارهم الا أن اسرائيل تجاهلت قرار مجلس الأمن ولم يستطع مجلس الأمن تنفيذ قراره ، وأما عن الولايات المتحدة فلم تحاول عمل شئ سوى بعض النداءات تستعطف فيها اسرائيل بأن تعمل على عودة المبعدين أو بعضهم ، ومرت الشهور والفلسطينيون يعيشون زمهرير الشتاء وقيظ الصيف والعالم العربى يستنكر والعالم العربى أعجز من أن يفعل شيئاً وأخيراً تكرمت اسرائيل بالموافقة على عودة نصف المبعدين في شهر سبتمبر ١٩٩٣ .

وفجأة وبدون مقدمات وقبل أن تبدأ الجولة الحادية عشر في أيار

أغسطس عام ١٩٩٣ أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن اتفاقهما على ترتيب مراحل للحكم الذاتي في كل من قطاع غزة ومدينة أريحا بالضفة الغربية •• نتيجة لأربعة عشر اجتماعا سريا عقدت في النرويج منذ مطلع يناير عام ١٩٩٣ •

وقد قوبل هذا الاعلان بردود فعل متباينة فقد رحبت به غالبية الدول العربية وصمتت دول أخرى وعارضته قلة منها •

أما على الصعيد الشعبي فقد عارضه الإسرائيليون المتطرفون كما عارضه الفلسطينيون المتطرفون أيضا • ويهمنى أن أنقل هنا ما أذيع من بنود عن الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية فيما يلى :

إعلان مبادئ لترتيبات الحكومية الذاتية الانتقالية :

أن حكومة إسرائيل والمفريق الفلسطينى (فى الوفد الاردنى • الفلسطينى المشترك) لمؤتمر السلام فى الشرق الأوسط (الوفد الفلسطينى) ممثلا للشعب الفلسطينى قد وافقوا أنه قد حان الوقت لوضع حد لعقود المواجهة والنزاع ، وتبادل الاعتراف بحقوقهم الشرعية والسياسية وليكافحوا للعيش ، فى سلام وتعايش وبكرامة وأمن متبادل وليحققوا تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها •

وعليه ، فإن الجانبين قد اتفقا على المبادئ التالية :

المادة ١

هدف المفاوضات

١ - أن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ، من خلال عملية سلام الشرق الأوسط الجارية هى من بين أشياء أخرى لتأسيس

سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية ، المجلس المنتخب «المجلس» للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات ، تقود الى تسوية دائمة على أساس قرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ •

٢ - من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام وان مفاوضات الوضع النهائي ستقود الى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ •

المادة ٢

الاطار العام للمرحلة الانتقالية

ان الاطار العام المتفق عليه للمرحلة الانتقالية مثبت لاحقا في اعلان المبادئ هذا •

المادة ٣

الانتخابات

١ - لتمكين الشعب الفلسطينى في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم حسب مبادئ الديمقراطية ، فان انتخابات مباشرة ، حرة وسياسية عامة ، سوف يتم اجراؤها لانتخاب « المجلس » تحت اشراف متفق عليه ورقابة دولية ، بينما سيتولى البوليس الفلسطينى تأمين الأمن العام •

٢ - سيتم ابرام اتفاقية حول شكل الانتخابات وشروطها حسب البروتوكول المرفق (الملحق رقم ١) يهدف اجراء الانتخابات في مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ التصديق على اعلان المبادئ هذا •

٣ - ستشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة •

المادة ٤

الولاية (نطاق السلطة)

ان نطاق سلطة المجلس سيغطي الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي . ينظر الجانبان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة اقليمية واحدة ، وان وحدة وسلامة اراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية .

المادة ٥

المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

١ - سوف تبدأ السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية بعد الانسحاب من قطاع غزة واريحا .

٢ - ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الحكومة الاسرائيلية وممثلي الشعب الفلسطيني في أسرع وقت ممكن ، ولكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية بين الحكومة الاسرائيلية وممثلي الشعب الفلسطيني .

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تشمل القضايا المتبقية بما فيها : القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع الآخرين وأية قضايا أخرى ذات فوائد مشتركة .

٤ - اتفق الطرفان على أن حصيلة مفاوضات الوضع النهائي يجب أن لا يحجب بها أو يعتدى عليها بالاتفاق الذي ينم التوصل اليه للمرحلة الانتقالية .

المادة ٦

تحويل السلطات والمسؤوليات التمهيدي

١ - عند التصديق على اعلان المبادئ هذا والانسحاب من غزة ومنطقة اريحا فستبدأ تحويل سلطات من الحكومات العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية للفلسطينيين المفوضين لهذه المهمات ، كما هو مبين هنا سيكون تحويل السلطات هذا ذا طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس •

٢ - بخالا وبعد التصديق على اعلان المبادئ هذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا ولأغراض تشجيع وترويج التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن السلطات التالية سيتم تحويلها للفلسطينيين : التعليم والثقافة والصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة والسياحة • وسيبدأ الجانب الفلسطيني في بناء قوة البوليس الفلسطيني كما يتفق عليه والى حين تنصيب المجلس فانه يمكن للطرفين أن يتفاوضان على تحويل سلطات ومسؤوليات أخرى كما يتفق عليه •

المادة ٧

الاتفاقية الانتقالية

١ - سيتفاوض الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني لعقد اتفاقية للفترة الانتقالية « الاتفاقية الانتقالية » •

٢ - ستفصل الاتفاقية المؤقتة من بين أشياء أخرى هيئة المجلس وعدد أعضائه وتحويل السلطات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس • ستفصل الاتفاقية الانتقالية كذلك السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية حسب المادة ٩ أدناه وجهاز القضاء الفلسطيني المستقل •

٣ - ستشمل الاتفاقية الانتقالية ترتيبات التنفيذ بعد تنصيب المجلس لتسلم السلطات والمسؤوليات التي تم تحويلها سابقا حسب المادة ٦ أعلاه .

٤ - ليتمكن المجلس بعد تنصيبه من الترويج والتمشيع للنمو الاقتصادي فان المجلس سيشكل من بين أشياء أخرى : السلطة الفلسطينية الكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحري ، بنك التنمية الفلسطينية ، سلطة مجلس تشجيع الصادرات الفلسطينية ، السلطة الفلسطينية للبيئة ، السلطة الفلسطينية للأراضي ، والسلطة الفلسطينية لإدارة المياه ، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها . وذلك حسب الاتفاقية الانتقالية التي ستفصل سلطاتها ومسؤوليتها .

٥ - بعد الاحتفال بتشكيل المجلس فان الإدارة المدنية سيتم حلها والحكومة العسكرية سيتم انسحابها .

المادة ٨

الأمن والأمن العام

لضمان الأمن العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فان المجلس سيشكل بوليسا فلسطينيا قويا بينما ستستمر إسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، وكذلك جميع مسؤوليات الأمن نلإسرائيليين لأغراض حماية أمنهم الداخلي والعام .

المادة ٩

القوانين والأوامر العسكرية

١ - سيكون المجلس مخولا للتشريع حسب الاتفاقية الانتقالية في اطار جميع السلطات المحولة اليه .

٢ - سيقوم الطرفان بمراجعة مشتركة لجميع القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول الآن في المجالات المتبقية .

المادة ١٠

لجنة الارتباط الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة

لضمان تنفيذ هادئ لهذا الاعلان وأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالمرحلة الانتقالية فسيتم بعد التصديق على هذا الاعلان تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية اسرائيلية مشتركة للتعامل مع القضايا التي تتطلب التنسيق والقضايا ذات الاهتمام المشترك أو الخلاقية .

المادة ١١

التعاون الفلسطيني - الاسرائيلي في المجالات الاقتصادية

اقراراً بالمنفعة المتبادلة من التعاون في تشجيع التنمية للضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل فإنه سيتم بعد التصديق على اعلان المبادئ هذا تشكيل لجنة تعاون اسرائيلية - فلسطينية لتطوير وتنفيذ البرامج المبينة في الملحق (٣) والملحق (٤) بشكل تعاوني .

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الاردن ومصر للمشاركة في تشكيل مكتب لترتيبات التعاون بين حكومة اسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى من جهة وحكومتى مصر والاردن من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم .

أن هذه الترتيبات سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حول أشكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، الى جانب الاجراءات الضرورية لمنع المفوضى والاضطراب، وستتعامل هذه اللجنة كذلك مع القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

المادة ١٣

اعادة نشر القوات الاسرائيلية

١ - بعد التصديق على اعلان المبادئ هذا ، وبما لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس ، ستقوم اسرائيل باعادة نشر قواتها في الضفة الغربية وقطاع غزة اضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية المبينة في المادة (١٤) .

٢ - ستسترشد اسرائيل في اعادة نشر قواتها العسكرية بمبدأ أن قواتها العسكرية يجب أن يتم نشرها خارج المناطق المأهولة بالسكان .

٣ - اعادة نشر أخرى لواقع محددة سيتم تنفيذها تدريجياً مع تسليم قوة البوليس الفلسطيني لمسؤوليات الأمن العام والأمن الداخلي بما يتوافق مع المادة (٨) أعلاه .

المادة ١٤

الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا كما هو مبين في البروتوكول المرتق كملحق رقم (٢) .

المادة ١٥

القرارات والخلافات

١ - الخلافات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ هذا ، أو أية اتفاقيات لاحقة متعلقة بالمرحلة الانتقالية سيتم حلها بالمفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها حسب المادة (١٠) أعلاه .

٢ - الخلافات التي لا يمكن حلها بالمفاوضات فيمكن حلها من خلال آلية للتسويات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٣ - يمكن للطرفين أن يعرضا على التحكيم خلافاً متعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن حلها من خلال (التسوية) ، وإلى هذا الحد .
وباتفاق الطرفين فإن الطرفين سيتشكلان لجنة تحكيم .

المادة ١٦

التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقليمية

ينظر كلا الطرفين الى مجموعات العمل المتعددة الأطراف كآلية مناسبة للترويج لمشروع مارشال ، وللبرامج الاقليمية والبرامج الأخرى ، وبما يشمل برامج خاصة للصفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين في (الملحق ٤) .

المادة ١٧

ملاحق نثرية

١ - أن اعلان المبادئ هذا سيدخل حيز التنفيذ بعد شهر من تاريخ التوقيع عليه .

٢ - جميع البروتوكولات الملحقه باعلان المبادئ هذا ومحضر الاجتماع المتفق عليه ذو العلاقة ستعتبر جزءا لا يتجزأ منه .

الملحق رقم ١

بروتوكول حول صيغة وشروط الانتخابات

١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون هناك سيكون لهم حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين •

٢ - إضافة الى ذلك ، فان اتفاقية الانتخابات يجب أن تشمل بين أشياء أخرى القضايا التالية :

(أ) نظام الانتخابات •

(ب) صيغة المراقبة المتفق عليها والاشراف الدولي وعدد الأشخاص •

(ج) الأحكام والأنظمة الخاصة بالحملة الانتخابية ، بما في ذلك ترتيبات تنظيم الحملات الاعلامية وامكانية الترخيص لمحطة تلفزيون •

٣ - الوضع المستقبلي لانا زحين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في ١٩٦٧/٦/٤ لن يجحف به أنهم لم يتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية •

الملحق رقم ٢

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١ - سيرم الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصديق على اعلان المبادئ هذا ، اتفاقية حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ستشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة للتطبيق في قطاع غزة ومنطقة اريحا لاحقا للانسحاب الاسرائيلي •

٢ - سوف تنفذ اسرائيل انسحابا متصاعدا ومجدولا لقواتها

العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ حالا مسع توقيع اتفاقية غزة - أريحا ويتم الانتهاء منه خلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

٣ - ستشمل هذه الاتفاقية من بين أشياء أخرى على :

(أ) ترتيبات لنقل سلمى وهادى للسلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين .

(ب) بنية سلطات ومسئوليات السلطة الفلسطينية فى هذه المناطق باستثناء الأمن الخارجى ، المستوطنات ، الاسرائيليين ، العلاقات الخارجية والقضايا الأخرى التى يتم الاتفاق عليها .

(ج) ترتيبات لتسلم قوات البوليس الفلسطينى للأمن الداخلى والأمن العام ، التى تتكون من بوليس يتم تجنيده محليا ومن الخارج (ممن يحملون جوازات سفر اردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر) ، أولئك الذين سيشاركون فى البوليس الفلسطينى والذين سيأتون من الخارج ، يجب تدريبهم كقوات بوليس وضباط بوليس .

(د) حضور دولى أو أجنبى مؤقت متفق عليه .

(هـ) تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مشتركة للتنسيق والتعاون لأغراض الأمن المتبادل .

(و) برنامج تنمية واستقرار ، بما يشمل تأسيس صندوق للطوارئ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ولإدعم المالى والاقتصادى ، كسلا الطرفين سيتعاونان وينسقان بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف .

(ز) ترتيبات للمحافظة على أمن الأفراد والمواصلات للانتقال بين قطاع غزة ومنطقة اريحا .

٤ - الاتفاقية أعلاه سوف تشمل ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بشأن
المعايير :

(أ) غزة • مصر •

(ب) اريحا • الاردن •

٥ - المكاتب التي ستتولى السلطات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية في هذا الملحق (٢) وفي المادة (٦) من اعلان المبادئ سيكون مقرها في قطاع غزة ومنطقة اريحا الى حين تنصيب المجلس •

٦ - وخلاف هذه الترتيبات المتفق عليها فأن وضع قطاع غزة ومنطقة اريحا سوف يستمر كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وسوف لن يتغير في المرحلة الانتقالية •

الملحق رقم (٣)

برتوكول للتعاون الاسرائيلي • الفلسطيني في المجال الاقتصادي وبرامج التنمية •

لقد وافق الطرفان على تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مستمرة للتعاون الاقتصادي مع التركيز من بين أشياء أخرى على ما يلي :

١ - التعاون في مجال المياه ، بما في ذلك برنامج لتطوير المياه يتم تحضيره من قبل خبراء من الجانبين يحدد كذلك صيغة التعاون في ادارة مصادر المياه في الضفة وقطاع غزة ويشمل مقترحات لدراسات وخطط حول حقن المياه لكل طرف بما في ذلك الاستخدام العادل لمصادر المياه المشتركة ليتم تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية وبعدها •

٢ - التعاون في مجال الكهرباء بما يشمل برنامج تطوير للكهرباء يحدد كذلك صيغة التعاون في مجال انتاج ، صيانة ، شراء وبيع مصادر الكهرباء •

٣ - التعاون في مجال الطاقة وبما يشمل تطوير برامج لتنمية الطاقة ويعرض لاستكشاف الزيت والغاز للاغراض الصناعية ، وخاصة في قطاع غزة والنقب ، وكذلك للتشجيع على استكشافات مشتركة لمصادر أخرى للطاقة ، وهذا البرنامج قد يتعرض كذلك لاقامة مجمع صناعات بتروكيماوية في قطاع غزة وبناء أنابيب للزيت والغاز •

٤ - التعاون في المجال المالي بما يشمل برنامج عمل وتطوير مالي لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل وكذلك انشاء بنك فلسطيني للتنمية •

٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات بما يشمل برنامجا يحدد خطوطا واطارا لتأسيس منطقة ميناء غزة البحري واقامة خطوط اتصالات ومواصلات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل وإلى أقطار أخرى ، اضافة الى ذلك فالبرنامج سيعمل على تقديم برامج لبناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات ... الخ •

٦ - التعاون في مجال التجارة بما يشمل دراسات وبرنامجا لتنمية التجارة بما يشجع التجارة الاقليمية وغيرها ، وكذلك اعداد دراسة جدوى اقتصادية لامكانية انشاء منطقة تجارة حرة في غزة وفي اسرائيل مع العبور المشترك الى هذه المناطق والتعاون في المجالات الأخرى المتعلقة بالتجارة •

٧ - التعاون في مجال الصناعة بما يشمل برنامجا للتنمية الصناعية والذي سيتعرض الى تأسيس مراكز اسرائيلية فلسطينية مشتركة للأبحاث

والتطوير ، وتروج للمشاريع الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة وتعرض مؤشرات واطار للتعاون في مجال النسيج والصناعات الغذائية والصيدلية والالكترونية والاماس والكمبيوتر والصناعات العلمية .

٨ - برنامج للتعاون ولتنظيم علاقات العمل والتعاون في المجالات الاجتماعية .

٩ - خطة للتعاون في مجال تنمية المصادر البشرية ، تعرض لاقامة ورش عمل وندوات فلسطينية مشتركة ومؤسسات وأبحاث وبنوك معلومات .

١٠ - خطة لحماية البيئة تعرض لاجراءات مشتركة أو منسقة في هذا المجال .

برتوكول تعاون اسرائيلي فلسطيني بخصوص

برامج التنمية الاقليمية

١ - سيتعاون الطرفان في اطار جهود المفاوضات المتعددة الأطراف لترويج برامج للتنمية الاقليمية بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ولتتم بمبادرة (مجموعة السبعة) ، ستطلب الأطراف من مجموعة السبعة البحث عن أطراف أخرى للمشاركة في هذه البرامج كأعضاء منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤسسات التنمية في المنطقة العربية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢ - يتكون برنامج التنمية من عنصرين :

- (أ) برنامج تنمية اقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة .
- (ب) برنامج تنمية اقتصادي اقليمي .

(أ) برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وغزة يتكون من العناصر التالية :

- (أ) برنامج إعادة التأهيل الاجتماعي ويشمل برنامج اسكان وبناء •
- (ب) خطة لمشاريع تنمية صغيرة ومتوسطة الحجم •

٣ - برنامج لتنمية البنى التحتية (المياه ، الكهرباء ، المواصلات والاتصالات ... الخ) •

٤ - خطة تنمية المصادر البشرية •

٥ - برامج أخرى •

(ب) برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمي يتكون من العناصر التالية :

- ١ - تأسيس صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وكخطوة تالية انشاء بنك تنمية للشرق الأوسط •
- ٢ - خطة تنمية اسرائيلية فلسطينية اردنية مشتركة لتنسيق استكشافات منسقة لمنطقة البحر الميت •
- ٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) • البحر الميت •
- ٤ - محطات تحلية اقليمية للمياه ومشاريع أخرى لتطوير المياه •
- ٥ - خطة اقليمية للتطوير الزراعي ، بما في ذلك تنسيق الجهود الاقليمية للحماية من التصحر •
- ٦ - ربط شبكات الكهرباء •
- ٧ - تعاون اقليمي لتحويل وتوزيع واستكشاف وتصنيع الغاز والزيوت ومصادر الطاقة الأخرى •
- ٨ - خطة تنمية اقليمية للسياحة والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية •
- ٩ - تعاون اقليمي في قضايا أخرى •

٣ - سيقوم الطرفان بتشجيع مجموعة العمل المتعددة الأطراف وسوف ينسقان لنجاحها • سيشجع الطرفان النشاطات في ما بين اجتماع المجموعات بما في ذلك دراسات الجدوى وما قبل الجدوى الاقتصادية من خلال مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة •

محضر اجتماع متفق عليه لإعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(أ) تفاهم واتفاق عام :

أية صلاحيات أو مسؤوليات خولت للفلسطينيين بما يتوافق مع إعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس سوف تخضع الى نفس المبادئ العائدة (للمادة ٤) كما هو مبين في محضر الاجتماع أدناه •

(ب) تفاهم واتفاق محدد :

من المفهوم أن :

١ - نطاق سلطة المجلس سوف تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي (القدس • اللاجئين • المستوطنات • مواقع الجيش الاسرائيلي) •

٢ - نطاق سلطة المجلس سوف يطبق بخصوص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المخولة اليه •

المادة (٤)

من المتفق عليه أن تحويل السلطات

سيكون على النحو التالي

١ - سيقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الاسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المخولين الذين سوف يتسلمون السلطة والمسؤولية والصلاحيات

التي ستحول للفلسطينيين حسب اعلان المبادئ في المجالات التالية :
التعليم والثقافة والصحة والنشؤون الاجتماعية والضريبة المباشرة والسياحة
وأية سلطات أخرى يتفق عليها .

٢ - من المفهوم أن الحقوق والالتزامات لهذه المكاتب لن يتم تأثرها .

٣ - كل من المجالات المشار إليها أعلاه سوف تظل تتمتع بتخصصات
الميزانية القائمة حسب الترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها ، هذه الترتيبات
ستزود كذلك بالتعديلات الضرورية ليؤخذ في الاعتبار الضرائب التي
يتم جبايتها من خلال مكتب الضريبة المباشرة .

٤ - بعد اتمام اعلان المبادئ فان المؤفود الاسرائيلية والفلسطينية
ستبدأ حالا في التفاوض على خطة تفصيلية لتحويل السلطات للمكاتب المشار
إليها أعلاه .

المادة (٦)

الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل كذلك
ترتيبات التنسيق والتعاون

المادة (٧)

أن انسحاب الحكومة العسكرية سوف لن يحول دون ممارسة اسرائيل
للسلطات والمسؤوليات التي لم توك للمجلس .

المادة (٨)

من المفهوم أن الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل ترتيبات للتعاون
والتنسيق بين الطرفين بهذا الخصوص ومن المتفق عليه كذلك أن تحويل
السلطات والمسؤوليات الى البوليس الفلسطيني سيتم تنفيذها على مراحل
كما سيتفق عليه في الاتفاقية المؤقتة .

المادة (١)

من المتفق عليه أنه بعد المصادقة على اعلان المبادئ فإن الوفد الاسرائيلي والوفد الفلسطيني سوف يتبادلان أسماء الأشخاص المعنيين من قبلهم كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية - الفلسطينية •

من المتفق عليه كذلك أنه سيكون لكل طرف عدد أعضاء متساو من الأعضاء في لجنة الارتباط وستتخذ قرارات لجنة الارتباط بالاتفاق ويمكن للجنة الارتباط أن تضيف أسماء أخرى من الجانبين بعد موافقة اللجنة •

المطلب (٢)

من المفهوم أنه تبعاً للإنسحاب الاسرائيلي فإن مسؤولية اسرائيل ستستمر عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والاسرائيليين ومن الممكن أن تستمر القسوات الاسرائيلية والمدنيون في استخدام الطرقات بحرية في قطاع غزة ومنطقة اريحا •

وقد تم التوقيع على هذا الاعلان في واشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وكان أول لقاء مباشر بين رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين في القاهرة يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٣ •

ومع ذلك لا زالت اسرائيل تماطل في تنفيذ الاتفاقية •

أزمة الصحراء

عقب استقلال المملكة المغربية في منتصف الخمسينات بدأت تطالب أسبانيا برفع يدها عن إقليم الصحراء ، على اعتبار أنه جزء من أراضيها ، واتخذت المغرب من جميع المنابر الاقليمية والعالمية وسيلة للوصول الى تحقيق أهدافها ، وأخيرا وفي عام ١٩٧٥ أعلنت أسبانيا تخليها عن إقليم الصحراء .

وقد تبع هذا الاعلان تفجر المشكلة التي تعرف حاليا باسم مشكلة الصحراء ، فبعض أبناء هذه المنطقة أرادوا لها الاستقلال ، وساندتهم في ذلك الجزائر وليبيا ، وفي الوقت نفسه تمسكت المغرب بضمها اليها على اعتبار أنها جزءا من أراضيها ، ويبلغ تعداد السكان في الصحراء حسب احصاءات أسبانيا خمسة وسبعين ألف شخص وحسب تقديرات الشخصيات الصحراوية حوالي مليون شخص ، والاقليم مترامي الأطراف ، ينقصه كافة الخدمات الضرورية .

وأزاء الخلاف بين وجهتي نظر السكان والمغرب بدأت الأخيرة تتدخل عسكريا لاثبات حقها في السيطرة على الاقليم ، وبدأت حرب أشبه بحرب العصابات تكبد فيها الجانبان خسائر في الأرواح والمعدات ، وتوتبت عليها أن خصصت المغرب جزءا كبيرا من دخلها للاتفاق على هذه الحرب مما أثر في برامج التنمية الداخلية وكانت نتيجتها قطع العلاقات بين المغرب وجيرانها كجزائريا والجزائر ثم ليبيا ، وبدأت الدول الافريقية تعترف بالجمهورية الصحراوية حتى بلغ عدد الدول المعترف بها عام ١٩٨١ ثمان وعشرين دولة من بين احدى وخمسين (منظمة الوحدة الافريقية) مما جعل الملك الحسن يفكر في الانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية ، الا أنه بدلا من ذلك فقد أعلن في خطاب له في يونيو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في نيروبي موافقته على وقف إطلاق النار الجمهورية الصحراوية وإجراء استفتاء في الصحراء تحت اشراف و

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية استجابة لتوصياتها ، وقد اعتبر البعض موافقة الملك الحسن على ذلك مجرد مناورة نظرا لأنه يعتبر أن ضم الصحراء هو مطلب قومي ، وأنه سبق أن أعلن قبل يومين من خطابه في نيروبي أنه لن يتخطى عن أى خبة رمل من الصحراء المغربية .

وقد طرح الملك الحسن مبادرته في ظل جو عربى متدهور ، خاصة بعد الهجوم الاسرائيلى على المفاعل الذرى العراقى ، واعتبر الملك ضرورة توحيد الجهود العربية لمواجهة التصدى الاسرائيلى ، ولذلك كان لابد من تهدئة الموقف على جبهة المغرب العربى ، ومحاولة إعادة العلاقات بين دول المغرب العربى الى طبيعتها حتى تبدو جبهة متماسكة في مواجهة أى عدوان ومشاركة دول المشرق في محنتها .

وقد حقق الملك الحسن بمبادرته هذه الكثير من المكاسب منها عرقلة ضم البوليساريو الى منظمة الوحدة الإفريقية ، بالإضافة الى اقلال الأنفاق العسكرى لبلاد وتخصيص جزء أكبر من الميزانية للنواحي الاقتصادية الداخلية ، ثم ليأت الاستفتاء فى أى وقت خاصة وأن الملك على ثقة من أن المواطنين المغاربة فى الصحراء سيؤكدون من خلال الاستفتاء مظاهر الاخلاص والولاء للمغرب ، وقال انه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون فى مدينة تندوف الجزائرية ، والذين يقدر عددهم جوالى مائة ألف مواطن يعودون الى الصحراء للاشتراك فى الاستفتاء .

وقد بادرت الجبهة بالتنديد بمبادرة الملك ، واعتبرتها محاولة لاضفاء الصيغة الشرعية على الاحتلال العسكرى المغربى للصحراء ، وطالبت الملك تأكيدا لحسن النوايا بسحب القوات والإدارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء ، وعودة كافة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفي مقدمتهم لاجئو مدينة تندوف ، كما طالب الصحراويون باقامة إدارة دولية مؤقتة تشترك فيها الحكومة الصحراوية الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .

وقد رحب الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية بمبادرة الملك الحسن ووصفها بأنها أول خطوة على الطريق الصحيح لاقترار السلام في الصحراء ، على أن يتم انسحاب القوات المغربية قبل اجراء الاستفتاء .

وقد واكب تصريحات الملك الحسن هدد على ساحة دول المغرب العربي ، حيث استؤنفت العلاقات بين المغرب وموريتانيا بفضل وساطة الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية والتي توجت بعقد اتفاقية الطائف ، وتعهدت المغرب وموريتانيا بعدم السماح لأي قوى سياسية أو عسكرية باستخدام أراضيها ضد بعضها بعضا .

ويعنى هذا أساسا عدم استخدام البوليساريو الأراضي الموريتانية كنقطة انطلاق لشن هجمات ضد المغرب ، وكانت العلاقات قد توترت بين المغرب وموريتانيا منذ أغسطس عام ١٩٧٩ عندما قررت موريتانيا التخلي عن دعاويها التاريخية حول أحقيتها في ضم جزء من إقليم الصحراء الى أراضيها في معاهدة وقعتها مع البوليساريو ، ثم بادرت بسحب قواتها من إقليم « تيريس » المغربية ، حيث بادرت القوات المغربية باحتلالها وأصبحت المواجهة محتدمة منذ ذلك الحين بين البوليساريو والمغرب وزاد على ذلك اتهام موريتانيا للمغرب بتدبير انقلاب ضد نظام الحكم هناك .

واستؤنفت العلاقات بين ليبيا والمغرب في يوليو عام ١٩٨١ وكانت قد قطعت من قبل في نفس العام بسبب اعتراف ليبيا رسميا بالجمهورية الصحراوية ، وتقديم معونات كبيرة لها .

ومرت سنوات دون أن يجرى الاستفتاء ، وبدأت الغزوات بين الجانبين ما بين حين وآخر وكانت الخسائر فادحة كما أسلفت في الأرواح والأموال .

الآن أنه مرت فترات طويلة يسودها الهدوء إلى أن قام الملك الحسن في نهاية عام ١٩٨٨ بدعوة وفد من المسؤولين في الصحراء لتبادل الرأي حول إيجاد حل للمشكلة وتجديد اللقاء أكثر من مرة ، وكان ذلك سببا في تهدئة الأمور إلى حد كبير ، مما أدى إلى عودة المغرب إلى مقعدها في منظمة الوحدة الإفريقية بعد أن كانت انسحبت منها منذ عدة سنوات عقب موافقة أغلبية الدول الإفريقية على ضم البوليساريو كعضو بالمنظمة .

والأمل كبير في أن يسود العقل ووضدة الصنف العربي على إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة خاصة بعد أن أعلنت الأمم المتحدة عن تبنيها موضوع الاستفتاء والإشراف عليه رغم تأجيله من عام إلى عام ، وسوف نعرض فيما يلي الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء .

جذور المشكلة :

الخلفية التاريخية لوضع الصحراء الأسبانية هي أنه في ٢٧ يونيو عام ١٩٠٠ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة أولى في باريس ، تحدد الممتلكات الفرنسية والأسبانية على ساحلي الصحراء وخليج غينيا ، ولكن المعاهدة لم توضح الحدود الشرقية والغربية لها كان يسمى « بإفريقيا الغربية الفرنسية » ، وفي أكتوبر عام ١٩٠٤ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة ثانية في باريس كان الهدف منها الحصول على تأييد أسبانيا للإعلان الفرنسي البريطاني الصادر في ٤ أبريل من نفس العام ، وذلك مقابل اعتراف فرنسا لأسبانيا بمنطقة نفوذ في شمال مراكش « المغرب » وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على استكمال رسم الحدود الشمالية للصحراء الأسبانية ، وبهذا أدمجت « الساقية الحمراء » داخل دائرة نفوذ أسبانيا كما أقرت المادة السادسة من المعاهدة ، حق أسبانيا في الإقامة في أي وقت في « إفني » ولكن بشرط أن يتم الاتفاق على ذلك مع السلطان ، وتقر المعاهدة أن كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء فإنه

اقليم تابع للمغرب ، وفي نوفمبر عام ١٩١٢ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة في مدريد تؤكد حدود مناطق نفوذ كل من الدولتين ، وفي ٧ أبريل عام ١٩٣٤ احتلت أسبانيا الاقليم بالفعل حتى أنها في يوليو عام ١٩٤٦ أصدرت مرسوماً يحدد ما يسمى بمستعمرة « أفريقيا الغربية الأسبانية » ، ونص المرسوم على وضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء ، وتضم هذه المستعمرة اقليم « ايفنتي » الذي كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع « البرازيوس » سبتة ومليلة ، وفي عام ١٩٥٢ قامت لجنة مشتركة فرنسية أسبانية برسم حدود ساحل الذهب وموريتانيا .

المطالب الإقليمية المغربية :

في عام ١٩٥٥ نشر الزعيم المغربي محمد علال الفاسي « حزب الاستقلال » — وكان منفياً في القاهرة — خريطة لمسأ سماء « بالمغرب الكبير » التي جعلها أساساً للمطالب الإقليمية المغربية .

وفي مارس عام ١٩٥٦ حصل المغرب على استقلاله الوطني بعد مفاوضات أجراها حزب الاستقلال مع فرنسا ، وعاد الملك محمد الخامس من منفاه في مدغشقر ، وفي الشهر التالي جرت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا أسفرت عن إعلان الأخيرة التخلي عن « حقوقها » في « المنطقة الشمالية » من المغرب ولكن باستثناء « سبتة ومليلة » ، كما رفضت مدريد التخلي عن « المنطقة الجنوبية » و « الصحراء الأسبانية » التي تواجبه جزر « ككاري » .

وفي يناير عام ١٩٥٧ قام « جيش التحرير المغربي » بعدة عمليات عسكرية ضد القوات الأسبانية في الصحراء أدت إلى إجبار هذه الأخيرة على التراجع عن « طرفاية » و « العيون » و « فيللا سيمنيروس » .

وحدثت في ١٢ — ٢٣ يناير اشتباكات عنيفة بين الطرفين بالقرب

من مدينة العيون نتج عنها التجاء العديد من سكان الصحراء الى « طرفاية » خاصة من قبائل « التقتا » ، والى اقليم « أجادير » والى موريتانيا « قبائل الرقيبات » .

ثم قام جيش التحرير المغربى بهجوم جديد على الأسبان فى اقليم « ايفنى » والجنوب فاضطر الأسبان الى التقهقر حتى مدينة « سيدى أيفنى » عاصمة الاقليم .

وفى ١٠ يناير عام ١٩٥٨ صدر قانون أسبانى بإنشاء « اقليم الصحراء » وهو منفصل عن « ايفنى » . وينولى ادارته « المقيم العام التابع لرئاسة الحكومة » ، كما أصبح الاقليم ممثلا فى البرلمان الأسبانى « الكورتيس » من قبل ٣ نواب .

وبهذا القانون ، أدمجت أسبانيا الصحراء ضمن أقاليمها ، فأصبح هذا الاقليم جزءا منها .

وفى ٢٥ يناير عام ١٩٥٨ ألقى الملك الراحل محمد الخامس خطابا فى « محميد » « بوادى دراع » على بعد كيلو مترات من الحدود الجزائرية ، طلب فيه من القبائل الصحراوية تجديد ولائها له ، كما أكد رغبته فى مواصلة الجهود لاستعادة الصحراء ، وقد جاء الخطاب الملكى بمثابة تحذير مغربى موجه لفرنسا التى كانت قد شرعت فى انشاء ما سسمى المنظمة المشتركة « للاقاليم الصحراوية » .

وفى مارس عام ١٩٥٨ أنهى القتال فى الصحراء بين المغرب وأسبانيا بنوقيع الطرفين معاهدة « سينترا » وبموجبها قررت أسبانيا التخلي عن اقليم « طرفاية » وسلمته للمغرب .

وفى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم

المتحدة خلال دورتها الخامسة عشرة القرار رقم ١٥١٤ الذي يتضمن « الاعلان عن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة » .

أصدرت الحكومة الأسبانية قانونا ينص على أن مدينة « العيون » في إقليم الساقية الحمراء قد أصبحت « العاصمة لاقليم الصحراء » ، كما أقامت في العاصمة « مجلسا اقليميا » يمثل السكان .

وقعت الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » بروتوكولا سريا ينص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من خلال « مفاوضات تجري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة » .

وفي ٢٩ نوفمبر عام ١٩٦٢ أصدر رئيس المجلس الأسباني مرسوما ينص على إنشاء « إدارة خاصة باقليم الصحراء » يتولى بمقتضاه المجلس البلدى في الاقليم الشؤون الادارية ، أما فيما يخص الكيانات المحلية « القبائل » ، فقد تركت ادارتها « للجماعة » وهو مجلس محلى ، ويقف على قمة ادارة الاقليم « المحافظ الاقليمى » الأسباني .

وفي ٦ يناير عام ١٩٦٣ جرى لقاء في مدريد بين الملك الحسن والجنرال فرانكو تناول فيه الجانبان مشكلة « ايفنى » .

وفي ٢٦ مايو عام ١٩٦٣ أصدرت منظمة الوحدة الافريقية ميثاقها الذي نص على مبدأ « احترام الوحدة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في المنظمة » وعلى تسوية النزاعات بين هذه الدول بالوسائل السلمية .

● النزاع المسلح المغربى الجزائرى :

حصلت الجزائر على استقلالها الوطنى بعد اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية أثرت على اتفاقيات « ايفيان » في ٥ يوليو عام ١٩٦٢ .

وفي سبتمبر عام ١٩٦٣ وقع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ولكنه أبدى تحفظات حول مشكلة حدوده مبدئياً أن « توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علني أو ضمنى بالأمر الواقع الذي يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التي يملكها » .

وفي ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ قام نزع سلاح بين المغرب والجزائر في منطقة « حسي بيضة » و « تنجوب » ثم في « فيجيج » وانتهى النزاع .

ثم تم التوقيع في ياماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الافريقية » لتحديد مسؤوليات أطراف النزاع ، وعلى انسحاب القوات على الجانبين مع تولي عسكريين أثيوبيين وماليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة .

● الخلاف حول تقرير المصير في الصحراء المغربية :

في عام ١٩٦٤ شرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة « الأمم المتحدة » في تطبيق مبادئ القرار رقم ١٥١٤ ، « ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ » ، على « الصحراء الأسبانية » .

وقد اعتمدت الجمعية العامة « الأمم المتحدة » بالاجماع — مع استثناء أسبانيا والبرتغال — القرار رقم ٢٠٧٢ الذي يطالب الحكومة الأسبانية بصفقتها الدولية — الدولة الحاكمة — باتخاذ الاجراءات اللازمة فوراً لتحرر اقليم « ايفني » و « الصحراء الأسبانية » من السيطرة الاستعمارية وبالبعد في اجراء مفاوضات حول المسائل التي تتعلق بالسيادة لهذين الاقليمين .

كما اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٢٢٩

الذي أشار إلى أن أسبانيا لم تطبق المبادئ التي تضمنها القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » فيما يخص الصحراء الأسبانية وايفنى ، وطالب القرار الحكومة الأسبانية بالتشاور مع « حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف معني » بوضع القرتيات اللازمة لأجراء استفتاء يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة لاتاحة الفرصة للسكان في الصحراء الأسبانية بممارسة حقهم في تقرير المصير ، وبناء عليه أصدرت أسبانيا مرسوما بإنشاء « الجمعية العامة للصحراء » وهي تضم رؤساء القبائل وفخوذات القبائل لتولى « الشئون الخاصة بالاقليم » .

وفي ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٧ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٣٥٤ الذي يلح على الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ، وفي اليوم التالي اعتمدت القرار رقم ٢٤٢٨ الذي يكرر مطالبة الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » .

وقد وقعت أسبانيا والمغرب معاهدة « فاس » التي تنص على تخلى أسبانيا عن « ايفنى » للمغرب الذي تسلم رسميا الاقليم في ٣٠ يونيو من نفس العام .

كما تم توقيع معاهدة « ايفران » بين المغرب والجزائر ، وقد نصت المعاهدة على « علاقات الاخوة والصداقة وحسن الجوار » بين الدولتين .

وعقد لقاء في الدار البيضاء « المغرب » بين الملك الحسن الثاني والرئيس الموريتاني ولد داداه ، وقد أسفر هذا اللقاء عن إبرام معاهدة بين الرئيسين مماثلة بمعاهدة « افران » المغربية الجزائرية ، وتنص على سلوك سياسة موحدة من أجل الاسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية .

وفي ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٩ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في الدورة ٢٤ القرار رقم ٢٥٩١ الذي يكرر مرة أخرى مطالبة أسبانيا بتطبيق مبادئ تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية ، ولكن الحكومة الأسبانية أنشأت في مدريد « الإدارة العامة للنهوض بالصحراء » لتحل محل « إدارة الممتلكات وأقاليم أفريقيا » الأسبانية ، وقد أدى ذلك إلى عقد لقاء في « تلمسان » بين الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني ، ونص البيان المشترك الذي صدر هو :

« فيما يخص الأراضي المحتلة من طرف الأسبان ، قرر الطرفان بناء على قرار الأمم المتحدة المتعلق بها والمقتضين مبدأ تقرير المصير لسكانها ، العمل المنسق لتحرير هذه الأراضي وتصفية الاستعمار الأجنبي منها » .

كما وقع كل من المغرب وموريتانيا معاهدة في الدار البيضاء في المغرب « نصت على تخلي المغرب عن مطالبه الخاصة بإقامة المغرب الكبير الذي تمتد حدوده حتى السنغال ، وبهذا انتهى الخلاف القديم بين الدولتين » .

وفي ١٧ يونيو عام ١٩٧٠ حدثت اضطرابات في مدينة « العيون » قام بها السكان احتجاجا على بقاء النظام الاستعماري الأسباني في « الصحراء » ، وقد ردت السلطات الأسبانية على ذلك بعمليات قمع واعتقالات وطرد السكان ، مما أدى إلى انعقاد لقاء ثلاثي للقمة في تواديو « موريتانيا » بين الرئيس مختار ولد داداه والملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين أدى إلى صدور بيان ثلاثي أكد فيه الرؤساء الثلاثة « على تنحية التعاون الوثيق بين الدول الثلاث للتعجيل بتصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية وفقا لقرارات الأمم المتحدة » ، كذلك أدى هذا اللقاء إلى اعتراف جديد للمغرب باستقلال موريتانيا .

كما صدر بيان جزائري موريتاني جاء فيه « فيما يتعلق بمسألة تحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية ، أعرب الرئيسان عن ارتياحهما العميق للنتائج الايجابية لندوة تواديوا الثلاثية والتي تقرر أثناءها تدعيم التعاون الوثيق بين البلدان الثلاثة من أجل التعجيل بتحرير هذه الأراضي من الاستعمار ، وذلك وفقا لقرار منظمة الأمم المتحدة .

وفي ديسمبر عام ١٩٧٠ تكونت في الجزائر « حركة مقاومة للرجال الزرق » « مورحوب » يترعها أدوار موسى « اسم حركي » الذي ينتمي الى قبائل الرقييات ، وهي حركة تطالب باقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية ، كما ترفض اي تعاون مع أسبانيا وأي صيغة للتقارب مع المغرب أو موريتانيا . كذلك تنادي الحركة باقامة نظام ديمقراطي شمعي في « الصحراء الأسبانية » ، وأشيع أن لهذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعي الأسباني ومع الحركة التي تطالب بتقرير مصير واستقلال جزر كناري وكان مقرها في الجزائر .

وفي ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٠ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٢٥ القرار رقم ٢٧١١ الذي يطالب أسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية وفقا للقرار ١٥١٤ « ١٢ » ١٢ ديسمبر ١٩٦٠ ، ولكن أسبانيا أعلنت في ٧ مارس ١٩٧٢ حالة الطوارئ في الصحراء على أثر قيام مظاهرات عنيفة قامت في « فيلا سنسيروس » و « العيسون » .

وفي ١٥ يونيو عام ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقيات في الرباط بين المغرب والجزائر ، وقد تخطى المغرب بمقتضاها عن المطالبة بالصحراء الجزائرية وخاصة « تندوف » موضع النزاع المسلح الذي قام في أكتوبر ١٩٦٣ ، كما اعترف بأن « وادي زراع » يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ، أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها باشتراك المغرب في عملية استغلال

الحديد المستخرج من « كاره جيلات » تندوف ، وكذا بالمساعدة الدبلوماسية للمغرب في مطالبته بالصحراء الأسبانية .

والمعروف أن هذه الاتفاقيات قد تم التصديق عليها من طرف الجزائر ، ولكن الملك الحسن الثاني لم يصدق عليها .

وفي ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٢ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار رقم ٢٩٨٣ الذي يكرر مطالبة أسبانيا بتطبيق القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » الخاص بمنح سكان الصحراء الأسبانية حق تقرير المصير .

وفي عام ١٩٧٣ تكونت « الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب » المعروف « ببوليز اريو » ، وهي حركة تؤيد ضم الصحراء الغربية إلى المغرب ، وعقب ذلك قام الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه بزيارة للجزائر أدت إلى إصدار بيان مشترك جزائري موريتاني جاء فيه أن الطرفين « يجددان تضامنهما للقرارات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ودول عدم الانحياز فيما يخص الوضع في الصحراء المسماة الأسبانية » ، كما قرر الطرفان الاستمرار في النظر في هذه القضية ، وفي تنسيق جهودهما لتسريع بحركة اقتلاع الإستعمار من هذه الأرض ، ومن أجل نصرته حق تقرير المصير .

وقد قام وزير الخارجية الجزائري بزيارة للرباط أدت إلى إصدار بيان مشترك جزائري مغربي جاء فيه : أن الجانبين المغربي والجزائري قد أعربا عن اقتناعهما بضرورة أحكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للاحتلال الأسباني ، لمحاولات الحكومة الأسبانية للابقاء بصورة أو بأخرى على نفوذها في الصحراء .

كما جرى لقاء جديد بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا في « أجادير » « المغرب » ، وقد اتفق الرؤساء الثلاثة على تأكيد ضرورة

تصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية دون ذكر أى شيء عن مستقبل
الاقليم .

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٧٣ وجه الجنرال فرانكو خطابا الى « الجمعية
العامة للصحراء » أكد فيه تعهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء
حقه في تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الاقليم وضعا جديدا
يؤدى الى الوصول في المستقبل الى الاستقلال الذاتى ، ثم بعدها يتم
اجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى .

وقد أدت هذه التصريحات الى قيام مظاهرات في « العيون » ،
والى عمليات قمع شديدة من جانب السلطات الأسبانية مما دعا الى أن
تصدر الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في الدورة ٢٨ القرار رقم
٣١٦٢ الذى أقر القرارات السابقة خاصة « بالصحراء المسماة بالأسبانية » ،
ويعلن بأن الإبقاء على الوضع الاستعمارى في الاقليم يهدد الاستقرار في
منطقة شمال غرب أفريقيا ، ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشعوب
المستعمرة ، كما يعبر عن تضامنه التام مع سكان الصحراء الخاضعة
للسيطرة الأسبانية .

● الانسحاب الأسباني وتساعد النزاع المسلح :

وفي ١٨ يونيو عام ١٩٧٤ تلقى الأمين العام للأمم المتحدة ، تقريرا من
الحكومة الأسبانية تناول الوضع الراهن في الصحراء الغربية .

وقد جاء في التقرير أن الشعب الصحراوى هو صاحب الثروات
والخيرات التى تحتوى عليها أرضه ، وأنه سيكون « للصحراويين » جميع
الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأسباني ، وأن أسبانيا ستعمل على تأمين
وحدة تراب الصحراء الغربية ، كما ستمثله في العلاقات الدولية ، وجاء
أيضا في التقرير أن هذا الوضع الجديد لن يمس بشيء حق تقرير

(م ١٩ - ج ٢)

المصير الذى يملكه السكان وأنه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية لمصير
مملوكة هذا الحق .

وأبلغ وزير الخارجية الأسباني سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر
في مدريد بقرب الاعلان عن « وضع الصحراء الأسبانية الجديد » ، الذى
يهدف الى « حق تقرير المصير » .

وقد رد الملك الحسن برسالة بعث بها الى الجنرال فرانكو ذكر
فيها « التدهور الشديد في العلاقات بين المغرب وأسبانيا نتيجة المبادرة
من طرف واحد التى قامت بها أسبانيا في الاقليم الصحراوي والتى تضع
المغرب أمام الضرورة في الدفاع عن حقوقه الشرعية » .

كما ألقى الملك الحسن الثانى خطابا بمناسبة احتفالات الشباب في
مدينة « فاس » تناول فيه التطورات الجارية في الصحراء الغربية ، كما
أوضح موقفه من الاستفتاء الذى تريد أن تجريه أسبانيا قائلا : « ان
السؤال الذى يجب أن يستفتى عليه السكان هو : هل يرغبون في البقاء
تحت وصاية الدول التى تحتلهم أم العودة الى الوطن الأم ؟ » .

وأضاف الملك الحسن الثانى أن مصالح أسبانيا الاستراتيجية يمكن
أن يضمنها لها المغرب بمنحه أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة
وذلك مقابل الاعتراف الأسباني بالسيادة المغربية على الاقليم ، كذلك أعرب
الملك الحسن الثانى عن استعداده لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية تنص على
الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التى يحتوى
عليها الاقليم .

وفي أغسطس عام ١٩٧٤ قامت حملة صحفية مغربية لتهاجم « نوايا
الجزائر » من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الاقليم
الصحراوي ، وقد أثارت حملة مضادة جزائرية شديدة اللهجة تؤكد وقوف

هذه الدولة بجانب تحرير الصحراء المسماة بالأسبانية ، وكان نتيجة ذلك أن أعلن الملك الحسن الثانى أن حكومته قد شرعت فى حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء الأسبانية ، كما صرح عن عدم تردده فى إثارة الحرب إذا اقتضى الأمر ذلك لانقراع هذا الاعتراف ، وفيما يخص الاستفتاء الأسباني طالب الملك الحسن بأن يتم هذا الاستفتاء « بضمانات داخلية وتحت اشراف دولى ، وبعد انسحاب القوات والادارة الأسبانية من الاقليم » .

وفى نفس اليوم سلمت الحكومة الموريتانية مذكرة الى الأمم المتحدة تؤكد فيها أن الصحراء الخاضعة للادارة الأسبانية جزء لا يتجزأ من موريتانيا ، وأن « الحكومة الموريتانية لن تكلف أى أحد مهمة التفاوض نيابة عنها مع الدول التى تدير الاقليم لتقرير مستقبله ، لهذا طالبت المذكرة الموريتانية ، باضائة سؤال آخر فى الاستفتاء الذى سينظم فى الاقليم وهو سؤال يتعلق بضم الاقليم الى الجمهورية الاسلامية الموريتانية » .

وفى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٤ أبلغت الحكومة الأسبانية الأمين العام للأمم المتحدة عن نيتها فى الشروع فى اجراء استفتاء لتقرير المصير فى الصحراء خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، وذلك بضمان من المنظمة الدولية ، وكان رد الفعل أن ألقى الملك الحسن كلمة فى مدينة « أجادير » أعلن فيها عن شروعه فى تأييد خطة عاجلة على الصعيد القومى والاقليمى خلال عام ١٩٧٤ لتنمية اقليم طرفاية نظرا لأن هذا الاقليم قادر على القيام بدور الرابطة بين الوطن الأم والصحراء بعد استعادتها ، وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب بكسر العزلة التى تحيط بهم ، والتى فرضت عليهم ، وأقصتهم عن اخوانهم فى المغرب .

وقد فشلت الاتصالات التى أجرتها الحكومة الأسبانية مع الدول

المجاورة للإقليم الصحراوي في الوصول إلى اتفاق ، وصرحت « الإدارة العامة للنهوض بالصحراء » في بيان لها بأن السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعي في تقرير مصيرهم ، وبناء على ذلك عقد الملك الحسن مؤتمرا صحفيا أكد فيه أن الصحراء الأسبانية أرض مغربية ، وأنها يجب أن تعود إلى المملكة المغربية ، ولكنه أضاف أنه يأمل في أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض ، كما أن المغرب سيطلب رأي محكمة العدل الدولية لمعرفة ما إذا كانت للمغرب حقوق تاريخية على الإقليم ، أما موريتانيا فأن المحكمة ستحدد لها إذا كانت معنية بالأمر أيضا . ولكن بأي حال من الأحوال فأن الجزائر لم تكن أبدا معنية بالصحراء ، وقد أعلنت ذلك رسميا ، وعقب ذلك شرعت السلطات الأسبانية في إجراء تعداد السكان في « الإقليم الصحراوي » وذلك بدون السماح بعودة « المنفيين السياسيين » واكتفت باعتبار إلى ٦٠ ألف شخص الذين بقوا في الإقليم هم الشعب الصحراوي .

وفي ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٤ عند عقد الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، طرح الوفد المغربي سؤالاً عما إذا كان الإقليمان الصحراويان كانا في الأصل كما تدعى ذلك الحكومة الأسبانية — خاليين من السكان وأقاليم دون صاحب ؟ « هل كانا وقت أن احتلتها أسبانيا ، تابعين لسيادة وإدارة الحكومة المغربية ؟ »

ودعا الممثل المغربي « الحكومة الموريتانية الشقيقة » إلى المطالبة مع المغرب بالرأي الاستشاري الذي سقدلى به محكمة العدل الدولية ، وقد قامت موريتانيا بذلك .

أما الوفد الأسباني ، فقد أبدى احترامه لقرارات الجمعية العامة وأغرب عن رغبة بلاده في تطبيق آخر قرار « ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ » بإجراء استفتاء يتفق مع ما نص عليه هذا القرار .

وقد وافق الممثل الجزائري أيضا على عرض القضية على محكمة العدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة ، وان أضاف أن « رأى السكان المعنيين مباشرة سيشكل دائما العنصر الأساسي والحاسم في أية تسوية » .

وعلى هذا ، شرعت ٣٥ دولة أفريقية وعربية — بما فيها المغرب وموريتانيا — في وضع مشروع قرار يطالب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية .

وقد أدلى الملك الحسن الثاني بتصريح جاء فيه أن « المغرب وموريتانيا قد اتفقا على عدم اتاحة الفرصة لأي أحد بالقول بأننا غير متفقين » حول الصحراء الأسبانية » .

وعقب ذلك توالى الاشتباكات بين الجنود الأسبان و « المناضلين الوطنيين » في « جديرة » ثم بالقرب من « تيفاريتي » .

وقد اعتمدت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الذي تقدمت به ٣٥ دولة الى الجمعية العامة والذي ينطرح على محكمة العدل الدولية لبدء رأى استشاري حول السؤالين الآتين :

١ — هل كانت الصحراء الغربية « وادي الذهب والساقية الحمراء » أرضا دون صاحب عندما احتلتها أسبانيا ؟ فإذا كان الرد على ذلك بالنفي يأتي السؤال الثاني .

٢ — ماذا كانت العلاقات التانونية القائمة بين هذا الاقليم من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا ؟

وقد حصل المشروع على ٨٠ صوتا ضد لا شيء ، وامتنعت ٤٣

دولة عن التصويت ، وفي ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٢٩٢ الذي وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٣ دولة امتنعت عن التصويت ، و ٧ دول « لم تحضر » من بينها الصين ، ومن بين الدول التي أيدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ومعظم دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية ، أما الدول التي امتنعت عن التصويت فنجد من بينها : إسبانيا وألمانيا الفيدرالية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية .

وقد التقى الرئيس الموريتاني السيد مختار ولد داده بالملك الحسن في « فليس » لتأكيد اتفاق الدولتين حول الصحراء الغربية .

وفي ٢٥ ديسمبر عام ١٩٧٤ دعا الملك الحسن أسبانيا في كلمة ألقاها أمام شخصيات السلك الدبلوماسي بمناسبة عيد الأضحى الى أن تلتزم بالطريق الذي رسمته الأمم المتحدة ، كما أشار الى أن « الاحتكام القانوني لا يترك أي مجال للحقد بين الأطراف المعنية ، لما يتسم به بعدم التحيز ، ولأن المحكمة تقرر الحق ولا شيء غير الحق » .

ثم أعلنت حركة « مورجوب » أنها تنضم الى وجهة النظر المغربية الخاصة بضم الصحراء الغربية الى المغرب ، وبعثت بمذكرة في هذا الشأن الى محكمة العدل الدولية .

كما قدمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب « بوليزاريو » مذكرة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة تطالب فيها بإنهاء الوجود الأجنبي في الصحراء .

وأعلنت أسبانيا استعدادها لإنهاء وجودها في الصحراء اذا « تأخر تطبيق عملية تقرير المصير القومي لأسباب خارجة عن ارادتها » .

وقد قام السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائري
بزيارة للرباط حيث أعلن أن بلاده ليس لها « أى ادعاءات تتعلق
بالصحراء الأسبانية » .

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٧٥ أوصت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة
بتطبيق مبدأ تقرير المصير على الصحراء .

ولكن في أكتوبر ١٩٧٥ نجد أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية
الحمراء ووادي الذهب « بوليزاريو » تتقدم بمذكرة الى الجمعية العامة
للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين عام ١٩٧٥ ، تطالب فيها المنظمة
الدولية بالآتي :

- ١ - تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوي في الاستقلال .
- ٢ - إلزام الدولة المستعمرة بانتهاء وجودها في الصحراء ، وتخليها
السيادة والسلطة الى الجبهة « بوليزاريو » التي تمثل الشعب الصحراوي .
- ٣ - تحذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل في
المشئون الداخلية للشعب الصحراوي .
- ٤ - اعلان المنظمة الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن
وحدة واعترافها بحق الشعب الصحراوي في اتحاد كافة ترابه .

وفي ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٥ أدلت محكمة العدل الدولية برأيها الاستشاري
بشأن الصحراء الأسبانية كالآتي « فيما يخص السؤال الأول أن الصحراء
المغربية لم تكن أرضا بلا صاحب عندما احتلتها أسبانيا ، فيما يخص
السؤال الثاني كانت هناك علاقات قاتونية تربط بينها وبين المغرب من جهة
وموريتانيا من جهة أخرى » .

وأضافت المحكمة « أن ما توفر لديها من معلومات لا يقر بوجود

أى علاقة سيادة اقليمية بين الاقليم الصحراوى الغربى من جهة والمملكة المغربية أو موريتانيا من جهة أخرى ، وبالتالي فان اقرار المحكمة بوجود علاقات قانونية لا يؤدى الى أى تعديل فى تطبيق حق تقرير المصير وتصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية وفقا للقرار رقم ١٥١٤ المعتمد من الجمعية العامة فى دورتها الخامسة عشرة .

وقد أعلن الملك الحسن الثانى اقامة « مسيرة خضراء » تضم ٥٠ ألف شخص ، وبدأ سيرها فى اتجاه مدينة العيون عاصمة الصحراء .

كما وصل وزير الخارجية المغربى الى مدريد لاجراء مفاوضات مع السلطات الأسبانية .

وفى الوقت نفسه وصل وفود جزائرى الى مدريد لتابعة المفاوضات الأسبانية المغربية الموريتانية .

وقد تأجلت المباحثات الثلاثية الى أجل غير مسمى .

وأعلن الأمير خوان كارلوس أثناء زيارة قام بها لمدينة العيون أن أسبانيا ستعارض بالقوة « المسيرة الخضراء » اذا اقتضى الأمر ذلك ، ومع ذلك استؤنفت المفاوضات المغربية الأسبانية فى مدريد ، ولكن دون التوصل الى نتيجة .

وعبرت « المسيرة الخضراء » حدود الصحراء الأسبانية وتعمقت داخل الاقليم على مسافة ١٥ كيلو مترا من الحدود .

وصرح الملك الحسن الثانى بأن « المسيرة قد حققت أهدافها » وأصدر أمره الى أفراد المسيرة بالانسحاب .

ثم استؤنفت المفاوضات بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا ، وأدت

الى اتفاق ثلاثى ينتهى بمقتضاه الوجود العسكرى الأسباني فى ميعاد غايته ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، على أن يوضع الأقليم حتى هذا التاريخ تحت ادارة ثلاثية وقد أدانت الجزائر سياسة « الأمر الواقع » بشأن الصحراء .

وفى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٥ تسلم كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة جزائرية تضمنت عدم اعتراف الحكومة الجزائرية بالاتفاق الذى أبرم فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

وبعد أسبوع دخلت القوات المغربية الصحراء الغربية واحتلت مدينة سمارة .

وقررت « الجماعة » العامة الاقليمية فى الصحراء حل نفسها وانضمام أعضائها الى جبهة « بوليزاريو » . واحتلت القوات المغربية مدينة « العيسون » .

وجرت معارك عنيفة فى مدينة « لاجويرة » بين القوات الموريتانية وأعضاء جبهة بوليزاريو انتهت باحتلال القوات الموريتانية المدينة ، كما أقامت الجبهة فى ١٩ ديسمبر مظاهرات ومسيرات فى « ميرلصلو » و « أنفاريثى » سرعان ما عمت كل المناطق المحرزة .

وفى الرباط أعلنت الصحافة المغربية بأن السلطات الجزائرية قد شرعت فى طرد الرعايا المغاربة المقيمين فى الجزائر .

وفى ٢٨ — ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ التقى العقيد ممر القذافى بالرئيس هوارى بومدين فى حاسى مسعود « الجزائر » وأصدر الرئيس بياناً مشتركاً جاء فيه أن « أى مساس باحدى الثورتين سيعتبر مساساً بالأخري » .

وقامت الجزائر بحشد قواتها على الحدود المغربية .

وقام الرئيس الموريتاني مختار ولد داداه بزيارة قصيرة للزباط ثم
لطرابلس وتونس •

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب
« بوليزاريو » بيانا يتهم المسئولين الموريتانيين بالتواطؤ مع الحكومة
المغربية لغزو الصحراء حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة
فيلاسبسيروس » •

حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة فيلاسبسيروس » •
مما أدى الى اعلان الرئيس الليبي معمر القذافي أن ليبيا لن تظل
مكتوفة الأيدي اذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول
أو اذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض •

وقد أعلنت جبهة « بوليزاريو » اطلاقها صاروخ سام - ٦ على
طائرة قناصة ف ٥٠ تابعة للقوات المغربية واسقاطها •

وقد اضطرت القوات الموريتانية الى الانسحاب من مركز « بئين
بن تيلي » بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة « بوليزاريو » •

وأجرى الرئيس هواري بومدين اتصالات تليفونية مع الرئيس الحبيب
بورقيبة وتلتها اتصالات أخرى من الملك الحسن الثاني أعلنت رئاسة
الحكومة التونسية على أثرها حياد موقف تونس واعتداله ازاء الصراع
القائم حول اقليم الصحراء الغربية •

وفي نفس اليوم وصل الى الجزائر مبعوثون من الحكومتين السورية
والعراقية لعرض وساطتهما بين الأطراف المعنية بالنزاع •

وقد اتهم وزير الخارجية الموريتاني السيد ولد مكناس الجزائر
— دون ذكر اسمها — بمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين
الموريتانية والمغربية ، وأضاف أن بلاده ستقف في وجه أى استغلال
للفتاقتات الداخلية في الدول الافريقية لأغراض خفية •

وأجرى الملك الحسن الثانى اتصالات بالرئيس المصرى أنور السادات،
وجرت اشتباكات مسلحة « فى المعلى » التى تقع فى الصحراء الغربية على
بعد ٣ كيلو مترات من حدود الجزائر بين وحدة عسكرية جزائرية
والقوات المغربية أدت الى احتلال القوات المغربية للمعلى : كما تم أسر
٢٩ جزائرياً ينتمون الى الفرقة رقم ٤١ المتابعة للجيش الشعبى الجزائرى»
والمعروف أن المعلى تقع أيضاً على الطريق المؤدى الى « بيرمونرول » فى
موريتانيا •

وفى ٢٩ يناير عام ١٩٧٦ قام السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية
المصرية بجولة فى الجزائر والرباط ونواكشوط للوساطة بين الأطراف المعنية
بنزاع الصحراء •

وأعلن سفير المغرب فى بلجراى أن حكومته ستجدد دعوة دول عدم
الانحياز ، وأن هذه المحاولة من الجزائر تهدف الى التراجع عن موقفها
من النداء الذى وجهه الرئيس هوارى بومدين الى توريث دول عدم
الانحياز فى مسألة لا يجب أن تكون موضع نزاع •

وفى ٣ فبراير عام ١٩٧٦ توقف القتال بين القوات المغربية والقوات
الجزائرية فى الصحراء •

وصدر بيان مشترك عن « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » وجبهة
« بوليزاريو » لتحرير الساقية الحمراء جاء فيه ذكر « الموقف الناجم عن
العدوان الامبريالى الناشم الذى تتعرض له المنطقة وفقاً لمخطط يبدأ
فى عمان ولبنان ويكتمل فى أمبولا مروراً بأرض الصحراء الغربية » ، كما
أشار البيان الى ضرورة اقامة وحدة كفاح تضم القوى التقدمية
وتستطيع اتخاذ عنصر المبادرة والتحدى للمخططات والمناورات
الامبريالية ، وقد أكد البيان عزم الجبهتين على مواصلة الكفاح الشعبى

المسلح وتكثيف النضال. في فلسطين والصحراء الغربية حتى يتم النصر والتحرير •

وفي ٥ فبراير عام ١٩٧٦. قدم السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية تقريراً شاملاً الى الرئيس أنور السادات حول مهمته في الوساطة بين المغرب والجزائر •

وقد أوضحت صحيفة « المجاهد » الرسمية الجزائرية الخطوط العريضة لموقف الجزائر من قضية الصحراء •

١ - الهدف الوحيد من تحركها « ينطلق من سياستها في مساندة حركة التحرير » •

٢ - النضال الجارى في الصحراء هو نضال بين التقدمية والاقطاع، بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار وشعب عربى يناضل من أجل بقائه •

٣ - أن أى مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة « بوليزاريو » الممثلة للشعب الصحراوى وكل من المغرب وموريتانيا •

٤ - أن أية وساطة في قضية الصحراء لا يكون لها أى معنى ما لم يكن هدفها التوصل الى انقاذ الشعب الصحراوى وصيانة وجوده •

وفي ٧ فبراير عام ١٩٧٦ وصف رئيس وزراء المغرب السيد أحمد عثمان في حديث مع صحيفة « فيجارو » الفرنسية ما قامت به الجزائر بطرد ٢٠ ألف مواطن مغربى من أراضي الجزائر بأنه طعنة موجهة للمغرب العربى وفي ظهر شعوب دول المغرب الأكبر ، لان هذه التصرفات انما تستهدف قطع الجسور ، وخلق جو عدائى بين الشعبين ، كذلك وصف رئيس الوزراء مبدأ حق تقرير المصير بأنه « فكرة مهمة » وقد بدا المجتمع الدولى

ودون العالم الثالث بوجه خاص بتكثف الاعيب تطبيقها بطريقة اليه وعمياء *

وقد صرح ممثل جبهة « بوليزاريو » خلال اجتماع تم في الجزائر بينه وبين الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، بضرورة توافر الشروط التالية لعودة السلام الى الصحراء الغربية : الجلاء التام والفوري للقوات الأجنبية ، وعودة السكان المغاربة الذين أقاموا بالقوة في الصحراء الى بلدتهم الأصلي ، وعودة شعب الصحراء الى دياره *

كما عاد الرئيس بومدين من طرابلس حيث أجرى محادثات مع العقيد القذافي ، وقد أصدر الرئيسان بيانا مشتركا تضمن دعم « العلاقات العضوية بين الدولتين » *

وقد أدلى العقيد القذافي بتصريحات للصحفيين يستدل منها على احتمال قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا ، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع الى الهجوم *

وفي ١٥ فبراير عام ١٩٧٦ أعلن الملك الحسن في رسالة بعث بها الى الرئيس بومدين قيام القوات الجزائرية بهجوم على واحة المعلا أسفر عن وقوعها في أيدي الجزائريين ، ودعا في الرسالة الرئيس الى « اعلانها حربا سائرة بين البلدين » *

وقد أصدرت الجزائر بيانا نفت فيه وجود أية علاقة لها بالقتال في الصحراء ، وقالت ان قوات بوليزاريو هي التي قامت بالهجوم في الصحراء ، وفي ١٦ فبراير ١٩٧٦ نقل مستر أولاف ريدبيك المبعوث من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في رحلة استعلامية في الصحراء الغربية أول تقرير شفوي الى كورت فالدهايم *

كما وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى « كورت فالدهايم » تندد

فيه بالاتفاقية الثلاثية التي عقدت في مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا، ثم وجهت الجزائر نداءين : الأول من الرئيس بومدين الى رؤساء دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية ، والثانى من السيد بوتفليقة الى كورت فالدهايم ، تضمننا الاشارة الى الوضع الخطير الراهن في الصحراء .

وقد أعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية أن القوات المغربية قد دخلت واحدة « المعلا » وسيطرت عليها بعد أن انسحبت القوات الجزائرية منها .

وأخيرا وصل السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية الى الجزائر وموريتانيا للتوسط في انتهاء النزاع القائم حول الصحراء .

وطلبت حكومة السودان عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب لبحث مشكلة الصحراء ، وذلك « نظرا لان الوجود الأسباني سينتهى من الصحراء في آخر الشهر » .

ونقلت وكالات الأنباء من الرباط تصريحات عن المسؤولين الحكوميين تفيد بأن المغرب سينسحب من منظمة الوحدة الافريقية ، اذا اعتزفت المنظمة رسميا بجبهة « بوليزاريو » .

وفي ٢٦ فبراير عام ١٩٧٦ اتمت أسبانيا انسحابها من الصحراء العربية ، طبقا للاتفاق الثلاثي الذي وقعته مع المغرب وموريتانيا في مدريد « نوفمبر ١٩٦٥ » .

وقد لفت المغرب نظر المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة الى القرار الذي اتخذته مجلس « الجماعة » في الصحراء بالموافقة على انتقال المنطقة الى المغرب وموريتانيا ، ولكن في اليوم التالي أعلنت جبهة

« بوليزاريو » قيام « جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية » على الأراضي التي تسيطر عليها ، وقد هدد المغرب بقطع علاقاته الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالجمهورية التي أعلنتها جبهة « بوليزاريو » .

وفي أديس أبابا « حيث تعقد اجتماعات وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الإفريقية هدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة إذا ما وافقت على انضمام جبهة « بوليزاريو » بين صفوفها ، كما هددتا بعزمهما على الاعتراف بدورهما بكل الحركات الانفصالية القائمة في مختلف البلاد الإفريقية إذا ما اعترفت المنظمة بوجود « بوليزاريو » .

هذا ، وقد ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية في يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٦ أن ٢١ من ٤٧ دولة الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية أعربت عن تأييدها للاعتراف بجبهة « بوليزاريو » .

وفي أول مارس عام ١٩٧٦ وجه الملك الحسن الثاني ملك المغرب دعوة إلى الرئيس الليبي معمر القذافي لزيارة الصحراء المغربية ليتعرف بنفسه على رغبة سكان الاقليم في الانضمام للمغرب .

كما أعلن ألفريد أثرتون وكيل وزراء الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في الجزائر العاصمة أن الولايات المتحدة لا تسعى لأن تلعب دور الوسيط ، وأنه لا يدمل أي مقترحات بشأن الصحراء الغربية .

وقد دعت صحيفة المجاهد الجزائرية الجامعة العربية إلى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

وفعلا اعترفت بورندي بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية التي أعلنتها جبهة البوليساريو .

وفي الثاني من مارس عام ١٩٧٦ وصل ألفريد أترتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط الى الدار البيضاء وأعلن أن زيارته تدخل في نطاق تبادل وجهات النظر الدولية بين الولايات المتحدة والمغرب في المسائل التي تهم البلدين .

وفي اليوم التالي صرح محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية بأن مشكلة الصحراء معقدة ، وأن إيجاد مخرج سياسي للاتفاق بين أطرافها يحتاج الى وقت ، وقد أدلى محمود رياض بهذا التصريح بعد ١٢ يوما قضاها في مساعي التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا في أزمة الصحراء ، وأشار الأمين العام الى أن كل طرف يتمسك بموقفه ولا يريد أن يتراجع عنه .

وقد حذر الملك الحسن ملك المغرب الجزائر — فيما وصفته وكالات الأنباء بأنه أعنف لهجة استخدمها الملك منذ بدء التوتر حول مشكلة الصحراء — بأن المغرب ستحتفظ بالصحراء بأي ثمن ، وأنها ستحطم أي احتمال لهجوم عسكري قد تقوم به الجزائر ، واتهم الملك في خطابه بمناسبة عيد الجلوس الجزائر بأنها خلقت موقفا خطيرا بتدخلها في الصحراء ، وأن هذا التدخل لا يعنى سوى أن الجزائر تضيع وقتها وطاقاتها دون أن تصل الى شيء .

وفي ٦ مارس عام ١٩٧٦ أعلنت جبهة البوليزاريو تشكيل حكومة صحراوية برئاسة محمد الأمين أحمد مساعدي سيد العوالي السكرتير العام للجبهة ، وتتضم الحكومة ثلاثة وزراء للدفاع والشئون الخارجية والداخلية ، بالإضافة الى ٤ وزراء بدون وزارة ، وأعلن المتحدث باسم الجبهة أن جمهورية الصحراء ستطلب الانضمام الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . وفي نفس اليوم اعترفت الجزائر بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفي اليوم التالي أعلنت كل من

المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر بسبب اعتراف هذه الأخيرة بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفي اليوم التالي أعلن المتحدث باسم الحكومة الجزائرية أن قطع المغرب وموريتانيا علاقاتهما مع الجزائر ليست له أهمية ، لأن الجزائر تتصرف على أساس الحق والعدالة والشرعية ، وأعقب ذلك قيام عدد من المسؤولين الجزائريين السابقين بتوجيه نداء الى الشعب الجزائري يندد بالنزاع مع الشعب المغربي وبالسطة الفردية ، وطالب النداء بوقف الحرب بين الجزائر والمغرب وبانتخاب جمعية وطنية تأسيسية ، وبانتهاء نظام الحكم المطلق الحالي ، ووقع على النداء فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ، ويوسف بن خده رئيس الحكومة الجزائرية السابق ، وحسين الأحول الأمين العام السابق للحزب الشعبى الجزائري وحركة التحرير ، والشيخ محمد خير الدين العضو السابق فى المجلس الوطنى لأشورة الجزائرية •

وفى ١٧ مارس عام ١٩٧٦ أجرى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت مباحثات فى الجزائر مع أحمد الابراهيمى وزير الاعلام والثقافة بالجزائر ورئيس وفد بها بمجلس جامعة الدول العربية بشأن أزمة الصحراء الغربية ، وكان وزير خارجية الكويت قد عقد اجتماعا مماثلا مع كل من الدكتور أحمد العراقى وزير خارجية المغرب وحمدى ولد مكناس وزير خارجية موريتانيا •

وقد نشرت صحيفة « السياسة » الكويتية أن اتفاقا سريا وقع بين موريتانيا والمغرب ينص على أن ثلثى الاقليم الصحراوى سيكون من نصيب المغرب والثلث الباقي من نصيب موريتانيا •

وفى ١٨ مارس عام ١٩٧٦ وصل الى مونتريال ممثلان لجبهة البوليزاريو بناء على دعوة من « الهيئة الجامعية الكتبية لما وراء البحار » وأعلنا

أن جبهة البوليزاريو بدأت فعلا عمليات حرب عصابات في المغرب وموريتانيا
ضد أهداف عسكرية بحثة .

وفي ٢١ مارس عام ١٩٧٦ أعلن الدكتور أحمد العراقي وزير خارجية
المغرب بأن مسئولين من السعودية ومصر وسوريا والعراق والسودان
وتونس قاموا بمساع حميدة للحصر الخلاف بين الجزائر والمغرب ، وقال
وزير خارجية المغرب ان الحوار يجب أن يكون لاعادة المياه الى مجاريها
مع الجزائر ، ولا نقبل النقاش في سيادتنا الوطنية واستكمال وحدة التراب
المغربى .

ثانيا - عمليات التسوية السلمية :

بذلت العديد من المساعي والجهود لتسوية المشكل الصحراوى وذلك
منذ بداية الخلاف الجزائرى المغربى عام ١٩٧٥ (باستثناء مشروع بيريز
دى كويلار الجارى التفاوض بشأنه) .

ولكن انتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص فى
المشايخ والصيغ التى تصل بين وجهات النظر المتصارعة بقدر ما يرجع
الى ادراك الأطراف أنفسهم لصعوبة عملية التفاوض ، فأحيانا ما استخدمت
المفاوضات كوسيلة لتبديد الوقت حتى يتمكن أحد الأطراف من دعم
أوضاعه العسكرية ، وأحيانا ما استخدمت لتعميق عزلة أحد الأطراف
وتقليص مكانته الدبلوماسية ، اضافة الى أن الأهداف لم تكن واضحة
فى أذهان الأطراف .

علاوة على عدم الثقة بين الأطراف . فالمغرب قد تنظر الى الدعم
الجزائرى للبوليساريو على أنه يهدف الى تطويق المملكة المغربية من
الجنوب والوصول الى المحيط الأطلسى ، أما الجزائر فانها تعتبر محاولات
المغرب للسيطرة على اقليم الصحراء تدخل فى اطار مخطط أوسع من حيث

أنها ستكون البداية للمطالبة باقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب في هذا المسعى سيشكل السابقة الأولى من نوعها والتي تهدد الكيان الجزائري نفسه ، وفي ظل هذا المناخ من الشكوك وعدم الثقة فان غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسوء نية حتى ولو كان الطرف المرسل يهدف فعلا الى تخفيف التوتر ، فان الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها بأنها أسلوب من أساليب الخداع والتمويه وتحقيق أهداف ومآرب أخرى .

كذا اختلفت نظرة الأطراف في ماهية النزاع ، فالجزائر اعتبرت أن النزاع لا يخصها ، وانما يخص المآرب وجبهة البوليساريو ، في حين اعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتزقة وعملاء للجزائر ، وأن الخلاف بينها وبين الجزائر فقط ، وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل في حد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو .

وقد انعكس ذلك على تقديم التنازلات حيث ان التنازل الواحد يمثل في ذاته تقديم تنازلات أخرى ، فالقبول بتقديم تنازل مقابل للتنازل الذي قدمه الطرف الأول هو في ذاته مجموعة تنازلات ، فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل تنازل البوليساريو عن مطلب انسحاب الادارة المغربية في الاقليم يعنى تقديم المغرب لتنازل آخر هو قبول حق تقرير المصير ، وقد أدى هذا الى تصليب المواقف التفاوضية للأطراف ، والتي افراغ محتوى التنازلات لتعنى لا شيء بك والتراجع عنها بعد الموافقة عليها ، ولعل هذا مرجعه صعوبة ادارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربى يدرك على أنه الطرف المستهدف منه تقديم التنازلات التى هى في ذاتها مكاسب للطرف الآخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابله تعوض خسارته .

كذا لا يمكن اغفال دور رأى العسكـام الداخلى فى تعقيد المساومة

واكسابها الطابع المتشدد ، فالقضية الصحراوية في المغرب هي قضية شرعية حكم ، فمتها استطاع الملك المغربي تعزيز التقاف الشعب المغربي حوله .

وبنفس الطريقة في الجزائر حيث ان القضية الصحراوية تمتل رمزا لدعم القيادة الجزائرية للحركات التحررية ، ولذا فان التساهل بشأنها يعنى انحرافا للقيادة عن الخط الذي انتهجته منذ حصول الجزائر على استقلالها ، والتي هي في الأصل نتاج حركة تحرير ، كذا يرجع اخفاق جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثالثة التي تدخلت لتسوية الصراع ، فهي في الغالب اما أطراف أفريقية أو عربية أو منظمات دولية ، وكل تلك الأطراف ليس لها مصلحة مباشرة في نتائج التسوية ، بتعبير أدق ان استمرار الصراع الصحراوي لا يلحق الضرر بمصالحها للدرجة التي تكون فيها رغبة لتوظيف مواردها وامكانياتها لتسوية الصراع ، والحالة التي يمكن أن نستثنيها في هذا السياق الوساطة السعودية ، حيث انها تقتصر من استمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها للمغرب ، لذا فان التسوية السلمية تمثل في ذاتها مصلحة لها ، ونظرا لان طبيعة الصراع الصحراوي كصراع يدور حول دعاوى اقليمية فان تسويته تتطلب نوعية من الوسطاء تكون لهم مصلحة في نتائج التسوية وتكون لديهم الموارد والامكانيات التي من خلالها يمكن التأثير على أطراف الصراع خاصة في حالة عدم توفر ارادة التسوية لدى أطرافه .

وتتضح تلك الملامح المشار اليها آنفا اذا ما استعرضنا جهود التسوية منذ بداية الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء ، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مراحل ست .

● المرحلة الأولى :

اتصالات مبدئية من أطراف ثالثة للوقوف على امكانية التسوية عام ١٩٧٦

خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ أجرى العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين في كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغينيا والنجابون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية اتصالات بأحد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجل الوقوف على امكانيات التوفيق بينهما — وأبرز تلك المحاولات الجولة المكوكية التي قسام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك والتي استغرقت أسبوعاً تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، واقترح خلالها وقف إطلاق النار وعقد اجتماع ثلاثى (المغرب والجزائر وموريتانيا) لوزراء الخارجية يتلوه اجتماع قمة ثلاثى ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمة ، في حين وافقت المغرب على اقتراح وقف إطلاق النار فقط .

كذا اقترح الرئيس سنجور في فبراير من نفس العام الذى يكرس عملية التقسيم ، مع استغلال مشترك للثروات المعدنية لاقليمى بوكرا وجارا جيليت .

وفى مارس توصلت اليمن والسعودية الى اتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يقضى بالا تستخدم كل دولة القوة العسكرية فى مواجهة الأخرى ، واستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو .

وفى نهاية عام ١٩٧٧ حاولت السعودية المتوسطة مرة أخرى فى الصراع ، وعقد لقاء قمة بين الجزائر والمغرب فى الرياض ولكن لم تتجج فى مساهماتها .

● المرحلة الثانية :

الاتصالات بين الأطراف المتصارعة ١٩٧٧ — ١٩٧٨ :

وفي سبتمبر عام ١٩٧٧ حاولت البرليساريو الاتصال بكل من المغرب وموريتانيا كل على حده لأجل استكشاف امكانية القوصل الى اتفاق سلام مع أحد الطرفين ضد الآخر ولكن الدولتين اكتشفتا حيلة البوليساريو ، كذا اقترحت البوليساريو في بداية عام ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع اتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالي في مايو من نفس العام المساعدة في الوصول الى هذا الاتفاق الثنائي ولكن لم يكلل مسعاها بالنجاح .

وفي نوفمبر عام ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثاني اتصالات مع هواري بومدين لأجل الوصول الى حل سياسي للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمد طالب الابراهيمي مستشار الرئيس بومدين وأحمد رضا المستشار الملكي لعاهل المغرب في نوفمبر في مدينة فاس ، وفي شهر ديسمبر في مدينة لوزان ، أعقبها انعقاد مؤتمر قمة ثنائي ضم الملك الحسن وهواري بومدين في مدينة بروكسل في ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وفقا لبعض التقارير فان المحادثات استهدفت وضع التفاصيل النهائية لتقسيم اقليم الصحراء بين البوليساريو والمغرب ، وكان من المقرر عقد لقاء قمة آخر في بروكسل في الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر في نفس العام ، ولكنه ألغى لمرض هواري بومدين .

ولكن الأمور انقلبت رأسا على عقب بفعل سقوط مختار ولد داداه الرئيس الموريتاني ، واعتبر سقوطه بمثابة نجاح لاستراتيجية البوليساريو في تكثيف هجماتها على موريتانيا ، وفي تحرك حذق أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد وذلك حتى تتيح الفرصة للقادة الموريتانيين الجدد بالورة خياراتهم خاصة وأنهم كانوا مترددين بين الاستمرار في الحرب بما يعنيه ذلك من اثاره غضب وعداء المغرب ، وقد

استغلت فرنسا وإيطاليا ومالي تلك الظروف وعرضت مساعدتها للوصول الى تسوية ، وانهقد في باماكو مؤتمر حضره ممثلون من موريتانيا والبوليساريو، وكانت الصيغة الأولية للاتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب الى البوليساريو ، غير أن الملك الحسن أعلن في ٢١ أغسطس عام ١٩٧٨ بأنه لن يسمح بإقامة دولة مختلفة الأيديولوجية على حدود بلاده الجنوبية مما دفع بنجامينا الى عرض اقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو في ساقية الذهب محاصرة بالأراضي الموريتانية ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الاقتراح وطالبوا بإقامة دولة في الاقليم الصحراوي ككل .

● المرحلة الثالثة :

وساطة منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في الخرطوم في نهاية عام ١٩٧٨ لجنة الحكماء بالتشاور مع الأطراف الرئيسية بنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة في عضويتها سبع دول افريقية ، وفي ٢٣ يونيو ١٩٧٨ أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الآتي :

— أن يمارس الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره عن طريق إجراء استفتاء حر وكامل .

— أن يختار الشعب الصحراوي بين أحد البديلين (فاما الاندماج في المملكة المغربية أو الاستقلال) .

— دعوة أطراف النزاع الى عقد اجتماع وذلك لضمان تعاونهم في تنفيذ وقف إطلاق النار والاستفتاء .

— تشكيل لجنة تضم خمس دول افريقية للإشراف على وقف إطلاق النار .

وقد عبرت المغرب عن وجهة نظرها ازاء المشكل الصحراوي في الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٤ - ٥ ديسمبر ١٩٧٩ في منروغيا واشتملت على العناصر التالية :

- البوليساريو ليست الا صنيعة الجزائر •
- سيتوقف اطلاق النار تلقائيا مجرد أن توقف الجزائر عدوانها •
- لا توجد حاجة لاجراء استفتاء لان شعب الصحراء المغربية عبر بالفعل عن رغبته في الاندماج في المغرب • في حين طالبت جبهة البوليساريو :
- اجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب •
- الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء •
- سحب الادارة المدنية المغربية •

● المرحلة الرابعة :

مؤتمر القمة الافريقي في نيروبي عام ١٩٨١ :

مع احتمال انضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو الى عضوية الوحدة الافريقية لتزايد عدد الدول المعترف بها الى ٢٨ دولة أفريقية في يونيو عام ١٩٨١ من اجمالى ٥١ دولة ، وفي تحرك تكتيكي من قبل الملك الحسن للحيولة دون ذلك أعلن في خطاب ألقاه في ٢٦ يوليو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في نيروبي موافقته على وقف اطلاق النار واجراء استفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية •

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبي الى الاعلان بأن الاستفتاء يعد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخية المغربية في الصحراء ، وأن المواطنين

المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ،
وأنة لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون في مدينة تندوف
الجزائرية بالعودة إلى الصحراء للاشتراك في الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض
مطلقا مع البوليزاريو لان النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر
وموريتانيا فقط ، في حين دعت وزارة الاعلام في الجمهورية الصحراوية الى
اجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ، ووضعت ثلاثة شروط
لتحقيق استفتاء تقرير المصير هي :

١ - انسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء .

٢ - عودة كافة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفي مقدمتهم
لاجئو مدينة تندوف .

— المبادرة باقامة ادارة دولية مؤقتة تشترك فيها الجمهورية الصحراوية
الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة
الوحدة الافريقية .

وقد سارعت منظمة الوحدة الافريقية الى تشكيل لجنة لبحث
المبادرة المغربية وتقديم توصياتها للمنظمة الافريقية حول تنظيم
واجراء الاستفتاء المشترك في الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة في
أغسطس ١٩٨١ خلال اجتماعها في نيروبي مشروعا متكاملا لتنظيم عملية
الاستفتاء تضمن العناصر التالية :

* يعبر الصحراويون عن أنفسهم في تقرير المصير باجراء استفتاء
حر وكامل .

* الصحراويون المدرج أسماؤهم في قوائم حصر السكان الأسبانية
والذين يتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء

بأصصواتهم الى جانب الصحرأويين المقيمين فى الدول المجاورة والذين سيتم تحديدهم عن طريق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

✱ اقامة ادارة مؤقتة ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وأمنية تساعدكم قسوة حفظ سلام دولية من الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد رفض العاهل المغربى كافة قرارات اللجنة ، بينما كررت جبهة البوليزاريو مطالبها السابقة الخاصة بأجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب ، وسحب الادارة المغربية ، وانسحاب القوات المغربية من الصحراء .

وحاول العديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر لكن بدون جدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة الملك خالد ابن عبد العزيز فى يوليو ١٩٧٩ ، ووساطة ياسر عرفات فى سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيية عقد لقاء قمة ثنائيا بين الملك الحسن والشاذلى بن جديد ، وكرر محمد مزالى رئيس الوزراء التونسى المحاولة مرة أخرى فى يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفى يونيو ١٩٨٠ دعت البوليزاريو الملك خالد ابن عبد العزيز الى التوسط فى النزاع .

● المرحلة الخامسة :

محاولات التوفيق ١٩٨٢ - ١٩٨٥ :

ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربى الجزائرى ، فقد حضرت الجزائر مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى فاس عام ١٩٨٢ ، كما اشتركت ضمن الوفد العربى برئاسة الملك الحسن الثانى المرسل الى واشنطن لعرض المشروع العربى للسلام ، وفى يناير ١٩٨٣ شاركت

الجزائر في أعمال المؤتمر البرلماني العربي في فاس ، وفي أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة الى الجزائر والمغرب للتوفيق بين البلدين بشأن المشكلة الصحراوية .

وكنتيجة طبيعية لتسلسل الأحداث انعقد مؤتمر قمة ثنائي بين الملك الحسن والشاذلي بن جديد في ٢٦ فبراير ١٩٨٣ ، في بلدة « العقيد لطفى الحدودية » .

كلك وبفضل وساطة الملك فهد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى في بلدة « وجدة » المغربية في مايو ١٩٨٣ أعقبتها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة اطلاق سراح ١٥٠ جنديا مغربيا سبق وأن أسرتهم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندي جزائري ، وكانت عملية التبادل هذه اشارة واضحة لرغبة الطرفين في مواصلة الحوار ، وفي فك الارتباط بين العلاقات الثنائية وبين المشكلة الصحراوية .

● المرحلة السادسة :

وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ :

واكبت هذه المرحلة التغيرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات وفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرز ملامح تلك العلاقات اعطاء دور متميز للأمم المتحدة في تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما ظهر في تسديد الولايات المتحدة التزاماتها المالية لدى المنظمة الدولية ، اضافة الى التغيرات على الساحة المغربي بالمنظر التي سعى اقامة تكامل اقليمي ، علاوة على تصاعد تكلفة استمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعة ، لهذا فان وساطة بيريزدي كويلا والتي استهلها في عام ١٩٨٦ قد نجحت في التوصل الى مشروع تسوية

حظى بالموافقة ! تحفظه من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا ، ويتضمن المشروع العناصر التالية :

١ - تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة ليتولى مسئولية اعداد وتنظيم اجراء الاستفتاء ، وتعيين هذا الممثل الخاص هو هيكتور جروسي أسبيل من أورجسواي .

١ - يتوجه ممثل دي كويلار للتفاهم مع المسؤولين المغاربة والمسؤولين في جبهة البوليساريو على عدة خطوات واجراءات تنفيذية تمهيدا لاجراء الاستفتاء .

٢ - يساعد الممثل الخاص لدى دي كويلار في مهامه هذه فريق مراقبين من الأمم المتحدة يضم ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ شخص ، وهؤلاء سيؤلفون ثلاث وحدات مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمنية .

٣ - المهمة الأساسية الأولى للممثل الخاص لدى كويلار ستكون التفاهم مع المسؤولين المغاربة والمسؤولين في جبهة البوليساريو على برنامج زمني لخفض عدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقدر عدد أفراد القوات المغربية في الصحراء بنحو ١٠٠ ألف جندي ، بينما يقدر عدد أفراد قوات البوليساريو بـ ٢٠٠٠٠ ألف رجل .

٤ - عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ، في المرحلة الأولى يخفض عدد القوات المربطة في الصحراء الى النصف ويتم تجميع قوات البوليساريو في المرحلة الثانية التي يحددها الممثل لدى كويلار ، وتكون تحت اشراف مجموعة من المراقبين العسكريين الدولتين ، وفي المرحلة الثالثة يخفض المغرب عدد قواته الى نحو ٢٠ أو ٢٥ ألف جندي يتم تجميعهم أيضا في مواقع يحددها الممثل الخاص لدى كويلار ، وتحت اشراف المراقبين الدوليين .

٥ - بعد التفاهم على هذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعد تطبيق وقف إطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج المتعلق بخفض عدد القوات المغربية وتجميعها مع قوات البوليساريو في مواقع محددة .

٦ - تبدأ حينذاك مرحلة انتقالية تستمر إلى حين إجراء الاستفتاء ، ويكون للممثل الخاص لدى كويلار السلطة الوحيدة المخولة في جميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط به بعد ذلك .

٧ - بعد ذلك يعد الممثل الخاص لدى كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء الشعبي ، ويساعد في هذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ، ويتوقع أن يشارك في الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ ألف صحراوي .

ويمكن القاء بعض الضوء على أسلوب تفكير دي كويلار في معالجته للمشكل الصحراوي ، ونوجزها في الآتي :

١ - سرية الاتصالات ، فالملحظ أن دي كويلار سكرتير عام الأمم المتحدة في مباحثاته مع أطراف النزاع الصحراوي يحافظ على السرية من حيث احاطة تلك المباحثات بقدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعلام المختلفة .

٢ - تجزئة الموضوع وتحقيق أهداف جزئية في طريق الوصول إلى الهدف الرئيسي ، وتتضح تلك التجزئة في تركيز المشروع على الاستفتاء فقط ، وهي النقطة التي تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقية العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية أو التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب أو الشكل النهائي للتسوية لكل تلك الأمور لم يتطرق إليها المشروع .

٣ - الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين ، فقد اعتمد بيريز دي كويلار في وساطته على كينيث كاوندا رئيس منظمة الوحدة الافريقية .

٤ - الاستناد الى مصادر محايدة في جمع المعلومات ، فقد شكلت بعثة فنية تابعة للأمم المتحدة برئاسة عيسى ديبالو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيرا مدنيا وعسكريا أنيط بها مهمة جمع المعلومات عن الأوضاع في الصحراء واعداد تقرير لبيريز دي كويلار ، وقد وصلت البعثة الى الصحراء في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وأمضت بها ثمانية أيام .

وبمقارنة المواقف الأصلية للاطراف ، بينود المشروع المقترح من قبل بيريز دي كويلار والذي حظى بقبول المغاربة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتي :

أولا : أن المغرب لم يتخل كثيرا عن مواقفه ، فالمشروع يكفل له إمكانية الإبقاء على الإدارة المغربية والقوات المغربية ، إضافة الى أن المشروع لم يطالبه بإجراء مفاوضات مع البوليساريو .

ثانيا : أن البوليساريو لم يتحقق لها أيأ من موافقها الأصلية ، وأن كانت المكاسب المتحققة لها هي ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض اعداد القوات المغربية دون أن يعنى ذلك انسحابها كليا .

وأخيرا وبعد أكثر من اثنى عشر عاما : طرح بيريز دي كويلار في أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب وجبهة البوليساريو ، واعتبر ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التسوية خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجديدة التي بدأت تسرى في أوصال

منطقة المغرب العربى وتزامنت أيضا مع مناخ الوفاق الدولى الجديد بين
القوتين العظميين *

(١) سياسات القوى الكبرى الرئيسية :

اتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه فى ذلك شأن بقية الصراعات
فى العالم الثالث باعتمادية أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية ، غير
أن الصراع الصحراوى فى بعده الدولى يتميز بخصيصتين :

أولا : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثه الصحراء فى
حد ذاتها وإنما الانعكاسات الاقليمية التى أوجدها الصراع *

ثانيا : أن الاستقطاب الدولى والتنافس الأيديولوجى العالمى لم يمتد
بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء ، ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قد
ارتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل طرف من طرفى
النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) مما حدا بتلك القوى الى اتباع
سياسات معينة ازاء المشكلة الصحراوية تتأرجح بين الحياد والانحياز
المحسوب لنتائجه حتى تحتفظ فى كل الأحوال بعلاقات أن لمن تكن قوية ومثينة
فعلى الأقل غير معادية مع كل من طرفى النزاع *

وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ما ألقينا
الضوء وبايجاز شديد على سياسة كل دولة كبرى على حده *

١ - فرنسا :

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، فكلا الدولتين تربطهما
اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجرة ، كذلك تعتبر المغرب سوقا
رئيسيا للصادرات الفرنسية فى أفريقيا ، ومشتريا هاما لصناعة الأسلحة
الفرنسية ، كما يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين ، الأمر

الذى دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء الدولتين ، حرصا منها على مصالحها ، ولا يحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف اذا ما مال ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحة مع عدم إثارة عداء الطرف الآخر . هكذا نجد الحال عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الأخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا، وأعلنت أن رغبة موريتانيا في السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولي في الوقت ذاته طمأنت فرنسا المغرب خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط في ٢٤ يناير عام ١٩٨١ أن امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا في عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات كثيرة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، بتفضيلهم المسبق لاقامة علاقات مع الجزائر وهو ما تجسد في استقبال الخارجية الفرنسية لممثلين من البوليساريو في أغسطس ١٩٨١ ، وهي السابقة الأولى من نوعها ، والسماح بافتتاح مكتب للبوليساريو في ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم إثارة عداء المغرب ، فزيارات كلود شيسون وزير الخارجية الى الجزائر ، غالبا ما كان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب ، كذا استمرت فرنسا في الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالصحراء وامتنتعت أيضا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكي .

٢ - أسبانيا :

كذلك كان الأمر بالنسبة لأسبانيا ، فهناك أسباب ملحة تقتضي منها ضرورة الاحتفاظ بعلاقات دولية مع كل من الجزائر والمغرب ، فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الأسبانية في أفريقيا ، كما تتخوف من ناحية أخرى أن تثير المغرب دواعيها الاقليمية على اقليم سبتة ومليلة ، لذلك حرصت أسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة

الجزائر ، والاحتفاظ في الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل أسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوي لكل من المغرب وموريتانيا الا أن الحكومة الأسبانية أكدت على أنها لن تتنازل عن السيادة، وأكثر من ذلك اعترفت بحق الصحراويين في تقرير الموضع النهائي للاقليم.

وتتعدد الأمور بالنسبة لأسبانيا اذا ما أخذنا في الحسبان أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية الأسبانية، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكناري » التي تأسست في عام ١٩٦٤، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » في اقليم سبتة ومليلة وتربطها بها اتفاقيات للصيد يمكن أن تمتنع المغرب عن تجديدها كما حدث في عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الأسبانية .

وعلى الرغم من تعاطف الرأي العام الأسباني مع الصحراويين ووصول الاشتراكيين الى الحكم ، والذي سبق وأن وعد زعيمه غيليب جونزاليز — والذي تولى رئاسة الوزارة الأسبانية في أكتوبر ١٩٨٢ — أثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو في ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سينذل كل جهد في أسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي ، الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة في السياسة الأسبانية ، بل أعلنت أسبانيا على لسان وزير خارجيتها فيرناندو موران في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شيء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفي ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب ، كما امتنعت أسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

● الاتحاد السوفيتي :

كان من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة أن يعترف الاتحاد السوفيتي بالجمهورية

المصراوية ويقدم الدعم الكامل لجهة البوليساريو ، غير أنه في الواقع لم تذهب موسكو الى هذا المستوى من التأييد والمساندة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوي على العناصر الآتية :

* أن الاتحاد السوفيتي يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي .

* أن الاتحاد السوفيتي يعارض أى تصرف من شأنه اعاقا جهود الشعب الصحراوي في ممارسة هذا الحق .

— أنه من غير الممكن تجاهل جهة البوليساريو أثناء البحث عن حل للمشكلة الصحراوية .

— يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض تحقق مطلب الشعب الصحراوي في تقرير المصير .

وقد تكون العلاقات الاقتصادية التي تربط موسكو بالرباط هي السبب وراء التحفظ السوفيتي ازاء المشكلة الصحراوية ، ففي ١١ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجاري قيمته ٢ بليون دولار ، تحصل بموجبه موسكو على الفوسفات في مقابل حصول المغرب على النفط والكيماويات وسفن الشحن من الاتحاد السوفيتي . ويعرف هذا الاتفاق (بصفقة القرن) ، ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هذا المستوى من الضخامة .

ـ الولايات المتحدة :

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر ، فعلا ، واشتطن بالجزائر ذات طابع اقتصادي ، في حين أن علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجية ، فكلتا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة بين فطر الشيوعي ، فقد اشتركت المغرب في عملية الكونغو عام

١٩٦١ ، والتدخل في اقليم شابا الزائيري في ١٩٧٧ اضافة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية في الأراضي المغربية . علاوة على أن المغرب ساندت دبلوماسية كيسنجر في الشرق الأوسط ، لذا فان الولايات المتحدة تتحاز قليلا الى المغرب في صراعه على الصحراء . وقد أيدت واشنطن اتفاقيات مدريد وقدمت للمغرب الأسلحة والمعدات ، وساهمت مساهمة فعالة في بناء الجدران الأمنية .

ولكن الرؤية الأمريكية للصراع الصحراوي وكيفية حله نتجدهد بالعناصر الآتية :

* أن الهدف من وراء تقديم الأسلحة للمغرب هو مساعدتها في الدفاع عن نفسها .

* أن الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع .

* أن الصراع في الصحراء لا يمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممكن وجود فائز أو خاسر في الحرب .

* أن الأسلحة الأمريكية للمغرب تسهم في خلق التوازن العسكري الذي من شأنه أن يدفع الجزائر والبوليساريو الى الدخول في تسوية مع المغرب .

ويتضح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المشكل الصحراوي تراوحت بين الحياد والانحياز المحدود والمحسوب ، فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لأي من تلك القوى في علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجة التطابق الكامل في المواقف .

والواقع أن التوازن العسكرى والسياسى فى منطقة المغرب العربى مهم ، ولكن يمكن القول عموما أن قدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتحدد وفقا لامكانياته الذاتية وحجم المساندة التى يمكن أن يتلقاها من حلفائه الخارجيين •

فإذا ما عجزت امكانياته الذاتية عن تحقيق أهدافه المرجوة من الصراع فإن الدعم الخارجى فى هذه الحالة سيلعب دورا محوريا فى تحديد نطاق أمد الصراع •

وهنا سيقوقف استعداد الطرف الخارجى بتقديمه المساندة والدعم على أهدافه ومصالحه •

وانطلاقا من أهداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فإن أيا منها لن يكون لديه الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لأى من الطرفين المتصارعين فيحقق أهدافه الكاملة ، والمتوقع أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع أى الحفاظ على الصراع عند حدوده الدنيا من التصعيد، دون الاسهام حقيقة فى حله طالما أن الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها ، والهدف من وراء ذلك هو الحيولة دون تصعيد الصراع الى الدرجة التى تجد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيترتب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الآخر غير الحليف •

وهكذا فإن محدودية الدعم والمساندة الخارجية يمثل فى حد ذاته حافز للتسوية ، بالنظر الى أن أطراف الصراع قد يجدون فى حالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ، ومع عدم امكانية تحقيق أهدافهم الأصلية ، ان السبيل الوحيد للخروج من المأزق هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع •

٢ - الاطار الاقليمي لمنطقة المغرب العربي :

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية في محتوى منطقة المغرب العربي ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لها والتي يمكن ايجازها في التالي :

✳ تحسن العلاقات الليبية الجزائرية في نهاية عام ١٩٨٥ بعد فترة من الجفاء بين البلدين اثر ابرام اتفاق « وجدة » بين المغرب وليبيا وطردهما للتونسيين من ليبيا ، وقد جاء هذا التحسن على اثر زيارة أمين المكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجزائر ، وما تلا ذلك من انعقاد القمة الليبية الجزائرية في نهاية يناير عام ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحدود الجزائرية ودخول الدولتين في مباحثات وحدوية .

✳ تحسن العلاقات الليبية التونسية بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المشاكل العالقة بين الدولتين ، وعودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين .

✳ عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر بعد فترة انقطاع دامت اثني عشر عاما وصدر بيان مشترك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما في المساهمة في بناء المغرب العربي الكبير .

✳ انعقاد أول قمة لدول المغرب العربي في يونيو عام ١٩٨٨ في الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة تنشيط التعاون ، تكلف بوضع الأسس اللازمة لاقامة المغرب العربي .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوثام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربي ، وأن دوله بصدد البحث عن صيغة لقيام المغرب العربي الكبير ، وفق نسق سياسي واقتصادي متكامل .

وقد انعكس هذا المناخ على المشكلة الصحراوية في بعض
أساسيين :

أولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال لا سيما عند
ثبوت محدودية الخيار العسكري الى مرحلة التشاور لأجل البحث عن
الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره أحد العقبات الرئيسية أمام
بناء التكامل المغربي .

ثانيهما : تغليب المسؤولية الاقليمية على المسؤولية القطرية المحدودة،
وقد ساعد على أحداث هذه النقلة النوعية للمشكل الصحراوي ،
بروز اتجاه نحو « مغربة حل الصراع » بمعنى أن حل الصراع بات
من وجهة نظر دول اقليم المغرب العربي يكمن في إطار المغرب العربي
الكبير ، ويتضح هذا الأمر فيما ذكره العديد من المسؤولين في منطقة
المغرب ، وفيما تناقلته وسائل الاعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة
الثورة الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية أن حرب الصحراء من الممكن
تسويتها في إطار المغرب العربي الطبيعي ، كذا صرح الرئيس معمر القذافي
بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى في المنطقة ، وأكدت تونس أيضا
على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن علي على أنها تراجع صوابية
الحل المغربي للنزاع الصحراوي .

وأخيرا قام مجلس التعاون المغربي ، ومما لا شك فيه سيجد حلا
للتسوية .

٣ - محفزات للتسوية وثيقة الصلة بأطراف النزاع أنفسهم :

بالرغم من عدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوي قد أصبح
في وضعه الراهن موانئا لامكانية تسويته ، إلا أن هناك العديد من
المؤشرات التي تدل على أن الصراع بات عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف

الناجحة عن استمراره ، وتمثل تلك التكاليف في حد ذاتها حوافز للاطراف نحو التسوية .. فالجزائر في أوضاع اقتصادية صعبة بالاضافة الى أن الأوضاع السياسية غير مستقرة خاصة بعد خروج الرئيس الشاذلي بن جديد واغتيال محمد بوضياف وازدياد نفوذ الاسلاميين المتطرفين .. والبوليساريو تفرقت كلمتهم ولجأ البعض من زعمائهم الى المغرب ولم يعد لهم سند ، أما المغرب فتتمثل الأعباء المترتبة على استمرار الحرب في الآتي :

على الصعيد الدبلوماسي :

بدأت منظمة الوحدة الافريقية تصدر قرارات تميل لصالح تحالف البوليساريو والتي وصلت الى ذروتها في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في شهر فبراير عام ١٩٨٢ ، حيث أصدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق في المنظمة ، كذا أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوروبية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضا اعتراف الأحزاب اليسارية الأوروبية بالجمهورية الصحراوية وتدعمت كل هذه الانتصارات بتحصول في قرارات الأمم المتحدة التي أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليساريو .

على الصعيد العسكري :

فرضت احرب أعباء اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربي ، فقد تضاعف حجم القوات المسلحة المغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث تزايد عددها من ٥٦ ألف مقاتل عام ١٩٧٤ الى ١٢٣ ألف عام ١٩٨٨ ، كذا تزايدت أعداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ ألف عام ١٩٧٤ الى ٣٥ ألف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالي القوات المسلحة المغربية ٢٣٨ ألف جندي عام ١٩٨٨ .

وترتب على هذا التزايد المطرد في حجم القوات ارتفاع موازنة الدفاع من ٨٣٨ مليون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليون درهم عام ١٩٨٨ • ويضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التي بلغت ٢١٤٥ مليون درهم عام ١٩٨٢ •

وواكب هذا التصاعد في نفقات التسليح انخفاض عوائد المغرب من صادراتها من الفوسفات الذي يشكل ثلث اجمالي صادرات المغرب ، وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصورة مطردة منذ بداية عقد الثمانينات •

وقد انعكست الأوضاع الاقتصادية المتردية على استمرار الحرب ، وتصاعد نفقاتها وأعبائها على مستوى المعيشة •

ومع قيام مجلس التعاون المغاربي في عام ١٩٨٩ والجدية على طريق التعاون في كافة المجالات فإن الأمل كبير بايجاد حل لهذه المشكلة التي طال أمدها وراح على طريقها آلاف الضحايا وعطلت التنمية في البلاد المتصارعة واعتقد أن العقل والمصلحة سوف يسودان في النهاية ويضعان ختاما لهذا الصراع يرضى عنه كافة الأطراف •

ولا زال الحديث يدور كل فترة عن الاستفتاء الذي ستقوم به الأمم المتحدة • • وعموما فالمشكلة لم يعد لها خطورة فترة السبعينات والثمانينات •

الحبشة والصومال

بعد أكثر من عامين من المفاوضات توصل الطرفان الاثيوبي والصومالي في الثالث من أبريل عام ١٩٨٧ الى اتفاق يقضى بإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٧٧ ، وانسحاب القوات المربطة على حدود الدولتين ، بالإضافة الى عدد من النقاط الأخرى . ويمكن القول أن هذا الاتفاق يثير الحذر بقدر أكبر مما يثير التفاؤل ، فهذا الاتفاق وإن كان الأول من نوعه وبالتالي فمن الممكن أن ينهي حالة العداء التاريخي بين الدولتين أو ينهي حالة الحرب القائمة بينهما منذ عام ١٩٧٧ ، فإن النظرة المتعمقة لطبيعة الصراع من جهة وللاسباب التي دفعت الدولتين الى الاتفاق من جهة ثانية وللاهداف التي حققها كل طرف من الاتفاق في ضوء المطالب السابقة لهما من جهة ثالثة تقودنا الى القول بأن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون هدنة مؤقتة بين الصومال وأثيوبيا يرتبط استمرارها أو نهايتها باستمرار أو نهاية الظروف التي دفعت كل طرف لتوقيع الاتفاق .

فقد أخذ النزاع الاثيوبي الصومالي شكل « الصراعات الاجتماعية الممتدة » بمعنى أنه أصبح صراع أجيال ومجتمعات ، وامتد عبر فترة طويلة من الزمن وأصبح النزاع بين قوميتين ، كما أن التفاعل بين أثيوبيا والصومال اتسم بالتذبذب ، فانتقل من فترة تندلّع فيها الحرب الى فترة سكون . صحيح أن النمط الغالب للتفاعل هو النمط الصراعى إلا أن ذلك لم يحل دون وجود فترة يسود فيها النمط التعاونى مثل تباحث الدولتين أو محاولات الحل السلمية التي تمت في فترات عديدة .

فجذور النزاع الصومالي الاثيوبي تمتد الى مطلع القرن الرابع عشر ، وقد تغلبت دائما بلاد الحبشة في هذا النزاع بفضل معاونة البرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين ، حتى كان عام ١٨٩٨ وهو العام الذى استولت فيه أثيوبيا على منطقة الأوجادين التى تقع شمال غرب الصومال،

وسيطر امبراطور الحبشة على مدينة « هرد » عاصمة الاقليم ، وضمت
أثيوبيا الاقليم الى امبراطورية الحبشة .

ومنذ ذلك الحين استمر استيلاء أثيوبيا على منطقة الأوجادين ،
واستمر معه عدااء الصومال لأثيوبيا ، الا أن حالة العدااء زادت حدتها
بعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠ ، وتبنى الدولة الجديدة سياسة
السعى لتحقيق وحدة الأراضي الصومالية ، ولذلك فقد تحفظ الصومال
على قرار مؤتمر القمة الافريقي الأول عام ١٩٦٤ باحترام قدسية حدود
الدول الأعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال ، كما أصدر مجلس
الثورة بعد الانقلاب الذي حدث في الصومال عام ١٩٦٩ بيانا أكد فيه
الالتزام باتمام الوحدة الصومالية ، الا أن آمال الصومال في المتوصل
الى حل قد تبددت عام ١٩٧٤ بعد قيام الثورة الاشتراكية في أثيوبيا،
واعلان نظام جديد بوحدة البلاد الاثيوبية مما زاد من حدة العدااء
بين الدولتين واللجوء الى القوة العسكرية .

وفي عام ١٩٧٧ نجح سكان الأوجادين (حوالى أربعة ملايين نسمة
الان) في طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالى . ولكن
لم يمض عام على النجاح الصومالى حتى تمكن الاثيوبيون من استعادة
الأوجادين بدعم من الاتحاد السوفيتى الذى أراد الرد على الصومال بعد
الغاء معاهدة الصداقة بين موسكو ومقديشيو ، وقيام الرئيس الصومالى
سياد بري بطرد الخبراء السوفيت من قاعدة « بربرة » العسكرية
البحرية ، وتسليمها الى الولايات المتحدة بعد أخذها من الاتحاد السوفيتى .

ولكن رغم تزايد العدااء بين الدولتين واللجوء الى الحل العسكرى
كانت هناك محاولات حل سلمى ومهادنة بين الدولتين ، والتي كانت آخرها
المحاولة التى انتهت بالاتفاق بين البلدين .

ويترتب على العوامل التى اتسم بها الصراع الصومالى الاثيوبى

والتي جعلته يتخذ شكل الصراع الاجتماعي الممتد غياب نقطة محددة لانتهاه هذا الصراع ، فمثل هذه الصراعات لا تنتهي بقرار طرف أو آخر لانتهاء الصراع ، فهي صراعات أجيال ومجتمعات ومصير قومي •

ونتيجة لهذا يمكن أن يكون لاتفاق الأخير فترة سيكون في نمط التفاعل بين الدولتين •

لقد تم هذا الاتفاق تحت ضغوط داخلية وخارجية عديدة تعرضت لها كل من أثيوبيا والصومال •

١ - الأسباب الداخلية في كلا الدولتين :

فبالنسبة لاثيوبيا نجد أنه بالإضافة الى الظروف الاقتصادية ، ونوبة الجفاف الشديد التي تمر أثيوبيا بها مما عرض قسما كبيرا من البلاد الى المجاعة فان القوات الانثيوبية تخوض حربا ضد الجبهات الداخلية المعارضة ، وأهمها الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي •

وفي الفترة الأخيرة عانت القوات الاثيوبية الهزائم أمام هاتين الجبهتين ، وسقطت مدن عديدة في أيدي تلك الجبهات • وأثبتت فصائل الثورة الاريتيرية قدرتها على احتواء الحملات العسكرية لاجراجها من أراضيها الى السودان • فقد قاد الرئيس الاثيوبي منجستو هيلاماريام حملة بنفسه ، وكانت السادسة من نوعها ، الا أن هذه الحملة باءت بالفشل ، وأصبحت الحرب الاريتيرية تكلف الخزانة الاثيوبية مليون دولار أمريكي يوميا ، مما أدى الى تفاقم الأوضاع الاقتصادية السيئة في البلاد ، كما أصبحت الحرب تكلف أثيوبيا خسائر بشرية ، اذ يوجد أحد عشر ألف أسير أثيوبي لدى الثوار الارتيين •

ونتيجة لهذا فقد ضعفت الروح القتالية لدى القوات الاثيوبية

نتيجة لخسائرها من جهة ، وتعسف القيادة العليا الاثيوبية معها من جهة أخرى ، وأدى هذا الى زيادة التذمر داخل الجيش الاثيوبي والدعوة الى انتهاء الحرب ، وقد اكتشفت بالفعل عام ١٩٨٦ محاولة انقلابية قام بها ضباط صغار يحاربون في أرتيريا وفرار طيار منهم الى السودان .

أما بالنسبة للصومال فهي من الناحية الاقتصادية ليست أحسن حالا من أثيوبيا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هناك حركتان تعملان ضد الحكومة الصومالية بدعم من أثيوبيا وبعض القبائل الصومالية ، وهاتان الحركتان هما : جبهة الانقاذ الصومالية التي تحصل على دعم من عشيرة «الميجريان» في شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال ، والحركة الوطنية الصومالية التي تدعمها عشائر اسحق في شمال غرب الصومال ، وتسبب هاتان الحركتان المقاعب للحكومة ، وتنظم الحكومة الصومالية باستمرار حملات ضد هاتين الحركتين والقبائل المساندة لهما ، اذ تقول الحكومة في الصومال أن الهجوم الذي شنه الاثيوبيون كان بدعم من الحركة الوطنية الصومالية الذين تم تجنيدهم من عشائر اسحاق ، ودربوا عبر الحدود في أثيوبيا .

وقبل بضع سنوات نظمت الحكومة حملات اباداة ضد عشيرة الميجريان ، وفي يوليو عام ١٩٨٨ تم تنظيم حملة اباداة ضد عشائر اسحق التي يزيد عددها عن نصف مليون نسمة ، وذلك يتدمير المنازل وموارد المياه ، وجعل المنطقة الواقعة بين الجيشين الصومالي والاثيوبي غير قابلة للسكنى ، فتم بالفعل محو قرى ديبيل وراباسو ورامال وجاراننا جيل في عمليات ليلية .

وبالإضافة الى هذا فقد تم تطهير الجيش والشرطة ومؤسسات الخدمة المدنية والشرطة العسكرية في الصومال ، حيث تشك الحكومة في تنظيمات جمع المعلومات هناك .

● الأسباب الخارجية :

أما بالنسبة للظروف الدولية التي دفعت الدولتين لتوقيع الاتفاق فيمكن القول أنه مع أهمية منطقة القرن الأفريقي لكلا الدولتين العظميين ، وأهمية تواجدهما لخدمة استراتيجيتهما انكوفية ، يلاحظ اتفاق ارادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي — بل وسعظم الدول الفاعلة دوليا واقليميا على تهدئة الوضع في القرن الأفريقي ، فالولايات المتحدة تسعى الى تهدئة الوضع في القرن الأفريقي لتقليل احتياج أثيوبيا للاتحاد السوفيتي ومحاولة كسب أرضية في الجبهة ، ولذلك قامت بتخفيض المساعدات الاقتصادية للصومال فوصلت الى (٧٥) مليون دولار عام ١٩٨٧ بدلا من (٣٣) مليون دولار عام ١٩٨٥ . كما رغضت الولايات المتحدة تزويد الصومال بكثير من المساعدات العسكرية .

أما الاتحاد السوفيتي فقد رغب أيضا بالتقارب بين الصومال وأثيوبيا وتهدة في القرن الأفريقي .

فهو لا يمارس سياسة توسعية في أفريقيا ، وفي ظل سياسة جورباتشوف العملية فهو لن يخاطر بمساعدة الصومال حفاظا على علاقته مع أثيوبيا من جهة ، ولن يزيد من دعمه العسكري لأثيوبيا بصورة واضحة تؤثر على علاقته بالولايات المتحدة خاصة مع بداية مرحلة جديدة من الوفاق بين الدولتين العظميين .

وفي ضوء الظروف الداخلية في كل من أثيوبيا والصومال والظروف الدولية القائمة فإن اتفاق الدولتين يحقق مصالحهما .

فهو من جانب أثيوبيا يعطيها القدرة على حشد المزيد من القوات لمواجهة الاريتريين والتيجراي في الشمال بعد تحييد الصومال في الجنوب ، وبالتالي تستطيع حكومة أثيوبيا حسم الموقف لصالحها في مواجهة الثوار الاريتريين ، وحينئذ يمكن للحكومة الاثيوبية تحقيق هدف مزدوج وهو :

— دفع الاتحاد السوفيتى لتقديم الدعم لاثيوبيا خشية التعرض لمخاطر حرب أهلية فى حالة نجاح الجبهة الاريترية •

— خلق استعداد لدى الشعب الاثيوبى لتحمل مزيد من التضحيات خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة ، وفى نفس الوقت صرف الأنظار عن معارضة نظام الحكم • أما الصومال فان توقيع الاتفاق مع اثيوبيا سينتج عنه منع مساعدة اثيوبيا لجبهة الانقاذ الصومالية والحركة الوطنية الصومالية ، ومن جهة أخرى فان الاتفاق مع اثيوبيا سيمكن الرئيس الصومالى سياد برى من عمل توازن فى سياسته الخارجية مع القوتين العظميين من جهة ، ويمكنه أيضا من فتح قنوات مع النظام الراديكالية فى المنطقة ، وهى النظم التى تتعاطف مع اثيوبيا مثل ليبيا واليمن الجنوبية •

وبالإضافة الى محاولات الحل العسكرى للنزاع القائم بين الصومال واثيوبيا جرى عدة محاولات للحل السلمى ، فقد انعقدت فى لأجوس فى الفترة من ١٨ — ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ لجنة حكماء لبذل المساعى الحميدة بين البلدين ، ضمت ممثلى ثمانى دول أعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية، وقد أصدرت اللجنة توصيات تبنت وجهة نظر المنظمة التى تريد الحفاظ على الحدود القائمة خشية فتح المزيد من ملفات الحدود فى القارة الافريقية ، وهذا ما أكدته المنظمة فى اجتماعات القاهرة ١٩٦٤ ونيروبي عام ١٩٨١ ، وهو الأمر الذى رفضته الصومال •

وفى الفترة من ١٦ — ١٧ يناير عام ١٩٨٦ التقى الرئيسان الاثيوبى منجستو هيلاماريام ، والصومالى محمد سياد برى فى جيبوتى على هامش قمة مكافحة الجفاف فى شرق أفريقيا ، واتفق الرئيسان على تعيين لجنة من كل بلد يرأسها وزير الخارجية ، وبالفعل اجتمعت اللجنتان فى اجتماع مشترك ثلاث مرات بالتبادل فى كل من أديس ابابا ومقديشيو ، كان آخرها فى أبريل عام ١٩٨٧ ، الا أنها لم تنجح فى التوصل الى اتفاق لتعارض مواقف البلدين •

فالجانب الاثيوبي تقدم عرضا تتضمن النقاط التالية :

* اعتراف الصومال أولا وقبل كل شيء اعترافا كاملا بحدود اثيوبيا الحالية ووحدة أراضيها ، وأن ليس للصومال أية مطالب فيما عدا امكانية استعادته لقريتي « جلد جوب » و « بلاميلي » .

* وقف الصومال لكل مساعدة للاريتيرين والتيجراي ووقف الحركات المضادة لاثيوبيا في الأراضي الصومالية .

* تبادل الأسرى .

* عدم استخدام القوة في تسوية الخلافات

أما الجانب الصومالي فقد قدم عرضا تتضمن النقاط التالية :

* موافقة اثيوبيا على حق تقرير المصير لشعب الأوجادين .

* استعادة بلدتي جلد جوب وبلاميلي اللتين احتلتها القوات الاثيوبية عام ١٩٨٢ .

* وقف اطلاق النار وابعاد القوات المسلحة عن الحدود .

* تبادل الأسرى .

* تبادل التمثيل الدبلوماسي وحل مشكلة اللاجئين المتدفقين الى الصومال ويشكلون عبئا اقتصاديا عليه .

* وقف مساعدات اثيوبيا لجهتي المعارضة الصومالية .

وقد ظلت الاتصالات متوقفة لفترة عام كامل حتى كان اجتماع كل من الرئيسين الصومالي والاثيوبي في جيبوتي على هامش قمة هيئة مكافحة التصحر ، وبعد هذا اللقاء استؤنفت اجتماعات اللجنة المشتركة الاثيوبية الصومالية في اللقاء الرابع ، وتم توقيع الاتفاق في الثالث من أبريل . وهو الاتفاق الذي نص على عدد من النقاط هي :

اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وانسحاب قوات البلدين المرابطة على الحدود ، وتبادل الأسرى والمسجونين السياسيين ، وضرورة قيام كل من الطرفين بوضع نهاية للنشاطات المخربة والمدعاية المناهضة التي تتبادلاتها ، وعدم التدخل فى أى جانب فى الشئون الداخلية للجانب الآخر ، كما اتفق أيضا على عقد اجتماع وزارى بناء على طلب أحد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم المتصلة بحل النزاع بعد ذلك الى رئيسى البلدين .

ومن استقراء بنود الاتفاق ومطالب الطرفين السابقة يلاحظ :

✳ أن الاتفاق حقق مطالب الصومال السابقة الخاصة باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الأسرى وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وانسحاب القوات الاثيوبية من الحدود ، كما أن الاتفاق قد حقق مطالب أثيوبيا الخاصة بعدم التدخل فى شئونها الداخلية (مساعدة الاريتريين والتيجراى) وتبادل الأسرى ، وعدم استخدام القوة فى تسوية الخلافات .

✳ أن الاتفاق قد تجاهل الموضوع الأساسى للنزاع الاثيوبى الصومالى ، وهو مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين ، فلا الاتفاق قد نص على حق تقرير المصير لشعب الأوجادين ، أو استعادة الصومال لبلدتى جلد جوب وبلاميلى ، ولا هو قد نص على اعتراف الصومال بحدود أثيوبيا الحالية ، وكل ما تمخض عنه الاتفاق فى هذا الشأن هو تأجيل بحث مشكلة الحدود الى اجتماع وزارى يعقد فى فترة لاحقة .

وتؤكد الملاحظات السابقة أن الاتفاق لم يكن بغرض حل جذرى للنزاع بقدر ما كان استجابة للظروف الداخلية والاقليمية والدولية التى فرضت نفسها على الجانبين الاثيوبى والصومالى ، وبمعنى آخر فإن الاتفاق قد عالج النتائج التى ترتبت على سبب النزاع ، ولم تعالج سبب النزاع نفسه .

هذا ويلاحظ أن استمرار النزاع الاثيوبي الصومالي هو احتمال قائم طالما بقيت مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين معلقة بدون حل ، صحيح أن الرئيس الصومالي يريد السلام مع أثيوبيا نظرا للظروف الداخلية والخارجية المحيطة به ، ولكنه أيضا لا يريد التخلي عن أربعة ملايين صومالي يقيمون في الأوجادين ، والرئيس الاثيوبي يقول أنه مع السلام في المنطقة أيضا ولكنه يرفض القرار بحق سكان الأوجادين في تقرير مصيرهم خشية أن يؤدي ذلك الى الانفصال عن أثيوبيا .

ومع ذلك فقد يحمل المستقبل أيضا احتمال التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة الأساسية ، وبالتالي ينتهي النزاع القائم بين الدولتين ، وإذا قدر للطرفين التوصل الى حل ، فإنه سيكون صيغة للحكم الذاتي لسكان الأوجادين دون انفصالهم عن أثيوبيا مع استعادة المدينتين الحدوديتين الى الصومال .

وقد حمل المستقبل المفاجآت فعلا لكن من الصومال وأثيوبيا ... ففي الصومال قام انقلاب أودى بالرئيس زياد بري وبقيت البلاد منذ خروجه نهبا للميليشيات والطامعين في السطو ، وانتهى بها الأمر بأن أصبحت الحرب الأهلية قائمة بين الجميع وضحايا الحرب والجوع يتساقطون لولا أن تدخلت الأمم المتحدة وأوكلت الى الولايات المتحدة الأمريكية حسم الموضوع وقامت بعملية إعادة الأمل في عام ١٩٩٢ واستطاعت أن تعيد بعض الأمن والسلام الى البلاد في ظل قوات الأمم المتحدة . الا أنه في مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ قامت قوات السيد محمد فارح عديد باغتيال ثلاثة وعشرين باكستانياً من جنود الأمم المتحدة مما أدى الى قيام الأمم المتحدة بالانتقام من قوات فارح عديد ومطالبة كل الجبهات بتسليم السلاح حتى يعود الأمن والأمان الى الصومال مرة أخرى .

أما عن أثيوبيا فقد قام انقلاب أيضا على الرئيس منجستو ساعد

فيه ثوار أريتريا وتم التخلص من الحكم القائم وعاد الهدوء الى البلاد وكان ثمن مساعدة الاريتريين منحهم الحق في اجراء استفتاء حول البقاء مع الحبشة أو بالاستقلال وفعلا أجرى استفتاء في مطلع شهر مايو عام ١٩٩٣ أكد فيه الجميع مطالبتهم بالاستقلال وفعلا أعلن استقلال أريتريا في الأسبوع الأخير من شهر مايو عام ١٩٩٣ وتقدمت بطلب للامم المتحدة وقبلت عضويتها فعلا في مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ وكذلك أصبحت عضوا في منظمة الوحدة الافريقية واحتل رئيسها مقعد أريتريا لأول مرة في اجتماع القمة الذي عقد بالقاهرة في ٢٨ يونيو عام ١٩٩٣ •

مشكلة جنوب السودان

عقب فترة ديمقراطية قصيرة (١٩٦٩/٦٤) انعقد مؤتمر قومي رسمي سمي بمؤتمر المائدة المستديرة ، وكان الغرض منه السعي لإيجاد حل جذري عن طريق التفاوض لمشكلة الجنوب السوداني ، شاركت في المؤتمر كل القوى السياسية في الساحة السودانية شمالا وجنوبا ، على أن توصيات المؤتمر لم تنفذ لقصر الفترة وتبدل الحكومة في الشمال ، ثم تصاعدت العمليات العسكرية في الجنوب ، وتهيأ المناخ لقفزة عسكرية جديدة على السلطة قادها هذه المرة المقدم جعفر محمد نميري في ١٩٦٩/٥/٢٥ ، وأنشأ نميري وزارة لشئون الجنوب ، وبدأ حوارا مع المتمردين ليقف الفزيف الدموي في البلاد ، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق أديس ابابا عام ١٩٧٢ الذي منح الجنوب بموجبه حكما ذاتيا في إطار السودان الموحد ، وقد توقف القتال تماما عقب الاتفاقية ، وعاد المقاتلون من الغابة ، وتهيأ المناخ لأول مرة لإيجاد مصالحة قومية بين جناحي البلاد .

على أن سنوات السلام لم تدم طويلا ، إذ سرعان ما اندلع القتال مرة أخرى في أكتوبر عام ١٩٨٣ لأسباب منها : أن الميزانية لم تكن كافية لاستيعاب العائدين من الغابة في الخدمة العسكرية والمدنية ، وعندما تقرر اعتقالهم من الخدمة لجأوا الى أسلوب الغابة لفرض ارادتهم بقوة السلاح ، صاحب ذلك أيضا شعور بالاحباط لأن نهضة سريعة لم تحدث بالبلاد بعد توقيع الاتفاقية ، وبلغ اضطراب الوضع منتهاه في مسألة هل يحكم الجنوب كإقليم واحد ؟ أو يقسم الى أكثر من إقليم لمنع الهيمنة القبلية ؟ وفي وسط هذا اللجج المتوتر أرسلت الحكومة فريقا عسكريا للتحقيق في اختفاء أموال تتعلق بحامية بور ، الا أن قائد الحامية رفض التحقيق ، وتضامن معه الجنود ، وتمردت الحامية ، ولحقت بها قوات من مناطق أخرى ، وكان العقيد جون قرنق يقضي أجازته في قريته القريبة من المنطقة فالحق هو أيضا بالمتمردين .

وبدخول قرنق الصورة اتسعت الأبعاد المحلية والدولية للقضية ، واستطاع قرنق أن يفرض قيادته على كل الجبهات المقاتلة في الجنوب ، وتبنى طرحا ماركسيا يبشر بحلول اشتراكية تفرض على الوطن كله ، واتصل قرنق لأغراض التمهوية بدول خارج الحدود ، وجعل منطلق هجماته من داخل الحدود الاثيوبية ، وسمى حركته حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان نافيا عنها كل بعد انفصالي .

تعددت التسميات والانفصال واحد :

وبالرغم من التأكيدات المتكررة لمجموعة قرنق بأنها لا تسعى الى حل انفصالي ، الا أن تصريحات « جون لوك » ممثلها في العواصم الغربية الأوروبية في هيئة الاذاعة البريطانية والتلفزيون الألماني وفي المقالات الصحفية توحى بغير ذلك .

وعلى تباعد الفترة الزمنية بين الخطاب الذي ألقاه ممثل الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد بتشكيل قومي في ١٦/٣/١٩٦٥ لمعالجة قضية الجنوب عقب سقوط الحكم العسكري الأول (١٩٥٨ - ١٩٦٤) يلاحظ أن هناك تشابها بين التصريحات التي يدلى بها جون لوك وبين الخطوط الرئيسية التي وردت في خطاب ممثل الجنوب الذي يؤكد على أن السودان ينقسم الى قسمين : جغرافيا - وعنصريا - وثقافيا .

ففى الشمال مواطنون من أصل عربى يتحدثون لغة واحدة ودين واحد ، وتتجه أفكارهم وأمانيتهم للعالم العربى ، « ولم يتحدث عن مباركة السودان الفاعلة في كل القضايا الافريقية » .

أما في الجنوب فالناس ينتمون الى أصل أفريقى ، ويختلفون عن الشماليين جملة وتفصيلا ، ولم يكن هناك اتصال بين الشقين فى الماضى ، وإن كان ثمة اتصالات خانها لم تكن طيبة « يعنى تجارة الرقيق » ويضيف

بأنه عندما نأخذ في الحسبان هذا الاختلاف الجوهرى يتضح أن هناك
سودانيين لا يمكن لهما أن يتحددا •

وجون لوك في تصريح صحفى له في ٣١/٧/١٩٨٥ يقول : ان
السودان دولة افريقية تضم أجناسا متعددة ، والزعم بأنها دولة عربية
زعم باطل • وفي اجابته في نفس اللقاء على سؤال صحفى عما اذا كانوا
يعارضون عروبة السودان أجاب لوك : نعم وبالتأكيد ، ودعنا لا نتجاهل
الحقائق التى كشف عنها التعداد الذى جرى بعد الاستقلال ، وكشف
أكذوبة الأغلبية العربية في السودان لأن نسبة العرب ٣٩٪ الى غيرهم من
أبناء السودان •

كما أن جادين يقرر أن الجنوبيين يرفضون الحكم العربى في الجنوب
خصوصا وأن هذا الحكم يسنده جيش احتلال عربى ، وقد أصبح معنى
الاستقلال لعدد كبير من الجنوبيين استبدال حكم استعمار أجنبى
باستعمار عربى وحبشى •

كما يرى جون لوك أنهم جناح آخر مختلف عن الجناح العسكرى
لقوات أنيانيا الذى واصل النضال ضد القمع الشمالى طوال ١٧ عاما
منذ عام ١٩٥٥ •

ويرى جادين أن العرب بينما كانوا يؤيدون السياسة الرامية الى
نشر الاسلام كانوا يعارضون المسيحية ، فأرغم الجنوبيون على قبول
الأسماء الاسلامية ، كما أن الطريقة التى أدخلت بها اللغة العربية للجنوب
طريقة شاذة •

كما أن تطبيق الشريعة قد أربب الجنوبيين ، وسعى عدد منهم
ليتسمى بأسماء عربية ، وفي تصريح صحفى في ٣١/٧/١٩٨٥ يقول نحن
ندعو الى نظام اشتراكى ، ونعارض فرض الشريعة الاسلامية بأى
صورة من الصور •

وقد اشترط الانفصاليون عام ١٩٦٥ شروطا تعجيزية قبل بدء الحوار لمعالجة القضية أثناء انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة ، واليوم يكرر قرنق نفس الشروط بأسلوب آخر فقد وعوا الى سحب الجيش من الجنوب فورا ورفع حالة الطوارئ ، وفي ذلك الوقت كانت حالة الأمن متدهورة جدا في الجنوب ، وفي حالة انسحاب الجيش ما هي القوات البديلة ؟ ونادى قرنق بعدد عشرين عاما بانسحاب المجلس العسكري من السلطة خلال سبعة أيام ، وتسليمها للمدنيين دون النظر الى الفراغ الذي ينشأ في هذه الحالة لعدم وجود سلطة بديلة بعد اسقاط النظام السابق .

● الاسلام والروابط العربية والافريقية :

ان المشكلة في الجنوب مشكلة خطيرة ، فبالرغم من أنها تشكل خطرا على السلام في افريقيا فانها تبذر البذور التي تؤدي الى تحطيم العلاقات الافريقية العربية .

ان هذا المفهوم الذي أورده جادين ، وتصريحات لوك المرثية والمسموعة تضع القضية في اطارها الحضاري وبعدها الثقافي ، فهناك خلط متميز في مفهوم الاسلام والعروبة الافريقية ، يضاف الى ذلك تجارة الرقيق التي يزج بها زجا ، يلوح به وسط ضباب كثيف لتحجيم العلاقات العربية الافريقية أو نفسها من جذورها .

ويمكن أن نستعرض هنا النواحي التاريخية لهذا النشاط غير الانساني البشع ، وجذور هذه التجارة المحرمة التي شهدتها القارة الافريقية ، وشملت العالم أجمع حتى تلقى الضوء على مدى الافتراءات التي يصيبها أمثال هؤلاء على العرب ، سواء في شمال السودان أو غيرها من البلدان العربية .

● الغرب وتجارة الرقيق :

نشأت تجارة الرقيق منذ زمان سحيق في التاريخ ، وقد كانت داءا

وببلا أصاب البشرية كلها التي شاركت فيها بأقدار متفاوتة ولأسباب متعددة بما في ذلك الأفريقيون أنفسهم • فقد كان الرق معروفاً وسط القبائل الأفريقية •

ولا نكاد نجد في المصادر الغربية حديثاً عن هذه المأساة التي عارستها الأوروبيون وهم يتاجرون بالبشر الأفريقيين عبر المحيطات وعلى مدى زمني يزيد على أربعمئة عام ، جلب هؤلاء البؤساء في ظروف لا تمت للإنسانية بصلة للعمل في حقول القطن في الدنيا الجديدة ، ثم عدد الأرقاء الذين حملوا من أفريقيا إلى الأمريكتين بلغ أكثر من أربعين مليوناً أصطيد أكثرهم من المناطق التي كان يسكنها المسلمون في غرب أفريقيا ، وعلى سبيل المتابعة التاريخية فإنه عندما استقلت الولايات المتحدة الأمريكية (١٣ ولاية آنذاك) عن بريطانيا العظمى عام ١٧٧٦ كان إعلان الاستقلال فيها الذي وضعه توماس جيفرسون ينص على أن الناس ولدوا متساوين ، وبالرغم من ذلك فقد بلغ عدد الرقيق مليوناً يخدمون مليونين من البيض ، أي عبد لكل اثنين من البيض • وظل الرئيس جيفرسون محتفظاً بـرقيقه حتى مات •

وقد ضربت مصادر التاريخ الغربي ستارا كثيفاً على أصل هؤلاء الأفريقيين ، زاعمة أنهم وثنيون ، وأن أصلهم مجهول ، وقالت إن استرقاقهم كان عملاً حضارياً لتمدين السود المتوحشين •

وعلى العكس من ذلك تماماً كان أكثر هؤلاء الأرقاء مسلمين ، بل إن فيهم من دخلته الدماء العربية لاختلاط القبائل العربية مع القادمين من شمال أفريقيا •

وقد عرفت أمريكا الإسلام أول ما عرفت على أيدي هؤلاء الأرقاء ، إلا أن عملية قطعهم من جذورهم الدينية والعرقية قد تمت تحت ضغط عنيف مع محاولات تنصير ، وغرس للثقافة الغربية تم على مدار القرون •

وبالرغم من هذا التعقيم الكثيف الذى بدأ مع السفينة الأولى التى حملت رقيقا عبر الأطلنطى « زهرة مايو » عام ١٥٠٤ فقد تسربت أخبار هؤلاء الأرقاء • يتحدث اليكس هيلى فى كتابه الجذرى عن «كونفكتنسى» الذى استرق من محيطة الاسلامى فى جنامبيا الحالية ، والذى كان يصرب وهو فى قيود المرق ضربا مبرحا لاصراره على استخدام اسمه الافرىمى المرتبط بالتراث الاسلامى ، وهناك محجوب بن سليمان الذى حرف الى (جون بن سولومون) الذى كان يواظب على أداء فريضته الدينية وهو فى الأسر ، ثم بلال بن محمد سابيلو الذى أسر من فوتا جالون (شرف السنغال) والذى ما تزال كتاباته العربية معروضة فى متحف أتلانتا فى ولاية جورجيا ، وعمر بن سعيد الذى كانت فيه دماء عربية والذى كان يكتب القرآن باللغة العربية •

● الصلات الغربية والافريقية :

بدأت المحاولات الأولى لتوحيد القارة الافريقية نظريا على يد مفكرين سود كانوا يعيشون خارج القارة ، كانت الدعوة للوحدة كرد فعل للهجمة الاستعمارية التى اجتاحت القارة فى القرن التاسع عشر ، ولتجميع كل السود المهاجرين خارج القارة للعودة اليها ، وبالفعل عاد البعض واستقروا فى ليبيريا وسيراليون ، كان من أبرز هؤلاء ديبوا ، وايمى سيزار (المارتينيك) ، وفرانس فيرون ، ثم ليوبولد سينجور الذى كانت دعوته للزنوجه مفصلة على قوائم عرقية ، وفى الخمسينات أصدر كوامى أنكروما كتابه «أفريقيا يجب أن تتحد» ودعا فيه الى وحدة قربية تتجاوز الأطر الزنجية ، وتشمل كل قاطنى القارة ، ولعب القادة الأفارقة والعرب دورا مهما فى تدعيم هذا الاتجاه ، منهم جمال عبد الناصر والملك الراحل محمد الخامس وبين بيل ونينيكوتورى وهيلاسلاسى ومدويبو كيتا ونيريرى ، وباتساع هذا الوعي القارى ذاب الحاجز المصطنع الذى كان يلوح به لفصل الشمال العربى من العميق الافريقى فى الجنوب ، ذلك أن القارة كلها عانت من الاستعمار ، وعلى هذا

الأساس جاء تكوين منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٥/٥/١٩٦٣ شاملا
الأقطارها جميعا دون تفريق .

أن العروبة التي تتصف بها أغلبية سكان السودان ليست ذات صفة
عنصرية تجمع بين أفراد جنس معين من البشر ، بل هي رابطة ثقافية بين
العديد من الأجناس والأعراق ، ولو كانت غين ذلك لخرج منها معظم
العرب المحدثين في آسيا وأفريقيا بما في ذلك السودان الشمالي .

كما أن العرب استوطنوا أفريقيا منذ أقدم العصور ، وقد حدث
تمازج بينهم وبين السكان المحليين في كثير من المناطق ، مما أدى الى
تعريب السنغال (أحمدو) كيتا وآل سيكوتوري (معناها الشيخ توري)
في مالي وغينيا ومذبحة العلماء المسلمين في تشاد في القرن الماضي ، التي
قتل فيها الفرنسيون شنقا ٤٠٠ من علماء المسلمين في يوم واحد ، ثم
الامام محمد أحمد المهدي (١٨٢٤/١٨٨٥) في السودان ، والسيد محمد
عبد الله حسن (١٨٨٠/١٩٢٣) في الصومال ، كل هؤلاء قادوا معارك
ضارية وقفت في وجه الاستعمار الغازي ، هم مسلمون ، ولكنهم أفريقيون
من أبناء القارة ، لم يتعارض اسلامهم مع افريقيتهم ، بل كان حافزهم في
معاركهم ضد الغزاة من خارج القارة .

والاسلام في شموله وعالميته جاء بأول دعوة يمكن أن يؤسس عليها
ميثاق للحقوق الانسان حتى في عصرنا هذا .

وقد كانت الآية « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى
وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم »
كانت هذه الآية هي اللبنة الأولى في بناء أول أمم متحدة في التاريخ ،
فالخطاب فيها للناس (المسلم وغير المسلم) ، ومناط التكريم لا علاقة له
باللون ولا بالجنس ولا بالعنصر ، وتلك القاعدة اهتدت اليها البشرية
أخيرا جيدا ، وما تزال تؤكد كذا في سبيل تطبيقها .

وفي إطار هذا المبدأ الانساني العالى الذى جعل التعارف هو وجهة البشر بديلا عن التنافر والتدابير والصدام والتناحر (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) خلا مفهوم العروبة من أى مفهوم عنصرى ، فقد كان الرسول العربى — صلى الله عليه وسلم — يقول « سلمان منا أهل البيت » مع أن سلمان كان عبدا فارسيا لا تجمعه بقريش العربية فى الدم رابطة ، وكان عمر بن الخطاب لما تحرر من عنجهيته الجاهلية يصف بلالا العبد الحبشى بأنه « سيدنا » ، فقد علمته العقيدة ان التفاخر ليس بالألوان ولا الأعراق ، كان عمر يقول « أبو بكر سيدنا وأعنتق سيدنا » ، وهكذا تحول بلال المسترق المستضعف من مقام العبد الى مقام السادة الذين يسودون على السادة ، فقد كان عمر فى الجاهلية من قبيلة لا ترضى بغير السادة والسودد .

وكان أول من آخى بينهم الرسول صلى الله عليه وسلم فى صدر الدعوة بلال الاثيوبي الأفريقى ، وسلمان الايرانى الفارسى ، وصهيب الرومى الأوروبى ، كأنما كان تأخيا يجمع ويمثل المعمورة فى ذلك الزمن ، فلم تكن أمريكا وأستراليا قد اكتشفتا آنذاك ، فكان التمثيل أفريقيًا آسيويًا أوروبيًا ، بل يكاد الاسلام يقتلع من العروبة كل فهم عنصرى فى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يقول « ليست العربية لأحدكم من أب ولا من أم ، ولكنها اللسان فمن تكلم بالعربية فهو عربى » ، كل ناطق بالعربية بصرف النظر عن لونه وعرقه فهو عربى .

● اتصالات التاريخية بين الشمال والجنوب :

لم ينشر الكثير عن تاريخ جنوب السودان قبل القرن التاسع عشر ، كما أن الاتصالات البشرية التى تربط شقى القطر وجدت اهمالا متعمدا فى الحديث عنها ، وربما لهذين السببين نشأ الاعتقاد الخاطئ بأنه لم يكن بين الشمال والجنوب أدنى حد من الاتصالات على حد قول أقرى جادين :

يقول كينيث اينفهام في كتابه (تاريخ شرق أفريقيا) : « ان ظهور الممالك في منطقة البحيرات (أوغندا - الكونغو - كينيا) كان نتيجة الهجرات التي حدثت في القرون الماضية . كما ان معرفة المناطق الجنوبية بصناعة الحديد يشير الى وجود صلة محتملة بالحضارة العربية القديمة (شمال الخرطوم) التي ازدهرت في القرن السابع قبل الميلاد ، وقد كان العرب القادمون من الجزيرة وحضرموت أكثر الناس معرفة بأحوال شرق أفريقيا والمناطق المتاخمة » .

وقد كانت المنطقة الواقعة في وسط أفريقيا وشرقها محل النزاع بين النفوذ العربي الذي عرف القارة منذ عهد قديم والنفوذ الأوربي الوافد حديثا ، (وليس صحيحا أن أفريقيا كانت قارة مظلمة ومجهولة ، هذا فقط في اعتبار الحضارة الغربية التي تعتبر المعرفة ما جاء عن طريقها فقط ، وينطبق ذلك على مراحل الدراسات التاريخية التي تقفز قفزا من الحضارتين الرومانية والافريقية الى عصر النهضة دون ذكر للحضارة الاسلامية ومساهمتها في الحضارة الانسانية) .

وكانت القبائل النيلية في السودان (الدينكا والشلوك والنوير) على صلة مع سلاطين مملكة المفونج في سنار (١٥٠٤/١٨٢٠) ويعتقد الدينكا أن هجراتهم كانت تصل الى الحدود المصرية ، ويفسرون كلمة الخرطوم (العاصمة السودانية) على أنها دينكاوية الأصل ، وتعنى ملتقى النهرين ، وكان النوير يقيمون في جزيرة آبا الحالية ، وتقول أساطيرهم أن لهم صلة بقبائل الجبلين في الشمال .

يقول الأستاذ عباس ابراهيم في دراسته عن العساكر السودانيين في أوغندا التي نشرتها مجلة الدراسات السودانية : ان من أكبر الهجرات القادمة من الشمال الى جنوب البلاد هي هجرة العساكر عليهم ، فقد كتب المقس اش في كرونيكال أوف أوغندا ١٨٩٤ يقول : « ان استجلاب عدد

كبير من المسلمين السودانيين الى أوغندا لعمل جـد خطير ، اذ أن هناك خطرا في أن ينشأ اتحاد بين هؤلاء الجنود المسلمين وبين المسلمين الباقيـدا ضد الأهالي المسيحيين والأوربيين ، وربما تقدمت جيوش المهديـة من الشمال لتمحى كل آثار المسيحية والحضارة في أفريقيا » .

أما في فترة المهديـة (١٨٨٥/١٨٩٨) فقد وصلت قوات الثورة المهديـة بقيادة كرم الله كركساوى الى المديرية الاستوائية ١٨٨٣ ، ووقف الأنصار بقيادة عربى دفع الله يواجهون التغلغل الأوروبى القـادم من الكونغو ١٨٨٤ ، ويقال ان عطا القضايل زعيم الشك بايع الامام المهديـى ، وكان الدينكا يغنون في أغنياتهم الشعبيه للمهديـى بن دنيق ، ولهذا فلم يكن مستغربا بعد هذا التفاعل الحضارى التـشط أن يكون على عبد اللطيف الدينكاوى هو الذى قاد تنظيم الضباط السودانيين في الشمال الذى فجر الثورة المسلحة ضد الانجليز عام ١٩٢٤ .

وأخيرا ليس هناك من يفكر الخصائص السكانية المتميزة لجنوب السودان ، على أن مدلول هذه الخصائص لا ينبغى أن يكون سلبيا يحول دون التقساء أبناء الوطن الواحد ، ان مثل هذا التمييز موجود في العالم كله ، فالسودان ليس استثناء ، ولا يجب أن تستحيل هذه القضية على الحل السياسى ، وبالحوار الجاد الذى يؤمن لكل الأطراف في هذا المناخ الديمقراطى أن تصدح برأيها مهما يكن متطرفا ، فالحوار هو ميراث أساسى في صلب تكوين الانسان السودانى الذى تتصالح في داخله الأعراق ولا تتنافر ، والذى يسقط عن الشمال ميلاده العربى الأفريقى يسقط حقائق التاريخ ولا يعى حقائق الجغرافيا ، والذى يلغى عن السودان كله أى أثر عربى أو أفريقى يتعامى عن الواقع ولا يبصر الحياة ، ان القتال الدائر الآن لا يجنى منه أحد غير المزيد من الخراب والتدمير في وطن تدهمه المجاعة وتعصف بأخضره الصحراء الزاحفة ، أما هذه الشروط التعجيزية التى يطرحها العقيد قرنق وتوسيعه لنطاق المـارك التى استشهد

ففيها مواطنون أبرياء قُتلن تعود على الوطن كله الا بالخسران ، ان الفرصة مواتية الآن لادراك موكب التاريخ الذي لا ينتظر أحدا ، فهناك اجماع في الشمال والجنوب على أهمية الحوار ، وهو أمر لا بد أن يتدبره العقيد قسرنق .

● مساوى الحكم الانجليزى في السودان :

قامت سياسة الاستعمار الانجليزى في السودان على مبدأ « فرق تسد » مستغلة في ذلك الاختلافات العرقية والدينية والثقافية ، وقد نفذت هذه السياسة باخلاص شديد للامبراطورية البريطانية منذ احتلال السودان في عام ١٨٩٨ الى الخمسينات من هذا القرن ، ومنذ عام ١٩٢٤ قامت حركة وطنية مضادة للانجليز في السودان بقيادة مجموعة من الضباط السودانيين الذين شكلوا جمعية « اللواء الأبيض » بهدف التحرر من السيطرة الاستعمارية والالتقاء مع مصر ، وكان من نتائج قمع هذه الحركة أن طردت الادارة الانجليزية الجيش المصرى من السودان وانفردت هى بالحكم المطلق بعد أن كانت تقتصر تحت نظام الحكم الثنائى المصرى الانجليزى السودانى .

● بداية المخطط :

ولما خلا للانجليز الجو في السودان كرسوا جهودهم لفصل الجنوب عن الشمال ، وفي كتاب وثائقى يحتفظ به في دار الوثائق القومية في الخرطوم ويحمل عنوان « مآسى الانجليز في السودان » تفصيل واف لهذا المخطط، وكان قد قام ما يسمى بوفد السودان عام ١٩٤٦ بجمع معظم المقالات التى نشرت في جريدة الوفد المصرى حول مساوى الحكم الانجليزى في السودان وطبعها في هذا الكتاب الوثائقى .

وفي الفصل الذى أوردت فيه مقالة عن « فصل الشمال عن الجنوب أو المناطق المقفلة » تم الاستشهاد بفقرة من الدستور لجماعة « الفايان »

التي تضم مفكرى حزب العمال البريطانى ، وهو دستور السياسة
الاستعمارية التي كانت تسير عليه حكومة السودان الانجليزية لفصل
جنوب السودان عن شماله .

وتقول هذه الفقرة : « ومشكلة الجنوب هي أكبر المشاكل الانسانية
في البلاد ، فان نظرة المتعلمين من أبناء شمال السودان اليه هي نفس نظرة
المصريين لشمال السودان وفصل الجنوب عنهم يعتبر عندهم مسألة كرامة
ومصدرا قلق ممزوجين بالخشية من أن يفقدتهم فصله الثروة التي يتوقعون
اكتشافها في أراضيها والتي يقدرّون أن تكون ضامنا لتقدم السودان
في المستقبل .

أما عن جميع الاعتبارات الأخرى فيتحتم ألا يضم جنوب السودان
الى منطقة العرب في الشمال ، لأنه ينتسب الى قلب أفريقيا التي تحده
جنوبا ، ونبهت المقالة الى خطورة هذه السياسة الاستعمارية التي
ترمى الى تجزئة السودان وفصل الجنوب وضمه الى امبراطورية تقوم في
قلب أفريقيا يستعيز بها الانجليز عن الهند التي كانت تؤشك أن تقلت
من قبضتهم ، وقد دفع الانجليز الى هذه اللعبة الاستعمارية الخطيرة ،
شعورهم بأن شمال السودان لا يمكن أن يظل في ربة الاستعمار الى
الأبد ، بل لابد له أن يتتبعه ويهبط ليربط مصيره بمصر وبالشرق العربى ،
فأعدوا عدتهم ليوم الفصل لكي يساووا الشماليين والمصريين حينذاك
عن التخلي عن الشمال في مقابل ضمهم الجنوب لامبراطوريتهم في أفريقيا
السودانية .

وهناك تصريح للمستتر روبرتسون السكرتير الادارى لحكومة
السودان في ذلك الوقت قال فيه : « ان سياستنا ترمى الى اقامة حكم ذاتى
محلى في الجنوب منفصل ومستقل عن الشمال » ، ويرصد الوفيد
السودانى الذى غادر السودان عام ١٩٤٦ الى القاهرة ومكث فيها ليراقب
المفاوضات التي أجرتها الحكومة المصرية مع الانجليز من أجل الجلاء أنه

نتيجة لسياسة الفصل بين جنوب السودان وشماله حظرت الحكومة الانجليزية على السودانيين الشماليين أن يذهبوا الى الجنوب الا بترخيص خاص تحدد فيه مدة الإقامة وغرض الرحلة ، كما أنها تمنع الشماليين الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية •

ومن النواذر المضحكة ما حدث لأحد الموظفين من أبناء الشمال الذى نقل للعمل فى الجنوب ضد رغبته ، ولما فشلت كل الطرق التى تذرع بها لنقله الى الشمال هداه التفكير الى حيلة بسيطة ، فقد ذهب الى السوق العام وأخذ يؤذن للصلاة ، فما حاد الحاكم الانجليزى يسمع بذلك حتى نقله على الفور ، وذلك لانه خالف التعليمات الانجليزية بعدم العبادة الاسلامية علنا •

● منع الاختلاط :

وقد امتد هذا الحظر لمنع الشماليين من انشاء المدارس فى الجنوب ومعاملتهم بقسوة طبقا لسياسة مرسومة وردت فى المكاتبات الرسمية باسم محاربة الاستعراب •

واذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب تمنعه الادارة من أخذ أطفاله معه عندما يريد الرجوع الى مسقط رأسه فى الشمال ، وتبقيهم هناك خوفا من أن يقوى هذا التزاوج والتقارب بين العرب فى الشمال والزنوج فى الجنوب •

وفى محاولة لفصل الجنوب عن الشمال فصلا أبديا أوفد الانجليز الارسلات التبشيرية الى القرى النائية والأدغال الموحشة فيه ، وأمدوها بالمال وحموها بنفوذهم لكى تؤدي رسالتها ، وتركوا أمر التعليم فى يدها لكى تستغله كأداة لتنشئة الأجيال كما يريدون ، أجيالا مختلفة فى عقيدتها مختلفة فى تربيتها اوفى لغتها وتفكيرها عن سكان الشمال •

الانجليز الذين منحوا سلطات مطلقة في الادارة والقضاء •
ولتكريس الفصل كان نظام الادارة في الجنوب يعتمد على المفتشين

وكذلك ألغيت كل المحاكم الشرعية في الجنوب منذ عام ١٩٢٤ ، وأصبح
المسلم الذى يريد الزواج أو الطلاق أو غير ذلك يذهب أمام المفتش
الانجليزى لى تتم له المراسم والاجراءات ، وفى ذلك انتهاك مسافر
للاسلام •

وسارت سياسة الانجليز على هذا النمط فى الجنوب وفق خطة
مرسومة تسند لوائح وأوامر صادرة تحت قانون الجوازات والرخص
للعام ١٩٢٢ بعنوان « أمر المناطق المقفولة » ، ولم يقتصر هذا الأمر على
الجنوب وحده بل شمل جهات كثيرة أخرى ، وبمقتضى هذا القانون
حرمت التجارة على السكان الا بجواز خاص ، وأجاز للسلطة الادارية
اخراج أى سودانى من تلك المناطق دون أى جريمة تثبت عليه أو أى
محاكمة رسمية •

والمناطق المقفولة عام ١٩٤٢ ، تشمل المديرية الاستوائية وأعالى
النيل ودارفور وكردفان والشمالية والنيل الأزرق ، وتصل جملة المساحة
المقفلة فى هذه المناطق الى ٧٠٧٢٢٥ ميلا مربعا ، وبالمقارنة مع مساحة
السودان كله وهى ٩٦٧٥ ألف ميل مربع نجد أن الادارة الانجليزية
حرمت السودانين حرية الانتقال فى مساحة تعادل ثلثى مساحة بلادهم •

ومشكلة جنوب السودان قديمة وليست حديثة عهد ولكى نبحثها
بعمق فيجب أن نعرض الى ثلاثة معالم تاريخية مرتبطة بمشكلة الشمال
والجنوب :

أولا : المؤتمر الذى عقده ممثلون عن الشمال والجنوب فى عام ١٩٤٧
والذى عرف باسم مؤتمر جوبا •

ثانيا : مشروع قانون ثم قرار الاستقلال في البرلمان السوداني
الأول عام ١٩٥٥ •

ثالثا : اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ والتي وضعت حدا للحرب الأهلية
التي استمرت ١٧ عاما ومنحت جنوب السودان الحكم الذاتي في إطار
السودان الواحد •

مؤتمر جوبا ١٩٤٧ :

لقد كان مؤتمر جوبا هو أول اجتماع رسمي بين الشمال والجنوب
لتبادل وجهات النظر ، ووضع ركائز علاقاتهم المستقبلية •

وكان المؤتمر معنيا ببحث ما اذا كان جنوب السودان سوف يرسل
ممثليه الى جهاز تشريعي جديد في الخرطوم ، يجتمع فيه الشمال
والجنوب للتداول ، وسن القوانين كشعب لدولة واحدة موحدة ، أو
سيقيم جهازين تشريعيين يختص كل منهما بأحد جزأى الدولة •

في الواقع كانت القضية محل البحث في مؤتمر جوبا هي ما اذا كانت
الوحدة بين الشمال - الجنوب التي قررتها الادارة البريطانية عام ١٩٤٦
سوف يقرها الجنوبيون بوجود غياب ضمانات لشعب جنوب السودان •

وقد شملت الضمانات التي طالب بها الجنوبيون المجالات الآتية :

١ - احترام الثقافات الجنوبية (اللغات ، التقاليد ، المعتقدات
والعادات الموروثة) والحفاظ عليها وتشجيعها •

٢ - المصالحة بعد فترة طويلة من النزاعات بين الاقليمين والالتزام
بالمساواة بين المواطنين في الدولة السودانية الموحدة المزمع اقامتها •

٣ - المساواة العرقية •

(م ٢٣ - ج ٢٢)

٤ - دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية العاجلة للجنوب •

٥ - اشتراك الجنوبيين في ادارة البلاد على المستوى القومى مع الحكم الذاتى لاقليم جنوب السودان •

وقد وافق ممثلو شمال السودان على هذه الضمانات وضغطوا من أجل تمثيل الجنوب في المجلس التشريعى في الخرطوم ، وقرر الجنوبيون أن يدخل الجنوب في اطار وحدة البلاد ، وأن يرسل ممثلين الى الخرطوم ، وذلك مقابل الوفاء بالضمانات المسبق الاشارة اليها والتي وافق عليها ممثلو الشمال •

وكان الضمان الذى حصل عليه ممثلو الجنوب في ١٩٤٧ هو الوحدة في اطار التعدد ، فمطالبة الجنوبيين بالضمانات - والتي كانت في جوهرها تهدف للمحافظة على التعدد ، ومن أجل تنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب السودانى والتي وافق عليها الشماليون في المؤتمر - قد أرسى مبادئ الوحدة السودانية ومسارها ومضمونها •

وقد وافق الحاكم العام للسودان على هذه الضمانات والتي كان من المفترض أن تشكل جزءا من الاطار القانونى والدستورى للمجلس التشريعى والتنفيذى الذى تم تأسيسه عام ١٩٤٨ •

وقد بدا واضحا من خلال التطورات التى حدثت في الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٥ أن الضمانات السابقة والتعهد بتنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب قد حظى باهتمام قليل ، وربما لم يحظ باهتمام قليل ، وربما لم يحظ باهتمام على الاطلاق ، ومن ثم فقد أثرت هذه القضايا مرة أخرى عام ١٩٥٥ حينما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة •

فرار الاستقلال والعهد الفيدرالى :

تزايدت المشكلات التى تواجه التكامل القومى والوحدة القومية ، وأصبحت أكثر حساسية وخطورة حين أدرج موضوع استقلال البلاد للمناقشة واتخاذ قرار بشأنه فى ديسمبر عام ١٩٥٥ •

ان استعراض مستوى التقدم الاقتصادى الاجتماعى والنظر الى باقى الضمانات والتى وافق عليها فى عام ١٩٤٧ ليس بالأمر المشجع •

ففى مجال التعليم ، لم تفتح الا مدرسة اعدادية حكومية وأخرى ثانوية فى جنوب السودان ، ان هذا المؤشر يعكس المستوى المنخفض للتقدم فى مجال التنمية التعليمية •

ولم يكن هناك سوى تقدم ضئيل فى مجال الزراعة والمجالات الأخرى للتنمية الاقتصادية ، ومن بين ٨٠٠ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية التى خضعت للسودنة عام ١٩٥٤ شغل الجنوبيون ٦ وظائف فقط (وفى المراكز الدنيا) الأمر الذى يوضح انخفاض مستوى مشاركة الجنوبيين فى ادارة البلاد ، وقد ظهر التمرد فى صفوف القوات العسكرية فى الجنوب فى ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥ مما أدى الى فقدان أرواح الكثيرين من المدنيين والعسكريين فى الشمال •

ونتيجة للاحداث الدامية عقدت محاكمات لم تتوفر لها ضمانات عادلة، مما أدى الى اعدام عدد من الجنوبيين الذى اتهموا بالتورط فى التمرد •

وقد أضاف التمرد وردود أفعاله أبعادا جديدة لأزمة الوحدة الوطنية • كانت هذه هى الخلفية السائدة حين أدرج اقتراح اعلان الاستقلال واقامة دولة السودان المستقلة ذات السيادة للمناقشة فى البرلمان فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥ •

فقد كان الاقتراح مهددا بمعارضة ممثلى الجنوب اذا لم يتم

التأكيد على الضمانات السابقة الاشارة اليها و اقرار نظام فيدرالى للحكومة لتنظيم العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب •

وقد أكد ممثلو الشمال فى البرلمان مرة أخرى على تلك الضمانات ، وتم التعهد باقامة حكومة فيدرالية فى المستقبل ، فنتج عنها حصول اقتراح الاستقلال على التأييد بالاجماع من جانب ممثلى الجنوب ، ومن ثم فقد أصبح التعهد الفيدرالى جزءا من الاتفاقية الشاملة لاعلان استقلال السودان ، واعتقد الجنوبيون أنهم قد ضمنوا الفيدرالية فى مقابل قبولهم واقامتهم دولة قومية مستقلة ذات سيادة ، ومن ثم فحين أعلنت السودان كوحدة مستقلة فى أول يناير عام ١٩٥٦ احتفل بهذه المناسبة كل السودانيون فى طول البلاد وعرضها ، واحتفل الجنوبيون بوهم الفيدرالية ، فماذا حدث بالنسبة للتعهد بالفيدرالية فى السنوات التالية على الاستقلال؟

فى الواقع أصبح هذا السؤال متصلا بالحوار الدائر فى السودان ، وفى السنوات التى أعقبت الاستقلال ثبت أن الوعد بالفيدرالية كان وهما ولم يصبح التزاما أصيلا لتنظيم الدستورى فى المستقبل ، بل بدا كما لو كان بمثابة مناورة لتأجيل انفجار الازمة ، وتخطى صعوبة تمرير اعلان الاستقلال دون مساندة الجنوب •

لقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٧ - ١٩٧٣ تطورات أدت الى أزمة تهدد الوحدة القومية •

فقد تراجع أولئك الذين كانوا فى مراكز صنع القرار فى تلك الفترة عن تعهدهم بالفيدرالية ، ونظرا اليها على أنها تعنى الانفصال ، وفرضت عقوبات على أولئك المطالبين بالفيدرالية ، بل لقد عبر العديد من الزعماء السياسيين والشباب وغيرهم الحدود هربا من القبض عليهم بتهمة المطالبة بنظام حكم فيدرالى للسودان •

وقد برز عنصر آخر ليضاف الى العناصر الموجودة كسبب للصراع، وهو العامل الدينى ، فقد شجعت الحكومة رسميا اللغة والدين السائدين ليحلا محل اللغات والديانات الأخرى داخل البلاد عامة وفى الجنوب خاصة فى محاولة قاشلة ومكلفة فى آن واحد لاقامة دولة قومية متجانسة ثقافيا و-ينيا لتحاى محل التعددية والاختلاف .

ومن ناحيه أخرى لم يبذل اى جهد لتخطى فجوة التفاوت الاقتصادى الاجتماعى بين الاقليمين . بل على انعكس فقد اتسعت الفجوة بمرور الوقت ، وكان رد الفعل من جانب جماعات معينة فى الجنوب لهذه الأشكال المختلفة من القمع والتمييز نحو العنف المسلح والتوترات التى تشجع انفصال الجنوب عن الشمال . بل أكثر من ذلك فان مؤيدى هذه النظرة أنساروا الى أن الالتزام الأصيل بالوحدة كان قائما على نوع من المقايضة تعكسها صيغة الوحدة فى اطار التعدد ، والتى كانت هى العرض من اقتراح تنظيم دستورى على اساس فيدرالى .

كان هذا بشكل عام هو السودان حتى نوفمبر عام ١٩٧١ حين برزت فرصة تاريخية أخرى من أجل اعادة تقييم التنسيق الكامل لخبرة الوحدة القومية وبناء الأمة خلال ٢٤ عاما منذ مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ .

اتفاقية أدبس أبابا :

عندما بدأ الحوار فى نوفمبر عام ١٩٧١ ، لم يعد مجرد حوار بين بعض الأريين الشماليين من جهة وبعض زعماء القبائل والموظفين الصغار الجنوبيين من جهة أخرى ، ولا لتبادل وجهات النظر فى وجود ادارة استعمارية فى مدينة نائية فى الجنوب كما كان الحال فى عام ١٩٤٧ ، كما لم يكن هذا الحوار بين مشروعين للشمال وللجنوب فى اطار البرلمان ، كما كان الحال فى عام ١٩٥٥ ، ولا هو بين حكومة مركزية وزعماء سياسيين فى الجنوب تم تقويضهم من خلال التصويت برفع الأيدى أو الاقتراع السرى فى بعض الدوائر فى الجنوب .

مقد كان الحوار الذى تكاثف فى نوفمبر عام ١٩٧٠ وأتى ثماره فى فبراير عام ١٩٧٢ بين الحكومة المركزية وممثلين عن قوات حرب العصابات والتى نشأت نتيجة للسياسات التى أتبعتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب منذ عام ١٩٤٤ والتى يسيطر عليها طرف واحد .

وكانت القضية الأساسية للحوار هى وحدة البلاد ، لقد نشأ جيش حرب العصابات لأسباب متعددة أهمها :

● التنوع الثقافى والدينى وتعدد اللغات والأجناس والتفاوت الاقتصادى والاجتماعى الذى نشأ عن الظلم فى توزيع الثروات والفرص وسيطرة فئة واحدة من مؤسسات صنع القرار وإدارة السياسة العامة على الأمور فى البلاد .

فعلى سبيل المثال لم يأخذ التجنيد فى الجيش شكلا متوازيا على المستوى الإقليمى ، فضلا عن الخدمة المدنية (بما فيها الشئون الخارجية حيث تدار السياسة الخارجية) وهذه الفئة هى التى تضع التوصيات وتقوم على تنفيذها من المؤسسات الاقتصادية (بما فيها توزيع الانفاق العام والمساعدات الفنية) . وقد ركز الحوار على تعريف القضايا الحساسة للصراع .

وفيما بين أول وآخر فبراير عام ١٩٧٢ فقد استمرت المحادثات فى أديس أبابا بين حركة تحرير جنوب السودان والحكومة المركزية وانتهت الى اتفاق حول قضايا اللغة والدين والقومية والترتيبات الاجتماعية الاقتصادية والترتيبات العسكرية والأمنية ، وقد أعدت الاتفاقية لإعادة بناء الجيش السودانى بحيث تضافى عليه صبغة المؤسسة القومية ، ونتيجة لذلك يسمح باستيعاب مباشر داخله لجزء ضخم من قوات حرب العصابات، الأمر الذى أدى الى أن وضع ١٠ آلاف من قوات الأنانيا سلاحهم وقبعوا فى منازلهم استجابة للتسوية .

وقد أخذت القترتيات التي تم الاتفاق عليها شكل :

✱ قسانون نظامي .

✱ العديد من البروتوكولات لتعطية الفترة الانتقالية .

ورغم أن حركة تحرير جنوب السودان ركزت على ضمان تنظيم للعلاقة بين الشمال والجنوب ، إلا أنها طالبت فعليا في المرحلة الأولى من المحادثات بتنظيم شامل يضم الشرق والغرب كمناطق تعاني من إهمال اقتصادي اجتماعي في نفس الفئة مع الجنوب . إلا أن الكثيرين من ممثلي الحكومة المركزية في محادثات أديس أبابا نظروا للأمر بشكل مغاير وفضلوا النظر لهذه المناطق (الغرب والشرق) كمشتتة منفصلة ، بل نظر إلى اقتراح حركة تحرير جنوب السودان على أنه محاولة خبيثة لاثارة مساعر عديم الرضا وكسب ود جماهير لا تشكو من تخلفها الاقتصادي والاجتماعي .

ومع ذلك فانه من الواضح اليوم وعلى الأقل من خلال النظر لمقولات حركة تحرير شعب السودان والجو الاجتماعي العام السائد في البلاد أن القضية التي تم تجنبها في عام ١٩٧٢ قد أصبحت واردة لان تدرج في جدول الأعمال .

فلم يعد ممكنا النظر الى الشرق والغرب كمناطق تنعم بالهدوء ، بل وقناعة بالسلطة والمؤسسات التي تحكمها وتنظمها ، وقد حلت مشكلة الدين كجزء من التسوية التي تم التوصل اليها في أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، وتم التعبير عنها في الدستور الوطني عام ١٩٧٣ ، فقد اعترفت المادة ١٦ من ذلك الدستور بالاسلام والمسيحية والديانات التقليدية .

ورغم أنه قد تم الاتفاق على وضع وخصوصية واحترام كل من هذه الديانات في المجتمع السوداني فلم يسمح لأي منها بالمسايس بالحقوق المدنية والسياسية لأي مواطن ، فقد تم تحريم استخدام الدين لأغراض

سياسية • ان ترتيبات أديس أبابا التي تم التعبير عنها في قانون نظامي تنص على إجراءات للمراجعة والتغيير من خلال استفتاء عام في الجنوب اذا رغبت الأطراف المعنية في ذلك •

وفي عام ١٩٨٣ تم اعادة النظر بشكل غير قانوني في اتفاقية أديس أبابا وذلك من خلال عمل فردي يسانده جماعات هدفها الأساسي العودة لحالة الوضع القائم قبل الاتفاقية ، ومن أجل تقوية السيطرة الدينية الأصولية وتنظيم الحياة العامة في البلاد ، ومن أجل إضعاف الحكم الذاتي في الجنوب من ناحية أخرى •

فقد أدخلت تعديلات جوهرية على الاتفاقية ، فعلى سبيل المثال تغيرت الترتيبات الأمنية والعسكرية ، وألغى الترتيب الذي يتطرق باللغة في محاولة للعودة للسياسة السابقة التي تشجع تفوق لغة واحدة على بقية اللغات ، وأعيد النظر في الترتيبات المالية والاقتصادية في ضوء اكتشاف البترول في الجنوب ، وتم تحويل قوى مالية هامة من سلطة الحكومة الاقليمية في الجنوب الى الحكومة المركزية ، وتم استبدال النظام العلماني لحياة البلاد بقانون الشريعة الاسلامية •

وكنتيجة لهذه التغيرات وغيرها عاد الكثيرون من جنجنود حرب العصابات والرجال الذين تم استيعابهم في الجيش الوطني كجزء من اتفاقية أديس أبابا ، عادوا الى الأعراس وشكلوا الغمود الفقري لجيش تحرير شعب السودان والحركة السياسية المتابعة لها •

ان استعراضا عاما للعقود الأربعة الأخيرة والتي انشغل خلالها شعب السودان بوحدة المهشة توضح أن فشل الاتفاقيات السابقة قد جعل من الصعب في المستقبل الاتفاق على أي ترتيبات تكفل الوحدة •

فكلا الطرفين في الصراع المسلح الراهن هو أكثر حذرا تجاه الآخر منه منذ ١٥ سنة سابقة نتيجة تداعيات اتفاقية أديس أبابا •

● الأحزاب في جنوب السودان :

تمثل الأحزاب السياسية الجنوبية قطاعا هاما في الحركة السياسية السودانية بحيث لا يمكن تجاهلها في معالجة أي قضية من قضايا المجتمع السوداني ، وليس الجدل الدائر في السودان حول تطبيق الشريعة الإسلامية وعدم التوصل إلى وضع ينهي هذا الجدل إلا الموقف الذي تتبناه الأحزاب الجنوبية مؤيدة من قبل اليسار والأحزاب الأخرى التي تعبر عن إقليم بعينه ، أو عرق معين كالحزب القومي السوداني الذي ينتمي إليه أبناء منطقة جبال النوبة غربى السودان . كذلك فإنه لا يمكن اغفال دوائر الأحزاب الجنوبية . بصرف النظر عن الخلافات الدائرة فيما بينهم في حل الصراع القائم في الجنوب ، فالأحزاب الجنوبية تعبر عن منطقة الجنوب التي تمثل ثلث مساحة السودان البالغة نحو مليون كيلو متر مربع ، يسكنها ربع عدد السكان البالغ ٢٥ مليون نسمة حسب إحصائيات عام ١٩٨٣ ، أي نحو ٥ مليون نسمة ينتمون إلى فصائل مختلفة من القبائل ، أهمها قبيلة اندنكا (مليون ونصف مليون نسمة) المنتشرة في إقليم أعالي النيل وبحر الغزال ، ويقلون إلى حد كبير في إقليم الاستوائية ، وهناك قبيلة النوير وهي من القبائل النيلية . وقبيلة الشيلوك التي تتخذ من منطقة فاشودة بإقليم أعالي النيل مركزا لقيادتها الروحية حيث يوجد مقر (الرث) وهو ملك الشيلوك ، ثم تأتي القبيلة الرابعة وهي قبيلة الزاندي ، وهي من القبائل الكبيرة ذات الأصل الأفريقي والتي تنتشر أيضا في عدد من الدول الأفريقية المجاورة ، وتتركز في إقليم الاستوائية ذلك الإقليم الذي يحمل خصائص معينة ، حيث توجد به سبع قبائل رئيسية هي اليارى والمادى والأشولى واللاتوكا والتابوسا والدادينجا واليوبنا والزاندى والمورو ، ولكل قبيلة من هذه القبائل مجموعات لغوية وعاداتها وتقاليدها الخاصة بها ، ولا شك أن هذا التعدد والتنوع القبلى يؤثر في عملية التكوين الحزبى ويعكس أثره على جزء من الصراعات الدائرة في الجنوب ، فهناك صراع غير معلن بين القبائل

نفسها ، وليس الصراع في حد ذاته نزاعا بين أقوام في الجنوب وآخرين في الشمال ، وينعكس الحجم العرقي للقبائل على تكوين الأحزاب ، فإذا أحصينا عدد السياسيين الحزبيين نجد أن أكثرهم من الدنكا ، وهذا بالطبع لا يؤثر في دور القبائل الأخرى مثل النوير والشيلاوك والقبائل التي تعيش في اقليم الاستوائية ، وإذا كان هناك خلاف فيما بين هذه القبائل أو بين الأحزاب نفسها فهم في النهاية يتفقون على أنهم أحزاب سودانية ذات أصل أفريقي يفخرون بعرقهم الزنجرى ، ويباهسون به الآخريين ويتحكم في تعاملهم مع القضايا الهامة سواء قضايا المجتمع والدين والثروة ونظام الحكم ، وفي محاولة لتأكيد الذات الإفريقية والثقافة الزنجرية في مواجهة الثقافة العربية التي يخشون منها أن تهدد أصولهم الزنجرية ، وتفرض عليهم الذوبان الكامل في الثقافة العربية فانهم يسعون الآن الى ايجاد كتلة سياسية تسمى نفسها « الأحزاب السودانية الإفريقية » ، وفي ٧ أكتوبر عام ١٩٨٧ أصدرت هذه الأحزاب بياناً أسمته « الميثاق المشترك » ضم الأحزاب الجنوبية التالية :

- ١- حزب الشعب التقدمي •
- ٢- التجمع السياسى لجنوب السودان •
- ٣- الاتحاد الوطنى للسودان الإفريقى •
- ٤- المؤتمر الإفريقى السودانى •
- ٥- مؤتمر الشعب الإفريقى السودانى •
- ٦- حزب الشعب الفيدرالى السودانى •

وقد انضم الى هذه الكتلة الإفريقية من غير الأحزاب الجنوبية الحزب القومى السودانى ووقع ممثلو هذه الأحزاب على الميثاق الذى جاء فى مقدمته ما يلى : « تعبيرا عن اهتمام وحرص الأحزاب الإفريقية السودانية بالسلام فقد قامت مؤخرا بارسال وفد الى أثيوبيا ودول شرق إفريقيا ليلتقى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل تنشيط

جهود الساترم . وقد توصلوا بنجاح الى تفاهم مشترك من أجل السلام في اجتماعات أديس أبابا وكمبالا ونيروبي وتعبيرا عن رغبتهم في الحفاظ على قوة الدفع من أجل السلام فقد اتفقت الأحزاب الإفريقية فيما بينها على أن تتحد معا من أجل التوصل الى سلام حقيقى » .

وعلى هذا الأساس أصدرت الأحزاب الإفريقية الميثاق المشترك الذى يشكل شروطا أساسية للانضمام لاية حكومة وهذه الشروط هى :

- ١ - إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ . والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ التى عدلت عام ١٩٦٤ ، وعام ١٩٧٤ .
- ٢ - تحديد موعد ووضع جدول زمنى لعقد المؤتمر الدستورى .
- ٣ - اعتبار اعلان كوكا دام أساسا لهذا المؤتمر .

٤ - يجب أن يراعى عند تكوين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية أن تكون موسعة ، وتضم من المشاركة العادلة للسلطة للشعب السودانى خاصة تلك المناطق المحرومة ، وتضمن لها وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات بالتشاور مع أحزاب الكتلة الإفريقية وتلك التى تشكل الحكومة .

٥ - أن النظام الحالى للإدارة فى جنوب السودان يجب أن يبقى ، وكن يجب حل مجلس الجنوب والحكومات الإقليمية فى الجنوب كى يسمح بتشكيل جديد يعكس الروح الجديدة لوحدة الجنوب ، والأحزاب الجنوبية هى وحدها المسئولة عن تكوين هذه الحكومات .

٦ - يجب أن توقف الحكومة تسليح المجموعات السكانية لان هذه السياسة من شأنها خلق صراع عسكرى بين القبائل .

٧ - رفع حالة الطوارئ .

٨ - يجب تطبيق السياسة الاقتصادية التي توصل اليها المؤتمر الاقتصادي الوطني *

٩ - كل الأحزاب المشاركة في الحكومة عليها أن تكون مستعدة للتوقيع على هذا الميثاق *

وبالنظر الى دور الأحزاب الجنوبية نجد أنها شاركت في الانتخابات التي أجريت في أبريل ومايو عام ١٩٨٦ ، وأصبح لها ٣٢ مقعدا في الجمعية التأسيسية ، منها التجمع السياسي لجنوب السودان ، وحزب « ساك » ، وحزب الشعب الفيدرالي السوداني ، وهناك أكثر من ٣٠ دائرة خالية في الجنوب بسبب عدم امكانية إجراء الانتخابات فيها نظرا للظروف الأمنية في الجنوب ، ومعظمها في إقليم بحر الغزال وأعلى النيل *

وهكذا فان الأحزاب السياسية الجنوبية في السودان أصبح لها دور هام في الحركة السياسية السودانية *

وهذا يقودنا الى نقطة البدء في تشكيل الأحزاب السياسية الجنوبية *

بدأت الحفرمة السياسية في الجنوب عام ١٩٤٧ ، ومنذ ذلك التاريخ دخل جنوب السودان في اطار القضايا النضالية والوطنية في السودان خاصة أن الاحتلال البريطاني كان يعتبره من المناطق المغلقة ، ولم يكن يسمح للسودانيين الشماليين بالانتقال الى الجنوب الا بتصريح خاص *

ومعنى ذلك أن الانفصال الإداري بين الشمال والجنوب كان قائما في ظل الاحتلال رغم أن السودان كله كان يحكم كدولة واحدة ، وقد سعى الاحتلال البريطاني الى فرض شخصية مستقلة على الجنوب ومنع ارتداء الجلابيب - كعادة الشماليين - وجعل الاجازة الأسبوعية هو يوم

الأحد ، واللغة السائدة هي الانجليزية ، وكل هذا في إطار السياسة التي عرفت باسم « سياسة المناطق المقفولة » .

وفي عام ١٩٤٦ عقد المؤتمر الإداري لجنوب السودان تحت رعاية الحائمين العام وأوصى بأن يعقد مؤتمر في جوبا عاصمة الاستوائية يجتمع فيه الشماليون والجنوبيون بهدف الإجابة على سؤال واحد وهو : هل يرغب الجنوبيون بالانفصال أم بالاندماج مع الشمال ؟ وفي مؤتمر جوبا قرر الجنوبيون أن يندمجوا مع الشماليين في إطار السودان الموحد ، وكان هذا المؤتمر أول تجربة يشارك فيها الجنوبيون في العمل السياسي .

وكان من نتيجة مؤتمر جوبا تشكيل مجلس استشاري في شمال السودان مثل فيه الجنوبيون لأول مرة بخمسة عشر عضواً ، ومن الأسماء التي اختيرت في هذا المجلس « بوس ديو - سانتسلاوباى ساما - بنويل لوكيه » وغيرهم ثم جاء مؤتمر القاهرة عام ١٩٥٣ وشاركت فيه الأحزاب السودانية ، ونظراً لأنه لم يكن للجنوبيين حزب معين فلم يشاركوا فيه ، وكان لهذا المؤتمر أهمية خاصة في تاريخ الحركة الوطنية السودانية لأنه وضع الخطوط الأولى لاستقلال السودان .

وإذا كان هذا المؤتمر لم يحضره الجنوبيون ، فإنه نبه الى ضرورة ايجاد حزب سياسى يعبر عنهم ، فنشأ حزب الأحرار برئاسة السيد سوس « بوث ديو » ودخلوا انتخابات عام ١٩٥٣ ، وشارك النواب الجنوبيون في أول برلمان سودانى ، ودخل حزب الأحرار فى المفاوضات بعد ذلك مع الأحزاب الشمالية .

وفي البرلمان جرت مناقشات شارك فيها نواب الجنوب وطالبوا بنظام فيدرالى للجنوب ، واستمر النقاش حتى يوم ١٧ ديسمبر عام ١٩٥٥ عندما اجتمع البرلمان وقرر انضمام الجنوب مع اعطاء كافة الاعتبارات للجنوب ، والتفت ارادة الشماليين مع الجنوبيين في المطالبة باستقلال

السودان في أول يناير عام ١٩٥٦ ، وقد اختلطت الحركة السياسية في الجنوب بالحركة السياسية في الشمال حيث انضم عدد كبير من الجنوبيين الى الحزب الاتحادي الوطني الى أن وقع التمرد في ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥ .

وقع التمرد في منطقة التوريت بعد أن شعر الجنوبيون بأن الوعود التي قطعت لهم لم تتحقق ، ولم يعين سوى ستة منهم في مقاعد الحكم الاداري التي بلغ عددها ٧٠٠ مقعد ، وكذلك كانت القيادة الجنوبية في القوات المسلحة لا يزيدون عن ٩ ضباط من بين ٢٣ ضابطا ، ومعظم العساكر الصغار من الجنوبيين ، فخرج عدد من السياسيين الجنوبيين من الاتحاديين وانضموا الى الجنوبيين ومن بينهم « بولين الير » و « داك دي » ، وكان الأول وزيراً للثروة الحيوانية ، والثاني وزيراً للأشغال في حكومة اسماعيل الأزهري عام ١٩٥٦ ، وبعد سقوط حكومة الأزهري بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ وقعت الخلافات بين الأحزاب السياسية ، ووسط هذه الخلافات عاد الجنوبيون يطالبون بحكومة فيدرالية ، ومن هؤلاء حزب الأحرار ، وهو من أوائل الأحزاب الجنوبية التي دعت الى الفيدرالية ، وكان معظم أعضاء البرلمان في البرلمان وعددهم ٦٠ عضوا من هذا الحزب (كان عدد أعضاء البرلمان ١٨٠ عضوا) وعندما جاء الحكم العسكري بقيادة الفريق ابراهيم عبود عام ١٩٥٨ وحلت الأحزاب ثلاثي حزب الأحرار وسافر أعضاؤه الى الدول المجاورة في كينيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى ، ومن هذه البلاد تم تشكيل الأحزاب الجنوبية ، وأطلقوا على أنفسهم حزب المنطقة المغلقة السوداني .

تشكل هذا الحزب في أوغندا ، وشكل مكاتب له في أديس أبابا وزائير ، وأصبح يمثل نواة للأحزاب السياسية التي تشكلت بعد ذلك ، فمنه خرج حزب سانو بقيادة « جوزيف أودوهو » وأمينه العام « وليم

دينج « عام ١٩٥٩ ، ثم تغيرت قيادة « أدوهو » بأجرية جاريل ، وظل وليم دينج أمينه العام ، واستمر الحزب على هذا النحو حتى عام ١٩٦٥ حيث انشق الى حزبين : الأول جناح « وليم دينج » الذى ارتضى أن يعمل من داخل السودان ، والثانى جناح « أجرية جاريل » الذى أثر أن يظل فى المنفى ، ثم تشكلت الجبهة الجنوبية بعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ بقيادة كلiment أمبورو واختير الدكتور « هلمرى لوجالى » أميناً عاماً ، وفى المناخ الديمقراطي لثورة أكتوبر ظهرت أحزاب جنوبية صغيرة مثل حزب السلام وحزب الوحدة بتيادة « سانتينودنج » ، إلا أن الأحزاب الرئيسية تمثلت فى ثلاثة أحزاب هى جبهة الجنوب وحزب « سانو » بشقيه الأول فى المنفى والثانى فى داخل السودان ، واشترك الثلاثة فى اجتماع المائدة المستديرة فى مارس عام ١٩٦٥ بالخرطوم ، وهو المؤتمر الذى مهد لوقف النزاع المسلح فى الجنوب وخرجت منه لجنة الاثنى عشر والتى نمت حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الشعب والايوان المسلمين والحزب الشيوعى السودانى وجبهة الجنوب وحزب سانو جناح ولم دينج ، ثم عقدت الأحزاب السودانية بعد ذلك مؤتمراً للنظر فى تنفيذ قرارات المائدة المستديرة ، وفى هذه المؤتمرات اتضحت الأبعاد السياسية لكل حزب ، فجبهة الجنوب تطالب بالاستفتاء لتحقيق الوحدة مع الشمال ، وجاء فى بيانها « نحن لا نملك الحرية لاختيار شكل الحكم فى الجنوب أو تحديد العلاقة بين الشمال والجنوب إلا باستفتاء شعبى يقرر اما انفصال الجنوب عن الشمال أو وحدة الشمال والجنوب أو تحقيق الوحدة الفيدرالية ، وقد اتضح أن الجبهة تمارس عملها بأسلوب نكتيكى فى الوقت الذى حدد « أجرية جاريل » موقفه واضحا بانفصال الجنوب عن الشمال ، واختار وليم دينج فكرة تكوين حكومة فيدرالية » .

لقد فتحت ثورة أكتوبر الباب أمام الجنوبيين لتكوين الأحزاب والتعبير عن ارادتهم السياسية .

وفي عام ١٩٦٧ دخل « جوردون مونات » تجربة جديدة لأول مرة — وهو نائب « كليمنت أمبورو » في جبهة الجنوب — حيث قام بجولة في دول شرقى أفريقيا : كينيا وأثيوبيا وأوغندا ، وفي هذه الجولة التقى بالعديد من الجنوبيين المتنافرين قبليا ، ولاحظ أن هناك خلافات كثيرة فيما بينهم فقرر ألا يعود الى السودان ويعمل على توحيد هذه الجماعات داعيا الى الاستمرار في الحرب ، وأنشأ تنظيما عسكريا وشكل حكومة في المنفى ، حكومة النيل الانتقالية وأصبح له وزراء ، كما شكل حكومة في الاقاليم الجنوبية ، ومن هؤلاء « ديفيد كوك » الذى عينه وزيرا للدفاع و « دانيال كوت » للادارة •

نجحت هذه الجماعات في أن تتوحد فيما بينها وشكلوا « أنيانيا » التى قادت العمل العسكرى في الجنوب قبل اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢ ، استمرت هذه الحكومة لمدة عام حيث قضى عليها جوزيف لاجو الذى كان قائدا لحركة أنيانيا ، وأسقطت الحكومة وألغى نشاط الأحزاب وهرب « جوردون مونات » الى زائير بعد أن أقاله لاجو ، وعمل « جوزيف لاجو » على تطوير سلاحه بالتعاون مع دول أجنبية •

عندما جاء جعفر نميرى الى الحكم عام ١٩٦٩ أوقف نشاط كافة الأحزاب ، وأصبح الوضع متشابها في الشمال والجنوب ، فالشمال يحكم عسكريا ، والجنوب يحكم عسكريا ، وقد ساعد هذا الوضع على انجاح اتفاقية عام ١٩٧٢ المعروفة باتفاقية أديس أبابا ، وقد رفض « جوردون مونات » هذه الاتفاقية ، وظل معارضا للاوضاع كلها سواء حكومات الجنوب أو حكومة نميرى •

استمر السودان ستة عشر عاما يحكم بنظام الحزب الواحد في فترة جعفر نميرى وهو حزب « الاتحاد الاشتراكي » ثم سقط هذا النظام في أبريل عام ١٩٨٥ واستردت السودان عافيتها السياسية وعادت الأحزاب

الى الحياة من جديد ، وأعيد تشكيل الأحزاب الجنوبية فتشكل التجمع السياسى لجنوب السودان برئاسة « صمويل أرو » وينضم الى التجمع عدد من الأعضاء السابقين سواء فى جبهة الجنوب ومن حزب سانو ، وقد انشق من التجمع السياسى أندرو ويو بعد خلاف بينه وبين صمويل أرو وعاد الى حزب سانو ليكون رئيسا له ، وبذلك عاد حزب سانو بثوب جديد بعد الانتفاضة الشعبية فى أبريل عام ١٩٨٥ ، وأصبحت خريطة الأحزاب الجنوبية تتمثل فى ستة أحزاب هى التجمع السياسى لجنوب السودان بقيادة صمويل أرو ، وحزب سانو بقيادة أندرو ويو ، وحزب الشعب التقدمى يتزعمه البابا سرور وهو حزب ينفرد عن الحزبين السابقين بأنه حزب اقليمى يعبر عن السياسات والاتجاهات فى اقليم الاستوائية وهى اتجاهات تدعو الى جعل الاقاليم الجنوبية ثلاثة أقاليم بدلا من دمجها فى اقليم واحد ، ويشارك الحزب فى الجمعية التأسيسية بعدد قليل من الأعضاء ، ثم يأتى حزب « سابكو » وهو اختصار لاسم الحزب السودانى الافريقى ، ويتزعمه مورييس لاوبا وهو أيضا ينتمى الى اقليم الاستوائية وله عدد من الأعضاء فى الجمعية التأسيسية ، ومنه اختير الدكتور باسيفيكو لادو لوليك عضوا بمجلس رأس الدولة ، ويأتى حزب ساك - أى المؤتمر السودانى الافريقى - معبرا عن التيار اليسارى والمثقفين وسط الجنوبيين الذين يرفضون الانقياد للسياسيين التقليديين القدامى ، ويوجهون لهم الانتقادات بأنهم يبحثون دائما عن المناصب ، ورأس هذا الحزب الدكتور والتر كونجوك وهو أستاذ بجامعة الخرطوم وعين وزيرا للعمل فى حكومة الصادق المهدي الأولى بعد فترة الحكم الانتقالي ثم استقال احتجاجا على سياسة الحكومة فى الجنوب ، وقد خرج من هذا الحزب اثنان انضموا الى حركة جون جارانج المعروفة باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان .

يأتى بعد ذلك الحزب الفيدرالى ويرأسه جوشوا دى وال وهو يضم مجموعة من الجنوبيين الذين لم يكن لديهم اتجاهات حزبية من قبل ،

ويدعو الحزب الى تحقيق نظام الحكم الفيدرالى للجنوب وله أعضاء
في الجمعية التأسيسية ووزير في الوزارة القومية •

ثم تأتى أحزاب مبعثرة أخرى مثل حزب السلام برئاسة رمضان شول
وهو حزب يؤمن بالارتباط بالاسلام والدول العربية ، وحزب تحرير
السودان ويرأسه ابراهيم الطويل وليس له أعضاء أو مكاتب ويكتفى باصدار
البيانات التى تحمل توقيع رئيسه ، وهو عمل سياسى فردى تم لارضاء
اتجاهات غير سودانية ، وحزب العمل القومى برئاسة كون جوت أكون .
وهذه الأحزاب الصغيرة ليست لها فاعلية الا اصدار البيانات بين
وقت وآخر ، وليس لها ممثلون في الجمعية التأسيسية أو الحكومة •

مما تقدم يتضح أن الأحزاب السياسية في جنوب السودان كانت في
نشأتها مواكبة للكفاح الوطنى من أجل الاستقلال • وكان لقاء الأحزاب
السودانية الشمالية مع قادة الثورة المصرية عام ١٩٥٣ دافعا للسياسيين
الجنوبيين في تشكيل أحزاب تعبر عن آرائهم وأفكارهم ، وبمقارنة تشكيل
الأحزاب السياسية في جنوب السودان حيث يتعمق الشعور بالافريقية
نلاحظ أن تكوين الأحزاب في جنوب السودان لم تنشأ على يد السلاطين أو
أبنائهم كما حدث في غرب أفريقيا مثل غانا ونيجيريا حيث أدت الحركة
السياسية في هذه البلاد الى استمرارية سلطات السلاطين المخولة في القبائل،
فقد بدأت الأحزاب في الجنوب السودانى على يد الطبقة المثقفة ، وكان
رؤساء الأحزاب قبل الاستقلال وبعده من المتعلمين ، أما التأثير القبلى
فقد جاء على أساس الوزن السكانى للقبائل حيث تعتبر قبيلة الدنكا أكبر
القبائل عددا وبعدها النوير والشيلوك ، والزاندى وباربا في الاستوائية
ويمكن أن يتواجد في حزب واحد أعضاء من قبائل مختلفة ويبقى الوزن
السكانى غالبا على هذه الأحزاب حيث ينتشر أهل الدنكا في أحزاب متعددة
لكثرتهم مثلهم في ذلك مثل أهل النوير ، ويرتبط اسم القبيلة أيضا بالمنطقة •

هناك شخصيات سياسية متعددة جنوبية ساهمت في تشكيل الأحزاب

السياسية ، ويعتبر الأب « سانتورينو لوهورى » أول من كون مكتب حزب سانو عام ١٩٦١ وكان راعيا دينيا للحزب ومات عام ١٩٦٧ فى أوغندا ، أما « سانتينودنج » فهو أول وزير جنوبى فى الحكومة القومية بعد الاستقلال وكان وزيرا للثروة الحيوانية أما عن وليم دنج فيرجع له الفضل فى ظهور حزب سانو كقوة سياسية تضم المثقفين الجنوبيين من طلبة تلقوا دراساتهم فى الجامعات الأوروبية ونجحوا فى استقطاب الجنوبيين الموجودين فى الدول المجاورة قبل اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ •

لقد ساهمت مؤسسات أجنبية فى النزاعات بين الشمال والجنوب ، وارتدت هذه المؤسسات ثوب الدين وتقديم العون للاجئين ، وبلغ عددها ١٥ مؤسسة هى على النحو التالى :

- * المنظمة البروتستنتية •
- * الوكالة الكاثوليكية للمساعدات •
- * المجلس العالمى للكنائس •
- * مؤسسة كاريناس الدولية الفرنسية •
- * رابطة كنائس السودان •
- * مجالس الكنائس فى أديس أبابا •
- * كنيسة الأبناء الفيرونيين الايطالية •
- * جماعة الاكسيون ميدكو الألمانية الغربية •
- * جمعية مساعدة أفريقيا الألمانية الغربية •
- * لجنة الانقاذ الدولية بلندن •
- * اللجنة الدولية الجامعية لتبادل الصداقة بهولندا •
- * جماعة اليسوعيين البلجيكية •
- * الهيئة العالمية لخدمة الجامعات بجنيف •
- * مجلس المهاجرين الدانمركى •
- * مجلس المهاجرين النرويجى •

كانت أهداف هذه المؤسسات زرع بذور الشقاق وايقار صدور الجنوبيين واستنزاف أكبر جزء من موازنة الحكومة السودانية لتتفق على العمل العسكري بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية واضعاف التضامن بين السودان والدول الافريقية عن طريق الاحتكاك والصدام على الحدود ، والحيلولة دون اللجوء الى اتجاه عربي في الجنوب .

لقد بدأ دخول النفوذ الأجنبي المناطق الجنوبية في السودان منذ منتصف القرن التاسع عشر ، والواقع ان دراسة جنوب السودان يمكن أن تبدأ منذ عام ١٨٢٠ لأنه لا توجد دراسات كافية عن أحوال السكان في الجنوب قبل هذا العام ، وهو عام حملة محمد علي الى جنوب السودان لكشف منابع النيل ، بيد أن الدلائل تشير الى أن بعض قبائل الجنوب مثل الشك في أعالي النيل ارتبطت بهذه المنطقة منذ سنوات ما قبل الميلاد ، حيث كانت هذه القبائل جزءا من مملكة كوش (٧٥٠ — ٣٠٠ قبل الميلاد) ، وقد أثبت الباحث ويوييتي عندما زار سنار عام ٥٢٢ م أن مملكة الفونج تضم العنصر الزنجي ، وهو العنصر الذي تنتمي اليه قبائل الجنوب ، وكانت بحر الغزال والاستوائية تعيش في اطار تلك المملكة . وانتشرت في ذلك العهد قبائل الزاندي والدينكا ، ثم سقطت هذه المملكة مع دخول حملة محمد علي عام ١٨٢٠ . وهذا العام يعد أساسا في العلاقة بين الشمال والجنوب ، حيث أصبح السودان شماله وجنوبه جزءا من امبراطورية محمد علي التي امتدت حتى بحيرة فيكتوريا ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الباب الى الجنوب مفتوحا للمكتشفين والتجار ، وبعد أن تم اكتشاف منابع النيل والحصول على معلومات عن جنوب السودان عام ١٨٣٨ قرر محمد علي ارسال بعثة استكشافية برئاسة مندوب عن السلطان سليم التي وصلت عام ١٨٤٠ ، ووصلت البعثة التالية الى منطقة ريحان جنوب جوبا ، وفي عام ١٨٥٠ تدفق المدافعون الأجانب أمثال النذر وميلي الانجليزى ، وبابارد تايلور أول زائر أمريكي ، ثم أنشأت بريطانيا مكتبا لها عام ١٨٥٦ سمي المكتب الأجنبي البريطاني لاكتشاف شرق أفريقيا ، ثم توالت المكتشفون مثل سبيك وجراث

وببكر . وقد أدت زيارات هؤلاء الأوروبيين الى نشر الدين المسيحى ، وفى نفس الوقت بدأت معهم تجارة الرقيق والعاج التى استمرت سنوات طويلة حاربها الاسلام والمسيحية ، ومما يجب ذكره أن التجارة بدأت محلية ، وكانت سببا لاندلاع الحروب بين القبائل ، وذكر جراى وندرسون أن أنقبائل الأقوى التى تغير على القبائل الأضعف هى التى كانت تقوم بعملية البيع للتجار الاوربيين وغير الاوربيين ، وقد منع خديوى مصر تجارة الرقيق فى الفترة من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٩ حيث كانت هذه السنوات سنوات الحرب بين الحكومة وتجار الرقيق .

وساعدت محاربة تجار الرقيق على نشر الدين الاسلامى ، وارتدى من دخل الاسلام الملابس العربية ، واكتسب العادات والأسماء العربية ، الا أن ذلك شجع الغربيين على نشر الدين المسيحى ، وبدأ نشاط البعثات التبشيرية ، وافتتحت أول مدرسة للكاتوليك عام ١٨٥٠ ، وبعدها فى عام ١٨٦٢. أنشئت مدرسة أخرى فى كاكا بالمنطقة الاستوائية ، ثم تزايدت أعداد البعثات التبشيرية بعد أن أصبح الجنرال جوردون حاكما للاستوائية الذى عينه خديوى مصر ، وكتب للكنيسة فى انجلترا عام ١٨٧١ يدعوها للعمل فى جنوب السودان ، وقد أدت هزيمة الثورة المهدية على يد الانجليز عام ١٨٩٨ فى معركة أم درمان الى سقوط الجنوب فى يد الاوربيين ، وأصبح سوقا رائجا للتجارة ونشر الدين المسيحى ، وظهرت الأطماع الدولية تجاه السودان كله شماله وجنوبه ، ويسجل التاريخ الحديث مقاومة القبائل للغزو الأجنبى ، وكانت قبيلة النوير فى مقدمة هذه القبائل عام ١٩٠٢ ومثلها قبيلة الدينكا وأنواك والملاطوكا وتايوسا والدادنجا باقليم الاستوائية ، وظلت هذه المقاومة حتى عام ١٩٣٠ عندما أمكن للاحتلال أن يسيطر على هذه القبائل ، وقد انتعشت تجارة الرقيق بتشجيع من الاوربيين وبلغ عدد ضحايا هذه التجارة ٧٣٦ ألف شخص فى الفترة من ١٩٠٥ - ١٩٢٣ بتشجيع من القوى الأوربية لاثارة كراهية الجنوبيين للعرب الذين شارك عدد منهم فى هذه التجارة ، حتى اذا

أخضع الاحتلال القبائل عام ١٩٣٠ شن الاحتلال البريطاني حملة على تجارة الرقيق وطاردوا المتاجرين بها وراحوا يثيرون الحملات المضادة على العرب حتى صدقهم الجنوبيون بأن العرب هم الذين تاجروا في أبنائهم .

● مشكلات التكامل القومي :

تشغل السودان — وهي أكبر دولة أفريقية (حوالي مليون ميل مربع) — موقعا فريدا بين العالمين العربي والأفريقي .

وتفصل السودان بين إفريقيا المسلمة وغير المسلمة وبين المساحات الناطقة بالعربية وبقية القارة ، وهي ذات حدود مشتركة مع ثمانى دول أفريقية — مصر فى الشمال ، وإثيوبيا فى الشرق ، وأوغندا وكينيا وزانير فى الجنوب ، وجمهورية أفريقيا الوسطى فى الجنوب الغربى ، وتنسار فى الغرب ، وليبيا فى الشمال الغربى ، ان هذا الموقع بما يتضمنه من حدود ثقافية واستراتيجية يتقاطع مع وحدات وثنية ولغوية ذات دلالة ، والتي تعتبر مصادر هامة فى تحديد هوية السودان .

وقد نظر الدارسون السودانيون — سواء من الشمال أو الجنوب — الى السمة الأفرو — عربية الفريدة للسودان من زوايا مختلفة .

فقد رأى البعض من زاوية جنوبية أن السودان بلد متنوع فى وضعه البيئى والطبيعى وفى التجمعات الوثنية والعنصرية واختلاف أساليب الحياة والعلاقات الأيدلوجية والديانات المتنافسة ، ويعتبر السودانيون الشماليون أنفسهم عربا ، ويعتبر السودانيون الجنوبيون أنفسهم أفارقة ، هذا الشقاق الأفرو — عربى الحاد ينفى فكرة السودان الواحد والشعب الواحد .

أما الشماليون فيؤكدون أن الأغلبية العظمى من الشماليين يشعرون أنهم عرب وأفارقة على حد سواء دون أى احساس بتناقض أو توتر ،

« ان حقيقة أنهم عرب ومسلمون — على نحو سائد — انما تميزهم عن مواطنيهم الجنوبيين والذين هم غالباً من الوثنيين ، والى حد ما اما مسلمين أو مسيحيين الا أن هذا لا يعنى أنهم ليسوا أفارقة .

وحيث أن السودان — شماله وجنوبه — هو الاقليم الوحيد فى القارة ، بل فى العالم الذى لا تتمتع فيه الاختلافات الافريقية العنصرية والطبيعية والثقافية كك فحسب بل يشك وحدة متألفة فريدة من نوعها فانه يمكن أن نصف شمال السودان وجنوبه بأنه الاقليم الذى يشكّل مثلاً واضحاً لأفريقيا ككل أكثر من اى بلد أو اقليم آخر » .

وينظر البعض الى التأكيد على النائية العنصرية والثقافية للسودان وعلى اعروية فى الشمال على أنه لا جدوى منها ، ان تاريخ السودان يشير الى أنه حين تتصارع القوى وتزول تهديدات الاستيعاب الأحق عن صرين اللامركزية وحين يتم ضمان حرية العلاقات الاجتماعية فان رموز الهوية تقبل أو ترفض على أساس قيمتها الذاتية وقوتها الجديدة . وينحدر شعب الجزء الشمالى فى السودان من أصول حامية سامية من موجات متتابة من الهجرات العربية والتي تركت عناصر هامة للهوية الثقافية العربية الاسلامية لدى جماعات وثنية مميزة فى كل الشمال ، وينتمى شعب الجنوب الى ثلاث جماعات عرقية النيلين . والحاميين النيلين ، كل من هذه الجماعات ينقسم الى عدة جماعات فرعية ، فكثير من القبائل الجنوبية جاءت فى هجرات قديمة من جنوب وشرق غرب الاقليم ، بعضهم عاش دائماً فى المنطقة ، والآخرين جاءوا نتاج انصهار هذه الجماعات الرئيسية .

ورغم أنه يمكن تتبع تاريخ السودان القديم فى القرن الثالث والثانى قبل الميلاد الا أن تاريخه الحديث كوحدة سياسية بدأ مع التغلغل المصرى والأوربى فى أوائل القرن التاسع عشر .

لقد استقر الاحتلال المصري العثماني (١٨٢١ - ١٨٨٥) المقاومة السودانية ، وأدى في النهاية الى احياء دينى قومى تحت قيادة محمد أحمد المهدي ، والذي بلغ ذروته عند اعادة بناء السودان المستقل سياسيا ، ورغم أن حصاد المهديّة - كحركة دينية وسياسية - يتمثل في دورها الهام في تطوير السياسة السودانية ، إلا أن الدولة المهديّة نفسها لم تعيش طويلا ، وقد هزم خليفة المهدي الخليفة عبد الله عام ١٨٩٨ - على يد القوات المشتركة لمصر وبريطانيا ، ان اعادة الاستيلاء على السودان جعلها خاضعة لما سمي « بالحكم الثنائي المصري البريطاني » ذلك الذي كان شيئا مستحدثا في القانون الدولي .

وحيث ان مصر ذاتها كانت محمية بريطانية فان السلطة الفعلية في السودان كانت في يد بريطانيا ، وكانت الطبيعة السياسية والادارية لهذا القانون الثنائي ظاهرة من أجل التأثير على اتجاه وتوزيع السلطة في السودان وهو يتجه نحو الاستقلال .

وقد أصبح الأنصار - اتباع المهديّة - أكثر تماثلا مع التحرك من أجل السودان مستقل يرتبط ببريطانيا وذلك من أجل الحد من تواجد النفوذ المصري ، وأصبحت الطائفة الدينية المنافسة وهي « الختمية » أكثر تعاونا مع مصر تحت شعار وحدة وادي النيل كوسيلة لمواجهة السيطرة البريطانية ، وقد تبع تكوين الأحزاب السياسية الكبرى نفس الخط الطائفي مع حزب الأمة الذي يمثل الأنصار وحزب الأشقاء والذي أصبح فيما بعد الحزب الوطنى الاتحادي والذي يدعمه الختمية .

وقد استغرق الأمر أكثر من عشرين عاما لتتدلع المقاومة ضد بريطانيا في مختلف أجزاء البلاد خاصة في الجنوب وجبال النوبة التي كانت تحت السيطرة القوية من جانب البريطانيين ، وبعد التهذئة اتبعت الادارة البريطانية السياسة التقليدية « فرق تسد » ، فبدلا من أن تحكم البلاد كأرض واحدة ، فقد أبقت على انقسام صارم بين شمال السودان وجنوبه .

وفي أوائل العشرينات تم وضع نظام الحكم غير المباشر ، وكان التأكيد على سلطة لامركزية محلية في أيدي زعماء القبائل مع الأخذ في الاعتبار تحييد سلطة الزعماء الدينية وتقليل عدد النخبة المتعلمة الصغيرة ونفوذها •

لقد أعطت البيروقراطية — والتي تطورت مع الثلاثينات الى نظام أكثر احكاما من الادارة الوطنية — الأولوية للحكم غير المباشر للحفاظ على القانون والنظام والوضع القائم — وليس للتنمية الاجتماعية والسياسية •

ففي جنوب السودان أخذ الحكم غير المباشر بعدا اداريا للسياسة السودانية والتي تم تقديمها بصورة رسمية عام ١٩٢٢ من أجل بناء سلسلة من الوحدات القبلية والعرقية شبه المستقلة عن طريق تشجيع الوعي القبلي ، وكان هذا يعنى العزل الفعال للجنوب عن التيارات الشمالية ، الأمر الذى جعله يبدو للشمال كتكريس واثارة للخلافات الدينية والتاريخية ، واعاقة عملية التكامل الموروثة في الاتجاه الطبيعي لبناء الأمة •

وقد استبعد الشماليون من الجنوب ، وفرضت قيود على حركة الجنوبيين الى الشمال وتم تقييد الميل الى التعريب والأسلمة في الجنوب، بينما أطلقت أيدي البعثات الأمريكية والأوروبية ، الأمر الذى مكنها من أن تقوم بعملية تبشير محدودة في الاقليم •

وطبقا لبعض المؤرخين الرواد عن السودان « لقد أدت السياسة الجنوبية الى فصل متعاضم للجنوب ، وإلى تكريس الاقليمية داخل هذا الجزء من البلاد » حيث أن هدف السياسة في الشمال كان يسير في اتجاه وقف أو احباط الاتجاهات التي تسير نحو التجانس •

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، قامت السياسة البريطانية بتغيير

كامل ومفاجيء ، وبدأت تتجه نحو التكامل بين الشمال والجنوب • ويمكن أن نرجع هذا التغيير للضغوط القومية ، ولاعتبارات تتعلق بالامبراطورية البريطانية فيما يتعلق بالسلطة الاستعمارية الآخذة في الضعف ، وإلى الحقيقة المرتبطة بها ، وهي أنه لا يوجد بديل يمكن الأخذ به إذا كان يجب المضي لاعداد من نوع ما لسودان من أجل الحكم الذاتي ، إلا أن الأضرار التي لحقت بالبلاد لم يكن من السهل معالجتها فالاختلاف بين الجنوبيين والشماليين كانت حقيقة • تلك الاختلافات التي تادت تطغى على حقيقة أنه لا توجد جماعة واحدة متجانسة في داخلها فيما يتعلق بالنواحي الثقافية والأثنية ، وقد كثفت المستويات غير المتساوية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا الاقليمين حد في الجنوب من سيطرة الشمال ، هذا بالإضافة الى اتجاه اللامبالاة ، وأحيانا التعالى من جانب الأحزاب السياسية التقليدية التي ظهرت في الشمال •

وقد تفجير المخوف والشك والكراهية المضرة بشكل علني في مناسبة الاستقلال حينما تمردت القوات الجنوبية في أغسطس عام ١٩٥٥ ، ذلك التمرد الذي نتج عنه خسائر كبيرة في الأرواح لدى الجانبين ، وانتشر عدم الاستقرار في كل الجنوب ، ورغم أنه انتهى في النهاية وساد بعده النظام إلا أنه قد ميز مقدم الاستقلال الذي تحقق رسميا في أول أيام عام ١٩٥٦ وكان محفوفًا بالمخاطر •

وقد اتسمت المرحلة الأولى بعد الاستقلال بتكثيف التنافس الطائفي والانقسام السياسي بين الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادى) وفي داخلهما • وفشل النظام البرلماني المستررع على شاكلة نظيره الغربى في أن يأخذ في الاعتبار حقائق الحياة السياسية في السودان على المستوى القومى والمحلى ، وتم طبع وظائف التمثيل والمشاركة والتعليم في الحكومة بطابع السياسة الطائفية للنخبة التقليدية • وتمثل الفشل الأعظم في منطقة الجنوب ، إذ أن عدم المبالاة بالطموحات والمظالم الاقليمية سواء عن طريق الاهمال أو المناورة قد خلق موقفا متفجرا لا هوادة فيه •

لقد كان المطلب الجنوبي بخلق وضع خاص للجنوب مطلباً معقولاً، وكان من الممكن أن يحظى ببعض الأسس المقبولة التي تساعد في التوصل إلى تسوية مشتركة ، إلا أن أيًا من الحزبين الكبيرين لم يكن يستطيع أن يسمو فوق مصالحه الطائفية من أجل أن يتعايش مع المحتوى القومي لقضية الجنوب . هذا بالإضافة إلى أن السياسة الجنوبيةين أنفسهم لم يثبتوا أنهم أقل اهتماماً باتباع الطموح الشخصي والمصالح القبلية ، أن سلوك الشماليين — أو بمعنى أدق — عجزهم بدا وكأنه يهدف بالأساس إلى حرمان الجنوبيين من أي نصيب فعلي في إدارة البلاد .

وفي نوفمبر عام ١٩٥٨ تدخل النظام العسكري (تحت قيادة الفريق إبراهيم عبود) ووضع حداً للوجود غير المستقر والقلق للحكومة البرلمانية .

وقد بحث النظام العسكري أشكالاً مختلفة من أجل حل المشكلة المحدقة بالبلاد ، وطبق في الجنوب برنامجاً عدوانياً للإسلامة والتعريب، وكانت النتيجة زيادة الاغتراب لدى الجنوبيين تجاه النظام وتجاه الإسلام وتجاه الشمال ، وكما قال هولت ودالي : أن تلك السياسة والتي وضعت أسسها في الأيام الأولى للحكم الثنائي والتي ربما ساعدت على توسيع السمة القومية بدت — تحت الحكم العسكري — وكأنها تهدف إلى قمع الهوية الجنوبية الوليدة رغم أنها لم تتبلور بعد .

وقد وضع بتشولد هذه السياسات في سياقها التاريخي والثقافي عن طريق اختبار المقدمات المنطقية في تفكير النخبة العسكرية : « لقد كان الإسلام واللغة العربية هما — في الواقع — العامل الحافز على خلق ثقافة متكاملة — وإن لم تكن متجانسة — من العديد من القبائل الأثنية في الشمال ، أن الاعتقاد بأن هذه الصيغة ذاتها قابلة للتطبيق على الجنوب ليس شيئاً غريباً وإن كان ساذجاً نوعاً ما » .

الا أن هذه السياسات — ومهما بدت من وجهة نظر اللجنة العسكرية حسنة النية — فإنها قد أثبتت أنها كانت عديمة الفائدة كليا .

وقد لجأ النظام العسكري الى الشكل السياسى البسيط الذى يتمثل فى محاولة حل مشكلة الجنوب عن طريق القوة بعد أن أصيب باحباط نتيجة عجزه عن الوصول الى السيطرة على مشكلة التكامل القومى المعقدة وعدم الرضا المتزايد فى البلاد ، وكانت النتيجة هى وضع البلاد فى حلقة مفرغة من العنف المتصاعد .

وتطورت المقاومة الجنوبية ، وفى عام ١٩٦٢ تشكلت حركة سياسية فى المنفى والتي عرفت باسم سائو ، وجيش حرب عصابات « الانيانيا » وهى الجناح العسكرى لسائو والذى بدأ العمل فى جنوب السودان فى عام ١٩٦٣ .

وأصبح المتمردون يحاربون علنا من أجل الانفصال فضاغت الحكومة — نتيجة ذلك — عملياتها العسكرية المتزايدة فى الجنوب . وفى عام ١٩٦٤ هرب حوالى ٣٠٠ ألف لاجئ جنوبى الى أوغندا وزائير وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى .

لقد عجل تعقيد مشكلة الجنوب بسقوط النظام ، وعبر الرأى العام فى الشمال عن استيائه للسياسة الحكومة فى الجنوب ، وخرجت فرق البحث فى جامعة الخرطوم بنتائج مؤداها « أنه لا يمكن إيجاد حل مع استمرار العسكريين فى الحكم » وأدت المواجهة العنيفة بين الطلاب والقسوات الحكومية فى أكتوبر عام ١٩٦٤ الى اندلاع انتفاضة شعبية موحدة أطلقت بالنظام العسكرى فى خلال أسبوع واحد ، وقد بدأت الحكومة المدنية الانتقالية — فور تسلمها السلطة عقب ثورة أكتوبر — بإلغاء السياسات القمعية للنظام العسكرى ، وبدأت تخطو نحو المصالحة مع الجنوب

فأصدرت عفوا عاما ، بل ودعت الزعماء الجنوبيين المنفيين للمشاركة في
الأعداد لوقف إطلاق النار والبدء في المفاوضات .

وفي مارس عام ١٩٦٥ دعت الحكومة الجديدة الى مؤتمر المائدة
المستديرة في الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب ، وقد شاركت في هذا
المؤتمر معظم الأحزاب السياسية الكبيرة الشمالية والجنوبية ، وقد شمل
النقاش الخطط المختلفة التي تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير ونموذج
الحكومة المحلية ، الا أنهم لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق حول أى منها ،
فقد عارضت الأحزاب السياسية الشمالية حق تقرير المصير على أساس
أنه ما من جزء أو جماعة في البلاد لها الحق المطلق في أن تقرر مصيرها
بالانفصال .

وقد نظر الى الفيدرالية على أنها مرفوضة من منطلق الموارد
القومية والبشرية ، وأيضا باعتبارها تشجع ترايد المحلية ، وقد وافقت
الأحزاب الشمالية على حكومة اقليمية .

أما أحزاب الجنوب فقد انقسمت ما بين مؤيد لحق تقرير المصير
ومؤيد لشكل من أشكال الوحدة الاختيارية . ورغم أن ممثلى الشمال
والجنوب كانوا قد اتفقوا — عاكدين العزم — على استبعاد كل من
الانفصال وبقاء الوضع القائم الا أنهم لم يتفقوا على أى شئ آخر .

ان اللقيش في التوصل الى اتفاقية لم يكن حتميا ، ففي عام ١٩٦٦
انتهت اللجنة — والتي كان قوامها اثني عشر رجلا والتي شكلها المؤتمر من
أجل استكمال البحث للتوصل الى تسوية — الى مقترحات بحكم ذاتي
للجنوب يشبه الى حد كبير ما تقرر فيما بعد في اتفاقية أديس أبابا
عام ١٩٧٢ .

الا أن الصورة العسكرية والسياسية في عام ١٩٦٥ كانت مختلفة ،

ولم تكن التطورات والأوضاع داخل السودان ومن حولها ملائمة
لتنسوية سليمة •

وذهبت بالتالي المبادرة الى أنصار الحل العسكى •
لقد انقسم الزعماء الجنوبيون بحدة حول شكل التنسوية ، الأمر
الذى أدى الى فشلهم فى تقديم أرضية مشتركة ، وفى نفس الوقت فان
قوات الانيانيا — والتي لم يتم اشتراكها مباشرة فى المفاوضات — كانت
تعمل على استغلال استرخاء الاجراءات الأمنية والايقاف المؤقت للعمليات
العسكرية فى الجنوب •

لقد كان يجب أن تكون المعركة الحقيقية على الأرض فى الجنوب ،
وليس فى قاعة الاجتماعات داخل المؤتمر ، حيث أنه بتزايد قوة الأنيانيا
انحسر تأثير الساسة الجنوبيين الأكثر اعتدالا •

وكانت هناك أحداث مماثلة فى الشمال — بأشكال مختلفة ولأسباب
مختلفة — الا أنها فى النهاية أدت الى اتخاذ سياسة متشددة ، فالسياسة
الخارجية الرادكالية التى اتبعتها الحكومة الانتقالية لم تؤد فقط الى
تقويض النهج الليبرالى ازاء مشكلة الجنوب ، بل كانت أيضا — ودون قصد
من جانب الحكومة — فى صالح كل من الأنيانيا وزعماء الأحزاب الشمالية
الكبرى ، فالتأييد من جانب حكومة الخرطوم ذات التوجه الراديكالى الى
حركات التحرير الأفريقية — وفى بعض الأحيان الحركات الانفصالية قد
أفزع النظم المحافظة فى الدول المجاورة ، فكل من حكومة أثيوبيا والكونغو
(زائير) وتشاد لها مشكلات تتعلق بتكامل الاقليات الأمر الذى جعل
رد فعل هذه الحكومات — على ما اعتبرته دعما ايجابيا من جانب السودان
للجماعات المناوئة فى بلادها — هو تقديم المساعدة العلنية للأنيانيا •

بالاضافة الى ذلك ، فان حكومة الخرطوم الراديكالية ، المحاصرة من
الخارج — كما أوضحنا — كانت تواجه أيضا هجوما من الداخل •

فقد قامت الأحزاب السياسية التقليدية والتي غصبت لاستبعادها النسبي من السلطة والتي استعانت للاتجاه اليسارى للحكومة — بمحاولة ناجحة لاستعادة هيمنتها على السلطة السياسية في البلاد •

وفي مواجهة تلك التحديات الداخلية والخارجية ، انحسر بسرعة نفوذ العناصر اليسارية ، وفى أعقاب انتخابات أبريل عام ١٩٦٥ ، عادت الى السلطة حكومة ائتلافية تحت زعامة محمد أحمد محجوب — زعيم حزب الأمة — والذي أعاد فوراً تطبيق سياسة متشددة فى التعامل مع مشكلة الجنوب •

وفي الواقع فإن عودة السياسة الحزبية قد أحيى من جديد الانقسامات الطائفية والأيدولوجية والاقليمية القديمة والتي أصبحت أكثر حدة واتساعاً من أى وقت مضى ، فحيث أن الأحزاب أصبحت منشغلة بالمناورة من أجل الوصول لمواقع سياسية ، فإنها لم تعد تملك القوة ولا الرغبة فى التعايش مع الوضع المعقد والمتدهور فى الجنوب ، ذلك الوضع الذى عادت تصفه من جديد بشيء من التبسيط بأنه مجرد مشكلة أمنية يكمن حلها فى يد القوة العسكرية • ومن ثم فقد ظلت مشكلة الجنوب بلا حل ، بل ظلت محاولات ايجاد دستور دائم وفعال مسألة لا اتفاق عليها بين الشماليين والجنوبيين بل لا اتفاق عليها داخل كل فريق على حده •

ونتج عن كل ما سبق آن وقعت السودان مرة أخرى تحت الحكم العسكرى للمرة الثانية منذ الاستقلال •

فى مايو عام ١٩٦٩ ، قام بعض الضباط الراديكاليين الشبان تحت زعامة جعفر نميرى بانقلاب عسكرى واستولوا على السلطة من الحكومة المدنية ، وقد شارك الضباط الراديكاليون بعض الجماعات اليسارية والقومية والتي — وبطلعها للاشتراكية العربية والافريقية — كانت تسعى الى سياسة تحول اقتصادى وسياسى فى السودان ، وقد اعترف النظام

الجديد بالاختلافات الثقافية والأثنية الموجودة في السودان ، بل وطرح
حسلاً سياسياً قائماً على الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب •

ولم تكن هناك استجابة مباشرة من جانب الزعماء المعارضين في
الجنوب بسبب الشك وعدم الثقة من جانب ، وبسبب أن الحركات
الجنوبية المتعددة كانت لا تزال مختلفة فيما بينها حول منهج حل القضية
من جانب آخر •

في الواقع لقد كان الزعماء الشماليون والجنوبيون على حد سواء
يواجهون صراعات داخلية على السلطة ، فانشغلوا بدعم سلطتهم داخل
حركاتهم ، وقد نجح نميري مع حلول عام ١٩٧٠ أن يقضي على المقاومة
المسلحة من جانب الأحزاب التقليدية واليمينية وخاصة الأنصار ، وبعد
احباط محاولة انقلاب عسكري شيوعي في يوليو عام ١٩٧١ ، انقلب نميري
على حلفائه اليساريين وأبعدهم عن الساحة السياسية ، في نفس الوقت
تقريباً كان جوزيف لاجو زعيم الأثيانيا يسعى الى ضم الفرق الجنوبية
المختلفة تحت زعامته • في عام ١٩٧١ نجح لاجو في إقامة أثيانيا موحدة
و ذات جناح سياسي جديد هو حركة تحرير جنوب السودان تحت
قيادته المباشرة • والتقت مصالح الزعيمين العسكريين بشكل غريب ، فنظام
نميري - وبعد القضاء على التحدي اليساري واليميني - لم يكن
يشعر بعد بالأمان ، بل شعر أنه في حاجة الى إقامة أساس للسلطة وإقامة
شرعية سياسية •

فأعاد نميري - بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية في أكتوبر عام ١٩٧١ -
الاتصال بقيادة الجنوب ، ذلك الاتصال الذي كان قد بدأه اليساريون
قبل فترة ، وبدأ يضغط من أجل إيجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب ، من
ناحية أخرى كان لاجو معنيا بأن يحول دون أي محاولة تدخل جديدة
من جانب الساسة الجنوبيين ، وكان مهتما أيضاً بوضع حد للحرب بأفضل
شكل ممكن بالنسبة للجنوب •

باختصار لقد توصل الطرفان الى أن هذا الصراع لانتهائى ،
فالأنبيانيا قد جعلت الجنوب اقليما يصعب أن تحكمه الخرطوم ، بيد
أن الحصول على انفصال معترف به دوليا كان ضربا من المستحيل ، لذا
كانت الحكومة تطالب بالوحدة وتعلن أن كل شىء قابل للتفاوض ، لقد
عمل على تسهيل هذا التقارب بعض العوامل الخارجية ، فقد أدى موقف
نميرى من اليساريين الى تشجيع مجلس الكنائس العالمى ونظام هيلاسلاسى
على اتخاذ تحركات أكثر ايجابية فى محاولات التقريب بين الطرفين المتنازعين
فى السودان •

وتجدر الاشارة هنا الى أن نجاح المفاوضات فى أديس أبابا كان
سهلا ممكنا ، اذ أنه ما من قائد سودانى من الذين شاركوا فى تلك
المفاوضات كان مقيدا بشدة بالاتجاهات المعارضة أو على الأقل كان يشعر
بأنه عرضة للمحاسبة من جانب جماهيره •

لقد تم انقاذ المفاوضات ، لان نميرى تحرك لمنع أى محاولة شمالية
لتعبئة المعارضة لهذه التسوية ، ولأن الزعيم الجنوبى قرر أن يعمل
لصالح الوحدة الشاملة للسودان •

وقد استنتج كاسفير : « اذا كانت الحالة السودانية هى الاستثناء
من قاعدة أن الحرب الأهلية من المستحيل حلها عن طريق تسوية تفاوضية
فانما الاستثناء الذى يثبت القاعدة » •

● الاتفاق :

قدمت اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ حلا سلميا لأكثر مشكلات
السودان تعقيدا ، ووضعت حدا للحرب الأهلية التى استمرت ما يقرب
من سبعة عشر عاما • وقد أعلن الطرفان فى اعلان رسمى مشترك :
« أخذا فى الاعتبار المحافظة على السلم والاستقرار كأولوية أولى ،

فقد تم تحديد اطار سياسى وادارى وقانونى يمكن من خلاله تحقيق المطامح الإقليمية ، ويمكن أن يحافظ على السيادة والمصالح القومية » •

وبناء على هذه الاتفاقية صدر قانون باسم « اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى للمديرىات الجنوبية عام ١٩٧٢ » •

وتم التصديق عليها من جانب الطرفين فى أديس أبابا فى ٢٧/٣/١٩٧٢ •

وطبقا للاتفاقية يصبح الجنوب اقليما خاضعا للحكم الذاتى يشمل ٣ مديريات — مديرية بحر الغزال ومديرية أعالي النيل والمديرية الاستوائية — وقد تم تقنين العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليمية بحيث يعطى للحكومة المركزية الحق فى السيطرة على ما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية والتجارة والتخطيط للاقتصاد القومى والنقل والاتصال ، بينما تكون الحكومة الاقليمية مسئولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلى والادارة والتنمية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية •

وقد منحت الاتفاقية الاقليم الجنوبى جهازا تشريعيا (مجلس الشعب الاقليمى) وجهازا تنفيذيا (المجلس التنفيذى العالى) ومنحت الاتفاقية مجلس الشعب الاقليمى — الذى ينتخب بالاقتراع السرى الحق فى مطالبة رئيس الجمهورية — بعد الحصول على الموافقة بأغلبية الثلثين — أن يؤجل أو يسحب أى تشريع مركزى من شأنه أن يضر بمصالح أو ثروات الجنوب ، كما أعطى المجلس الحق أن يطالب — بأغلبية ٣/٤ الأعضاء — بقتحية رئيس المجلس التنفيذى العالى أو أى عضو فى الجهاز التنفيذى الاقليمى ، وعلى الرئيس طبقا للقانون أن يقبل هذه المطالب ، لقد كان المجلس التنفيذى العالى مسئولا عن حكم الجنوب تحت رئاسة « رئيس تنفيذى » يتم اختياره من جانب مجلس الشعب الاقليمى ، ويتم تعيينه من جانب رئيس الجمهورية •

كما أعطت الاتفاقية الحكومة الجنوبية ميزاتية مستقلة وعوائد الضرائب الاقليمية ، بالاضافة الى أموال أخرى تصددها الحكومة المركزية ، وتم تحديد تمثيل الجنوبيين في الجيش السوداني بنسبتهم الى عدد السكان ، وقد وضع استخدام القوات المسلحة الجنوبية تحت سلطة رئيس الجمهورية لتمارس بناء على مشورة رئيس المجلس التنفيذي العالي .

وقد اشترطت الاتفاقية : - « بينما تكون العربية هي اللغة الرسمية للسودان تكون الانجليزية هي اللغة الرئيسية لاقليم الجنوب » ويحتفظ الجنوب بتمثيله في مجلس الشعب القومي على أساس الاقتراح العام والتمثيل النسبي .

وأكدت الاتفاقية على أنه يمكن تعديل الاتفاقيات - فقط - بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القومي ، وبموافقة ثلثي مواطني الجنوب في استفتاء عام .

لقد كان عامك الوقت هو أول صعوبة واجهت تطبيق الاتفاقية ، وبالتحديد كيفية تخطي الفترة ما بين وقف الأعمال العدائية ، وبداية تطبيق أول قانون شامل ، وماهية الآليات التي تجعل ذلك القانون ذا فاعلية .

وللتخلص من هذه الصعوبات عقدت اتفاقيات انتقالية لادماج المقاتلين في الأنيانيا في قوات الجيش النظامي ، وتسوية أوضاع اللاجئين ، وفي أبريل عام ١٩٧٢ اتخذت أول خطوة تجاه انشاء حكومة اقليمية حين عين السيد ابل الير (الوزير السابق لشئون الجنوب) رئيسا للمجلس التنفيذي العالي المعين من أجل الاضطلاع بشئون الاقليم لفترة انتقالية مدتها ١٨ شهرا ، حتى تجرى انتخابات مجلس الشعب الاقليمي .

لقد كان أعضاء المجلس التنفيذي العالي خليطا من جنوبيين عملوا

سابقا داخل حكومة نميري أو ممثلين لأجزاء مختلفة من حركة المقاومة ،
ومنح جوزيف لاجو رتبة لواء في الجيش السوداني •

ولم تكن نهاية الصراع الطويل انجازا ضئيلا ، بل لقد أشاد
العالم الخارجي كله بالتسوية السلمية باعتبارها نصرا باهرا لنميري •

وبالنسبة للدول الأفريقية خاصة تلك التي تعاني أوضاعا متشابهة
كان للتسوية السلمية عن طريق المفاوضات مغزى خاص •

وعلى المستوى التنظيمي فقد تبع نظام الحكم الذاتي الاقليمي
الذي أقر في الجنوب ، ليس فقط انتقالا اداريا للسلطة من المركز الى
الاقاليم ، وانما نشرا للسلطة المركزية الى السلطات الاقليمية مع خلق
أجهزة تشريعية وتنفيذية جديدة •

الا أن اتفاقية الحكم الذاتي كانت اما غامضة أو أنها أحجمت عن
التحديد في بعض القضايا الأساسية فيما يتعلق بالوظائف التشريعية
والتنفيذية للحكومة •

ومنذ أن خرجت الاتفاقية الى حيز الوجود قبل اعلان الدستور كان
هناك اختلاف تام بين بعض بنودها وما جاء في الدستور ، بل كانت أحيانا
تحتوي في مضمونها تناقضا مع ما جاء في الدستور ، هذه الاختلافات
الأساسية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي ومبادئه الأساسية أدت الى
فوضى سياسية وغموض أو قصور قانوني •

وأكثر هذه الأشياء وضوحا هو أنه بينما قام الحكم الذاتي في
الجنوب على أساس برلماني يعتمد فيه التنفيذ على مساندة الجهاز
التشريعي ، فقد أتى الدستور بنظام رئاسي تكون فيه السلطة التنفيذية
مخولة لرئيس الجمهورية وتحدده ، أن هذا ربما لا يحوي تناقضا اذا

كان كل نظام سيعمل منفصلا عن الآخر ، الا أنه من الصعب أن نرى كيف
تسير العلاقات بين المركز والاقاليم في اطار نظامين مختلفين كلية .

لقد أعلن الدستور أن الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم
الوحيد في كل البلاد .

وعلى الاتحاد الاشتراكي أن يختار رئيس الجمهورية ويختار أو
يوافق على اختيار مرشحي مجلس الشعب .

لقد كانت أحكام الاتفاقية مختلفة فيما يتعلق بانتخاب المجلس
التنفيذي ، كما أن فكرة نظام الحزب الواحد لا تتسق مع الافتراض
الأساسي بوجود حكومة برلمانية ، لذا فإن تدخل الاتحاد الاشتراكي
السوداني في سياسة الجنوب كان متعارضا مع روح بل ونص الاتفاقية ،
الأمر الذي أدى الى الانقسام وعدم الاستقرار ، ومن هذه الأشياء
الغريبة أيضا أنه على الرغم من أن الدستور قد أعطى رئيس الجمهورية
الحق في أن يحل مجلس الشعب القومي فإن اتفاقية ١٩٧٢ لم تضع مثل
هذا الحكم فيما يتعلق بحل المجلس الاقليمي .

وحيث قام نميري فيما بعد بتنفيذ الدستور وحل المجلس الاقليمي
نظر الى عمله من جانب بعض زعماء الجنوب باعتباره انتهاكا صارخا
لاتفاقية أديس أبابا .

وبمقياس نشر السلطة : - لقد فشلت اتفاقية الحكم الذاتي في
التعامل مع نظام الحكومة المحلية ، فقد وضعت الاتفاقية سلطة المجالس
المحلية تحت تصرف المجلس التنفيذي العالي ، وهذه المركزية الواضحة
في نظام ينشر السلطات بدت وكأنها بمثابة حرمان للمستويات الادارية
الأدنى من التعامل مع القضايا التي هي بالضرورة ذات طابع محلي ، وقد
استخدمت هذه الفكرة فيما بعد كحجة من أجل تبرير قرار إعادة

تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات ، ذلك القرار الذي أثار الجدل ،
وحيث قدمت الاتفاقية ميزانية مستقلة للجنوب مع عوائد الضرائب
الاقليمية والأموال المركزية • لقد افترضت الاتفاقية وجود احصائيات
محدودة للعوائد والضرائب والرسوم والتي يمكن أن تنتقل الى الثروة
الاقليمية ، وبما أنه لم يكن هناك احصائيات وكل ما كان متاحا هو أموال
محدودة فان هذا البند لم ينفذ ، ولم يكن له أدنى تأثير على صياغة
العلاقات المالية بين الخزانات المحلية والخزانة المركزية •

لقد أشعلت الموارد المالية الضئيلة عدم الرضا لدى الجنوب
ضد فشل الحكومة المركزية في تحديد أموال بعينها تخصص بتنمية
الجنوب من الناحية الاقتصادية •

كما كانت اتفاقية ١٩٧٢ غامضة فيما يتعلق بتعريف ما هي بالتحديد
المعايير التي على أساسها يتم تعيين الحدود ؟ هل هي ادارية أم ثقافية؟
هذا الغموض أصبح فيما بعد مصدرا لحدوث شقاق في العلاقات
بين الشمال والجنوب •

ومنذ اتفاقية الحكم الذاتي فان السياسة المعلنة للحكومة كانت
التحرك تجاه اقامة نظام حكم محلي أكثر شمولاً •

وبعد اقامة حكومة اقليمية في الجنوب كان هناك افتراض بأن خبرة
الجنوب يمكن أن تقدم نمودجا لتخطيط مماثل لاعادة تشكيل سلطة
الحكومة وهيكلها وانشاء حكومة اقليمية في الشمال •

ومن الناحية النظرية فقد كان نشر السلطة المقترح يعنى تغييرات
عظيمة في هيكل النظام الحكومي وسلطته ووظائفه في السودان •

وفي عام ١٩٨٠ تم تعديل الدستور بحيث تصبح الحكومة الاقليمية

جزءاً أساسياً من حكومة البلاد ، وقسمت اتفاقية الحكم الاقليمي في عام ١٩٨٠ شمال السودان الى خمسة أقاليم — الشمال ، الوسط ، الشرق ، كردفان ، دافوار •

وبينما أخذت خبرة الجنوب كنموذج لتقديم حكومة اقليمية لشمال السودان فقد كان تقسيم الشمال الى أقاليم بمثابة اقتراح لاعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقسام مستقلة ، وأن الدعوة لاعادة التقسيم التي تبناها جوزيف لاجبو كانت تقوم على فكرة أنه نظام حكم اقليمي جديد فأن الأسباب التي كانت تحتم بقاء الجنوب كوحدة واحدة لم تعد موجودة ، وقد رأى معارضو اعادة التقسيم أنه سوف يقضى على روح اتفاقية أديس أبابا وسوف يؤدي الى تشويه صورة الدستور ، وسيدخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار • لقد كان واضحاً أن نميري يفضل اعادة التقسيم ، ولكنه في مراحل مختلفة من النقاش كان واضحاً أن لديه تحفظات حول نتائج المحتمة •

وفي أكتوبر عام ١٩٨١ ، حل المجلس الشعبي الاقليمي وتخلص من ادارة « أيك الير » — والذي كان معارضا لاعادة التقسيم — وعينت حكومة مؤقتة لتوجيه الجنوب الى انتخابات واستفتاء عام حول قضية اعادة التقسيم •

وجاءت نتيجة الانتخابات التي أجريت في منتصف عام ١٩٨٢ بتفوق ضئيل لمؤيدي اعادة التقسيم — والذين يمثلون القبائل الصغيرة على المعارضين له ، والذين كانوا بالأساس من الدنكا أكبر قبائل الجنوب — وفي الصراع السياسي الذي أحاط بالانتخابات قرر نميري أن ينفذ ما أتت به نتيجة الاستفتاء وأن يقيم التغيير المزمع في وضع اقليم الجنوب •

وفي ١٩٨٣/٦/٦ أعلن نميري إقامة ثلاث حكومات اقليمية في الجنوب — بحر الخزاك — الاستوائية — أعالي النيل •

وقد قدم الرئيس إعادة التقسيم للجنوب باعتباره ذروة سياسة نشر السلسلة في البلاد ككل فاشتمل بذلك الهيكل الانتشاري للسودان على ثمانى حكومات اقليمية كل منها لها حاكم (محافظ) ومجلس تنفيذى، ومجلس تشريعى ، وادارة مدنية .

لقد كان التنظيم الجديد يهدف الى اقامة نظام مسئول فى النهاية أمام الرئيس على أن يحكم مع وزارة صغيرة وخدمة مدنية فى الخرطوم ويساعده فى ذلك جهاز قوى من المستشارين .

وكان الدفاع عن التحول للاقليمية كما كان من قبل : - « أنه سيؤدي الى حكومة اقليمية تتخذ قرارات هامة على المستوى المحلى » .

الا أن المتعلمين السودانيين الجنوبيين استقأوا من الاعتداء على النظام الذى اقامته اتفاقيه أديس أبابا ، وقد زاد من اشتعال هذا فى الجنوب اعلان نميرى فى سبتمبر عام ١٩٨٣ فرض قوانين الشريعة الاسلامية على السودان ، فأصبح نسبج الاسلامة - بصرف النظر عن صحته أو خطئة - هو القلق الذى يعتصر الجنوب . وعلى الرغم من أن تلك القضية كانت مثارا لنقاش قومى لفترة طويلة ، الا ان تطبيق الشريعة الاسلامية فى ذلك الوقت كان مبالغتا من منظور الآثار التقسيمية المحتملة التى ربما تنتج على صعيد العلاقات مع الجنوب ، والعلاقات بين الجماعات العلمانية والجماعات الدينية فى الشمال . وربما يرجع السبب الذى شجع نميرى على تطبيق الشريعة الاسلامية هو أنه - وبعد إعادة تقسيم الجنوب - لم يعد يخشى أن يتكون هجوم مضاد على قدر من التنسيق ضد القوانين الاسلامية .

هذه الحركات المتناقضة خلقت عدم الاستقرار فى السياسة الاقليمية والقومية على حسد سواء قبل تطبيق الشريعة الاسلامية وإعادة التقسيم ، فقد اندلعت حركات العصيان المسلح فى الجنوب .

وفي أثناء الجدل الدائر حول إعادة التقسيم عام ١٩٨٣ — والذي اعترته الفوضى — تبلورت حركة مقاومة اطلقت على نفسها « أنيانيا ٢ » وهدد التوتر وعدم الرضا في الجنوب بانفدلاع صراع مسلح واسع النطاق في أية لحظة ، وبدأت المواجهة — سواء عن قصد أو بدون قصد — تحل محل المصالحة والثقة على نحو متزايد •

● عملية نشر السلطة :

لقد بدأ الرأي العام السوداني المستتير سواء في الشمال أو في الجنوب يدرك بشكل متنامي أن السياسة الفردية التي اتبعتها نميري في صنع القرار قد قوضت كل المؤسسات التي أقامها من أجل انشاء حكومة اقليمية ، وقد نتج عن الانتخابات الاقليمية في الاقاليم الخمسة الشمالية تشكيل مجالس شعبية اقليمية ، وعودة الحكام السابقين ، وكان كل هؤلاء الحكام قد اختيروا من قبل من جانب الرئيس •

وقد وعد نميري — قبل الانتخابات — ألا يتدخل مطلقا في سلطات الاقاليم ، ولكنه أوضح أن التوظيف الأمثل لنظام « نشر السلطة » يعتمد على تحقيق كل اقليم لاكتفائه الذاتي من الناحية الاقتصادية ، وبما أن ذلك — وفي ضوء الوضع الاقتصادي للبلاد — كان من الأهداف طويلة الأجل فإن الاستنتاج المنطقي الضمني يتلخص في أن التحقيق الكامل للحكم الاقليمي يجب أن ينتظر الى المستقبل غير المنظور •

وفي الواقع فإن التطبيق الاقتصادي للاقليمية لم يذهب أبدا أبعد من اعطاء كل اقليم الحق في جمع الضرائب المحلية ، فخبرة الجنوب قد أثبتت أنه ومع الموارد الاقتصادية الضئيلة للبلاد فإن قضية توزيع الأموال يمكن أن تشكل مصدرا خطيرا للنزاع بين المركز والاقاليم كما حدث في نيجيريا ذات الموارد الكبيرة نسبيا •

ان عملية التقسيم الى أقاليم قد خلقت بعض التساؤلات حول دور التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى السودانى) فى النظام الجديد ، ومرة أخرى فقد أكدت خبرة الجنوب أن تدخل الاتحاد الاشتراكى السودانى فى العملية السياسية الاقليمية كان سلبيا ، وعادة ما كان له آثار تمزيقية ، لقد فشل الاتحاد الاشتراكى السودانى - منذ انشائه فى عام ١٩٧٢ وادمجه فى دستور عام ١٩٧٣ كتنظيم سياسى واحد فى تحقيق هدفه المعلن وهو تخطى الفجوة بين الحاكم والمحكوم .

وقد فرضت وظيفة الاتحاد الاشتراكى الاقليمية دورا اشرافيا متزايدا للمركز على الاقاليم ، ومن هذا المنطلق أصبح أداة فى يد نميرى ليستحوذ على السلطة السياسية ، وحيث ثار الجدل فى الشمال حول التقسيم الى أقاليم فقد تم ايضاح مزايا نشر السلطة ، فحجم الدولة وبنيتها الأساسية المتخلقة جعلت من الضرورى وجود حكم فعال وايجابى، ونشر السلطة يعيد الحكومة الى الشعب ، ومن ثم يشبع الطموحات المحلية .

وكانت أكثر الافتراضات تفاؤلا : أن الحكومة الاقليمية والمحلية والتي تقسم بالمشاركة سوف تساعد على اصفاء الطابع الديمقراطى على العملية السياسية فى البلاد ككل .

ان المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نشر السلطة كانت مبادئ مرغوبا فيها بشكل واضح ، الا أن السؤال الأساسى الذى طرح نفسه كان : ما اذا كان السودان مستعدا لمثل هذا النظام ؟ ، بل أبعد من ذلك ما اذا كانت الظروف السائدة سوف تسمح بوجوده من الناحية الاقتصادية والسياسية ؟ ، وفى الواقع فإن العوامل التى تحوكونه ، ففى جو تسوده مشكلات اقتصادية مستعصية وأزمات سياسية عديدة ، ويتفشى فيه عدم الرضا وعدم الاستقرار الشعبى ، فإن المنهج الانتشارى

يكون بمثابة العامل الذي يشعل الاتجاهات الانفصالية في أجزاء البلاد المختلفة أكثر من أنه يعمل على إخمادها .

ومن وجهة نظر الكثيرين من المتعلمين السودانيين فإن دوافع النظام من أجل إقامة حكومة اقليمية كان مشكوكا فيها .

ففي بعض الأحيان ، نظر اليها باعتبارها مجرد طريق للتكريس النظام الرئاسي ، وتخليص الخرطوم من مشكلات السياسة الحزبية وجعل الاقاليم قابلة ومذعنة للوضع القائم .

وهناك مصدر آخر للتناقض ، فاقترح إقامة حكومة اقليمية في الشمال زاد من تعقيد العلاقات بين الشمال والجنوب والتي هي أصلا علاقات تنقسم بالاضطراب ، فمن وجهة نظر جنوبية فإن المحاولة ككل لإنشاء نظم اقليمية في الشمال هي من أجل التقليل من الفجوة على الأقل نظريا - بين الشمال والجنوب - بل أكثر من ذلك فإن الجنوبيين وبعد أن رأوا اقليمهم قد انحسر الى السدس كان عليهم أن يقبلوا بمرارة إعادة التقسيم للجنوب نفسه الى ثلاثة أقاليم .

وبالإضافة الى ما سبق الإشارة اليه من غرابة الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الطبيعة البرلمانية للحكومة الاقليمية في الجنوب والطبيعة الرئاسية للدستور القومي فإن اتفاقية عام ١٩٨٢ للحكومة الاقليمية خلقت نظاما اقليميا شبه برلمانية في الشمال ، وكان الاتجاه العام مع ذلك في الواقع هو تكريس السلطة الرئاسية داخل هيكل سياسي - ولكنه ليس فيدراليا - منصوص عليه في الدستور .

لقد كان أسلوب نميري لصنع القرار المقائم على الفردية يوحي بأنه يدرك عملية نشر السلطة - التي أنشأها - باعتبارها نظاما فيدراليا مع وجود رئاسة ذات سلطات كاملة ، لقد كان هناك تناقض أكثر من مجرد الترتيبات الدستورية والتناقضات الموروثة .

لقد كانت الرئاسة الاستبدادية هي العنصر الموحيد المتماص في النظام السياسي المتباين الذي خلقته هذه الرئاسة ، والذي يتسم بانتباين من داخله ، وكانت في نفس الوقت العنصر المؤدى الى زعزعة الاستقرار بهذا النظام ، وكان ذلك واضحا في طبيعة العلاقة بين نميرى والجنوب والتي اتسمت بالازدواجية ، فلفترز جديرة بالاعتبار حظى نميرى بشعبية في الجنوب فاقت شعبية أى زعيم محلى ، وأعطت الأمل فى مستقبل أفضل ، ولكن ومنذ البداية فان مشكلة بناء الجنوب بشكل عام عقدتها الشكوك المتبادلة ، والميراث المتبقى من التاريخ الطويل للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وقد خلقت المهمة الفاشلة - لاستيعاب قوات المتمردين فى الجيش النظامى واعادة توطين اللاجئين بلا شك - خلافا وسوء فهم .

وبدأت عملية الاصلاح فقط حين أقيمت أول انتخابات للمجلس الشعبى الاقليمى عام ١٩٧٣ ، فقد اختار نميرى من جديد حليفه الجنوبي - أهل السير نائب الرئيس - لرئاسته المجلس التنفيذى المعالى حتى قبل أن يشرع المجلس الاقليمى فى الاختيار ، وقد وضعت تلك الخطوة من جانب نميرى سابقة لتدخل الرئيس والذي كان بمثابة اعتداء خطير ، وأدى الى عدم استقرار فى داخل النظام الجنوبى الذى - ورغم أنه اتسم بالبدائية والتسويف - كان لا يزال يعمل .

ومن وجهة نظر الرئيس فان هذه التدخلات كانت حتمية من أجل تجنب المواجهات التمزيقية ، واحباط بعض التطورات التى من شأنها احداث كارثة فى الجنوب ، أو بمعنى آخر فقد كان يجب انقاذ الجنوب من نفسه ، وكما علق أحد الزعماء الجنوبيين : « لقد بقى الجنوب على قيد الحياة ولكن تحجيم المؤسسات قد أتم محو وجودها تماما » .

وكان لابد من أن تكون هناك لحظة ما لا يستطيع بعدها الجنوب

تحمّل مثل هذه القيود ، لحظة تدفع بالجنوبيين أنفسهم الى نفس المواجهة المتمزقة التي كانوا يعملون على تجنبها .

ويمكن بالأساس أرجاع عدم الاستقرار السياسي المزمّن في الجنوب الى الفشل في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد عاق بعض التضارب في الاختصاصات عمل كل من المجلس التنفيذي العالي والمجلس الشعبي الاقليمي ، ذلك التضارب الذي نبع أساسا من الخلل الهيكلي في مؤسسات النظام الاقليمي ، لكن العملية السياسية تفاقمت بسبب الاضطرابات والتوترات القبلية ، وعدم الرضا والاحباط الناتج عن الخطوات البطيئة في التنمية الاقتصادية ، وكان الشعور العام « أن الوعود التي اتخذت في وقت اتفاقية أديس أبابا لم تتحقق ، وأن الحكومة الاقليمية لا تناضل بالقدر الكافي لانتزاع تنازلات أكبر من الشمال ، وكانت احدي المشكلات الأساسية هي الانقسامات الحادة بين الجماعات السياسية في الجنوب ، فبينما مال الزعماء الجنوبيون للاتفاق فيما بينهم حول اتجاهاتهم المبدئية فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال ، فقد اختلفوا بشكل خطير فيما بينهم حول التفاصيل . وقد خلقت المواجهة مع الشمال هدفا مشتركا وموحدا ، الا أن المصالحة والحكم الذاتي الاقليمي بعثت من جديد الاتهامات المتبادلة بين الجنوبيين ، ويرجع ظهور الانقسامات والتوتر من جديد بشكل أكبر الى التنافس الشخصي والعداءات القبلية ، فالاختلافات بين جوزيف لاجو وأبل أليز كانت اختلافات قائمة على أساس شخصي وقبلي وليس سياسي أو أيولوجي .

وهناك بعد آخر سلبي فيما يتعلق بالقادة الجنوبيين ، وهو أنهم بدلا من استغلال وضعهم في الجنوب من أجل التأثير والانخراط في القضايا القومية فقد تصرف السياسيون الجنوبيون وكأن هذه القضايا ذات أهمية ثانوية بالنسبة لصراعهم على السلطة في السياسة الاقليمية ، وقد بدأ السياسيون الجنوبيون يفضلون الاشتراك في الانتخابات الاقليمية للوصول

للمجلس الشعبى الاقليمى عن المجلس الشعبى القومى ، ورغم أن هذه المظاهرة فى حد ذاتها لم تكن ظاهرة صحية فان تفضيل الهوية الاقليمية بات ذا نتائج سلبية على العلاقات بين الشمال والجنوب •

ان وجودا جنوبيا ذا تطلعات قومية أو صوت جنوبى فى القضايا القومية ربما لم يكن ليغير من مجريات الأحداث ، ولكنه كان على الأقل سيحيى العملية السياسية ويعطى اشارة لاهتمام الجنوب بالقضايا القومية ، ومن ثم ربما يضع قيда من نوع ما على بعض القرارات القومية التى يكون للحكومة المركزية فيها اليد العليا •

وعلى العكس من ذلك فقد كان الدور ذو التأثير الأكبر الذى لعبه الجنوب فى السياسة القومية هو النهوض لمساندة نميرى أثناء التحديات العديدة التى واجهت حكمه من جانب قوى المعارضة الشمالية ، ومن ثم وفى هذا السباق الذى يدعو للدهشة أصبح الجنوب بمثابة « سياسة إعادة التأمين » بالنسبة لنميرى ، بك فى الواقع أداة لبقاء هذا النظام على وجه التحديد •

وحين بدأ الجنوب نفسه يحدس بوطأة السلطوية شعر المثقفون والزعماء الجنوبيون أنهم خدعوا من جانب الشمال ، وبدأت ملامح جديدة للانقسام الذى يضعب تخطيطية بين « الشمال العربى والجنوب الافريقى » ، لقد تمثل الفشل الحقيقى للزعماء الجنوبيين فى عجزهم عن تقديم برامج لسياسة بديلة مما حرم جماهيرهم من أى خيار سياسى حقيقى ، فان انشغالهم المتزايد بالسياسة الاقليمية حرم الجنوب من أى تأثير ذو أهمية فى القضايا القومية التى تعنيه بالدرجة الأولى ، وكان نتيجة ذلك أن أصبح الاقليم الجنوبى عرضة للاحتكار من جانب المركز •

لقد أدى هذا الفشل بشكل خاص الى الفردية والقبلية على المستوى الاقليمى ، وهذا بدوره أدى الى الفردية فى عملية صنع القرار

على المستوى القومى عن طريق منح نميرى المبررات والسلطة للتدخل فى
السياسة الجنوبية •

كل ذلك كان من شأنه زيادة انتفك الفعلى فى نظم الحكومة الاقليمية
التي أسستها اتفاقية أديس أبابا •

لقد كانت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٣ هى التسوية الوحيدة فى تاريخ
الحرب الأهلية الحديثة ، وبموجب الاتفاقية كان للجنوب أن يمارس
حكما ذاتيا مع وجود درجة معقولة من العلاقات القائمة على المؤسسات
والحرية النسبية •

ولفترة ما أصبح الجنوب — فى غياب الانفتاح السياسى فى الشمال
— هو العصب المكشوف للبلاد •

الا أن قادة الجنوب أثبتوا عجزهم عن استغلال الموقف ، فقد فشلت
عودة الحياة السياسية النشطة للجنوب فى حل المشكلات الاجتماعية
والاقتصادية والاقليمية ، وتميزت السياسة الجنوبية بالطموح الشخصى
والعداءات بين الجماعات وكل ما يصاحب ذلك من عناصر طائفية
وحزبية ممزقة •

لقد كانت مساندة القبائل الأصغر لاقتراح تقسيم الجنوب الى
أقاليم (للتخلص من هيمنة الدنكا) مثالا لطغيان الانتماءات والدوافع
القبلية على الوعى والهوية الاقليمية الأوسع التي تبلورت أثناء الصراع
الطويل ضد الحكومات فى الشمال •

وقد ازدادت الحالة سوءا مع التدخلات المتكررة للحكومة المركزية
فى الشؤون الاقليمية ، تلك التدخلات التي زعم القائلون عليها أنها من أجل
تصحيح الوضع غير المستقر فى الجنوب •

لقد نتج عن هذه التدخلات بالأساس زعزعة استقرار التجربة الجنوبية في الحكومة الاقليمية وتحجيمها على المستوى السياسى والمؤسسى على حد سواء •

لقد كان الأثر التراكمى هو مضاعفة القيود فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، وزيادة الانقسام بين الاقليمين ، الأمر الذى أدى بدوره الى استدعاء تدخل مركزى تحكمى جديد وعلى نحو متزايد •

لقد كاد توازن القوى الهش أن يسقط كلية من خلال قراراتين : — مد التقسيمات الاقليمية الى الشمال ، واعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم ، ومن منطلق المشاركة الشعبية كان خلق حكومات اقليمية فى الشمال يعنى القليل •

ورغم أن النظام قد أدى طقوس الانتخابات الاقليمية فقد نظر كثير من السودانيين لذلك على أنه يقسم بنفس سمات الاستفتاءات الدورية التى تعطى الرئيس — بشكل ثابت لا يتغير ٩٩٪ من أصوات الشعب — لقد عبرت العملية ككل بشكل مسرحى عن حقيقة أن « نشر السلطة » الحقيقى لا يمكن أن يفرضه أمر أو قرار رئاسى ، ان ما نتج عن ذلك تشويش سياسى فيما يتصل بالطبيعة المحدودة للحكومة الاقليمية يمكن أن يؤثر على المفاهيم الشعبية لتوزيع السلطة ويشوهها ، وبالتأكيد فان الاحباط والشكوك داخل المجتمع السودانى خاصة بين المثقفين كانت قد وصلت الى مرحلة يجب معها النقاش العنيف حول قضية نشر السلطة وليس مجرد الدفاع عنها •

● اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ :

« القانون الأساسى لتنظيم الحكم الذاتى الاقليمى فى المديرىات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراطية » •

تمشيا مع أحكام دستور جمهورية السودان الديمقراطية ، وتحقيقا للبيان البارز لثورة مايو عام ١٩٦٩ الذى يمنح المديريات الجنوبية للسودان حكما ذاتيا اقليميا داخل اطار السودان الاشتراكى المتحد ، وانسجاما مع مبدأ ثورة مايو بأن يشارك ويشرف الشعب السودانى بفاعلية على النظام اللامركزى لحكومة بلادهم ، فقد سن القانون التالى :

(مادة ١) يسمى هذا القانون « قانون الحكم الذاتى فى المديريات الجنوبية » ويصبح سارى المفعول فى فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اتفاقية أديس أبابا .

(مادة ٢) يصدر هذا القانون باعتباره قانونا أصليا لا يجوز تعديله الا بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب ، وموافقة ثلثى مواطنى اقليم جنوب السودان فى استفتاء عام يجرى فى المديريات الجنوبية الثلاث للسودان .

الفصل الثانى : التعريفات

(مادة ٣)

(٣ - ١) « الدستور » يشير الى النظام الجمهورى رقم ٥ أو أى قانون أساسى لآخر يحل محله أو يعدله .

(٣ - ٢) « الرئيس » يقصد به رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

(٣ - ٣) « المديريات الجنوبية للسودان » يقصد بها مديريات بحر الغزال والأستوائية وأعالى النيل بحدودها كما كانت عليه فى الأول من يناير عام ١٩٥٦ ، وأى مناطق أخرى تعتبر ثقافيا وجغرافيا جزءا من المركب الجنوبى على نحو ما قد يتقرر عن طريق الاستفتاء .

(٣ - ٤) « المجلس الشعبى الاقليمى » يقصد به الهيئة التشريعية لمنطقة الجنوب السودانى .

(م ٢٦ - ج ٢)

(٣ - ٥) « المجلس التنفيذي العالى » يشير الى المجلس التنفيذى المعين من قبل الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذى العالى .

وتشرف هذه الهيئة على ادارة وتوجيه الشئون العامة فى المنطقة الجنوبية للسودان .

(٣ - ٦) « رئيس المجلس التنفيذى العالى » يقصد به الشخص المعين من قبل الرئيس بناء على توصية المجلس الشعبى الاقليمى ، ويؤول اليه مهمة توجيه الأفرع التنفيذية المسئولة عن ادارة المديريات الجنوبية والاشراف عليها .

(٣ - ٧) « مجلس الشعب القومى » ويقصد به المجلس التشريعى القومى الممثل للشعب السودانى وفقا لبنود الدستور .

(٣ - ٨) « السودانى » ويعنى به أى مواطن سودانى ، كما هو محدد فى قانون الجنسية السودانية لعام ١٩٥٧ ، وأى تعديلات أخرى طرأت عليه .

الفصل الثالث

(مادة - ٤) تشكل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل كما هو محدد فى (المادة ٢ - ٣) منطقة حكم ذاتى داخل اطار جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعرف باسم المنطقة الجنوبية .

(مادة - ٦) العربية هى اللغة الرسمية للسودان والانجليزية هى اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية دون المساس باستخدام أى لغة أو لغات أخرى قد تخدم الضرورة العملية لتأدية الوظائف الادارية والتنفيذية فى المنطقة على نحو كفء وسريع .

الفصل الرابع

(مادة ٧ -) لا يجوز لمجلس الشعب الاقليمي أو المجلس التنفيذي العالي اصدار تشريعات أو ممارسة أى سلطات على المسائل ذات الطبيعة القومية وهي :

- (١) الدفاع القومى .
- (٢) الشئون الخارجية .
- (٣) العملة والنقد .
- (٤) النقل النهري والجوى الاقليمي الداخلى .
- (٥) الرسوم الجمركية والتجارة الخارجية باستثناء تجارة الحدود و سلع معينة يجوز للحكومة الاقليمية تخصيصها بقصدىق من الحكومة المركزية .
- (٦) الجنسية والهجرة .
- (٧) التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- (٨) التخطيط التعليمى .
- (٩) المراجع العامة .

الفصل الخامس : الهيئة التشريعية

(مادة ٨ -) يمارس التشريع الاقليمي فى المنطقة الجنوبية بواسطة مجلس الشعب الاقليمي المنتخب من قبل المواطنين السودانيين المقيمين فى المنطقة الجنوبية ، ويحدد القانون تكوين وشروط عضوية المجلس .

(مادة ٩ -) ينتخب أعضاء مجلس الشعب الاقليمي عن طريق الاقتراع
النهري المباشر .

(مادة ١٠)

(١٠ - ١) يجوز للرئيس تعيين عدد اضافى فى مجلس الشعب الاقليمي الأول نظرا لعدم مواعمة الظروف لاجراء الانتخابات . وفقتنا

لها هو منصوص عليه في (المادة ٩) على ألا يتجاوز الأعضاء المعينون ربع أعضاء المجلس .

(١٠ - ٣) ينظم مجلس الشعب الاقليمي أعماله وفقا لقواعد الاجراءات الموضوعة من قبل المجلس التشريعي المذكور أثناء جلسته الأولى .

(١٠ - ٣) ينتخب المجلس الشعبي الاقليمي أحد أعضائه لتؤول اليه رئاسة المجلس ، علي أن يرأس الجلسة الأولى الرئيس المؤقت للمجلس التنفيذي العالي .

(مادة - ١١) يستن مجلس الشعب الاقليمي القوانين الخاصة بالحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والادارة الكفء وتطوير المنطقة الجنوبية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة في النواحي التالية :

(١) تعزيز الموارد المالية الاقليمية والاستفادة منها لأجل التنمية وادارة المنطقة الجنوبية .

(٢) سن القوانين بالاستناد الى العرف والقانون التقليدي داخل اطار القانون القومي .

(٣) انشاء السجون والمؤسسات الاصلاحية وصيانتها وادارتها .

(٤) انشاء المدارس العامة علي كافة المستويات وصيانتها وادارتها وفقا لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية .

(٥) تطوير اللغات والثقافات المحلية .

(٦) تخطيط القرى والمدن وتشبيد الطرق وفقا للخطط والبرامج القومية .

(٧) إنشاء المستشفيات العامة وصيانتها وإدارتها •

(٨) دعم التجارة وإقامة صناعات محلية وأسواق وتشكيل مجتمعات محلية •

(٩) إدارة الخدمات الصحية والبيئية ، والعناية بالأمومة ورفاهية الطفل ، والإشراف على الأسواق ، ومكافحة الأمراض الوبائية ، وتدريب المتعاونين الصحيين ، وإقامة المستوصفات ومراكز الإسعاف •

(١٠) دعم الثروة الحيوانية ، ومكافحة الأوبئة ، وتحسين التجارة والانتاج الحيواني •

(١١) إقامة حدائق الحيوانات والمتاحف والمعارض الثقافية •

(١٢) التمديد والتتقيب دون المساس بحق الحكومة المركزية في حانة اكتشاف غاز طبيعي ومعادن •

(١٣) التجنيد بغرض تنظيم وإدارة الشرطة وخدمات السجون وفنًا للسياسة العامة •

(١٤) تطوير وحماية واستغلال الغابات والمحاصيل ومراعى الماشية وفنًا للقوانين القومية •

(١٥) دعم وتشجيع برامج المساعدات الذاتية •

(١٦) كلفة المسائل الأخرى المفوضة من قبل الرئيس أو مجلس الشعب القومي لإصدار تشريعات بشأنها •

(مادة - ١٢) يطلب مجلس الشعب القومي الحقائق والمعلومات الخاصة بتسيير الإدارة في الاقليم الجنوبي •

(مادة ١٣)

(١٣ - ١) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي - بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ولأسباب خاصة تتعلق بالمصلحة العامة - أن يطلب من الرئيس تغيير الرئيس أو أى عضو آخر فى المجلس التنفيذى العالى ، ويتعين على الرئيس الموافقة على مثل هذا الطلب .

(١٣ - ٢) فى حالة خلو منصب رئيس المجلس التنفيذى العالى بسبب الاستقالة أو التغيير فإن المجلس بأكمله يعتبر فى حكم المستقيل تلقائياً .

(المادة ١٤) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي بأغلبية الثلثين أن يطلب من الرئيس تأجيل سريان أى قانون نظراً لإثته - من وجهة نظر الأعضاء - له آثار عكسية على رفاهية ومصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، وإذا اعتقد الرئيس ملائمة هذا الطلب فيجوز له الموافقة عليه .

(المادة ١٥)

(١٥ - ١) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي بأغلبية أعضائه أن يطلب من الرئيس سحب أى مشروع قانون معروض على مجلس الشعب القومى ، لأنه من وجهة نظره له آثار عكسية على رفاهية وحقوق أو مصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، وذلك الى حين ابلاغ وجهات نظر مجلس الشعب الاقليمي .

(١٥ - ٢) فى حالة قبول الرئيس مثل هذا الطلب يعرض مجلس الشعب الاقليمي وجهات نظره خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قبول الطلب .

(١٥ - ٣) يبلغ الرئيس وجهات النظر تلك الى مجلس الشعب القومى الى جانب ملاحظاته الذاتية فى حالة ما اذا رأى ذلك ضرورياً .

(المادة ١٦) يبلغ مجلس الشعب القومى كافة مشاريع القوانين والقوانين الى مجلس الشعب الاقليمى لاعلامه بها ، ويسلك مجلس الشعب منحى مماثلا .

الفصل السادس : السلطة التنفيذية

(المادة ١٧) تؤول السلطة التنفيذية الاقليمية الى المجلس التنفيذى العالى الذى يتصرف بالنيابة عن الرئيس .

(المادة ١٨) يحدد المجلس التنفيذى العالى واجبات الادارات المتنوعة فى المنطقة الجنوبية باستثناء المسائل المتعلقة بادارات الحكومة المركزية فانها تتطلب تصديق الرئيس .

(المادة ١٩) يقبـلـوم الرئيس بتعيين رئيس المجلس التنفيذى العالى واستبداله بناء على توصية مجلس الشعب الاقليمى .

(المادة ٢٠) يتشكـن المجلس التنفيذى العالى من أعضاء يتم تعيينهم واستبدالهم عن طريق الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذى العالى .

(المادة ٢١) رئيس المجلس التنفيذى العالى وأعضاؤه مسئولون أمام الرئيس ومجلس الشعب الاقليمى عن كفاءة الادارة فى المنطقة الجنوبية ويؤدون اليمين أمام الرئيس .

(المادة ٢٢) يجوز للرئيس وأعضاء المجلس التنفيذى العالى حضور اجتماعات مجلس الشعب الاقليمى ، ويشاركون فى مداولاته بدون أن يكون لهم حق التصويت الا اذا كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الشعب الاقليمى .

(المادة ٢٣) ينظم الرئيس من وقت لآخر العلاقة بين المجلس التنفيذى العالى والوزراء المركزين .

(المادة ٢٤) يجوز للمجلس التنفيذى العالى أن يأخذ المبادرة بقوانين لإنشاء خدمة عامة اقليمية ، وتحدد هذه القوانين شروط وبنود الخدمة العامة الاقليمية .

الفصل السابع : الموارد المالية

(المادة ٢٥) يجوز لمجلس الشعب الاقليمى فرض رسوم وضرائب اقليمية الى جانب الرسوم والضرائب القومية والمحلية ، ويجوز له أيضا اصدار التشريعات والأوامر لضمان جباية كافة الأموال العامة على مختلف المستويات .

(أ) تشمل مصادر دخل المنطقة الجنوبية الآتى :

- ١ - الضرائب الاقليمية المباشرة وغير المباشرة .
- ٢ - اسهامات مجالس الشعب الحكومية المحلية .
- ٣ - دخل المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية فى المنطقة وفقا للخطية القنومية .
- ٤ - الاعتمادات المالية المصوت عليها من قبل مجلس الشعب القومى تمشيا مع متطلبات المنطقة .
- ٥ - الاعتمادات المالية المخصصة من الخزانة القومية لأجل توفير الخدمات .
- ٦ - موازنة التنمية الخاصة بالجنوب والمعروضة بواسطة المجلس الشعبى الاقليمى بغرض التعجيل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى المنطقة الجنوبية وفقا لما هو منصوص عليه فى اعلان ٩ يونيو ١٩٦٨ .
- ٧ - أى موارد أخرى .

(ب) يحدد المجلس التنفيذي العالى الموازنة لمقابلة نفقات الخدمات الاقليمية والأمن والتنمية تمشيا مع الخطط والبرامج الاقليمية وتعرض الموازنة على مجلس الشعب الاقليمى للتصديق عليها .

الفصل الثامن : أحكام أخرى

(المادة ٢٧)

(٢٧ - ١) يشكل مواطنو المنطقة الجنوبية نسبة من مجموع قوات الشعب المسلحة . وذلك بأعداد تتناسب الحجم السكانى لاقليم الجنوب .

(٢٧ - ٢) يتعين أن يسيطر الرئيس على استخدام القوات المسلحة الشعبية داخل وخارج اطار الدفاع القومى بناء على نصيحة رئيس المجلس التنفيذى العالى .

(٢٧ - ٣) تدرج الترتيبات المؤقتة لأجل تشكيل القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية فى بروتوكول الترتيبات المؤقتة .

(المادة ٢٨) يجوز للرئيس الاعتراض على أى مشروع قانون يراه يتعارض مع أحكام الدستور القومى ، ويجوز لمجلس الشعب الاقليمى بعد تلقى وجهات نظر الرئيس إعادة تقديم مشروع القانون .

(المادة ٢٩) يجوز لرئيس وأعضاء المجلس التنفيذى العالى المبادرة باقتراح مشروعات قوانين فى مجلس الشعب الاقليمى .

(المادة ٣٠) يجوز لأى عضو فى مجلس الشعب الاقليمى المبادرة بعرض مشروع أى قانون باستثناء مشاريع القوانين المالية التى لا يجوز عرضها بدون اشعار كاف من رئيس المجلس التنفيذى العالى .

(المادة ٣١) يجاهد مجلس الشعب الاقليمى من أجل دعم وحدة السودان واحترام روح الدستور القومى .

(المادة ٣٢) يكفل لكافة المواطنين حرية التحرك داخل وخارج المنطقة الجنوبية باستثناء الحظر والقيود على التحرك الذي قد يفرض على مواطن بعينه أو مجموعة من المواطنين لأسباب تتعلق بالصحة العامة والنظام .

(المادة ٣٣)

(٣٣ - ١) يكفل لكافة المواطنين المقيمين في المنطقة الجنوبية فرصا متساوية في التعليم والتوظيف والتجارة وممارسة أى منه .

(٣٣ - ٢) لا يجوز لأى قانون أن يكون له تأثيرات عكسية على حقوق المواطنين المذكورة في العنصر السابق على أساس العرق والأصل القبلى والديانة ومكان الميلاد والجنس .

(المادة ٣٤) « جوبا » هى عاصمة المنطقة الجنوبية ومركز الهيئة التشريعية والتنفيذية والاقليمية .

ملحق (أ)

الحقوق والحريات الأساسية

يتعين على دستور جمهورية السودان الديمقراطية أن يكفل الآتى :

- ١ - حظر حرمان المواطن من مواطنته .
- ٢ - مساواة المواطنين .

(٢ - ١) للمواطنين كافة حقوق وواجبات متساوية أمام القانون بدون تمييز قائم على أساس الأصل القومى ، والميلاد ، واللغة ، والوضع الاجتماعى أو الاقتصادى .

(٢ - ٢) كافة الأشخاص متساوون أمام المحاكم القانونية ، ولهم

الحق فى اقامة الدعاوى القانونية ، لأجل رفع أى ظلم و اعلان أى
حق ، فى جلسة علنية بدون تأجيل يلحق الضرر بمصالحهم •

٣ - الحرية الشخصية •

(١ - ٣) المسؤولية الجزائية فردية ، ويحظر أى نوع من العقوبة
الجماعية •

(٢ - ٣) يفترض أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته •

(٣ - ٣) يحظر العقوبة والتشريع الجزائى بأثر رجعى •

(٣ - ٤) يكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه شخصيا أو عن طريق
وكيل •

(٣ - ٥) لا يجوز القبض أو الاحتجاز أو السجن لأى شخص
باستثناء لما هو منصوص عليه فى القانون • ولا يجوز بقاء أى شخص
رهن الحبس أو الاحتجاز لمدة تزيد على أربعة وعشرين ساعة بدون أمر
قضائى •

(٣ - ٦) لا يجوز تعريض أى شخص للأساليب الاغراء والترهيب
والتعذيب لأجل انتزاع الدليل منه سواء كان فى صالحه أو ضده
أو ضد أى شخص آخر ، كما لا يجوز انزال عقوبة اذلالية على
أى شخص مدان •

٤ - حرية الدين والضمير •

(٤ - ١) يتمتع كل شخص بحرية الاعتقاد الدينى والضمير ، وله
حق ممارسة دينهم سرا أو علنا ، واقامة المؤسسات الدينية على أن تخضع
لقيود معقولة لمصالح المبادئ الأخلاقية والصحة والنظام وفقا لما هو
منصوص عليه فى القانون •

(٤ - ٢) يكفل للآباء والأوصياء حق تعليم أطفالهم والذين تحت رعايتهم تمشيا مع اختيارهم *

٥ - حماية العمال *

(٥ - ١) يحظر أى نوع من العمل الإلزامى أو الإجبارى باستثناء الأمر به فى حالة الضرورة المدنية أو العسكرية أو تطبيقا لعقوبة جزائية ينص عليها القانون *

(٥ - ٢) يكفل حق الأجر المتساوى للعمل المتماثل *

٦ - يكفل حرية الأقلية فى استخدام لغاتها وتطوير ثقافتها *

ملحق (ب)

« مسودة القانون المحلى حول بنود الدخل والمنح المقدمة من الحكومة المركزية للأقليم الجنوبى » *

١ - الأرباح المتراكمة لدى الحكومة المركزية والناجمة عن تصدير منتجات الاقليم الجنوبى *

٢ - ضريبة الأرباح التجارية للأقليم الجنوبى والمدرجة فى السجل المركزى لوزارة المالية *

٣ - الرسوم المفروضة على المشروبات الكحولية والروحية المستهلكة فى الاقليم الجنوبى *

٤ - أرباح السكر المستهلك فى الاقليم الجنوبى *

٥ - الضرائب المفروضة على منتجات غابات الاقليم الجنوبى *

٦ - الضرائب المفروضة على أوراق الدخان والسجائر *

٧ - الضرائب والرسوم المفروضة على مشاريع الحكومة المحلية والمركزية (خمسة في المائة من اجمالي أرباح المصانع والمجتمعات التعاونية والمشروعات الزراعية ودور العرض السينمائي) •

٨ - الدخيل الناتج عن أنشطة الحكومة المركزية في الاقليم الجنوبي بشرط أن يتحمل الاقليم الجنوبي نفقات الصيانة • على سبيل المثال دخل مكتب البريد ، ومبيعات الأراضي ، وبيع النماذج والمستندات ، ورسوم الطوابع ، وأي بند آخر يتم تحديده من حين الى آخر •

٩ - التراخيص باستثناء تلك التي تمنح في مرسوم الحكومة المحلية •

١٠ - ضريبة التنمية الخاصة التي تدفع من قبل المقيمين في الاقليم الجنوبي ويحدد مجلس الشعب الاقليمي معدلها •

١١ - ضريبة الشركات المفروضة على أي مصنع أو مشروع زراعي مقام في الاقليم الجنوبي ، ولكن لا يدار بواسطة الحكومة الاقليمية (٥ ٪ من التكلفة المبدئية) •

١٢ - اسهامات الحكومة المركزية لأجل تشجيع الانشاء والتنمية لكل مشروع زراعي ومشروع صناعي ومشروع تجاري (٢٠ ٪) من التكلفة المبدئية •

١٣ - تتلقى مشاريع الخدمة الاجتماعية الجديدة - التي يتم اقامتها عن طريق الاقليم أو أي من وحداته الحكومية المحلية والتي يخصص لها اعتمادات مالية - المنح من وزارة المالية على النحو التالي:

مؤسسات التعليم : ٢٠ ٪ من النفقات •

القنوات وشبكات الطرق والكباري : ٢٥ ٪ من النفقات •

الترفيه الاجتماعي : ١٥ ٪ من النفقات •

— مشاريع الجذب السياحي : ٢٥٪ من النفقات •

— منح لأجل التعليم الجامعي وما بعد المرحلة الثانوية : داخل السودان ٢٠٪ من المنح ، خارج السودان ٣٠٪ من المنح •

— الاسهام لأجل البحث والتقدم العلمى والأنشطة الثقافية : ٢٥٪ من النفقات •

١٤ — ضريبة الدخل المحصلة من الموظفين والمسؤولين العاملين فى الاقليم الجنوبي سواء فى الخدمة المدنية المحلية أو المركزية الى جانب العاملين فى الجيش والشرطة والسجون والهيئة القضائية والمؤسسات السياسية •

الاتفاق على وقف اطلاق النار فى المنطقة الجنوبية

(المادة — ١) يسرى هذا الاتفاق فى التاريخ والتوقيت المحددين للتصديق على اتفاق أديس أبابا •

(المادة — ٢) وضع نهاية لكافة العمليات العسكرية ، والأعمال المسلحة فى المنطقة الجنوبية ، ومن توقيت وتاريخ وقف اطلاق النار •

(المادة — ٣) تظل كافة القوات المتحاربة باقية فى المنطقة الواقعة تحت سيطرتها وقت وقف اطلاق النار •

(المادة — ٤) يوافق الطرفان على منع أى أعمال عنف سواء أكانت فردية أو جماعية ، ووقف أى أنشطة سببية مخالفة للنظام العام •

(المادة — ٥) يسمح بالتحركات الفردية لأعضاء كل من القوتين المتحاربتين خارج المنطقة الخاضعة لسيطرتهم فقط اذا كان هؤلاء الأفراد غير مسلحين ، ومصرح لهم من قبل السلطات المعنية ، وينبغى أن تتجنب

خطط تمركز القوات أى احتكاك بين قوات الجيش القومى والقوات المتحاربة التابعة لحركة تحرير جنوب السودان •

(المادة - ٦) تشكيل (لجنة مشتركة) يؤول اليها تنفيذ كافة الموضوعات المتعلقة بوقف اطلاق النار ، بما فى ذلك تعويض اللاجئين، وتضم اللجنة المشتركة أعضاء من كافة الدول المتأخمة للمنطقة الجنوبية، علاوة على ممثلين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجلس الكنائس العالمى ، ومؤتمر الكنائس الافريقى وكذلك مندوب الأمم المتحدة السامى للاجئين •

(المادة - ٧) تقترح اللجنة المشتركة كافة الاجراءات كى يتبناها كلا الطرفين فى معالجة كل الأحداث بعد التحقيق الكامل على الفور •

(المادة - ٨) يمثل كل طرف فى « اللجنة المشتركة » بضابط واحد رفيع المستوى ، وخمسة أعضاء آخرين •

(المادة - ٩) « جوبا » هى مقر قيادة اللجنة المشتركة الى جانب أفرع اقليمية فى جوبا وملاك وواو •

(المادة - ١٠) تعين اللجنة المشتركة لجبانا محلية فى المراكز المتنوعة للمنطقة الجنوبية ، تضم عضوين من كل طرف •

بروتوكولات التنظيمات المؤقتة

الفصل الأول : التنظيمات الادارية المؤقتة

(المادة - ١) يعين رئيس جمهورية السودان الديمقراطية بالاستشارة مع حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكي السوداني في المنطقة الجنوبية رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي العالي المؤقت .

(المادة - ٢) يتألف المجلس التنفيذي العالي المؤقت من الرئيس والأعضاء الآخرين ذى المناصب الوزارية في :

- (أ) المالية واتخطيط الاقتصادى .
- (ب) التعليم .
- (ج) الاعلام والثقافة والسياحة .
- (د) النقل والمواصلات .
- (هـ) الزراعة والانتاج الحيوانى والسمكى .
- (و) الصحة العامة .
- (ز) الادارة الاقليمية (الحكومه المحلية ، والشئون القانونية والشرطة والسجون) .
- (ح) الموارد الطبيعية الريفية (استخدام الاراضى وامدادات المياه وزراعة الغابات والتعاونيات) .
- (ط) الاسكان والأشغال العامة والمنافع .
- (ي) الخدمات العامة والعممال .
- (ك) المعادن والصناعة والتجارة والامداد .

(المادة - ٣) ينشئ المجلس التنفيذي العالي وفقا للقوانين القومية خدمة مدنية اقليمية تخضع لتصديق مجلس الشعب الاقليمى .

(المادة - ٤) يحدد الرئيس بالاستشارة مع المجلس التنفيذي
العالي موعد انتخاب مجلس الشعب الاقليمي ، ويضع المجلس التنفيذي
العالي المؤقت ترتيبات اقامة مثل هذا المجلس .

(المادة - ٥) لتسهيل عملية التشغيل والتعيين فى كل من المؤسسات
الاقليمية والمركزية تجمع حركة تحرير جنوب السودان قوائم بأسماء
مواطنى المنطقة الجنوبية المقيمين خارج السودان لتقديمها الى وزارة
الخدمة العامة والاصلاح الادارى .

(المادة - ٦) يعهد الى المجلس التنفيذي العالي المؤقت ووزارة
الخدمة العامة والاصلاح الادارى توفير المخصصات المالية الضرورية
فى موازنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ لأجل تلك التعيينات .

(المادة - ٧) لا يجوز أن تتجاوز صلاحية المجلس التنفيذي العالي
المؤقت فترة ثمانية عشر شهرا .

الفصل الثانى : الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية

(المادة - ١) تظل تلك الترتيبات سارية المفعول لفترة خمس
سنوات قابلة للتعديل بواسطة الرئيس بناء على طلب رئيس المجلس
التنفيذي العالي بموجب موافقة مجلس الشعب الاقليمي .

(المادة - ٢) تتكون القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية
من القبلة القومية المعروفة باسم « القيادة الجنوبية » وتضم اثنى عشر
ألف ضابطا وجنديا من بينهم ستة آلاف من مواطنى الاقليم والستة آلاف
الأخرى من خارج الاقليم الجنوبى .

(المادة - ٣) يتحدد التجنيد وادماج المواطنين الجنوبيين داخل
(م ٢٧ - ج ٢)

القوات المشار إليها سلفاً من قبل اللجنة العسكرية المشتركة آخسده
فى حساباتها الانتشار المنفصل المبدئى للقوات بغرض تحقيق الاندماج
فى القوات القومية بصورة سلسة .

(المادة - ٤) تتألف « اللجنة العسكرية المشتركة » من ثلاثة
ضباط عسكريين رفيعى المستوى لكل جانب ، وتتخذ قرارات اللجنة
العسكرية المشتركة بالاجماع وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسائل
المختلف حلها على السلطات المعنية .

الفصل الثالث : العفو العام والترتيبات القضائية

(المادة - ١) لا يجوز رفع قضية أو اقامة دعاوى قانونية أخرى
مهما كانت مدنية أو جنائية ، ضد أى شخص فى أى محكمة قانونية ،
لمحاسبته على أى تصرف ارتكبه داخل أو خارج السودان منذ اليوم الثامن
عشر من أغسطس عام ١٩٥٥ ، وذلك فى حالة اذا كان هذا الفعل أو
المسألة ذات صلة بالتمرد والعصيان فى الاقليم الجنوبى .

(المادة - ٢) اذا أقيمت دعوى مدنية ذات صلة بالأفعال
والمسائل المشار إليها فى (المادة - ١) قبل أو بعد تاريخ التصديق
على اتفاق أديس أبابا فإنه ينبغى أن يحكم فى هذه الدعوى بالبراءة
وتصبح لاغية وباطلة .

(المادة - ٣) يبرأ كافة الأشخاص الذين يقضون فترة عقوبة
الحبس أو رهن الاحتجاز لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها فى المادة
٢ أو يطلق سراحهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التصديق على
اتفاق أديس أبابا .

(المادة - ٤) تحتفظ « اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار »
بسجل كافة المدنيين العائدين ، وهو السجل الذى يثبت أن كافة

الأشخاص المدرجة أسماؤهم قد رد اعتبارهم وفقها لمحتوى هذا الاتفاق ، غير أن اللجنة قد تفوض هذه السلطة إلى البعثات الدبلوماسية لجمهورية السودان الديمقراطية في حالة وجود مواطنين من المنطقة الجنوبية يعيشون في الخارج ، وتطبق عليهم بنود هذا الاتفاق •

(المادة - ٥) في حالة العائدين المسلحين ، أو المنتمين إلى القوات المتحاربة تحتفظ اللجنة العسكرية المشتركة بسجل مماثل بأسماء هؤلاء الأشخاص الذين ينبغي معاملتهم بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة - ٤ •

(المادة - ٦) بموجب بنود المادة المشار إليها سلفا ، تنشئ محكمة خاصة ذات سلطات شبه قضائية لفحص وإقرار تلك الحالات التي تكون في تقدير السلطات لا ينبق عليها شروط العفو العام المحددة في المادة - ١ من هذا الاتفاق ، وتتألف المحكمة الخاصة من رئيس يتم تعيينه بواسطة رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، وأربعة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم عن طريق لجنة وقف إطلاق النار •

(المادة - ٧) تعرض الحالات المشار إليها في المادة - ٦ على المحكمة الخاصة بنساء على طلب وزير العدل •

(المادة - ٨) تظل بنود العفو العام المدرجة في هذا الاتفاق ، علاوة على سلطات المحكمة الخاصة بهارية المفعول حتى ذلك الوقت الذي يقرر فيه الرئيس بالاستشارة مع اللجان المشار إليها في هذا الاتفاق أنهم قد أنجزوا وظائفهم •

الفصل الرابع : لجنة العودة والتوطين

١ - العودة :

(المادة - ١) تتشأ « لجنة خاصة » داخل الاقليم الجنوبي وخارجيه فى حالة ما اذا تطلب الأمر ذلك ، يؤول اليها مسئولية اتخاذ كافة الاجراءات الادارية والاجراءات الأخرى الضرورية لاعادة كافة مواطنى الاقليم الجنوبي الذين يقيمون فى الدول الأخرى وبصفة خاصة فى الدول المجاورة و « جـوبيا » وهى مقر قيادة اللجنة •

(المادة - ٢) تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل « أحدهم يمثل الحكومة المركزية ، والآخر يمثل مكتب مندوب الأمم المتحدة السامى للاجئين ، والثالث يمثل الاقليم الجنوبي ، ولكى تعمل تلك اللجان خارج السودان فإنه ينبغي أن تضم ممثلا عن الحكومة المضيفة بالاضافة الى ممثل الحكومة المركزية وهو سفير السودان أو مندوبه •

(المادة - ٣) يؤول الى السلطات الحدودية المختصة مسئولية السيطرة على عملية العودة فى المناطق الحدودية بالتعاون مع ممثلى لجنة التوطين •

(المادة - ٤) يتعين على لجنة العودة أن تعمل بصورة وثيقة مع لجنة الاغاثة واعادة التوطين لضمان أن عملية وتوقيت عودة اللاجئين عبر الحدود قد تم التنسيق بشأنها بصورة كافية •

٢ - اعادة التوطين :

(المادة - ١) يتعين اقامة « اللجنة الخاصة للاغاثة واعادة التوطين » بحيث تخضع لرئيس لمجلس التنفيذى العالى المؤقت ، ومقر قيادتها فى جـوبيا ، وفروعها الاقليمية فى جـوبيا وملكال وواو ويؤول الى اللجنة وفروعها وأى وحدات قد ترى اللجنة أنه من المناسب

اقامتها فى مواقع أخرى لتسهيل أنشطتها ، مسئولية التنسيق والتنفيذ لكافة خدمات الاغاثة ، والتخطيط المتعلق باعادة التوطين وتأهيل كافة العائدين ، وهم على النحو التالى :

١ - اللاجئون من الدول المجاورة •

٢ - الأشخاص النازحون المقيمون فى المراكز الرئيسية للاقليم الجنوبى ، والأجزاء الأخرى من السودان •

٣ - الأشخاص النازحون من قوات أنيانيا المتبقية ومؤيدوهم فى الغابات •

٤ - الأيتام والمعوقين •

(المادة - ٢) بالرغم أن اعادة التوطين وتأهيل اللاجئين والأشخاص النازحين تعد من الوجهة الادارية مسئولية الحكومة الاقليمية الا أن الظروف الحالية فى الاقليم الجنوبى تملى ضرورة تجميع جهود السودان بأسره والمنظمات الدولية لأجل تقديم المساعدة واعادة تأهيل الأشخاص الذين تضرروا من جراء الصراع •

وتنسق السودان « لجنة اعادة التوطين والاغاثة » أنشطة وموارد المنظمات داخل السودان •

(المادة - ٣) ينبغى أن تكون الأولوية الأولى اعادة توطين الأشخاص النازحين داخل السودان وفقا للنظام التالى :

(أ) الأشخاص المقيمون حاليا فى المراكز المكتظة بالسكان فى الاقليم الجنوبى ، والأشخاص الراغبون فى العودة لمناطقهم وأوطانهم الأصلية •

(ب) الأشخاص العائدون من الغابات بما فيهم مؤيدو أنيانيا •

(ج) الأشخاص المعوقون والأيتام •

(المادة - ٤) ينبغي أن تعطى الأولوية الثانية الى العائدين من الدول المجاورة والدول الأخرى وفقا للخطة المتفق عليها ، وتوفر هذه الخطة الآتى :

(أ) مراكز استقبال ملائمة مجهزة بتسهيلات لأجل الايواء واعداد الغذاء والأدوية والرعاية الطبية •

(ب) النقل الى قرى اعادة التوطين الدائمة أو المواطن الأصلية •
(ج) الأجهزة والمعدات •

(المادة - ٥) سوف تقوم « لجنة الاغاثة واعداد التوطين بالآتى » :

(أ) مناشدة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة لكي تستمر فى تقديم مساعدتها للطلاب الذين يتلقون بالفعل دعمها وبصفة خاصة طلاب المدارس الثانوية والمعاهد العليا حتى يتم وضع ترتيبات ملائمة لاعادتهم الى الوطن •

(ب) جمع المعلومات الكافية عن الطلبة والأشخاص المحتاجين الى المساعدة المالية من الحكومة السودانية •

(المادة - ٦) تقوم لجنة الاغاثة واعداد التوطين بالاعداد لأجل تعليم كافة العائدين الذين تلقوا تعليمهم فى المدارس الأولية •

وقسح هذا الاتفاق فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير فى السنة الميلادية ألف وتسعمائة واثنين وسبعين ، فى مدينة أديس أبابا ، أثيوبيا ، بين حكومة جمهورية السودان الديمقراطية من ناحية وحركة تحرير جنوب السودان من ناحية أخرى ، وسيصبح سارى المفعول فى التاريخ والساعة المصدين للتصديق عليه من قبل رئيس جمهورية السودان الديمقراطية وقائد حركة تحرير جنوب السودان ، ويتعين التصديق عليه بواسطة القائدين المصدد اسمهما كأشخاص ، أو عن

طريق ممثليهم المفوضين من هذه المدينة ، أديس أبابا أثيوبيا فى الساعة الثانية عشرة ظهرا فى اليوم الثانى عشر من شهر مارس فى السنة الميلادية ألف وتسعمائة واثنين وسبعين •

واقارارا لما سبق ، — نحن ممثلو حكومة جمهورية السودان الديمقراطية ، وممثلوا حركة تحرير جنوب السودان — نرفق توقيعاتنا فى حضور ممثل جلاله امبراطور أثيوبيا ، وممثلى مجلس الكنائس العالمى ومؤتمر كنائس أفريقيا ومجلس الكنائس السودانى •

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية :

١. — أبيل البير — وال كاي ، نائب الرئيس ووزير دولة للشئون الجنوب •

٢. — د. منصور خالد ، وزير الشئون الخارجية •

٣. — د. جعفر محمد على بخيت ، وزير الحكم المحلى •

٤. — الفريق محمد آل بغير أحمد ، وزير الداخلية •

٥. — عبد الرحمن عبد الله ، وزير الخدمة العامة والاصلاح الادارى •

٦. — العقيد ميرغنى سليمان •

٧. — الكولونيل كمال أبشار •

عن حركة تحرير جنوب السودان •

١. — أثبيوفى مونديرى جـوانزا ، رئيس الوفد •

٢. — د. لورانس ول ول ، سكرتير الوفد •

٣. — نادينج دى جرانج ، المتحدث باسم الوفد •

٤. — الكولونيل فريدريك بريان مابوت ، الممثل العسكرى الخاص •

٥. — أوليفر باتالى البينو ، عضوا •

٦. — أنجيلو فاجـو مورجان ، عضوا •

٧. — ريف بول بوت ، عضوا •

٨. — جوب أديير دى جـوك ، عضوا •

الشهود

- ١ - نابيلا كيفلى ، ممثل جلالة امبراطور أثيوبيا •
- ٢ - ليوبولدو نيليث ، ممثل مجلس الكنائس العالمى •
- ٣ - كودوو أنكراه ، ممثل مجلس الكنائس العالمى •
- ٤ - بورجيس كار ، السكرتير العام لمجلس كنائس أفريقيا •
- ٥ - صموئيل أفى بوجو ، ممثل مجلس الكنائس السودانى •

« اعلان كوكا دام »

٢٤ مارس ١٩٨٦

البرنامج المقترح للعمل الوطنى

١ - على أساس خبرة السنوات الماضية المشكلة لفترة ما بعد الاستقلال ، وبالنظر الى الانجازات البطولية لشعبنا فى نضاله الجماهيرى السياسى والمسلح ضد حافة أشكال الظلم والقمع والاستبداد ، وهو النضال الذى عبر عنه على مدار عقدين من خلال ثورتين عظيمتين •

ورفضا لكافة أشكال الديكتاتوريات • والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطى وانطلاقا من القناعة بأنه من الضرورى خلق « السودان الجديد » يتمتع فيه كل مواطن سودانى بالحرية المطلقة من الظلم والجهل والمرض والقيود ، بالإضافة الى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية • أيضا السودان الجديد الذى سوف يكون متحررا من العنصرية والقبلية والطائفية وكافة أسباب التميز والتفاوت •

وسعيا حقيقيا لوقف نزيف الدم الناتج عن الحرب فى السودان ووعيا تاما بأن العملية المؤدية الى تشكيل « السودان الجديد » سوف تبدأ بعقد المؤتمر الدستورى القومى •

وايماننا بأن المقترحات المعروضة والمطروحة من قبل حركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، تعد متطلبات ضرورية لعقد المؤتمر الدستورى المقترح ، وتشكل الأساس المتين لبدء مثل تلك العملية •

٢ - يوافق وفداً التجمع الوطنى للانقاذ القومى وحركة التحرير الشعبى السودانى - جيش التحرير الشعبى السودانى - وهما ما سوف نشير اليهما بعد ذلك باسم الجانبين - على أن المتطلبات الرئيسية التى سوف تهىء مناخاً يقود الى عقد المؤتمر الدستورى المقترح هى :

(أ) اعلان كافة القوى السياسية والحكومة الحالية التزامهم بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس ما يدعى باسم مشكلة جنوب السودان ، وينبغى أن يكون ذلك وفقاً لجدول الأعمال المتفق عليه فى هذا الاعلان •

(ب) رفع حالة الطوارئ •

(ج) الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ • وكافة القوانين الأخرى المقيدة للحريات •

(د) العمل بدستور ١٩٥٦ والمعدل فى عام ١٩٦٤ بإدراج الحكومة الاقليمية ، وكل المسائل الأخرى كتلك التى سوف يتم التوصل الى اجماع رأى بشأنها من كافة القوى السياسية •

(هـ) الغاء الاتفاقات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى والتى تمس السيادة الوطنية للسودان •

(و) السعى المستمر من كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف اطلاق النار •

٣ - تعتقد حركة التحرير الشعبى السودانى - جيش التحرير

الشعبي السوداني - بأن الالتزام العام من قبل كافة القوى السياسية والحكومة الحالية بأن تحل الحكومة المذكورة نفسها ، وأن يحل محلها حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل كافة القوى السياسية بما فى ذلك جيش التحرير الشعبى السودانى - حركة التحرير الشعبى السودانى والقوات المسلحة - وفقاً لما سوف يتم الاتفاق عليه فى المؤتمر المقترح ، هو مطلب ضرورى لعقد المؤتمر الدستورى المقترح . وبناءً على ذلك اتفق الجانبان على أرجاء الموضوع للمزيد من المناقشات فى المستقبل القريب .

٤ - اتفق الجانبان على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف يعقد تحت شعار السلام والعدالة والديمقراطية والمساواة ، علاوة على أن جدول أعمال المؤتمر المقترح سوف يتضمن التالى :

(٤ - ١)

- (أ) مشكلة القوميات .
- (ب) حقوق الانسان الأساسية .
- (ج) نظام الحكم .
- (د) مشكلة الديانة .
- (هـ) التنمية والتنمية غير المتوازنة .
- (و) الموارد الطبيعية .
- (ز) القوات النظامية وانترتبيات الأمنية .
- (ح) المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الاعلام الجماهيرى .
- (ط) السياسة الخارجية .

(٤ - ٢) وافق الجانبان على أن جدول الأعمال السابق لا يعنى الشمول بأى حال من الأحوال .

٥ - يتفق الجانبان مؤقتاً على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف

يعقد في الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو عام ١٩٨٦ على أن يسبقه اجتماعات تمهيدية ، وأن المؤتمر سيعقد من حيث الواقع بعد ما تعلن الحكومة الحالية الترتيبات الأمنية الضرورية وتوفر المناخ الملائم
الضروري *

٦ - وأخذا في الاعتبار الحاجة الى مشاورات منتظمة من جانب كل طرف مع الجانب الآخر ، فقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة اتصال مشتركة تضم خمسة أعضاء من كل جانب ، كما اتفق الجانبان أيضا على أن يوم الاربعاء الموافق السابع من مايو عام ١٩٨٦ سوف يكون موعدا لبدء الاجتماع الأول للجنة ، والذي سوف يعقد في أديس أبابا *

٧ - وهذا الاعلان تم اصداره بكلا اللغتين الانجليزية والعربية ، وقد اتفق الجانبان على أن النص الانجليزي سيكون الأصل ، وهي حالة الاختلاف سيفضل على النص العربى *

٨ - وبإصدار هذا الاعلان فان الجانبين يناشدان الشعب السوداني الممثل في أحزابه السياسية المتنوعة والاتحادات التجارية والنقابات بالعمل الجاد لأجل تحقيق أهداف هذا الاعلان *

يحيا نضال الجماهير السودانية *

عن حركة التحرير الشعبى السودانى العقيد كيروينو كياني بول *

نائب قائد جيش التحرير الشعبى السودانى ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى *

عن التجمع الوطنى لانقاذ الوطن *

عواد الكريم محمد سكرتير عام التجمع الوطنى لانقاذ الوطن ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى *

وجهة نظر حزب الأمة بالنسبة للجنوب :

فى عام ١٩٤٨ م عندما بحث مستقبل علاقة الجنوب بالشمال ، وفى عام ١٩٥٥ م عندما بحث أمر اعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وفى عام ١٩٦٦ عندما انعقد مؤتمر جميع الأحزاب السودانية ، وفى عام ١٩٧٢ م عندما وقعت اتفاقية السلام فى كل تلك المناسبات اتفقت الحركة السياسية السودانية على أن للجنوب وضعاً خاصاً فى السودان الموحد .

ومنذ فترة الحكومة الانتقالية الأولى التى قامت بموجب اتفاقية عام ١٩٥٤ م فى السودان طفت على السطح مشكلة الجنوب ، هذه المشكلة هى تعبير سياسى عن واحد أو أكثر من العوامل الآتية :

١ - التباين الموروث بين الشمال القائم تماسكه على الدين الإسلامى واللغة العربية وبين أقاليم غاب عنها أو ضعف فيه هذان العاملان .

٢ - الاختلاف المكتسب بسبب سياسة الجنوب التى طبقها الاستعمار ما بين عام ١٩١٨ - ١٩٤٨ م ، وهذا الاختلاف جديد غرسه الاستعمار وغذته مرارة ومخاوف موروثة من عهد الرق والاسترقاق .

٣ - احساس زاد مع نمو الوعى السياسى لدى بعض أبناء المناطق السودانية بأن مناطقهم مهملة ومتخلفة ومحرومة .

٤ - احساس تغلب على تفكير ومشاعر أبناء بعض المناطق بأن مشاركتهم فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتناسب وحجم مناطقهم السكانية .

هذه العوامل كامنة بصورة أو أخرى كانت سبباً فى كل مظاهر الصراع بين الشمال والجنوب ، والذى انفجر مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ م للأسباب الآتية :

— تدخل الحكومة المركزية فى شئون الاقليم الجنوبى وحرمانه من الصلاحيات المقررة له .

- اهمال الالتزام بالمسألة الاقتصادية والتنمية الجنوبية •
- تقسيم الجنوب دون مراعاة الاجراءات الدستورية •
- اختلاف حاد حول موقع المصفاة أ يكون فى بانتيو أم فى كوستى ؟
- اختلاف حول اعادة توحيد القوات المسلحة وما أدى اليه ذلك
- الاختلاف من تمرد شرائح جنوبية مسلحة •

هذه الأسباب ساعدها :

- أن النظام بأخطائه الداخلية خلق لنفسه رفضا كبيرا أدى الى عطف نحو التمرد •
- أن النظام بأخطائه الدبلوماسية من انحياز ومحورية أتاح مجال الدعم الخارجى لهم •
- وزادت أسباب التأييد للتمرد عندما أعلن النظام المايوى قوانين سمائها اسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ م ، فعدها الجنوبيون على اختلاف مشاربهم خرقا ل ضمانات وضعت فى الدستور ، وتجاوزا لجهودهم التشريعى فى مجلس الشعب ، وتجريدا لهم من حقوق المواطنة ، هكذا نشأ الموقف الأخير فى الجنوب ، وهو مختلف عن سابقه بأن الحركة المسلحة الآن لا تنادى بالانفصال ، بل بسودان موحد فى ظل نظام أفضل • ومختلف عن سابقه بأن الحركة المسلحة الحالية لا يؤيدها كثير من الجنوبيين بل يعارضونها ويقاومونها مثل : الأحزاب الاستثنائية وحركة أنيانيا الثانية ، وقبائل الفرتيت فى بحر الغزال ، وعناصر من المسلمين الجنوبيين ، وآخرين •

الحركة المسلحة الحالية التى سمت نفسها حركة تحرير شعب السودان ، أما أن تكون جماعة طموحة تريد أن تفرض على السودان فكرا

سياسيا بالقوة أو أن تكون أداة لجهات أجنبية ، فى هاتين الحالتين فإن
قدردنا أن نقصدي لها وأن نحاصرها وأن نعزلها وأن نهزمها ، ولن
الدائم لعام ١٩٦٧ م •
ندخر طاقة فى سبيل ذلك ، •

وأما أن تكون الحركة حركة وطنية ذات اجتهاد مختلف ، وفى هذه
الحالة فإننا نعتقد أن المؤتمر القومى الدستورى الذى دعونا اليه هو
المنبر الصحيح لبحث القضايا المختلف عليها وحسمها •

لقد دعونا فى الماضى لمؤتمر المائدة المستديرة ، وتنبعنا نتاجه
المجهودات الاتفاق على نصوص أدرجت فى مشروع دستور السودان
عبر لجنة الاثنى عشر ، ومؤتمر جميع الأحزاب السودانية حتى أثمرت
والآن ندعو لعقد المؤتمر الدستورى القومى ورأينا حول القضايا
الأساسية التى سوف يتطرق اليها هو •

أولاً : ضرورة تحديد العلاقة بين المركز والاقليم ، ونحن نعتقد
أن تقسيم الصلاحيات التى اتفق عليها فى الماضى تقسيم فى جوهره
سليم ، ولكن المطلوب حماية الصلاحيات الاقليمية من التوغلات المركزية ،
وتأكيد أن لدى الاقليم امكانات مالية مستقلة عن القرار المركزى •

أما هل يكون الجنوب اقليما واحدا أم عددا من الأقاليم فأمر
يخص الجنوبيين أنفسهم ، ولا بد أن يحسموه بالوسائل الديمقراطية ،
ونحن نقبل ما يقررونه فى هذا الصدد •

ثانيا : الاتفاق على استراتيجية التنمية وادخال مبدأ التوازن مع
مراعاة لظروف المناطق المتخلفة ، وهو اعتبار نؤمن به وأدخلناه فعلا فى
خطتنا آتتموية •

ثالثا : مسألة المشاركة العادلة فى كل مجالات الحياة العامة ، انبأ

نعتقد أن ظروفنا موضوعية وذاتية قد حالت في الماضي دون المشاركة الموزونة في مجالات الحياة العامة ، وهذا الموضوع يمكن أن تفصله الآن ورقة عمل محددة تريل ما فيه من غبن .

رابعا : التوفيق بين تطلعات الصحوة الاسلامية وحقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين — وهذا موضوع حضرنا فيه ورقة عمل للمؤتمر القومي الدستوري .

خامسا : عروبة السودان وقد فصلنا الموقف فيها في صدر نهج الصحوة .

سادسا : أفريقية السودان وقد فصلت في صدر نهج الصحوة .

سابعا : مراعاة حقوق الاقليم في الثروة الطبيعية التي توجد في داخل مناطقها ، ونرى أن يخصص نسبة معقولة من عائدات الثروات الطبيعية للاقليم الذي توجد به ، على أن يكون ضمن الثروة القومية وبرنامج الانتفاع بها .

ثامنا : قومية القوات المسلحة وكفالة ذلك لتكون صحيحة التمثيل للشعب السوداني والتعبير عن تكوينه ضباطا وجنودا .

اننا اذ ندعو لهذا المؤتمر نفاشد الجميع الاشتراك فيه بجدية واخلاص ، آمليين أن يجد حلا أساسيا للمشاكل المطروحة حلا يصونه بعد ذلك الدستور والقانون .

لا بد من الغاء تصورات وممارسات وقوانين النظام المبايوى الخاصة بالحكم الاقليمى واقامة حكم اقليمى سليم على الأسس الآتية :

١ — تكون الصلاحيات الاقليمية على نحو ما نص عليها في اتفاقية جميع الإمبراط في عام ١٩٦٦ م .

- ٢ - تكون للاقليم صلاحيات تشريعية فى حدود سلطاتها •
- ٣ - تكون للاقليم قيادة منتخبة انتخابا حرا •
- ٤ - تكون للاقليم ايرادات مستقلة تتناسب وصلاحياته •
- ٥ - يراعى الاقتصاد فى تكلفة الحكم الاقليمى لتوجه النسبة الأكبر من الموارد المالية للتنمية الاقليمية ، للانتاج ، وللخدمات •

الحكم المحلى

لقد افترى النظام المايوى على الحكم المحلى وسخره الأغراض السياسية ، وجرده من شخصيته الاعتبارية وأخضعه للحكم الاقليمى •

اننا نلتزم بإقامة حكم محلى ديمقراطى ذى صلاحيات محددة وشخصية اعتبارية ، ويحدد القانون بوضوح صلاحيات الحكم المحلى فى ظل الحكم الاقليمى •

الحكم الأهلى

لقد رفعنا شعار اصلاح الادارة الأهلية فى الستينات ، وانبرى له النظام المايوى فقرر التصفية الفورية ، فأحدث فراغا كبيرا أدى لاضطراب الأمن فى كثير من المناطق ، وأدى لقطع الصلة بين الدولة وكثير من المواطنين •

انا نلتزم بالغاء جميع اجراءات مايو التهريجية ، وتقيم البديل الآتى :

- (أ) الابقاء على خلو مناطق الوعى من الادارة الأهلية
- (ب) تطوير الادارة الأهلية فى المناطق الحديثة الاستقرار •
- (ج) تدعيم الادارة الأهلية مع تطهيرها فى المناطق البدوية وسوف يبين القانون كيفية التصفية والتطوير والاصلاح ، ويبين المناطق التى تقع فى التقسيمات الثلاثة •

● وجهة نظر الجبهة القومية الاسلامية :

في مسألة جنوب السودان :

قدمت هذه الورقة لمؤتمر الجبهة الاسلامية القومية في دورة انعقاده بتاريخ ١٩ شعبان ١٤٠٥ هـ

والجدير بالذكر أن حوالي المائة من أبناء جنوب السودان قد شاركوا في ذلك المؤتمر ، وقد جاءوا من بحر الغزال والاستوائية وأعلى النيل ممثلين للمسلمين في معظم المدن والقرى والأرياف الجنوبية ، وقد ترأس الجلسة الأولى للمؤتمر أحد أبناء الجنوب ، وكذلك خاطب أحد أبناء الجنوب التجمع الشعبي الاسلامي الحاشد بميدان أبو جنزير في يوم ٢١ شعبان ١٤٠٥ هـ الذي تم في اطار مؤتمر الجبهة .

نأمل أن تسهم هذه الورقة في التتوير العام بالجنوب وقضيته ، وأن تقتضافر الجهود في سبيل الوصول لحل ناجز للقضية .

جنوب السودان :

تبلغ مساحة الاقليم الجنوبية مجتمعة ٦٥٠.٠٠٠ كم^٢ ، وتعادل حوالي ربع مساحة السودان البالغة ٢٥٠٥.٨١٣ كم^٢ .

السكان :

حسب احصاء عام ١٩٨٣ م يبلغ سكان الجنوب ٢٩٦.٣٧١.٥ نسمة من جملة سكان السودان البالغ عددهم حسب نفس الاحصاء ٢.١٥٩.٢١٥ ، وهم بذلك يشكلون ربع سكان السودان تقريبا ، وهذا لا يعنى بأن الجنوبيين ينحصرون في الجنوب ، بل هنالك قبائل جنوبية أصبحت اداريا جزءا لا يتجزأ من الشمال ، وكذلك عدد كبير من الأفراد النازحين شمالا .

اللغة :

بالجنوب أكثر من مجموعة لغوية أكبرها لغة الدينكا والعربية التي تعتبر لغة السودان الرسمية ، ولغة السياسة والاتصال والتخاطب بين المواطنين الجنوبية في صورتها المحلية الدارجة ، وهي لغة التعليم في معظم الابتدائيات والمتوسطات من المدارس ، وتستعمل اللغة الانجليزية كلغة رئيسية في دواوين الحكومة ومعظم الثانويات والجامعة .

الديانة :

الاحصائيات تشير الى أن معظم سكان الجنوب لادينيين ، ثم يليهم المسلمون فالمسيحيون ، والاحصاء الوارد في الكتاب السنوي للتشير في عام ١٩٨١ م (يصدره مجلس الكنائس العالمي) يقرر أن ٦٥٪ لادينيين ١٨٪ مسلمين و ١٧٪ مسيحيين ، وأثر الاسلام قوى في المدن ، بينما المسيحية في الأرياف ، أما في أواسط المتعلمين فأثر المسيحية أكبر من الاسلام بكثير .

الموارد الاقتصادية :

الجنوب غنى بموارده الزراعية وثرواته الحيوانية وغاياته الاستوائية، وهو أغنى نظرا لاكتشاف البترول وبعض المعادن الهامة كالفحم والحديد والذهب ، هذا فضلا عن احتمال كسونه منطقة سياحية ، ونسبة لبعده الجنوب عن موانئ التصدير ، وسوء شبكة المواصلات داخل الاقليم وبينه وبين الشمال والعوامل الطبيعية مثل الأمطار الغزيرة والسدود التي تبلغ مساحتها مساحة إنجلترا فلم يستطع الجنوب الاستفادة من موارده ، وظل يرزح تحت حال الفقر الى يومنا هذا .

التاريخ :

قليل هو المعروف عن تاريخ الجنوب قبل القرن ١٩ ، ويعود أول اتصال له مع العالم الخارجى على يد المكابتن التركى سليم سنة ١٨٣٩ م

بأمر من الخديوى محمد على لاكتشاف منابع النيل وفتح طريق للتجارة، وقد وصل غندكرو عام ١٨٤١ م ، وطيلة فترة السيادة التركية ظل الجنوب يدار ويحكم بواسطة أوروبيين أمثال صمويل بيكر وشارلس غردون البريطانيين ، والايطالى جيسى باشا ، واليهودى الألمانى أدوارد شنترز الذى ادعى الاسلام وتسمى بأمين باشا ، وبذلك كانت عاقبة سياسة الحكم فى الجنوب هى من مسئولية الأوربيين الذى أراقبوا كثيرا من الدماء لأجل استتباب الأمن ، وفتحوا الباب للكنائس لتعمل فى جنوب السودان ، وأدخلوا تجارة الرقيق التى أصبحت فيما بعد أهم تجارة فى الجنوب ، شاركهم فيها المسيحيون اللبنانيون وفئة من التجار الشماليين الذين تحملوا فيما بعد تبعه اللوم وحدهم ، وتجبسوهل الدور الرئيسى السابق للأوربيين والمسيحيين اللبنانيين .

فترة المهديّة :

بعد انتصار المهديّة عام ١٨٨٥ م تأثر الاسلام واللغة العربية فى الجنوب تأثرا سلبا ، فاهتمام المهديّة بالانتشار شمالا وشرقا جعل أثرها فى الجنوب ضعيفا ، وهذا وقد تفتتت وانحسرت كثير من المؤسسات والقوى البشرية الاسلامية الموجودة فى الجنوبية ، فالتذين ساندوا الثورة اتجهوا شمالا للحاق بالمهدي ، وهربت القوى الاسلامية الأخرى المضادة للمهديّة جنوبا ، وانفتح الباب لاستعمار جديد فدخل البلجيك يحملون معهم لغة جديدة هى لغة البنغالا .

الحكم الثنائى :

(١٨٩٩ - ١٩٥٦) وقع السودان تحت مظلة الحكم الأنجليزى المصرى أسما ، وتحت الحكم الأنجليزى حقيقة وفعلا ، وخاصة الجزء الجنوبي من القطر ، ومنذ البداية فتح الأنجليز الباب على مصراعيه للكنائس ، وقسموا الجنوب دوائر نفوذ بين الكنائس حيث أتاحوا لها الحرية الكاملة لتخطيط التعليم وإدارته ، ونسبة لان هدف تلك الكنائس

تبشيري في معظمه فانها لم تهتم بتطوير التعليم في الجنوب الا بالقدر الذي يخدم أغراضها ، فلم يتعد التعليم مدارس القرى والمراحيض الابتدائية ، وقد ركزت جهودها على تطوير اللهجات المحلية وترجمة الانجيل بها ، ومحاربة اللغة العربية ، واشاعة الانجليزية ، ومحو كل أثر للإسلام والمسلمين ، وقد أدت سيطرة الكنائس على التعليم الى حرمان أبناء المسلمين منه لدهر طويل ، ذلك لان الآباء آثروا الابتعاد عن هذه المدارس خوفا على أبنائهم من التنصير لا سيما أن بعض الكنائس جعلت الدخول لمدارسها مشروطا بالتعميد في الدين المسيحي ، ولم تكف المؤسسات الكنسية بالسيطرة على التعليم ، بل مارست ضغطا على الحكومة الانجليزية لمحاربة كل المؤسسات والعوامل التي قد تؤدي الى نشر الاسلام وثقافته .

فتم استبعاد القوات السودانية واستبدالها بقوة جنوبية مسيحية تحت امره ضباط انجليز استبدلت الجمعة بالأحد عطلة أسبوعية ، وبدأت المطالبة بإبعاد كل الشماليين وغيرهم من المسلمين العاملين في الجنوب الى الشمال ، كما بدأت المطالبة بفصل الجنوب وضمه لأوغندا أو كينيا .

سياسة المناطق المقفولة :

في عام ١٩٢٢ م استجابت الادارة البريطانية للضغوط ، وسنت القانون الذي يعرف بمرسوم المناطق المقفولة ، والذي أعطى الحكومة الحق في أن تمنع أي سوداني أو أجنبي من دخول مناطق معينة أو البقاء فيها الا بإذن رسمي من السلطات ، وكان القانون يهدف في الأساس لخنق الشماليين أو المسلمين عامة من الدخول أو البقاء في الجنوب خشية تأثيرهم على الأهالي .

مؤتمر الرجاف اللغوى :

(١٩٢٨ م) يعتبر هذا أول وأخطر مؤتمر لغوى فى تاريخ الجنوب ، اذ خرج بقرار تطوير اللغات المحلية واستعمالها فى المراحل الأولى من التعليم ، ثم التحول للانجليزية واستبعاد اللغة العربية كلية ، وقد حضر ذلك المؤتمر ٤١ ممثلا كهم وبلا استثناء من الأجانب ورجال الكنائس .

سياسة الجنوب فى الثلاثينات :

انتهجت الادارة البريطانية فى الثلاثينات ما يعرف باسم (سياسة الجنوب) ، وقد هدفت للقضاء كلية على الاسلام وآثاره فى اللغة العربية وثقافتها ، وابعاد كل ماله أثر مباشر أو غير مباشر فى ذلك ، وقد ركزت تلك السياسة على الحكم الأهلى والمقبلى ، واستعمال الانجليزية بدلا من العربية ، ولم تقف تلك السياسة عند هذا الحد ، بل تطورت لتشمل كل صغيرة وكبيرة ، فمنع استعمال الأسماء والألقاب والملابس العربية ، ومنعت الطهارة والتزاوج بين الشماليين والجنوبيين ، وحرمت الانتقال بين الشمال والجنوب الا بتثيرة من السلطات الانجليزية ، والتي غالبا لا تعطى لشمالى مسلم .

نجحت هذه لسياسة الى حد ما فى عزل الشمال عن الجنوب ، واعطاء الجنوبيين انطبعا بتمييزهم العرقى والثقافى عن الشمال ، ورسخت فى أذهانهم أن الشماليين تجار رقيق ومستعبدين ، وولدت فى النفوس حسدا ونارا وحقد ، وذلك يتطلب جهودا مكثفة من أبناء السودان لمدد جذور الثقة بين الجنوب والشمال . لكن سياسة الجنوب هذه لاقت معارضة شديدة من قبل الأحزاب الشمالية ومؤتمر الخريجين ، وقد تزامن هذا الاحتجاج الداخلى مع تهديد الايطاليين للحدود من الخارج عقب الحرب العالمية الثانية مما دفع بالانجليز الى تغيير سياستهم نحو الجنوب سنة ١٩٤٦ م حفاظا على تماسك الجبهة الداخلية والتفرغ

للخطر الخارجى ، وقد ترتب على السياسة الجديدة سنة ١٩٤٦ م قبول اللغة العربية فى مدارس الشمال بدلا من أوغندا ، ومشاركة الحكومة بقدر أكبر فى التعليم بدلا من تركه للكنائس وحدها .

مؤتمر جوبا :

فى سنة ١٩٤٧ م انعقد مؤتمر جوبا الشهير والذي حضره ١٥ ممثلا من الجنوب و ٦ من الإداريين الأنجليز و ٦ من الشماليين ، وقد رفض المؤتمر فكرة فصل الجنوب والحقاقه بأوغندا أو كينيا ، وطالب المؤتمر بضم الجنوب للشمال تحت راية السودان الواحد .

التمرد الأول :

بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥ م أثناء اعداد السودانين للاستقلال القام ارتكبت بعض الأخطاء فى حق جنوب السودان مثل عدم اشراك الجنوبيين فى مفاوضات الجلاء ، واعطائهم عددا قليلا من الوظائف أثناء السودنة وعدم تحقيق الوعود المعقولة التى أمطروهم بها السياسيون الشماليون ، أضيفت كل هذه الأخطاء الى تراكمات الماضى التى غرستها الكنائس وخلقها الاستعمار ، كما حاولت بعض الجهات الخارجية الايقاع بين الشماليين والجنوبيين فاذى كل ذلك الى توجس الجنوبيين وعدم ثقتهم فى اخوانهم بالشمال . ووئذ تمرد الجنوب سنة ١٩٥٥ قبل الاستقلال .

فترة الاستقلال :

شهدت تلك الفترة نشأة بعض الأحزاب الجنوبية ومشاركة جزئية للجنوبيين فى الحكومة ، وتبعها هدوء نسبى فى الجنوب ، لكن انقلاب الفريق عبود أنهى الفترة الديمقراطية فى نوفمبر ١٩٥٨ م ، وبالرغم من أن فترة عبود شهدت فى الجنوب دخول التعليم الدينى ، وتوسعا فى المدارس الحكومية ، وانتشارا نسبيا للغة العربية ، واعادة العطلة

الأسبوعية للجمعة مرة أخرى ، إلا أن الطريقة التي تمت بها هذه الخطوات كثيراً ما كانت متعجلة ومتخبطة ، مما أدى إلى تفاقم الاضرابات في الجنوب وقادت لتمرّد سنة ١٩٦٣ م الذي أعقبه قرار الحكومة بطرد كل المبشرين الأجانب من البلاد سنة ١٩٦٤ م ، وكانت نظرة حكومة عبود لمشكلة الجنوب على أنها مجرد خروج على القانون والنظام ، وتستلزم معاقبة الخوارج والمتمردين ، لكن لم تجب سياسة حكومة عبود تجاه الجنوب قبولا في الشمال الذي اعتبر قاداته أن أساس المشكلة يكمن في طبيعة النظام العسكري القائم ، وبالفعل كانت هذه القضية إحدى الأسباب الرئيسية التي أطاحت بالنظام العسكري ، وادت إلى عوده الديمقراطية مرة أخرى في ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ م .

فترة أكتوبر :

كانت أبرز معالم الديمقراطية الثانية تجاه الجنوب مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد سنة ١٩٦٥ م ممثلا كل الأحزاب الشمالية والجنوبية، وقد طرحت الأحزاب الشمالية بناء على مبادرة الحركة الإسلامية فكرة الحكم الذاتي الإقليمي في المؤتمر ، وأيدهم في ذلك حزب الوحدة الجنوبي بينما تقلبت آراء فرعى حزب سائو بين الاستقلال التام للجنوب والحكم الفيدرالى ، أما جبهة الجنوب فقد طالبت بحق تقرير المصير .

لم يحصل المؤتمر إلى قرار موحد معن في نهاية جلساته ، لكنه عين لجنة عرفت فيما بعد بلجنة الاثنى عشر لتواصل الحوار ، وبعد نقاش مستفيض توصلت اللجنة لعدة توصيات هامة على رأسها طرح الحكم الإقليمي اللامركزي بديلا للمركز في كل السودان .

وفي أواخر العهد الديمقراطي تردت الأحوال في الجنوب وساءت سياسة الحكم في البلاد عامة ، مما أدى لانقلاب مايو ١٩٦٩ م الذي أنشأ وزارة لشئون الجنوب في بداية عهده ، وبدأ حوارا مع المتمردين في محاولة لاييقاف نزيف الدم الذي استمر منذ عام ١٩٥٥ م ، الافتترات

متقطعة ، وأدى الحوار الى اتفاقية أديس أبابا الشهيرة سنة ١٩٧٢ م
التي أسعفت النظام فى وقت اشتدت فيه عزلة الخارجية والداخلية ،
وأسهمت فى تهيئة مناخها جهود مجلس الكنائس الأفرىقى وجهات أثنوبية
وبريطانية •

أديس أبابا :

جاءت اتفاقية أديس أبابا بنوع من السلام المؤقت فى الجنوب ،
فقد بدأ الموقف يتغير بعدها بسنتين اثنتين ، اذ لم تنتظر الاتفاقية
لل قضية بكل أبعادها الوطنية ، وانما عالجت حل القضية على أساس أنها
مشكلة للجنوب فى مواجهة الشمال ، ومن حيث تمايز الطبيعة السياسية
والثقافية والاجتماعية ليس الا ، وعليه هدفت الاتفاقية الى تكريس
شخصية للجنوب مقابل الشمال سياسيا واجتماعيا وثقافيا بل عسكريا
أيضا ، وتناست الاتفاقية تماما الموازنات العامة لنظام الحكم
فى السودان شماله وجنوبه ، والتناقضات الموجودة داخل الجنوب نفسه
فلم تتطرق لها ، علاوة على ذلك فان تصوير القضية على أنها مشكلة
الجنوب فى مواجهة الشمال يضيف تعقيدات جديدة الى الوضع القائم
من خلال تقنين أزمة الثقة بين شطرى السودان •

ومع ذلك فان الاتفاقية لم تجدد عند التطبيق التزاما دقيقا ببغودها
سواء فى الشمال أو الجنوب ، فقد خرقت مرات عديدة ، ومر الأمر
فى بادئه كأن شيئا لم يحدث ، فمثلا نصت الاتفاقية على عدد معين
من الوزارات وتم الاتفاق على عدد معين من المقاعد لمجلس الشعب
الاقليمى ، ولكن تضاعف العدد فى كلا الحالتين تقريبا •

كما نصت الاتفاقية على مركزية تخطيط التعليم ، لكن لم يكن ثمة
التزام واضح بذلك الشرط ، ومر ذك فى غالبية لعجز الحكومة المركزية عن
تقديم الخدمات التعليمية أو تمويلها ، كما نصت الاتفاقية على عدد

معين من المديريات ، ولكن ذلك العدد تضاعف فيما بعد ، ثم زاد على الضعف فى فترة لاحقة .

وشهد عام ١٩٨٣ م تطورا مهما على الصعيد السياسى ، فقد طالبت بعض الجهات الجنوبية بتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم أسوة بالاقاليم الشمالية ، وطرح الأمر للحوار ، وكان نظام نميرى متحيزا للاقاليم الثلاثة ، فبدلا من إتاحة حرية الراى الآخر قام النظام باعتقال بعض دعاة وحدة الجنوب الذين رأوا فى التقسيم خرقا غير مقبول لاتفاقية أديس أبابا ، وأرادوا لأى تعديل ان يتم حسب الأسس المقررة فى الدستور لا بأمر جمهورى فوقى .

وكان لكل فريق منطق وأسبابه التى يستند عليها فى الدعوة لرأيه ، فقد كان دعاة وحدة الاقليم الجنوبى يستندون أساسا على أمرين :

الأول : هو أن اتفاقية أديس أبابا قد نصت على وحدة الجنوب بمديرياته الثلاثة ولا يمكن الرجوع عن هذا الأمر الا وفق الضوابط والقوانين المقيدة لذلك الأمر وذلك ما لم يحدث .

الثانى : هو أن الجنوب المفكك المقسم يكون بالضرورة ضعيفا أمام الشمال الموحد ، وذلك يؤدى لضياع كثير من الفرص والحقوق بينما يشكل الجنوب الموحد قوة ضاغطة ومؤثرة ، أما دعاة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فاستندوا على أن اتفاقية أديس أبابا قامت فى ظروف خاصة انعدمت فيها الثقة بين الشمال والجنوب ، وقد تخطاها الزمن، وحدث الكثير من المتغيرات ، كما أنها قد خرقت عدة مرات استجابة لظروف عملية .

وقالوا ثانيا : ان وجود ثلاثة أقاليم يعطى فرصة أكبر للمشاركة الشعبية فى القرار ، كما تجعل المسئولين قريبين من الجماهير لا سيما أن

تحدد الاقاليم الجنوبية الثلاثة قامت منذ عهد الاستعمار على أساس اعتبارات جغرافية وسكانية مناسبة لحسن ادارتها محليا ، وان وجود ثلاث وحدات ادارية مسئولة يجعل التخطيط الاقتصادى والاجتماعى أكثر سهولة ، ويجعل تنفيذ سياسات التنمية أيسر ادارة ومتابعة خاصة أن صعوبة النقل والاتصال تجعل ادارة الجنوب كرقعة واحدة أمرا عسيرا ، وقد قدروا ثالثا أن وجود ثلاثة أقاليم يبعد احتمال الهيمنة السياسية لفئة بعينها ، وبالتالي تكون الحكومات الاقليمية أكثر انسجاما مع جماهيرها •

وعندما عرض الأمر على مجلس الشعب الاقليمى كانت الغالبية تقف مع تقسيم الجنوب ، وكان هذا الاتجاه شبه اجماعى فى الانتخابات النيابية بالاستوائية •

وتم تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فى يونيو عام ١٩٨٣ م بأمر جمهورى ، وتبليورت عن هذا التقسيم أربع مجموعات ، ثلاث منها تضم غالبية قبائل أعالي النيل ، وكل سكان الاستوائية تقريبا ، وبعض سكان غرب بحر الغزال •

وهذه المجموعات الثلاث تطالب باستمرار فى تقسيم الجنوب ، بل ان بعضا من أبناء عرب بحر الغزال (المتمثل فى مجلس منطقتى واو وراجا) يطالبون بقيام اقليم رابع خاص بهم •

أما المجموعة الرابعة فهى مجموعة سكان مديرتى شرق بحر الغزال والبحيرات وجزء من مديرية جنقلى ، وهؤلاء يطالبون بالعودة للاقليم الواحد بشدة واصرار ، وينتمى غالبيتهم لقبيلة الدينكا الكبرى ، وهؤلاء لهم وزنهم الخاص نظرا للكثافة السكانية الكبيرة التى يتمتعون بها ، ولأن لهم وجودا ذا وزن مؤثر فى الخدمة العسكرية والمدنية ، ولما لهم من الروح القيادية العالية •

التمرد الأخير :

تضافرت أسباب كثيرة لتؤدي الى قيام التمرد الأخير ، ولو توافر للحكومة القائمة قدر من الاحساس بالمسئولية والوعى والحزم الادارى اللازم لآمكن حل تلك المشاكل وتطوير اللازمة قبل أن تنفجر ، وعموما مهدت للتمرد عوامل نجمها فى الآتى :

١ — بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ م واستقرار الوضع فى جنوب السودان انتقلت كثير من الأمراض التى كانت سائدة فى الخدمة المدنية والحياة السياسية فى الشمال الى الجنوب ، فعم الفساد والثراء الحرام ، وادى ذلك الى كثير من المفوضى فى الحياة العامة •

٢ — تم استيعاب عدد كبير فى الخدمة المدنية دون وجود ميزانية معتمدة لذلك ، مما أضعف ميزانية التنمية الحقيقية والخدمات ، وعندما واجهت الحكومة الأسر الواقع وتخلصت من بعضهم دفع ذلك بعضهم للانضمام الى جموع المرفض •

٣ — تكاثرت عناصر من خريجي المدارس وغيرهم كانت تترقع استيعابا خاصا فى المؤسسات المدنية والادارية الجديدة ولكن آمالهم لم تتحقق •

٤ — بدأ يسود مفهوم وسط الكثرين من أبناء الجنوب بأن حمل السلاح والخروج على القانون يمكن أن يحقق لهم مطالبهم ، خاصة أن الذين تسلموا السلطة بعد اتفاقية أديس أبابا هم الذين قادوا التمرد ، بينما تم عزل كل السياسيين الجنوبيين الذين كانوا ضد التمرد •

٥ — خيبة أمل الجنوبيين فى حدوث نهضة سريعة فى مجال الخدمات والتنمية •

٦ - الصراع بين القوى السياسية الجنوبية المختلفة حسب الأهواء الشخصية أو الانتماءات القبلية والحزبية •

٧ - عدم متابعة استيعاب الأنانيا في الجيش بصورة مبرمجة خلال السنوات الخمس الأولى ، كما نصت اتفاقية أديس أبابا •

٨ - لما تكاثر السخط وكاد أن ينفرد العقد حاولت حكومة نميري ترحيل بعض الأفراد من الأنانيا الى الشمال ، ولكنهم - في جو لم تتوفر فيه الثقة بالدرجة المرجوة - رفضوا الاذعان للامر وخرجوا على النظام •

٩ - في عام ١٩٨٢ م طردت أعداد كبيرة من العاصمة فيما عرف بالكشة وتأمين العاصمة ، فذهب الجنوبيون وهم ساخطون للجنوب حيث خرج الكثيرون منهم وانضموا لفصائل التمرد •

١٠ - في جيو الفوضى بدأت الاشاعات تنتشر والتهديد بالاعتقال مما جعل الكثيرين يفضلون الخروج على البقاء •

أدت العوامل المتقدمة الى توتر الجو ، وحدث الانفجار الأول في أكتوبر عام ١٩٧٥ م ، ومع تزايد موجات السخط والفوضى بدأت أعداد متزايدة تخرج الى الغابة وتتضم لعناصر التمرد •

وفي أكتوبر عام ١٩٨٢ م في الجو المشحون بالتوتر تم ارسال فريق من جوبا للتحقيق في اختفاء بعض الأموال المتعلقة بالقوة الموجودة في بور ، ولكن قائد القوة رفض التحقيق ووقف معه الجنود فتأزم الجو في الحامية ، وتكرر الأمر في فبراير عام ١٩٨٣ ، واتسمت المعالجة بالكثير من عدم الحكمة والتروى ، وتم ايقاف مرتبات قوة بور عن شهر أبريل فتمردت الحامية فأرسلت قوات من جوبا لتأديبها حسب تقرير النظام ، فخرجت بعض قوات الحامية الى الغابة ولحقت بها قوات في فاشلا وغيرها •

وكان جون قرنق يقضى أجازته فى قريته قرب مدينة بور فلم يعجبه الحال ولحق بالتمرد بعد عدة أيام من ذلك الحادث ، وصادفه فى الطريق قاي توت زعيم جناح النوير فى التمرد وخرجا معاً الى أثيوبيا ، وأرسلت فرقة من أعالي النيل للحاق بحامية بور ، ولكن الشائعات وصلت لقائد تلك المجموعة بأنه سوف يعتقل بمجرد رجوعه من مهمته ، فما كان منه الا أن أعلن الانضمام للمتمردين وقتل جميع الذين عارضوه، ووقعت كثير من الأحداث المشابهة دعمت موقف التمرد ، وفى ظروف تلاشى الثقة فى الحكومة القائمة والتسيب السياسى والمدنى ونشاط انشائعات والأقاويل يمكن لأى شىء أن يحدث •

بانضمام جون قرنق اكتسب التمرد بعدا سياسيا جديدا ، فقد بدأ يفرض زعامته على كل الفئات المتمردة ، واتصل بالمعسكر الشيوعى بأثيوبيا وليبيا وتبنى الاستراتيجية اليسارية تجاه السودان ، فتكونت ما سميت بالحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان ، وحرر منفستو خاص بالحركة ووضعت قوانين تضبط الجيش وقضاءه العسكرى ، ورفع شعار تحرير السودان شماله وجنوبه ، وقد أعطى الحركة دفعة كبيرة للامام بالاضافة الى الضعف والاضطراب الشديد الذى كانت تعاني منه حكومة نميرى ، وتلك الفوضى التى عمت أجزاء كبيرة من الجنوب ، فضلا عن الامكانات العسكرية الكبيرة التى أتاحت للجيش الشعبى لتحرير السودان والاذاعة القوية التى أتاحت لدعاية الحركة ، ثم ان تقسيم الجنوب من بعد الى ثلاثة أقاليم هو الذى أضاف دفعا قويا نحو حركة العقيد جون قرنق •

فقد أدى التقسيم الى تمرد أعداد كبيرة من القوات النظامية وغيرهم من دعاة وحدة الاقليم وانضمامهم الى الجيش الشعبى لتحرير السودان مما قوى موقفه بدرجة كبيرة جدا •

أما الآثار السلبية لقضية التقسيم فتتمثل فى أن مجموعة قاي توت كانت أصلا غير راضية عن طرح العقيد جون قرنق القومى ، وكانوا يرون حصر الاهتمام فى قضايا الجنوب وحده ، والتركيز عليها دون غيرها ، وعندما جاء التقسيم لاقى هوى فى نفوسهم فحدثت المراجعة المؤجلة ، وانتهت بتصفية قاي توت فتولى زعامة فئة النوير المعارضة لجون قرنق عبد الله شول .

وبدأت المناوشات والمعارك بين مجموعة عبد الله شول (والتي انقسمت على نفسها فيما بعد) وبين قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان ، مما اضطر قوات الجيش الشعبى الى محاولة نقل مسرح عملياتها جنوبا الى الاستوائية ، وقد أقبلت بعض المجموعات المتمردة كجماعة عبد الله شول على الحوار مع الحكومة بعد اعلانات العفو العام والاستعداد للحوار وبعد ثورة رجب الشعبية وسقوط النظام المايوى مالت للحوار عناصر من الأنانيا ٢ ومن السياسيين الذين كانوا يبدون تبرما أو تعاطفا مع حركة التمرد ، بينما تشددت مجموعة الجيش الشعبى لتحرير السودان عند مواقفها ولم تعلن الاستعداد للحوار .

المسلمون بالجنوب :

على الرغم من دورات الاضطهاد الدينى والسياسى والاجتماعى التى تعرض لها المسلمون فى الجنوب فقد استطاعوا الحفاظ على كيانهم وشخصيتهم المستقلة .

والغريب فى الأمر أن المعتن الذى لقيه المسلمون فى جنوب السودان لم يكن نابعا فى الأساس من أخوتهم الجنوبيين (غير المسلمين) ، بل عن حرب مخططة ومنظمة ومبرمجة أو تحريض من بعض الجهات الكنسية غير الجنوبية ، ثم عن اهمال شمالي لقضية الاسلام هناك ، وتمثلت السياسات التى وجهت نحو المسلمين الجنوبيين فى حصر التعليم فى

الارساليات مع بداية الاستعمار ، واعلان مرسوم المناطق المقفولة ، ثم قانون سياسة الجنوب ، ثم الحواضر الاسلامية مثل تحويل عاصمة الاستوائية من منقلا - الى جوبا عام ١٩٢٨ ، وانشاء العاصمة الجديدة على نمط أوروبي كنسى ، وقد تعرض المسلمون الى الاضطهاد الادارى من قبل الحكومة الاقليمية ، والى الكيد من قبل المتمردين ، ووصل الأمر الى حرق دور العبادة وقتل المسلمين أثناء الصلاة ، كما حدث فى أريان ومضول عام ١٩٨١ م ، واشتدت الفتنة وحوادث القتل والنهب حتى هاجر عشرات الألوف نحو الشمال وخاصة جنوب كردفان ودارفور ، ومن الأمثلة المشهورة للتضييق الحكومى نزع قطعة الأرض المخصصة لمسجد الربوة بواو الذى وفر له المسلمون منذ سنوات التمويل اللازم ، ولكن فى كل مرة كانت تتدخل بعض الأيدى الكائدة لتعرفل ذلك الحرح الاسلامى ، وعموما تعرض المسلمون الجنوبيون للحرمان من ممارسة حقهم فى أن يشاركوا فى الحياة الادارية والسياسية والتنفيذية على المستوى القيادى بالرغم من تفوقهم عدديا على المسيحيين حسب احصائية مجلس الكنائس العالمى ، وقد قدر الكثير من السياسيين الجنوبيين هذا الوضع ، ومنهم من اعترف بأن الوقت قد حان لتصحيح هذا الوضع ورفع ظلم السنين الطويلة عن كاهل المسلمين الجنوبيين .

بالرغم من الحصار الذى عانى منه المسلمون فى جنوب السودان فقد ظلت فيهم قيادات معتصمة بدينها ، ورجال صالحون يعلمون القرآن وينشرون الدعوة ، حتى هبت عليهم نسائم الصحوة الاسلامية التى انتظمت كل العالم الاسلامى تقريبا فقاموا ينفضون عنهم غبار الاستضعاف والقراخى فأنشأوا الجمعيات والروابط والهيئات ، وأخير وفى مطلع عام ١٩٨٣ م قامت الهيئة الاسلامية لجنوب السودان التى تعمل جاهدة على ربط المسلمين وتوحيد كلمتهم وتوعيتهم والنهوض بهم بالاضافة الى سعيها الحثيث فى التعاون مع نشاط الدعوة الاسلامية فى السودان وفى استقطاب الدعم المالى الاسلامى لتنمية الجنوب ، وقد تكون للهيئة أكثر

من أربعين فرعا فى أقاليم الجنوب الثلاثة وفرعا بالعاصمة وبعض المدن الشمالية الكبرى •

وقد انتشرت فى معظم مدن الجنوب بوادر عمل اسلامى مبشر فى مجال الدعوة والخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية ورعاية المسلمين الجدد وتثقيف وتوعية المسلمين المقيمين وترقية تعليم أبنائهم ذلك كله دون اثاره أدنى توتر دينى بين أهل الجنوب ، والجدير بالذكر أن درجة التعاليش الدينى الموجودة فى الجنوب لا تكاد تجد لها مثيلا فى كل العالم ، وفى اطار الأسرة الجنوبية الواحدة بل فى المنزل الواحد تجد المسلم والمسيحى والملايين يعيشون معا فى وئام وسلام ، ولا تكاد تجد سياسيا جنوبيا مسيحيا لا يرحب بالنشاط لاسلامى لترقية الأوضاع التعليمية والصحية والمعيشة والحياة الفاضلة فى الجنوب ، ولا يثير القضية الدينية بوجه حاد الا عنصر خارجى يريد أن يستغلها لأغراض الفتنة والدعاية السياسية أو لحاجات الصراع الدولى والحضارى •

أثبتت التجارب والممارسات أن كل محاولات الحل العسكرى المحض تفشل كثيرا ، وذلك أمر بديهى ، اذ لا يمكن احتواء ثورة مجموعة بشرية لظلم تقدر أنه وقع عليها لعشرات السنين عن طريق القوة ، بينما تشهد كل الأحوال التى جلس فيها الأخوة فى الجنوب والشمال للحوار بأن النتيجة كانت أقرب الى التوفيق ، فلا بد فى شأن قضية الجنوب من استمرار الحوار الجاد الهادف لا بقصد الوصول لنوع من الاتفاق العرضى الذى يهدىء الموقف مؤقتا ، بل من أجل لمس جذور المشكلة ومعالجتها من الأساس تحقيقا لوحدة السودان وحققنا للدماء ودفعنا لمسيرته وتحقيق أهداف الأمة السودانية ومثلها العليا ، ولما كانت عوامل شتى قد تظاهرت لتكون أرضية هشة تتولد فيها تفجرات الموقف ، ثم طرأت قضايا أثارت تلك التفجرات من حين لآخر فلا بد أن يشمل الحل

الشامل علاج الأسباب الجذرية التي هيأت أرضية الازمات مهما كلف ذلك من جهد دؤوب متصل ، ثم لابد من تناول الأسباب المباشرة التي أدت الى اشتعال الازمة الراهنة ، ويتمثل جوانب المشكلة اجمالاً في الآتي:

١ - العامل الجغرافي والثقافي :

كما يقوم تشابه في السمات بين شمال وجنوب السودان فبينهما أيضاً تمايز أكدته الظروف الجغرافية وصنعوية الاتصال بين الشمال والجنوب ، وكذلك كرست ذلك التمايز بعض السياسات والقوانين التي سنت في عهد الاستعمار ، مما أدى الى انقطاع الصلة بين شطري البلاد وفرض العزلة بين أهل الجنوب والشمال ، فشكلت ضرور غير حقيقية عن الجنوب في عقلية المواطن الشمالي ، ولم تستدرك المناهج والمؤسسات التعليمية ذلك الخل ، بل تجاهلت التعرض لتاريخ الجنوب وثقافة مجتمعه ، وكان الأجدر أن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من المنهج الدراسي القومي حتى لا يبقى المواطن الشمالي على جهل بواقع المواطن الجنوبي ، وللخروج من هذا الأسر الجغرافي والتاريخي والثقافي لابد أولاً من تأمين سبل الانتقال والاتصال بين شطري البلاد عن طريق تشييد الطرق البرية المسفلته بين الشمال والجنوب كطريق كوستي ملكال جوبا وطريق تمساح راجاوا ، ثم مد شبكة خطوط داخلية تربط أجزاء الاقاليم المختلفة ، ولابد من تحسين أسطول النقل النهري والجوي ، والعمل على استمرار سير قطار الخرطوم واو ، ثم ينبغي ثانياً الالتزام بمنهج تعيملي قسومي لكل السودان بحيث يبرز ذلك المنهج تكوين الجنوب وثقافته وتاريخه كجزء من المنهج الدراسي ، وأن تعمل السلطات على توفير كسل الامكانيات الفنية والبشرية لتحقيق ذلك الهدف . ثالثاً أن تقوم وسائل الاعلام القومية بدور فعال نحو التعريف والتنوير بالجنوب ، وتقوم اذاعة جوبا في نفس الوقت بدور مشابه نحو تعريف الجنوبيين بالشمال وفق برنامج مخطط .

(م ٢٩ - ج ٢)

٢ - التنمية والخدمات :

ان التخلف النسبى للجنوب نتيجة للسياسات المقصودة أحيانا ونتيجة للتجاهل والاهمال أحيانا ، ونتيجة لسوء الادارة والفساد أحيانا أخرى ولد احساسا بالمرارة والسخط ، ومعلوم أن الخلل فى توازن النهضة فى أى بلد يؤدي بالضرورة الى نوع من التبرم والتملل وعدم الاستقرار ، أو يمهّد على أقل تقدير لوجود أرضية نفسية مواتية لعدم الاستقرار ، فلا بد من أن تتضافر جهود كل الأمة السودانية لاعادة المتوازن الاجتماعى لهذا الجسم الواحد الذى هو السودان من خلال توجيه اهتمام زائد وأولوية خاصة للتنمية والخدمات فى جنوب السودان ، ومعلوم أن موارد الجنوب التنموية المختلفة كافية لأن تحدث طفرة هائلة اذا تم استغلالها بالصورة المثلى ، فهناك الكثير من المشاريع التى تمت دراستها فى أوقات سابقة ، وتلك التى بدأت وتوقف العمل فيها ، وأخرى كثيرة تنتظر دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ، وعليه يجب أن توفر الموارد المالية اللازمة للبدء الفورى فى أوسع مجموعة ممكنة من المشاريع الصغيرة السريعة العائد مع الانتقال المبرمج والمخطط نحو مشاريع كبرى للمستقبل ، ولا يشترط أن تكون برامج التنمية فى الجنوب مرتبطة بتخطيط التنمية العام لكل السودان ، بل يحسن أن تكون برامج الجنوب خاصة لحين سد الفجوة التنموية بين شطرى البلاد ، وفى مجال الخدمات - صحية وتعليمية وغيرها - على السلطات المعنية الاجتهاد الشديد فى توفير موارد مالية وفنية لاعادة ترميم مرافق الخدمات القائمة ومدّها بأسباب الحياة ، والعمل على انشاء مرافق خدمات جديدة ، لا سيما أن فى الجنوب أماكن تكتظ بالسكان ولا يكاد يوجد بها أى نوع من الخدمات •

٣ - شكل الحكم :

كانت أول مبادرة لاعطاء الجنوب نوعا من الحكم الاقليمى تلك التى طرحها الاتجاه الاسلامى عام ١٩٦٥ م فى مؤتمر المائدة المستديرة فى

وقت لم يكن مثل هذا الطرح معروفا ، وذلك يقينا من القوى الإسلامية أنه لا سبيل لاستيعاب الوضعية الخاصة بالجنوب الا من خلال نوع من الحكم اللامركزي .

ولما لم يكن الرأي العام السوداني قد تهيأ وقتها لأكثر من ذلك فقد كان ذلك الطرح مناسبا في ذلك الوقت ، وهو ما تم تبنيه في مشروع دستور عام ١٩٦٧ م ، ثم في مرحلة لاحقة في اتفاقية أديس أبابا .

ونسبة لقلشى الشعارات المتطرفة الداعية الى فصل الجنوب عن الشمال لازدياد الثقة بين مواطني شطرى السودان التى تمثلت فى موجات كبيرة من هجرة أبناء الجنوب الى شمال السودان بعد أن كانوا يهاجرون فى الماضى الى كينيا وأوغندا ، ونتيجة لتجربة الحكم الذاتى التى اكتسبها الجنوبيون من خلال الحكم الذاتى فى كل من فترة الجنوب الموحد وفترة الاقاليم الثلاثة ، فان من المسائل التى يمكن أن ترد فى أى حوار لتسوية المعادلة الدستورية لحكم أقاليم الجنوب بل أقاليم السودان العامة ما يلى :

١- دراسة جدوى الانفتاح نحو تطوير الحكم الاقليمى الى نظام فيدرالى يتم بعد التمهيد اللازم .

٢- دراسة جدوى المديرىات كإطار للإدارة ، اذ برهنت التجربة على أنها أصبحت تشكل حلقة إدارية قليلة الفعالية بين الحكم وإدارة المناطق حيث تقوم المجالس وتدار الخدمات والبرامج المحلية .

٣- اضعاء مرونة على التقسيم الاقليمى باتاحة الحق لكل اقليم أن يقيم نوعا من العلاقة الخاصة مع اقليم أو أكثر تنسيقا أو تكاملا أو اندماجا فى كيان موحد .

٤- دراسة الموازنة العادلة فى تمثيل الاقاليم فى الأجهزة الحكومية المركزية التشريعية والتنفيذية .

٤ - القانون :

ان الاستمسك بنظام قانونى عام مؤسس على الشريعة الاسلامية لهو ضرورة دينية وسياسية لكل المؤمنين من أهل السودان وذلك لان :

- الالتزام شرع الله يمثل تجاوبا مع تطلعات غالبية سكان السودان المسلمين وعقيدتهم •

- ويطابق ذلك الشرع الفطرة الانسانية والمبادئ المروحية ، بل النصوص الدينية لكل أديان السماء •

- ثم أن فى السودان حاجة اجتماعية ماسة لتطبيق شرع الله وتقوم لذلك دواع علمية موضوعية •

- ثم أن الشرع الدينى أقرب الى المزاج الثقافى الافريقى من القانون الانجليزى أو الهندى أو أى نظام قانونى آخر •

أن شرع الله سبحانه وتعالى يحفظ لكل المجموعات غير الاسلامية كيانه وثقافتها ويمكنها من ممارسة تدينها وعاداتها وتقاليدها وأطرها المحلية فى جو من الحرية دونما تدخل فى شئونهم أو توجيه تطورهم الدينى والثقافى والاجتماعى ، وأن الفقه الاسلامى بسعته ومرونته يمكن أن يتسع لكثير من التسويات القانونية المتعلقة بغير المسلمين ترجيحاً أو استثناء وتجاوبا مع الادارة المشروعة لغير المسلمين •

٥ - طريق الحل :

حتى يتم التوصل لحل جذرى لهذه المشكلة التى دامت طويلا لابد من اجراء مشاورات مع كل الأطراف السودانية فى الشمال والجنوب تطرح فيها كل جوانب القضية ويدار حوار جاد وهادف ، ثم تتم الدعوة لمؤتمر جامع تشارك فيه كل الأطراف من أحزاب ومجموعات جنوبية وشمالية وجهات سياسية وبعض المتخصصين ، وذلك حتى لا تتكرر جزئية المشاركة

التي حدثت في السابق وأدت الى خروج آخرين ، وتجدد المشكلات ، وحتى يخرج المؤتمر بنوع من الاجماع القومى يلتزم ويرضى به أبناء السودان كافة •

● وجهة نظر الحزب الشيوعى السودانى :

مشروع مبادرة لانتهاء الحرب الأهلية ولعقد المؤتمر القومى الدستورى
١٩٨٧/٦/١٣ :

تقواصل فى بلادنا منذ أربع سنوات حرب أهلية عقيم ، بخسائر فادحة فى الأرواح والمنشآت والموارد ، وبمخاطر جديدة على نظامنا الديمقراطى وسيادتنا ، وبآثار سلبية بعيدة المدى على وحدتنا الوطنية •

وأصبح واجبا ملحا - أكثر من أى وقت مضى - على كافة القوى الوطنية أن تجد مخرجا من هذه الحرب الى رحابة حل سلمى ديمقراطى للمشاكل والقضايا التى أثارها •

وتلبية لهذا الواجب نطرح هذه المبادرة على الأحزاب والكيانات السياسية والاتحادات والمنظمات النقابية والاجتماعية والفئوية •

أولا : فى طرحنا لهذه المبادرة نتطلق من الإدراك للظروف التى قادت الى الحرب الراهنة ، والتطورات التى قادت الى اندلاعها فى أغسطس عام ١٩٨٣ فى ظل النظام المايوى لتصبح أحد أهم العوامل لخلخلته ، والاسهام فى الاطاحة به فى أبريل عام ١٩٨٥ •

كما تتطلق من الاقتناع التام بأنه منذ ذلك الوقت أُنِيحت امكانات لتحقيق الأهداف التى نشبت من أجلها بوسيلة الديمقراطية التى انتزعها شعبنا •

وكان واجبا أن تشارك (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وأن يفتح

لها أن تشارك كقوة سياسية أساسية فى بناء الحياة الجديدة ، ولكن عاقت ذلك تقديرات سلبية من جانب (الحركة) لما حققت الانتفاضة وتدابير من جانب السلطة الانتقالية ، وقد عبرنا فى حينه عن وجهة نظرنا فى هذا الأمر لقيادة الحركة ولخلاف القوى السياسية .

ثانياً - ان استمرار الحرب لمدة تزيد عن الثمانين منذ الانتفاضة خسارة محزنة :

— . فى بالمعطيات الراهنة للاوضاع فى بلادنا لن يؤدى الى انتصار أى من طرفيها بالحسم العسكرى النهائى ، ولقد جربت بلادنا الخيار المسلح لأكثر من ثلاثين عاما فلم يتقدم بها نحو حل مشاكلها ، بل فاقم تلك المشاكل وعمقها .

— استمرار القتال — فوق الخسائر البشرية — يدمر قدرا هائلا من المنشآت والموارد وبلادنا فى أمس الحاجة اليها بعد نهاية هذه الحرب العقيم .

— استمرار القتال يحمل معه أخطار التدخل الأجنبى والانقلابات العسكرية .

— أيا كانت نتيجة الحرب فان السودان الموحد — وهو الهدف المعلن للجميع — يحتاج الى جيش وطنى واحد متماسك ومتلاحم وقادر على حماية حدود الوطن وسيادته ، ولا يمكن أن تقوم الوحدة الوطنية بدون الأمن ، ومن ثم فان تدمير الجيش السودانى القائم ماديا ومعنويا يمثل قصر نظر لا يغتفر ويتنافى مع الوطنية السودانية .

ثالثا — نعتقد أن هناك مبادئ عامة تصلح أساسا تقوم عليه الجهود للتوصل الى انتهاء الحرب :

١ — ان السودان بلد يعانى كلة من التخلف الاقتصادى والاجتماعى،

ومن قصور فى نظامه السياسى ينبثق من تمايز بين الاقليات ، والتكوينات القومية ضد المصالح والمطامح المشروعة للاقسام والجماعات الأكثر تخلفا وفقرا ، وفى هذا الاطار العام تحتل مشكلة الجنوب موقعها المحدد بخصوصياتها القومية والاجتماعية والحضرية .

٢ - أن أية صيغة تحفظ للسودان وحدته وسلامه ترابه والتعايش الديمقراطى بين قومياته وأديانه وحضاراته المتعددة لابد أن تنبثق من خلال التفاوض والحوار ، والتوصل الى اتفاقات مشتركة ومقبولة منها جميعا ، وهذه الصيغة لا يمكن أن تكون عبر العلاقة بين منتصر ومهزوم ، وإنما بين سودانيين متساوين فى الحقوق والواجبات ينوون ويريدون العيش متعاونين مقراضين فى وطنهم الواحد .

٣ - ان كل القوى السودانية ، بما فيها (الحركة الشعبية لتحرير السودان) أعلنت قبولها للخيار السلمى ، وتضمنت ذلك بيانات مثل اعلان كوكادام ، والاتفاق بين الصادق المهدي وجون قرنق ، ومبادرة الصادق المهدي فى احتفالات ٦ أبريل ١٩٨٧ وغيرها .

٤ - أن هذه القوى أجمعت على أن يكون المؤتمر القومى الدستورى هو الموعد للحوار الوطنى الذى سيقدر شكل الحكم فى السودان .

رابعا - تأسيسا على كل ذلك - ورجوعا الى اقتراح وجد القبول من قبل نقترح وفقا فوريا للقتال ووضع الضمانات لتنفيذه واستمراره:

١ - ما نقترحه ليس هدنة ، وإنما وقف للقتال يتجه الى الحوار والى وضع حد للحرب ، أى الى استبعاد الخيار المسلح ، والاتفاق على انحل السلمى الديمقراطى للنزاع .

٢ - تنشأ اللجان والأدوات اللازمة لوقف القتال بالتشاور بين القوى المختلفة ، السياسية والعسكرية .

خامسا - يدعم وقف القتال بالتدابير التالية :

- ١ - رفع حالة الطوارئ فوراً •
- ٢ - فتح طرق المواصلات وتأمينها تماما لتوصيل المؤن والأدوية والاحتياجات الأخرى الى المواطنين فى مختلف أنحاء الجنوب ، ولإعادة النازحين الى مناطقهم ، وفتح المدارس والمستشفيات ونقاط الأمن وغير ذلك من ضرورات تطبيع الحياة فى الجنوب •

- ٣ - حل ما يسمى بالمنظمات الصديقة ، وقف تسليح القبائل وجمع ما بيدها منه ، والتطبيق الحازم لبدأ أن القوات النظامية هى وحدها المسموح لها بحمل السلاح واستخدامه •
- ٤ - تقوية أجهزة الأمن فى مناطق التماس بين الشمال والجنوب والمنع الحازم للاستبكات القبلية المسلحة •

سادسا - لدفع التحرك فى اتجاه وقف القتال ، وكجزء ضرورى من تهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومى الدستورى ، وتوفير الضمانات لنجاحه تتخذ فوراً التدابير الآتية :

- ١ - إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ وإعادة العمل بالقوانين التى كانت سائدة قبلها •
- ٢ - إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر (بقانون) وكذلك سائر الاتفاقيات المشابهة •
- ٣ - عدم البت فى أية قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر القومى الدستورى •

برنامج أديس أبابا للسلام :

فى ٢٤/٨/١٩٨٧ صدر بيان مشترك عن الأحزاب الأفريقية

السودانية وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى
السودانى وأنانيا (٢) جاء فيه :

فى ضوء الوضع السياسى السريع المتدهور فى بلادنا والذى يفرض
تهديدا لا مثيل له على استقرارها والبقاء الفعلى للشعب السودانى
ككل .

وحيث أن الأحزاب السودانية الأفريقية ، والتجمع الوطنى للانقاذ
القومى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير الشعبى
السودانى قد استهلكت حوار السلام فى بلادنا فى عامى ١٩٨٥/١٩٨٦ .

ونظرا لسعى الحكومة السودانية لتحقيق حل عسكرى وهو ما
يعوق مثل تلك المبادرات : نحن الوفود ممثلو الأحزاب السودانية الأفريقية .
وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى ،
وأنانيا (٢) ، المجتمعين فى عاصمة أثيوبيا الاشتراكية (آديس أبابا)
فى الفترة من التاسع الى الثالث والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٨٧
نجد أنه من واجبنا الأساسى إصدار البيان التالى .

١ - لما كانت القوى الوطنية تناضل لأجل استقلالنا القومى
والسلام والديمقراطية والعدل الاجتماعى ، ومدفوعة بتقاليد شعبنا
النورية الموروثة من كفاحه البطولى ضد قامعيه ، فنحن نعارض بهدوء
الحكم غير الديمقراطى للأحزاب التقليدية الطائفية وأى تصرف للتدخل
الأجنبى فى الشئون الداخلية لبلادنا والتهديدات السافرة المطروحة من
قبل حكومة المصادق المهدى لاجتثاث الشعب السودانى المناضل .

٢ - طالما استمرت حكومة السودان فى تجاهل متطلبات عقد
المؤتمر الدستورى القومى المقترح - كما تعهدت به فى اعلان كوكا دام -
فانه سوف يكون من المستحيل تحقيق سلام دائم وديمقراطية فى بلادنا .

٣ - نحن نجدد تأييدنا الثابت لاعلان كوكا دام كأساس لحل مشاكلنا القومية ، لذلك فنحن نحث كافة القوى السياسية فى السودان على ممارسة الضغوط لحمل الحكومة السودانية على التنفيذ الفورى لبنود اعلان كوكا دام •

٤ - نحن أيضا مقتنعون تماما بأن الوضع المطروح حاليا سىء ، لذلك فان الأطراف سوف تجاهد بدون كلل لأجل اقامة حوار دائم لمشاكلنا القومية •

٥ - وعلى ضوء المجاعة الناتجة عن الجفاف الحاد خلال هذا العام فى معظم أجزاء الجنوب فان الأطراف المعنية تحت الجناح الانسانى فى الحكومة السودانية ومنظمات الاغاثة الدولية على التثاور وتنظيم مساعدات الاغاثة ، واعادة التوطين ، بحيث تصل الى السكان المنكوبين أينما كانوا سواء فى القرى أو المدن •

٦ - أخيرا نحن نقدر بكل حب الجهد المبذول من قبل مجلس الكنائس السودانى فى تنظيم مثل هذا الاجتماع الناجح •

وقعه فى أديس أبابا فى اليوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس عام ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين •

١ - البسبا جيمس سيرور : رئيس وفد الأحزاب الافريقية الشعبى السودانى وعضو اللجنة العليا السياسية والعسكرية لحركة التحرير الشعبى السودانى/ جيش التحرير الشعبى السودانى •

٢ - العقيد ديفيد دينج رئيس وفد أنانيا (٢) •

● بيان كامبالا للبحث عن السلام أصدرته الأحزاب السودانية
الأفريقية وحركة التحرير الشعبى السودانى/والجيش الشعبى لتحرير
السودان - ١٩٨٧/٩/٧ :

١ - استجابة للدعوة المقدمة من فخامة الرئيس يورى كابوتا
موسيفينى - رئيس جمهورية أوغندا - الى الأطراف المعنية بغرض اطلاعه
على الوضع السائد فى السودان لتمكينه من التوسط لأجل السلام ،
كما طلب رئيس وزراء السودان امانه فرصة الاجتماع فى كامبالا تحت
رعاية حركة الصومود القومى فى الفترة من السادس الى السابع من شهر
سبتمبر عام ١٩٨٧ ، حيث ناقش وحلل الجانبان المعنيان الوضع السياسى
المتفاقم فى السودان ، وتوصلا الى تفاهم مشترك بأن السودان تستطيع
تخليص نفسها من المخاطر البادية اذا ما حشدت كل القوى السودانية
السياسية الارادة الكافية والتصميم من أجل حل المشاكل القومية
المتواجدة على نحو ملائم وهى بالتحديد - مشكلة المواطنة ، ومشكلة
الديانة ، وحقوق الانسان الأساسية ، ونظام الحكومة الطائفى ، والتنمية
غير المتوازنة ، والظلم الاجتماعى ، وعدم المساواة .

وكمحاولة لحل هذه المشاكل تؤكد الأطراف المعنية من جديد
استعدادها للنقاش مع كافة الأطراف الأخرى المهتمة بالتوصل الى نتائج
ذى شأن للشعب السودانى يضمن طموحاته العادلة فى السلام الدائم
والديمقراطية وحق تقرير المصير والعدالة الاجتماعية .

٢ - لذلك ومن وجهة نظر الأطراف المعنية فان سياسة المواجهة
العسكرية المتبناة من قبل حكومة الخرطوم - سياسة عسكرية بلادنا -
تعتبر خطوة غير مثمرة ، ولأجل هذا السبب فان الأطراف المعنية تعيد
التأكيد على دعمها غير المشروط لاعلان كوكا دام ، وبرنامج أديس أبابا
للسلام والمبادرة من قبل جيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير

الشعبى السودانى ، والتحالف الوطنى لانقاذ السودان وأحزاب السودان
الافريقية وأنانيا (٢) على التوالى •

٣ - وبموجب هذا تتأشد الأطراف المعنية بحكومات الدول المجاورة
والمجتمع الدولى دعم وتسهيل جهودهم الرامية الى تعزيز مبادرات
السلام •

٤ - وفى الخاتمة تحيى الأطراف المعنية الخط البناء المتبع من قبل
الرئيس موسيفينى فى السعى باصررا لأجل التوصل الى حل دائم لمشاكل
السودان القومية •

وتعتبر الأطراف المعنية عن عرفانها بالجميل للايماءة الطيبة التى
أبدتها حكومته فى تقديم المساعدة الانسانية لتحسين الوضع المتدهور
فى السودان •

● بيان نيروبي لىسمى من أجل السلام أصدرته الأحزاب الافريقية
السودانية وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى
السودانى ١٩٨٧/٩/٢٢ :

الديباجة :

* وأخذا فى الاعتبار البيانين المشتركين الصادرين عن الأحزاب
السودانية الافريقية وأنانيا (٢) ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ،
وحركة التحرير الشعبى السودانى على التوالى •

* وبناء على اهتمام ومصلحة رئيس جمهورية كينيا فى أن يرى
السلام سائدا فى السودان •

* اجتمعت الأحزاب الافريقية السودانية ووفود الجيش الشعبى
لتحرير السودان فى نيروبي فى الفترة من التاسع عشر الى الثانى
والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٨٧ •

— وتفهما للاهتمام الحقيقي لرئيس جمهورية كينيا لمساعدة الشعب السودانى فى جهوده للتوصل الى سلام من خلال حوار قومى واسع النطاق فان الأطراف المعنية تتبنى القرارات الآتية :

١ — دعوة كافة القوى السياسية السودانية — بغض النظر عن معتقداتها الأيدلوجية والجنس والدين — الى الانضمام لجهود السلام المتبناة حاليا من قبل الأحزاب — الأحزاب السياسية السودانية الأفريقية، وحركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير السودانى — وفقا لاعلان كوكا دام فى مارس عام ١٩٨٦ ، والحكومة السودانية لأجل الاسراع فى عقد المؤتمر الدستورى القومى •

٢ — مناشدة المنظمات الاقليمية والدولية كالأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، لممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لكى تعزز استمرار عملية السلام •

٣ — تهيب الأطراف المعنية بكافة الدول المجاورة للسودان والدول المحبة للسلام أن تستخدم نفوذها لجعل من الممكن على الحكومة السودانية أن تتمسك بالحاجة الملحة لعملية السلام للوصول الى الأهداف المرغوبة لشعب السودانى •

٤ — أيضا وأخذا فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية بأنه نظرا للظروف البائسة السائدة حاليا ، وبصفة خاصة فى الجنوب ، ننحن نهيب بكافة الدول المجاورة والرجال ذوى النوايا الصادقة بصفة عامة لأن يجعلوا فى المتناول كافة المساعدات الانسانية ، وذلك لتخفيف الظروف المخرجة السائدة فى الجنوب •

٥ — ومن أجل ضمان نجاح عملية لاسلام فقد أخذ فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية التى تحض كافة الأطراف السياسية

المتناحرة فى السودان على الامتناع عن الاتجاهات العدوانية والعدائية
كل اتجاه الآخر .

٦ - ومن أجل توليد الثقة وتعزيد وحدة حقيقية بين الشعب
السودانى فان الأطراف المعنية تناشد بقوة السودانيين بالامتناع عن
كافة الأفعال التى تميل الى تقسيم الشعب السودانى .

٧ - ويموجب هذا تلزم الأطراف المعنية نفسها بالبحث عن سلام
حقيقى ، وفى هذا الخصوص تعبر الأطراف عن تقديرها وعرفانها
بالجميل لفخامة رئيس جمهورية كينيا دانيال أراب موى والشعب الكينى
لاهتمامها المستمر لأجل تحقيق السلام فى منطقة شرق أفريقيا عامة ،
وفى السودان خاصة .

وقعه فى نيروبي فى اليوم الثانى والعشرين من شهر سبتمبر عام
ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين .

١ - البابا جيمس سييرور رئيس وفد الأحزاب الافريقية
السودانية .

٢ - العقيد لوال دينج وول . قائد حركة التحرير الشعبى السودانى
وجيش التحرير الشعبى السودانى .

تساهد على التوقيع :

جوستون تيبيس أولى وزير الدولة فى مكتب الرئيس .

● بيان حول مساعى السلام صادر عن التجمع الوطنى لانقاذ
الوطن فى ٣٠/٩/١٩٨٧ :

انطلاقا من موقف التجمع الوطنى من قضايا الوطن الأساسية ،
والسعى من أجل السلام فقد ظل التجمع يراقب باستمرار ويساند

كافة الجهود المحلية الى وقف الصدام المسلح بين أبناء الوطن
المواحد •

فى هذا الصدد لاحظ التجمع بعين الرضا تأمين الحكومة على
ضرورة اتصال الحوار بكافة أشكاله ومباركتها للمبادرات التى قامت بها
مؤخرا بعض الجهات والشخصيات ، وتأكيد السيد/رئيس الوزراء فى
رده على مذكرة التجمع النقابى بأن اعلان كوكا دام يعتبر خطوة فى
طريق التفاهم •

ان التجمع الوطنى يجدد تأكيده بأن الجذور الحقيقية للحرب
متأصلة فهى واقع أشكاليات عمليات البناء الوطنى ، واخفاق القوى
السياسية التى تولت زمام السلطة منذ الاستقلال فى ابتداء صيغ تجمع
أبناء هذا الوطن ولا تفرقهم ، توحيدهم ولا تشتت شملهم ، ان الحرب
الدائرة هى بالضرورة قضية سودانية تتعلق بتضارب السياسات الادارية
والاجتماعية والاقتصادية والتمايز المرتب عليها فى الفرص والأعباء
وموازين التنمية بكافة أشكالها •

بهذا المنظور وعلى الرغم من الترحيب الأكيد بكافة مبادرات
الوساطة من حكومات وشعوب وأفراد الدول الشقيقة والصديقة الا أن
التجمع الوطنى يركز باهتمام خاص على جهود أبناء هذا الوطن فى
المقصدى للتصدييات التى تواجه أمتنا ، لذلك فان التجمع بأدر بشدة
الانتفاضة بالعمل الجاد من أجل فتح قنوات الحوار ، وتواصل ذلك
الجهد حتى تم اصدار اعلان كوكا دام التاريخى ، والذى وضع
الأطر العريضة لمشروع برنامج لكيفية الوصول الى وقف اطلاق النار
وانعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى الخرطوم •

ولم ينقطع التجمع عن مواصلة مجهوداته أو عن دعم كافة المساعى
الأخرى ، ولذلك ظل التجمع يراقب باهتمام بالغ لقاءات وفود الأحزاب

السياسية التي زارت مؤخرا أثيوبيا أوغندا وكينيا ، وقد حرص التجمع على استقبال الوفد عند عودته وحضور المؤتمر الصحفى الذى انعقد بدار نقابة المحامين مساء الاثنين ٢٨ سبتمبر لاطلاع جماهير الشعب انعريضة عبر أجهزة الاعلام المختلفة على ملامح ما قام به الوفد .

ثم كان الاجتماع بين الوفد ومجلس التجمع فى مساء الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ، والذى تم فيه شرح مستفيض ونقاش صريح لكل ما حدث فى عواصم دول شرق أفريقية ، والبيانات التى صدرت بعد اجتماعات الوفد ، والحركة الشعبية فى اديس أبابا وكمبالا ونيروبي ، وقد اتضح من النقاش تطابق وجهات النظر والوافق التام بين الوفد والتجمع حول اعلان كوكا دام الصادر فى مارس عام ١٩٨٦ م والذى يشكل الاطار الأمثل لكيفية وقف الحرب والوعاء الجامع لأكبر عدد فى القوى السياسية .

ان محادثات الوفد بمبادرته الوطنية الصادقة تؤكد الحقيقة الثابتة بأن أبواب الوافق التى خطها اعلان كوكا دام مفتوحة على مصراعيها ، وأن الاعلان لم يكن فتوياً ولا جهوديا محسدا ، وانما هو جهد سودانى مفتوحة أذرع له لاحتضان كل من يعمل بجدية لاحلال السلام .

ان التفاف وفد الأحزاب السياسية والتجمع الوطنى حول مرتكزات المناخ حتى يقوم المؤتمر القومى الدستورى بأقرب فرصة .

ان اجتماعات الوفد والنقاش المثمر الذى قاموا به ، والمجهود الذى بذلوه تؤكد حيوية اعلان كوكا دام وأهمية العمل على تحقيق بنود تهئية المناخ يعنى تجديد العمل على :

١ - إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ واعتماد مشروعات القوانين التى تقدمت بها نقابة المحامين .

- ٢ - رفع حالة الطوارئ والوقف الفوري لاطلاق النار من الطرفين .
٣ - إلغاء كل الاتفاقيات التي تمس السيادة الوطنية .

أن التجمع الوطنى اذ يعلن مؤازرته بتأييده وتقديره لجهود الأحزاب السياسية يدعو كافة الأحزاب وجماهير القوى الوطنية المناقشة وتدارس اعلان كوكا دام ، والعمل على تحقيق بنوده من أجل وقف الحرب فى البلاد .

ومن أجل تفجير الطاقات فى هذا المضمار فان التجمع الوطنى يناشد كافة القوى السياسية والمنظمات والنقابات لعقد لقاءات جماهيرية فى كافة أنحاء الوطن لوقف نزيف الدم .

● الميثاق المشترك للأحزاب الافريقية السودانية :

أرسلت الأحزاب الافريقية السودانية وفى اطار مساعيها لاجلال السلام فى السودان - وفندا الى أثيوبيا وشرق أفريقيا للاجتماع مع حركة التحرير الشعبى السودانى / جيش التحرير الشعبى السودانى بغرض اعادة تنشيط البحث عن السلام ، وقد نجحت فى التوصل الى تفاهم مشترك من أجل السلام خلال اجتماعات أديس أبابا ونيروبي وكمبالا ، وفى اطار رغبتها من أجل الإبقاء على دعم قوة الدفع من أجل السلام هذه فان الأحزاب الافريقية قد عازمت على العمل معا للتوصل الى سلام حقيقى .

لذلك فقد صدر هذا الميثاق المشترك ، والذي سوف يشكل شروطها الرئيسية للاشتراك فى أية حكومة ، ومن ثم فقد عقدت الأطراف الموقعة على هذا الميثاق العزم على :

- ١ - إلغاء قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٣) والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ والمعدلة فى عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧٤ .

(م ٢٠ - ج ٢)

٢ - عقد المؤتمر الدستوري القومي المقترح وفقاً لجدول زمني
محدد •

٣ - ينبغي أن يكون اعلان « كوكا دام » أساس هذا المؤتمر •

٤ - تشكل الحكومات الاقليمية والمركزية على نطاق واسع بما
يكفل مشاركة عادلة في السلطة من قبل الشعب السوداني خاصة من
المناطق المحرومة ، وأن يتم تقاسم وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات
بصورة متساوية مع الأحزاب الافريقية السودانية والآخرين المشكلين
لتيك الحكومة •

٥ - استمرار النظام الحالي للإدارة في الجنوب السوداني ، لكن
ينبغي حل المجلس الجنوبي والحكومات الاقليمية في الجنوب حتى يسمح
للتشكيل الجديد بأن يعكس روح الوحدة الجديدة في الجنوب ،
وينبغي أن تكون الأحزاب الجنوبية وحدها مسؤولة عن تشكيل تلك
الحكومات •

٦ - توقف الحكومة تسليح جماعات من الشعب ، لأن هذه السياسة
تؤدي إلى خلق العداء والصراع المسلح بين الأقبائل •

٧ - رفع حالة الطوارئ •

٨ - تبني السياسات الاقتصادية المدرجة في قرارات المؤتمر
الاقتصادي القومي •

٩ - تعدد كافة الأطراف المشاركة في الحكومة ميثاقاً مشتركاً
وتوقيع عليه •

الموقعون :

١ - فيليب عباس فيوش الحزب القومي السوداني •

٢ - ايليا باجيمس سرور الحزب التقدمي الشعبي •

- ٣ - صموئيل أرو بول : الرابطة السياسية لجنوب السودان *
 - ٤ - د. أندروى روايو : الاتحاد القومى الأفريقى السودانى *
 - ٥ - د. والتر كونيجوك : المؤتمر الأفريقى السودانى *
 - ٦ - باولينو زيزى : المؤتمر الشعبى الأفريقى السودانى *
 - ٨ - سيد جابرييل يوال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى *
 - ٩ - سيد جوشوا دى وال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى *
 - ١٠ - سيد موريس لايوا أزيك : مؤتمر الشعبى الأفريقى السودانى *
- الخرطوم فى ٧ أكتوبر ١٩٨٧

● مشكلة الجنوب والانعكاسات الخارجية :

تعد مشكلة الجنوب من أعقد المشاكل التى واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال ، وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة فى الداخل ، فضلا عن الأهمية الخارجية المتمثلة فى دور السودان الذى يلعبه فى القارة الأفريقية كنقطة التقاء وحلقة وصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا الزنجية ، وهذا الدور المنوط بالسودان يتوقف الى حد كبير على حل مشكلة الجنوب والآثار المترتبة عليها .

ومنذ انفجار الموقف فى الجنوب عام ١٩٥٥ ووقوع التمرد الذى راح ضحيته الكثيرون من أبناء السودان ، لم تهدأ تلك المشكلة الا بضع سنوات قليلة عقب توقيع اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ *

ونسقطيح القول أن خطورة مشكلة الجنوب السودانى تتبع من ارتكازها على موارد اجتماعية وفكرية بالغة التعقيد ، أضفنا اليها وغذتها سياسة طويلة الأمد عملت لما يقرب من نصف قرن على استغلال هذه الموارد لتكريس مشكلة الجنوب وإشغالها عن طريق تدخل أطراف خارجية فيها ، بما يخلق العديد من المعوقات للتنمية بكافة أبعادها ويهدد الوحدة الوطنية للسودان *

ولا تنحصر آثار مشكلة الجنوب داخل حدود السودان ، بل تمتد لأبعد من ذلك لتأخذ أبعاداً اقليمية ودولية ، مما أدى الى توتر علاقات السودان ببعض الدول المجاورة لها ، كما دخلت المشكلة احدى حلقات الصراع الدائر في المنطقة لتحقيق أهداف مختلفة ، وان اتفقت في الوسيلة وهي استغلال مشكلة الجنوب لخدمة مصالح معينة .

● جذور التدخل الخارجى فى الجنوب :

إذا تتبعنا بعد التدخل الخارجى فى مشكلة الجنوب نجد أن تأجيج المشكلة منذ بداياتها الأولى يعود الى السياسة التى انتهجها الاستعمار البريطانى - تحت الحكم الثنائى - تجاه جنوب السودان منذ عام ١٨٩٩ وعرفت باسم « السياسة الجنوبية » ، وذلك لمنع جنوب السودان من الاندماج مع الشمال وتشجيع ارتباطه بالمستعمرات البريطانية فى شرق أفريقيا ، وقامت هذه السياسة التى تبلورت فى الثلاثينات من هذا القرن على عدة أسس ، كان من أهمها نشر المسيحية واللغة الانجليزية بين الجنوبيين حيث عادت البعثات التبشيرية للعمل بعد أن طردت فى ظل دولة المهدي ، وسفحت الادارة البريطانية لهذه الارساليات بالعمل فى ميدان الدين والتعليم مع تقسيم الاقاليم الجنوبية الى مناطق عمل ونشاط محددة لكل بعثة تبشيرية تتبع الكنائس الأوروبية والأمريكية ، كما منعت تلك السياسة تعيين السودانيين الشماليين الناطقين بالعربية فى الادارات الحكومية بالجنوب ، والاعتماد على انجنوبيين المتعلمين فى مدارس الارساليات ، وحظرت ارتداء الثياب العربية أو الاتجار بها فى الجنوب ، بالإضافة الى أنها تعمدت عدم اقامة طرق مواصلات واتصالات بين الجنوب والشمال ، وتحويل الجنوب الى منطقة مغلقة لا يسمح بدخولها أو الاقامة فيها لعرب الشماليين من التجار أو غيرهم ، ثم شجعت النزعة القبلية الاستقلالية بين القبائل الجنوبية ، وأقامت محاكم قبلية برئاسة زعماء القبائل تحت اشراف حكام الاقاليم الجنوبيين من الانجليز .

وكان من نتيجة ما سبق تعطل وتوقف مؤسسات وأجهزة الاندماج والتكامل الوطنى ، اضافة الى أن استعمال اللغة الانجليزية فى الادارة وعدم وجود لغة أخرى تنتشر بشكل عام أدى الى انتشار اللغة الانجليزية ، ليس فقط كأداة للتواصل بين النخبة والادارة ، وانما أيضا للتواصل بين النخبة وقواعدها القبلية والشعبية •

فى تلك المرحلة كانت كل المؤشرات والدلائل تشير الى أن سياسات الحكومة البريطانية كانت تتجه الى فصل الجنوب فى صورة دولة مستقلة أو فى صورة اندماج ووحدة مع أوغندا ، الى أن عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ - بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - لمناقشة مستقبل الجنوب ، حيث كانت حكومة حزب العمال تقوم بتحويل الامبراطورية البريطانية الى كومنولث يجمع شعوبا ودولا مستقلة ، وتحت تأثير العديد من المتغيرات على الساحة الاقليمية والدوية أكد المؤتمر رغبة أبناء الجنوب فى بقاء الجنوب فى وحدة سياسية مع الشمال ، وهناك العديد من التفسيرات لتغير السياسة البريطانية تجاه الجنوب ، من أهمها وجود مصاعب وعقبات فى عملية ضم الجنوب الى أوغندا أو شرق أفريقيا ، وكذلك وجود معارضة من أبناء جنوب أوغندا لتأثير الضم على موازين القوى الاجتماعية والقبلية داخل البلاد فى غير صالحهم ، اضافة الى تصاعد نشاط الحركة الوطنية فى شمال السودان وازدياد قوة الحركة الوطنية المصرية ، وبرغم ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية أى إجراءات تطبيقية يكون من شأنها تقوية التكامل والاندماج الوطنى بين الجنوب والشمال ، فى الوقت الذى قاومت فيه البعثات التبشيرية هذه السياسة الجديدة بالرفض العلنى ، وبحشد الرأى العام للمساعدة على التنمية الجديدة فى الجنوب •

وبذلك يتضح أن السياسة البريطانية فى مجملها قد أدت بتدخلاتها فى تكوين البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجنوب الى تعميق

التناقضات بين شطري السودان ، مما أدى إلى تفجر الحركة الانفصالية الجنوبية ، ونشوب الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال في أغسطس عام ١٩٥٥ ، والتي استمرت في مرحلتها الأولى إلى فبراير عام ١٩٧٢ حيث وقعت اتفاقية أديس أبابا للحكم الذاتي .

وقد هدأت مشكلة الجنوب مؤقتا بعد التوصل إلى اتفاق الحكم الذاتي الإقليمي الذي تم التوصل إليه في فبراير عام ١٩٧٢ في أديس أبابا ، حيث لعبت أثيوبيا دورا هاما في التوصل إلى هذا الاتفاق ، كما أن المباحثات تمت تحت إشراف مجلس الكنائس العالمي ، ويتضح لنا تأثير العامل الخارجي على مشكلة الجنوب السوداني من أسماء الموقعين على الاتفاقية من غير السودانيين واذين حضروا المفاوضات كيهود وهم : ممثل لامبراطور أثيوبيا ، ممثلا عن مجلس الكنائس العالمي ، السكرتير العام لمجلس كنائس كل أفريقيا ، ممثل مجلس كنائس السودان .

● التدخل الخارجي والمرحلة الثانية ابتداء من عام ١٩٨٣ :

شهد عام ١٩٨٣ انهيار التسوية السياسية التي تم التوصل إليها في عام ١٩٧٢ ، نتيجة لتدخلات رئيس الجمهورية في ترشيح رئيس المجلس التنفيذي العالي للاقليم الجنوبي ، وانضمامه بالتأييد لطرف دون آخر فيما يتعلق بإعادة تقسيم الاقليم ، على الرغم من رفض الأغلبية في الجمعية التشريعية لفكرة إعادة التقسيم ، وقد ازدادت الازمة عندما أصدر نميري قراره بإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات عام ١٩٨٣ ، بالإضافة إلى تعقد المشكلات الاقتصادية والتنموية في السودان عامة ، وفي الجنوب خاصة ، مما أدى إلى غياب أي نتائج لتسوية عام ١٩٧٢ بالنسبة للجنوبيين ، وأخيرا جاء تمرد القوات الجنوبية أثر صدور قرار الحكومة المركزية بنقل القوات من الجنوب إلى الشمال ، وقد

حدث التمرد في حامية مدينة بور-حيث حدث قتال عنيف مع قوات الجيش السوداني فز بعضه المتمردون إلى الغابات ، وقد تشكلت أولا « أنيانيا ٢ » ثم سيطرت « حركة تحرير شعب السودان » وجناتها العسكرية بقيادة العقيد « جون قرنق » على المرفقين السياسى والعسكرى .

وفي التمرد الثانى الذى يشهده الجنوب الآن نلاحظ أن التحالفات الخارجية قد اختلفت عما عليه في التمرد الأول ، فبينما كان التحالف السابق لتنظيمات التمرد يتجه إلى امبراطور اثيوبيا والإسرائيليين وبعض الدول الأفريقية التى كانت ترتبط بعلاقات قوية مع الكيان الصهيونى ، اتجهت تحالفات الحركة الشعبية لتحرير السودان نحو نظم عربية ماركسية في طرابلس وباديس أبابا وهى نظم كان يسلمها الاتحاد السوفيتى وإن كانت هذه التحالفات قد انفصم عراها بعد قيام انقلاب الفريق البشير فى السودان وتردد ليبيا في المساعدة وكذلك بعد قيام انقلاب على الحكم فى اثيوبيا أطاح بالرئيس منجستو .

وبعد الانتفاضة الشعبية التى أسقطت نظام جعفر نميرى فى أبريل عام ١٩٨٥ ، سحبت ليبيا تمويلها للتمرد ، واتجهت إلى مساندة الحكومة السودانية ، إلا أن اثيوبيا استمرت فى موقفها الداعم لجون قرنق رغم كل محاولات السودان لتحسين العلاقات حتى قيام الانقلاب فى اثيوبيا نفسها .

● الموقف الليبى من مشكلة الجنوب :

قامت ليبيا بخلق العديد من المتاعب للسودان أبان حكم نميرى نظرا لاتساع هوة الخلاف السياسى بينهما ، إضافة إلى رغبة ليبيا فى السيطرة على الأوضاع فى السودان لتحقيق مصالحها الاستراتيجية فى تأمين حدودها الجنوبية ، وضمان استقرار الأوضاع لصالحها فى شمال تشاد ، فضلا عن خصائر مضر ومحاولة تطويقها .

لكن ما كادت تحدث انتفاضة أبريل التي أطاحت بالنميرى حتى أعلنت ليبيا اعترافها وترحيبها بالنظام الجديد ، وبدأت العلاقات الليبية السودانية تأخذ أبعاداً جديدة تمثلت فى إعادة العلاقات الدبلوماسية التى كانت قد قطعت فى عام ١٩٧٩ ، ثم توقيع بروتوكول للتعاون العسكرى ، إضافة الى اتفاقية تجارية قيمتها ٦٠ مليون دولار ، وتعهد القذافى بألا يساند أى حركة معارضة للحكومة السودانية ، كما أوقف المساعدات التى كان يقدمها للمتمردين ، وهى مساعدات كانت تلعب دوراً أساسياً فى دعم الجنوبيين عسكرياً ومادياً •

وقد رحب السودان بهذه التطورات فى علاقاته مع طرابلس ليتفرغ لمواجهة الازمات الاقتصادية الخانقة التى يعانى منها ، والتى تظهر آثارها فى البطالة والتضخم واستمرار المجاعة فى بعض المناطق ، الى جانب الحرب الأهلية التى اتسع نطاقها فى الجنوب ، وفى هذا الصدد نجد أن الموقف الليبى قد تحول من تقديم التأييد القوى لحركة الجنوب الى مساندة حكومة الخرطوم ، مع محاولة التوسط لانهاء النزاع وإعادة الاستقرار الى السودان •

وقد أعلن القذافى خلال زيارته الثانية للسودان بعد الانتفاضة أنه سيقوم بالوساطة لدى جون قرنق والسلطات الاثيوبية لاييقاف القتال الدائر فى الجنوب ، الا أن وساطة ليبيا لم تكن لديها فرصاً كافية لنجاح منذ البداية ، فقد كان القذافى يعتمد على العلاقات الوثيقة بين نظامه ونظام الرئيس منجستو فى أثيوبيا ، ولكن ذلك لا يعنى استعداد أثيوبيا للتخلى على الأهداف التى تسعى اليها من مساندة المتمردين لمجرد رغبة القذافى فى ذلك ، إضافة الى أن الوساطة الليبية جاءت بعد تعرض موقف ليبيا من الجنوبيين الى ضعف فى المصادقية ، فمن الصحيح أن ليبيا كانت هى الممول الرئيسى لقوات قرنق ، الا أنها أعلنت بعد الانتفاضة وسقوط نميرى أنه ليس هناك ما يبرر الاستمرار فى القتال ضد

حكومة الخرطوم ، وقدمت ليبيا معدات ومعونات عسكرية للجيش السوداني في إطار بروتوكول التعاون العسكري الموقع بينهما ، وكان من بين تلك المعدات طائرات ليبية قاذفة للقنابل سوفيتية الصنع يقودها طيارون ليبيون ، استخدمت في ضرب قواعد المتمردين وفي عمليات فك الحصار عن بعض مدن الجنوب ، وبالتالي أضعف ذلك من مصداقية العقيد القذافي كوسيط ناجح ، وبرغم أن تلك المحاولات لم تؤد الى نتائج الا أن تغيير الموقف الليبي تجاه مشكلة الجنوب وتحوله الى دعم وتأييد الحكومة المركزية في الخرطوم قد أحدث شروخا في القاعدة التي تساند التمرد مما يؤثر على قواتها العسكرية على المدى البعيد ، خاصة وأن ليبيا تمتلك من الامكانيات المادية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تساعد على امداد المتمردين ما لا يتوفر لاثيوبيا ، وهي الطرف الرئيسي الثاني في مساندة حركة جون قرنق .

● الموقف الاثيوبي :

بعد فترة من الهدوء عقب توقيع اتفاق الحكم الذاتي عام ١٩٧٢ عادت العلاقات الاثيوبية السودانية الى التوتر بشكل كبير خاصة بعد أن أعلن الرئيس جعفر نميري عن تأييده للثوار الارترين الذين يسعون للحصول على الاستقلال ويرفضون ضمهم الى اثيوبيا الذي تم في عهد الامبراطور هيلاسلاسي من طرف واحد ، وقد جاء اعلان نميري عن تأييده لثوار اريريا في الوقت الذي كان على النظام الاثيوبي الماركسي الذي أطاح بالامبراطور هيلاسلاسي أن يواجه حربا أهلية ، ويتوقع في نفس الوقت عدوانا من جنوب الصومال ، ومن الناحية الاخرى تكررت اتهامات الحكومة السودانية لاثيوبيا بأنها تقف وراء العديد من محاولات الانقلاب الفاشلة في الخرطوم ، وبدأ السودان مع بعض الدول العربية في ذلك الوقت بتقديم المساعدات الى انتوثة الاريترية والمجموعات الاثيوبية المعارضة ، مما دفع حكومة أديس أبابا الى استدعاء سفيرها

من الخرطوم في عام ١٩٧٥ ، وقامت بتصعيد دعمها لمعارضى الرئيس نميرى كاجراء انتقامى ، واستمرت الأعمال العدائية المتبادلة بين البلدين بما كان يندرج باحتمالات وقوع حرب بينهما بالرغم من الأهمية الاستراتيجية التى يمثلها كل منهما للآخر فأثيوبيا تعتبر ثانى أهم جارة لسودان بعد مصر ، حيث تبلغ الحدود المشتركة بينهما حوالى ٢٠٠٠ كيلو متر ، فضلا عن اشتراكهما فى خط مائى واحد يشكل عصب انحياة بالنسبة لهما وهو النيل الأزرق •

وفى ظل التوتر المستمر بين البلدين وجد « جون قرنق » فى أثيوبيا مصدرا من أهم مصادر الدعم له ، ومنذ تغير النظام السياسى فى السودان عقب الانتفاضة الشعبية بذل المجلس العسكرى الانتقالى ومن بعده الحكومة المنتخبة جهودا كثيرة لتحسين العلاقات مع أثيوبيا التى هيمنت عليها على امتداد السنوات العشرين الماضية أجواء من النزاع والشكوك ، وقد اعتبر السودان أن المشاكل السابقة على الانتفاضة من نتاج ممارسات نظام نميرى التى أدت الى عزلة السودان وتنشويه صورته خارجيا ، ومن ثم أخذ فى انتهاج خط جديد يقوم على الحوار مع أثيوبيا وحل المشاكل بين البلدين سلميا ، والتى تتركز فى مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والمشكلة الأريتيرية بالنسبة لأثيوبيا •

والحقيقة أن مشكلة جنوب السودان تختلف اختلافا جذريا عن قضية أريتريا ، حيث أن السودان لا يسمح للثوار الاريتيريين بشن عمليات عسكرية ضد أثيوبيا انطلاقا من الأرض السودانية ، كما أكدت السلطات السودانية أكثر من مرة أن الاريتيريين المتواجدين على أرضها ليسوا سوى لاجئين ، وأن المساعدات المقدمة لهم مساعدات انسانية ، كما اعتبر السودان نفسه وسيطا بين الاريتيين والحكومة الاثيوبية وطالب بحل المشكلة سلميا فى حين أن أثيوبيا تقدم الدعم على كافة المستويات

لحركة جون قرنق ، ولهذه الأسباب أعلن السودان أنه لا يقبل مقارنة القضية الاريترية بالوضع في الجنوب .

ورغم محاولات السودان عودة التمثيل الدبلوماسي الذي جاء كبادرة تحسن « الا أن العلاقات عادت الى التدهور من جديد ازاء استمرار اثيوبيا في مساندة ودعم قوات « قرنق » وتسهيل انطلاقها من اثيوبيا ، بل أن المساعدات الاثيوبية تكثفت بما يوصف عسكريا بأنه تورط مباشر عن طريق الامدادات والقيام بعمليات استطلاعية في عمق الجنوب السوداني ، أيضا ، وسعت الحكومة الاثيوبية مد نطاق المساعدات التي تقدمها لجيش حركة التحرير الشعبي لتشمل تلك المساعدات شمال وشرق السودان ، وكان لاثيوبيا دور في محاولة الانقلاب في اواخر سبتمبر عام ١٩٨٥ الا أن الحكومة السودانية لم تقطع العلاقات في ذلك الوقت حرصا منها على استمرار المحاولة من أجل حل سلمي وهادئ للمشاكل المتعلقة بين الطرفين دون اللجوء للعنف واستخدام الموازنات التي فشلت في عهد نميري .

وفي هذا اطار يظهر واضحا أن أهداف اثيوبيا تتعدى مجرد مقايضة القضية الاريترية بمشكلة الجنوب في السودان ، الى محاولة عزل أي دور اقليمي للسودان ، كما ينظر الاثيوبيون باهتمام للحركة الديمقراطية الجديدة في السودان ، ونفاذ تأثيراتها الى منطقة القرن الافريقي ، مما يهدد الحكومات العسكرية القائمة فيها ، ومن ضمنها الحكومة الاثيوبية ، وعلى ذلك فان التركيز على عزل أي دور اقليمي للسودان في المنطقة عن طريق الضغط العسكري سواء بمشكلة الجنوب ، أو بالتحركات العسكرية المباشرة يضمن لاثيوبيا عدم نفاذ هذه التأثيرات أو على الأقل يصبح أثرها محدودا .

وتعي اثيوبيا جيدا أن انفصال الجنوب السوداني عن وطنه

السودان يهـ- ددما بحركات انفصالية مشابهة لن تكون على مستوى
الاريتريين وحدهم ، بل وتهدد منطقة القرن الأفريقي كلها بالانفصال،
وقيام كيانات صغيرة فيها ، ولكنها تستغل مشكلة الجنوب السودانى للضغط
على القرار السودانى حتى يتم تطويعه لصالحها ، ومن غير المتوقع - على
المدى القصير على الأقل - ان تغير أثيوبيا التى تطمح الى لعب دور هام
فى أفريقيا من سياستها ، تجاه مشكلة الجنوب السودانى ، فى الوقت الذى
تواجه فيه حكومة الخرطوم العديد من الضغوط الداخلية والتوازنات
الأصعبة على المستوى الخارجى * وان كان هذا التغيير قد حدث فعلا
رغم ارادة الحبشة عقب قيام الثوار الاثيوبيين بخلع الرئيس منجستو
هيلا ماريام *

● حكومة المهدي والتحرك الخارجى :

فى ظل هذه الأوضاع رفض الصديق المهدى رئيس وزراء
السودان اجراء أى مفاوضات مع « جون قرنق » الا بعد أن يتخلص
الأخير من الهيمنة الاثيوبية ، وأكد أن التدخل الاثيوبى هو الذى يقف
عقبة فى سبيل حل مشكلة الجنوب ، واتهم أثيوبيا بالتدخل المباشر فى
الشئون الداخلية للسودان ، وبأنها تسعى الى اقامة دولة ماركسية فى
جنوب السودان ودولة ماركسية فى شمال الصومال ، وتعمل على تهديد
اموضع الديمقراطية فى السودان بدعمها للمتمردين ، ذلك فى الوقت الذى
واصلت فيه حكومة الصديق المهدى سياسة خارجية تؤدى الى تحقيق
التوازن ، وهى السياسة التى كانت الحكومة الانتقالية قد بدأتها من قبل
وأسفرت عن اعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية
وتشييكوسلوفاكيا على المستوى الدولى ، وليبيا وأثيوبيا وسوريا وإيران
واليمن الجنوبي ، وتوثيق الاواصر مع مصر على المستوى الاقليمى ، بما
يتيح أمام الحكومة فرصا أكبر للمناورة وامكانية قطع الامدادات
عن حركة قرنق *

وانساقا مع هذه السياسة يمكننا القول أن مشكلة الجنوب كانت على قمة الموضوعات التي بحثها « الصادق المهدي » في زيارته لموسكو ، وهي الأولى من نوعها التي يقوم بها زعيم سوداني منذ ١٥ عاما ، وقد كان بإمكان الاتحاد السوفيتي — رغم أنه لم يتورط مباشرة في مشكلة الجنوب — أن يضغط على أثيوبيا لتوقف دعمها لقرنق ، وبالتالي تنعزل حركة التمرد وتموت سياسيا بعد عزلها عن أهم مصادر الدعم لها ، والملاحظ في هذا المصدد أن المهدي قد صرح قبل توجهه الى موسكو أنه ليس للاتحاد السوفيتي دور مباشر في حل مشكلة الجنوب، ثم عاد وصرح بعد الزيارة أنه سيكون له موقف ايجابي من السودان ومصالح السودان ، وهذا يعني أن موسكو ستتخذ موقفا ايجابيا من مشكلة الجنوب ولو على صعيد علاقاتها مع أديس أبابا ، وتتضح أهمية هذه الزيارة بالنظر الى الطبيعة المتدهورة للعلاقات بين البلدين خلال فترة حكم نميري ، اضافة الى أن رئيس الوزراء أبرم اتفاقا يحصل السودان بمقتضاه على أسلحة سوفيتية مما سوف ينعكس بدوره على الموقف العسكري في الجنوب .

ومن الملاحظ أن الحكومة السودانية قد أحرزت العديد من النجاحات في ادارتها للصراع في الجنوب ، فقد استطاعت أن تعزل حركة التمرد عن مصادر قوية كانت تؤيدها وتدعمها من الخارج ، كما استطاعت القوات المسلحة السودانية في الآونة الأخيرة أن توجه العديد من الضربات المؤثرة لقوات جـون قرنق ، حيث تمكنت من فك الحصار عن مدينة بور ، كما دمرت العديد من مراكز القوى التي يعتمد عليها المتمردون بالمناطق الجنوبية ، مما أكد التغير في الموقف العسكري لصالح حكومة المهدي الذي لم يخلق باب التسوية السياسية أمام الحل السلمي ، وإنما يسعي الى اقناع جون قرنق بالتخلي عن موقفه الرفض للتفاوض وعن بعض مطالبه التي ترى حكومة الخرطوم أنه لا يمكن

تقبلها ، وذلك عن طريق تغيير ميزان القوة واقعيا في الجنوب ، وتستخدم الحكومة في ذلك وسائل عديدة من أهمها عزل الحركة عن مصادر الدعم الخارجى مما يعرضها للاختناق ، ويجبرها على التفاوض مع حكومة الخرطوم •

● المبادرة المصرية للوساطة :

خلال زيارة الرئيس الاثيوبى منجستو هيلامريام الى القاهرة -
والتي تمت في منتصف أبريل عام ١٩٨٧ - بذلت مصر محاولة للوساطة
بين السودان وأثيوبيا ، من أجل أقتناع أثيوبيا بتحسين علاقاتها مع
السودان والابتعاد عن تقديم الدعم المباشر لحركة التمرد في الجنوب ،
وأهمية هذه المحاولة المصرية تتبع من الأبعاد المتعددة والأهمية التي
توليها مصر لعلاقاتها مع كل من أثيوبيا والسودان •

وعلى صعيد الوضع العسكرى في الجنوب والمساندة الاثيوبية
لحركة « قريق » ، فإنه لم تنتج أى آثار ايجابية تتواءم مع بوادر التحسن
في العلاقات الدبلوماسية ، فقد أعلن المسئولون السودانيون أن الطائرات
الاثيوبية المقاتلة قامت بقصف منطقة « الجيكو » الحدودية الواقعة في
اقليم أعالي النيل ، كذلك يتم قصف هذه المنطقة بالمدفعية من داخل
الأراضي الاثيوبية ، مما أدى بالسودان الى اعلان حالة الاستنفار في
قواته المسلحة بهذه المنطقة ، وطلب من القيادة العسكرية الاثيوبية
تقديم تفسيرات عاجلة في هذا الشأن ، كما أعلن رئيس الوزراء
السودانى ، على أثر قيام قوات جسون قرنق باسقاط طائرة مدنية ثانية
في نهاية الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٨٧ ، بأن حركة التمرد لا يمكنها
أن تتحرك في أى اتجاه اذا لم تكن أثيوبيا على علم بهذا التحرك •

وعلى ذلك يتضح أن الموقف الاثيوبى تجاه مشكلة الجنوب السودانى

لم يطرأ عليه تغير فعلى ، وأن نتائج التحركات الأخيرة بين البلدين لم تتبلور بعد ، وهذا يدخل أساسا ضمن انحسابات الاثيوبية للاوضاع الاقليمية وللأوضاع اداخلية فى السودان وما قد يطرأ عليها من تغيرات، ويبدو الموقف الاثيوبى آنذاك قائما على استغلال نقاط ضعف حكومة الخرطوم ، الناجمة عن سوء الموقف الاقتصادى والتوازن الدقيق الذى تقوم عليه سياستها الخارجية .

وفى الواقع فان مشكلة الجنوب السودانى تتداخل فيها عناصر عديدة ، فقد أكدت المصادر الرسمية السودانية أن هناك منظمات تبشيرية وكنسية تقدم المال والأغذية والمؤن للمتمردين وتروج فى الاعلام الغربى وعلى نطاق واسع مقولات (قرنق) ودعواه عن أن الشمال المسلم يضطهد الجنوب المسيحى ، وتلك المساعدات تتم تحت ستار دينى أو انسانى ، كما ذكرت هذه المصادر أن وكالات الاغاثة لها أهداف سياسية رغم الطابع الانسانى الذى تمارس عملها من خلفه ، حيث اتضح أن الطائرات تحمل أسلحة وعتادا بدلا من مواد الاغاثة .

كذلك يهتم السودان كينيا بمساندة المتمردين ، وأيضا هناك نوع من العلاقات بين حركة التمرد وأوغندا ، حيث قام قرنق بزيارة لأوغندا والتقى بالرئيس موسفينى ويرتبط الاثنان بعلاقات صداقة قديمة .

كل ذلك فى منطقة ذات طابع خاص تصعب السيطرة عليها عمليا بحكم جغرافيتها الصعبة وحدودها المتداخلة مع دول عديدة ، وتعدد القبائل فيها مما يخلق مناخا من انسهل أن تترعرع فيه حركات التمرد ، مما لاشك فيه أن انتهاء مشكلة الجنوب لا يمكن أن يتم بالحسم العسكرى ، اذ فضلا عن التكاليف الباهظة التى يتطلبها ذلك الحل وأثره على الروح المعنوية للقوات المسلحة ، فان معنى استمرار السلطة المركزية فى السير فى هذا الطريق سيؤدى الى تفاقم الموقف فضلا عن تواصل

وتعتقد الصراع بما يمكن أن يجعله يشتعل في أى لحظة بعد الهدوء
الشكى الناتج عن التوازن العسكرى البحت ، كل هذا يفرض توخى الحذر
من محاولات التصعيد المستمرة من جانب قرنق وحلفائه فى الوقت الراهن
واستخدامه لتكتيك اسقاط الطائرات ، وفى المقابل لا يجب اغفال دور
القوات المسلحة فى ردع المحاولات المتزايدة من المتمردين لزعة
الاستقرار فى الجنوب •

وبعد استبعاد البديل العسكرى ، يبقى هناك بديل المفاوضة والحوار
الذى يستوجب تلافى أخطاء الحكومات السابقة ، وتبدو سياسة التهدة
التي تنتهجها الخرطوم أحيانا ملائمة لحصر المشكلة وتحجيم أبعادها
الدولية •

حكومة الائتلاف الوطنى

والتطورات الأخيرة فى السودان

ما كاد السودان يخطو الخطوات الأولى نحو الوفاق الوطنى كشعار لمرحلة جديدة أكثر استقراراً وفعالية حتى باتت التفاعلات الناجمة عن الازمة الاقتصادية والمناورات الحزبية ومشكلة الجنوب تهز أرجاء البلاد ، ففي العشرين من فبراير عام ١٩٨٩ قدم ٣٠٠ من كبار ضباط وقادة القوات المسلحة مذكرة رسمية للصادق المهدي رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة انقاذ وطنى خلال مهلة مدتها أسبوع والافانهم سيتخذون الاجراءات اللازمة لضمان وحدة البلاد ، فيما اعتبره المراقبون أسوأ أزمة تواجهه المهدي منذ توليه رئاسة الحكومة فى عام ١٩٨٦ .

ويمكن القول أن تلك الازمة أفرزتها ثلاثة متغيرات هامة أثرت بشكل واضح على درجة استقرار المناخ السياسى السائد .

أولاً - مشكلة الجنوب والمناورات الحزبية :

فلا تزال مشكلة الجنوب هى المسرح الأول لأى مناورات حزبية ، والمختبر الحقيقى لظهور القوى السياسية الفاعلة على الساحة السودانية ، ففي ٢٨ ديسمبر عام ١٩٨٨ انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة اثر رفض الحكومة اجازة اتفاقية أديس أبابا التى وقعها محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى مع جون قرنق فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٨٨ لاحلال السلام فى الجنوب ، على نحو دفع الكثير من المراقبين الى التساؤل عما اذا كان هذا التحالف الجديد بين حزب الأمة

بزعامة المصادق المهدي والجبهة القومية الاسلامية بزعامة د. حسن الترابى هو الشكل النهائى لقمة السلطة فى السودان ؟ أم أنه مجرد مرحلة وسيطة قد تتبعها مراحل أخرى ؟ وفى هذا السياق يمكن ملاحظة الآتى :

١ - بينما كان المتمردون يعززون مواقعهم على بلدة الناصرة الجنوبية قرب الحدود الاثيوبية كانت الجبهة القومية الاسلامية تعزز مواقعها السياسية فى الخرطوم لتصبح ثنى اكبر الاحزاب المشاركة فى الائتلاف الحاكم فى السودان ، ورغم أن اتفاق أديس أبابا قد حظى بتأييد حزب الأمة الشريك الرئيسى فى التحالف الحاكم مع بعض التحفظات، وبرغم استجابة الاتحاديين لتحفظات المهدي على الاتفاق نجحت الجبهة الاسلامية بزعامة د. حسن الترابى فى اجهاض الاتفاق ، وفى ازاحة الاتحاديين خارج الائتلاف الحاكم لتصبح هى الوريث الوحيد لتركبة الحزب الاتحادى فى مجلس الوزراء .

٢ - يحصل الجبهة الاسلامية على مقاعد الاتحاديين فى الحكم تعود قضية الجنوب الى نقطة البداية لم، هو معروف من تباين جوهري بين مواقف الجبهة الاسلامية ومواقف المتمردين فى الجنوب ، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وبالتالي يصبح اتفاق أديس أبابا الذى وقعه الاتحاديون ورفضته الحكومة فى ذمة التاريخ .

٣ - رغم أن الجبهة الاسلامية بررت موقفها المعارض لاتفاق أديس أبابا فى نص الاتفاق على استبدال قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ الاسلامية بقوانين عام ١٩٧٤ وتجميد تطبيق الحدود لحين انعقاد المؤتمر الدستورى فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٨ الا أننا نلاحظ أن مسألة التعرض لوقف الشريعة الاسلامية لا تهم الجبهة الاسلامية فقط ، بل تهم أيضا حزبي الأمة والاتحادى ، الأمر الذى فسره المراقبون بأن الجبهة الاسلامية قررت

الاعتراض على ذلك الاتفاق من منطلق حزبى محرج أمام أنصارها ، ليس فقط لأن الاتفاق مع جارانج لم يأت عن طريقهم ، ولكن لأن الذى حملها أصلا الى الكراسى النيابية ثم الى الوزارة هو وعودها بتجسيد قوانين الشريعة الاسلامية •

٤ - الحرب فى الجنوب لا يمكن إنهاؤها عسكريا ، ولا يمكن لأى حكومة سودانية - بغض النظر عن المدد العسكرى الذى يصلها - أن تحقق حسمًا عسكريا لهذه الحرب بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة ، وبسبب طول خطوط الاتصالات بينها وبين الخرطوم ، وبسبب التراث التاريخى للعلاقات مع الجنوب ، مع ملاحظة أن استمرار الحرب فى الجنوب لا يؤدى الى اتساع بحور الدم بين الشمال والجنوب ، بل يؤدى أيضا الى انهاك حكومة السودان وبعثه مواردها فى وقت تواجهها مشاكل اقتصادية جمة تتطلب منها تعبئة الجهود لحلها وتجاوزها ، كما أن استمرار الحرب يخلق البيئة لتدخل دول اقليمية ودولية لها ارتباطات وعلاقات مع الجنوب •

ثانيا - الاضطرابات الناجمة عن الازمة الاقتصادية :

فى الفترة الأخيرة شهدت العاصمة السودانية عدة مظاهرات واضرابات لكافة الفئات الاجتماعية (عمال - طلاب - قضاة - مهنيون ... الخ) وقد أجمع المراقبون على تشخيص تلك الاضطرابات فى أنها تكمن أساسا فى الازمة الاقتصادية الطاحنة التى ظل يعاني منها السودان منذ فترة طويلة ، خاصة بعد اشتداد وطأتها فى أعقاب كارثة الفيضانات والسيول المدمرة التى اجتاحت السودان منذ ١٩٨٨/٨/٦ ، فقد تسببت الأمطار المتى استمرت ما يزيد عن ٢٠ يوما فى انهيار آلاف المنازل فى مختلف الأحياء بالعاصمة السودانية وضواحيها ، كما تسببت فى انقطاع التيار الكهربائى ومياه الشرب عن العاصمة ، وشلت الحياة بسبب توقف

الحركة والمواصلات بشكل كبير ، الأمر الذى دعا حكومة السودان بقيادته المصادق المهدى الى اعلانها مناطق كوارث ، وبالفعل أقيم جسر جوى بين القاهرة والخرطوم لإمداد الأخيرة بمواد الاغاثة ، كما وصلت طائرات اغاثة للخرطوم من السعودية والاردن واليمن وعدد من الدول الغربية خاصة ايطاليا وبريطانيا ، وفى الحقيقة لم تكشف تلك الكارثة عن ضعف الأداء الحكومى فى مواجهتها فحسب ، بل أيضا عن عدم ترسيخ الديمقراطية بشكل كامل فى مختلف أرجاء البلاد ، فقد فرضت وزارة الاعلام السودانية قيودا على نشاط مراسلى الصحف الأجنبية بسبب ما وصفته باستغلالهم للظروف الطارئة التى يتعرض لها السودان بإذاعة الإشاعات والمعلومات الخاطئة عن مساعدات الغوث الواردة من الخارج وطريقة توزيعها ، الأمر الذى أدى الى التقليل من حجم الكارثة ، وبالتالى انخفاض كمية مواد الاغاثة الواردة .

وزاد من وطأة الكارثة هجوم أسراب الجراد والنتى بلغ عددها فى منتصف أكتوبر عام ١٩٨٨ ، ٢٠٠ سرب ، حولت عشرات الآلاف من الأفدنة فى غرب البلاد الى أرض جرداء ، فى الوقت الذى غطت فيه أسراب أخرى ٣٠٠ ألف فدان بالاقليم الشرقى ، و ٥٠٠ ألف فدان بالاقليم الشمالى ، وبصب الزيت على النار ازداد الموقف اشتعالا ذلك عندما قررت الحكومة فى ١٩٨٨/١٢/٢٦ رفع أسعار بعض السلع الغذائية بنسبة كبيرة وصلت الى ٦ أضعاف فى بعض السلع الضرورية (كالسكر) وكذلك فرض ضرائب جديدة على السلع الاستهلاكية ، الأمر الذى أدخل شوارع الخرطوم فى مرحلة مخاض تفجرت خلالها المظاهرات العمالية والطلابية والاضرابات العامة التى أصابت كل مرافق السودان بالشلل التام ، مما اضطر الحكومة السودانية الى التراجع عن قرار رفع الأسعار ، وبالطبع فإن هذا التراجع وان كان سمة ديمقراطية بصفة عامة الا أنه فى الحالة السودانية يتم تعبيرا عن كم الضغوط المجابهة لحركة البناء الحكومى الراهن ، والذى يحمل كثيرا من ملامح التردد تجاه

الصعوبات المختلفة المستمرة فى التشابك والتعقيد داخل المجتمع السودانى، فبعد محاولات امتصاص غضب الجماهير النائرة دخلت العلاقة بين الحكومة والقضاة فى أزمة جديدة وذلك احتجاجا على ما أسماه القضاة تدخلا فى شئونهم فى تحديد الأجور والترقيات من جانب الحكومة ، الأمر الذى أدى الى استقالة المستشارين العاملين بديوان النائب العام السودانى وعددهم ١٤٠٠ مستشار ، كما اتسع نطاق الاضرابات لتشمل نقابة الأطباء والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم والمتجار وعمال شركة مياه الأرياف المملوكة للدولة احتجاجا على الأوضاع المالية والمعيشية.

ثالثا - محاولات الانقلاب الفاشلة :

تكاثفت مجموعة من العوامل أهمها مشكلة الجنوب والازمة الاقتصادية وبعض الجيوب المتبقية من العهد السابق على انتفاضة ٦ أبريل عام ١٩٨٥ لتفترز فى النهاية عدة محاولات لقلب نظام الحكم ، فمنذ الاطاحة بنظام نميرى فى أبريل عام ١٩٨٥ تعرض نظام الحكم لما لا يقل عن سبع محاولات للانقلاب ، وكان بعضها بتدبير من الموالين للجنوب مثل تلك التى وقعت فى سبتمبر عام ١٩٨٥ بقيادة فيليب عباس غبروش الذى ينتمى لقبيلة النوبة والمعروف بتأييده لجون جارنج ، وقد تم القضاء القبض على ١٦٣ شخصا من المدنيين والعسكريين أثر تلك المحاولة ، وأيضا المحاولة التى وقعت فى يناير عام ١٩٨٨ والتى ترعها ضابط بالجيش يدعى يوسف قسوة وينتمى لمناطق جبل النوبة غرب السودان له صلة بجارنج أيضا ، أما البعض الآخر فكان بتدبير من أنصار النميرى ، ومن أبرز تلك المحاولات المؤامرة التى تم كشفها فى أبريل عام ١٩٨٦ والتى قام بهما عدد من أنصار الرئيس السابق جعفر نميرى لاغتيال بعض المسؤولين فى الحكومة والاستيلاء على السلطة حيث كان يعتمد المخطط على تحريك بعض القطاعات العاملة فى اضرابات متتالية ، ثم الاستعانة ببعض العسكريين فى مراحل أخرى .

مفزى التطورات الأخيرة :

عبرت مذكرة ٢٠ فبراير عن عمق الازمة التى يعانى منها السودان فى الآونة الأخيرة لما تضمنته من عدة مطالب للجيش أهمها :

- * تشكيل حكومة انقاذ وطنى موسعة •
- * وضع نهاية سلمية للحرب فى جنوب البلاد •
- * اقامة علاقات متوازنة مع الجيران •
- * حل الميليشيات التابعة للأحزاب •

وقد أخذ الصادق المهدي يناور على ما جاء بها أملا فى سكوت الجيش أو حدوث تعيرات فى المعطيات السياسية تنعكس بخلافات داخل القوات المسلحة ، ففي ٢٧ فبراير — وهى نهاية المدة المحددة لتنفيذ تلك المطالب — ألقى الصادق المهدي بيانا ناشد فيه القوات المسلحة بأن تعود الى مساندته ، وتعهد بالنقابات المضربة عن اضرباتها ، وتراجع الأحزاب السياسية عن موقفها المضاد لكى يعمل على توسيع حكومته ، والا فانه سوف يقدم استقالته فى الخامس من مارس •

وهنا نلاحظ أن الصادق المهدي بتهديده هذا استطاع أن يكسب وقتا اضافيا لصالحه ، وأن يقف على مسالك تهدئة الازمة عن طريق اعادة جس نبض القوات المسلحة من ناحية والقوى السياسية الفاعلة من ناحية أخرى بغية استمراره فى كرسى الحكم ، وقد بدأ ذلك واضحا عندما أصرت القوات المسلحة على مذكرة ٢٠ فبراير فى بيان أصدرته القياد العامة فى ٢٨ فبراير ، وأيدتها فى ذلك النقابات المهنية والأحزاب السياسية غير الممثلة فى الحكومة ، بل ورحبت أحزاب الاتحادى والشيوعى والجنوب والبعث القومى باستقالة المهدي ، وتشكيل حكومة انقاذ

وطنى ، حينئذ فقط أعلن المهدي عدوله عن تقديم استقالته والبدء
فى تشكيل حكومة موسعة جديدة .

ورغم أن خطة السلام التى توصل اليها أكثر من ٣٧ حزبا ونقابة
سودانية تدعو الى وقف اطلاق النار فى الجنوب ، وانهاء حالة الطوارئ،
المفروضة فى البلاد منذ عام ١٩٨٥ مع اغفال ذكر مسألة العمل بتطبيق
الشريعة الاسلامية الى حين عقد المؤتمر الدستورى ، بما يعنى عدم
موافقة الجبهة الاسلامية عليها ، بدليل مقاطعتها لجولة المفاوضات الأخيرة
حول هذا الاعلان ، كما لم يحضر ممثلوها جلسة التوقيع عليها الا أن
المصادق المهدي أعلن التزامه بتلك الخطة ، وأيضا موافقته غير المشروطة
على اتفاق السلام الذى وقعته عثمان الميرغنى مع جارانج فى نوفمبر
١٩٨٨ ، بما يعنى امكانية تخليه عن مبدأ قبول مشاركة الجبهة الاسلامية
فى الائتلاف الحاكم .

والواقع أن تلك التطورات أبرزت بوضوح أن السودان لا زال يعيش
عملية فرز سياسى ، فبينما كان حزب الأمة بزعامة المصادق المهدي متجها
يمينيا. باتجاه التحالف مع الجبهة الاسلامية على أسس مواصلة الحرب
مع الجنوب وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بدأت القوات المسلحة أكثر
ميلا الى موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى والقوى السياسية والاتحادية
والنقابية التى ترى فى تسوية مشكلة الجنوب منطلقا لحل سائر المشاكل
الأخرى ، ولما أصرت القوات المسلحة على موقفها ومعها فى ذلك القوى
الفاعلة الأخرى أعلن المهدي استعدادده لبيع الجبهة الاسلامية مقابل
استمراره فى كرسى الحكم .

ولعل من المشاكل الأساسية فى تعثر المسيرة الديمقراطية فى
السودان هو أن الاستقطاب الحزبى يتم بين قوى متقاربة اجتماعيا
ومختلفة سياسيا ، فحزب الأمة هو حزب القوى التقليدية المجتمعة تحت

لأفئة طائفية « الأنصار » التي يتزعمها الصادق المهدي ، أما الاتحادى الديمقراطى فهو يمثل طائفه الختميه دينيا والطبقة الوسطى سياسيا واجتماعيا ، لكنه موزع بين عدة تيارات داخلية بعضها بشدة نحو تعاطف الختمية الطبيعى مع مصر ، وبعضها يشده نحو حزب الأمة ، وبعضها يقترب من الحركة السلفية الممثلة فى الجبهة الإسلامية ، فى حين تبدو هذه الجبهة أكثر تنظيما وتماسكا ، فهى تقبل على اللعبة السياسية تحت غطاء ليبرالى ديمقراطى من منطلق مبدأ التفاعل مع المجتمع ، هذا الاستقطاب بين قوى سياسية متقاربة من حيث المنطلقات الاجتماعية مختلفة سياسيا وحزبيا يجعل اللعبة الديمقراطية غير ذات فاعلية بسبب غياب القوى السياسية الأخرى التى سدد لها النظام السابق فى عهد نميرى ضربات متلاحقة ، خاصة حزب البعث القومى والحزب الشيوعى ، ومن هنا نفهم رضوخ الصادق المهدي لمطالب الجيش واستجابته لمطلب تشكيل حكومة انقاذ وطنى موسعة .

وقد تباطأ المهدي فقام الفريق عمر حسن أحمد البشير بانقلاب استولى به على السلطة ، ووضع جميع الزعماء السابقين رهن الاعتقال ، وعطل الدستور ، وألغى الأحزاب ، وجمد نشاط النقابات ، وأوقف الصحف ، وبدأ يتلمس الطريق لإيجاد حل لمشكلة الجنوب ، وحلول لمشاكل السودان المتراكمة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

فبدأ يكشف علاقاته مع مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية والعراق وغيرها من الدول العربية .

وعلى طريق حل مشكلة الجنوب بدأ يجد السبيل إليها عن طريق أثيوبيا الا أنه لم يجد طريقا له خلالها .

ثم تقدم الرئيس جيمى كارتر بالوساطة بين زعماء الجنوب وحكومة

الشمال ، وتم اللقاء فعلا فى نيروبي عاصمة كينيا فى مطلع شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ إلا أن اللقاء الذى استمر أسبوعا لم يسفر عن شيء •

وحظيت حكومة الفريق البشير بدعم مادي ومعنوي من الدول العربية وكان الأمل معقودا على أن يسير بالسودان فى طريق صحيح •• إلا أنه بعد فترة اتضح أن الفريق البشير لا يحكم السودان بمفرده ولكن يشاركه فى الحكم ويسيطر عليه الدكتور حسن الترابي حامل راية الانقاذ الاسلامي وقد أدت سياسته الى أن تستمر مشكلة الجنوب بلا حل رغم الوساطات التى قام بها أكثر من رئيس أفريقي آخرهم الرئيس النيجيري الذى عقد أكثر من اجتماع بين ممثلى الحكومة السودانية وممثلى الجنوب فى مدينة أبوجا عاصمة نيجيريا دون الوصول الى حل عام ١٩٩٣ •

ولم تقتصر السياسات الخاطئة التى رسمها الدكتور الترابي على عدم ايجاد حل لمشكلة الجنوب فقط بل تعداها الى معاداة السودان لكافة الدول الشقيقة التى أيدت حكم الفريق والبشير ومساندته حينما قام بالانقلاب ••• فقد أصبح عدااء السودان واضح للعيان لكل من مصر وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج خاصة منذ أيد الفريق البشير الرئيس صدام حسين عند اعتدائه على الكويت ، كما زد الطين بلة أن السودان أصبحت قائمة بآمر ايران فى الكثير من المسائل خاصة موضوعات المتطرفين الاسلاميين مقابل بعض المعونات التى تحصل عليها من ايران •

والأمل كبير فى أن يعود الحكم الى رشده وأن تعود علاقات السودان طبيعية بأشقائها العرب وأن تحل مشكلة الجنوب لصالح السودان الموحد •

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
مشكلات الحدود بين دول الخليج	١٩
الحرب العراقية الايرانية	٥١
الأزمة اللبنانية	٧٤
الخلاف بين ليبيا وتشاد	٨٨
عدن وعمان	١١٠
المشكلة الفلسطينية	١١٩
فلسطين	١٢٩
الانتفاضة	١٥٦
موقف منظمة التحرير الفلسطينية والحكم الذاتى	٢٠٧
القضية الفلسطينية وكامب ديفيد	٢١١
النص المصرى لقيام الحكم الذاتى الفلسطينى	٢٣٨
موقف اسرائيل من الحكم الذاتى	٢٥٠
أزمة الصحراء	٢٧٧
الحبشة والصومال	٣٢٩
مشكلة جنوب السودان	٣٣٩
اتفاقية أديس أبابا	٣٨٥
اعلان كوكا دام	٤٢٤
جنوب السودان	٤٣٣
مشكلة الجنوب والانعكاسات الخارجية	٤٦٧
حكومة الانتفاذ الوطنى والتطورات الأخيرة فى السودان	٤٨١

رقم الايداع بدار الكتب القومية
٩٥ / ٣١٦٦

التقسيم الدولي
I - SB . N
977 - 00 P 8633 - 9



د. حمدي الطاهري

المؤلف :

منذ بداية كتاباته كان بعيد النظر فيما يختاره من موضوعات .

فيحنا كتب عن سياسة الحكم في لبنان عام ١٩٦٥ توقع أن تكون نتائج هذه السياسة حرب أهلية على الأكثر بعد عشر سنوات لا تبقى ولا تذر ، وقد قامت فعلا الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٥ .

كتب عن قصة الصومال وأوضاعها عام ١٩٧٧ وحدث ماتنبا به عام ١٩٩١ .

كتب العديد من الكتب منها :

* مستقبل المياه في العالم العربي .

* الطريق إلى المنصه .

* جيوتى وأمن البحر الأحمر .

* مجتمع التعاون .

* خمس سنين سياسة .

* حرب أكتوبر في الأعلام العالمى .

* المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع .

واليوم وختاماً لما فرضه على نفسه بأن يقدم للمكتبة العربية موسوعة شاملة عن الدول العربية . . فقد وفى بوعده وهامى بين يديك تضم ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول . . العالم العربى تاريخ وواقع .

الجزء الثانى . . مشكلات العالم العربى .

الجزء الثالث . . الحركات الوحدوية فى العالم العربى .

ان المؤلف وهو يقدم ذلك فانها نتيجة خبرة امتدت على مدى أكثر من خمسة وثلاثين

عاماً من الخبرة فى عالم الدبلوماسية والسياسة وتنقل فى عمله الدبلوماسى

الخرطوم منذ اليوم الأول لاستقلال السودان وبناما كأول بعثة دبلوماسية عربية

أمريكا الوسطى عقب تأمين قناة السويس وبيروت فى ظل الوحدة السورية

وهلسنكى حيث لم يكن هناك سفارة عربية سوى السفارة المصرية وانتقل إلى

نكسة عام ١٩٦٧ حيث كان عليه أن يواجه المصريين الذين كفروا ببلدهم عقب

وأخيرا توج حياته العملية بالعمل لمدة خمس سنوات فى أروقة رئاسة الجمهورية

لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية وبدأت هذه السنوات الخمس فى ظ

وتوجت بنصر أكتوبر العظيم .

